مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٠)

الحركات الوطنيّة والاستعمار في المغرب العربي

الدكتور امحمد مالكي

Bibliotheca Alexandrina
0019128

الحركات الوطنيّة والاستعمار
في المغرب العربي

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٠)

الحركات الوطنيّة والاستعمار في المغرب العربي

الدكتور امحمد مالكي

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣

الطبعة الثانية

بيروت، آب/ اغسطس ١٩٩٤

الإهداء

إلى الوالدين ، تكريمًا لهما
وإلى
زكيّة ، زوجتي
تقديرًا لسنوات المؤازرة .

المحتويات

الإهداء

تقديم الكتاب .... عبد الله ابراهيم أ ـ ك

المقدمة العامة : ٩

أولاً : حول إشكالية البحث ومنطلقاته ١١

ثانياً : بشأن عنوان البحث ومفاهيمه ١٩

القسم الأول

في سيرورة تكوّن مفهوم المغرب العربي

جدل القطيعة والاستمرار

مقدمة : ٣٣

الفصل الأول : بصدد المغرب العميق أو البحث في الإرث التاريخي ٣٧

أولاً : قراءة مفهوم المغرب من خلال عناصر شخصيته ٣٨

ثانياً : الإسلام، المجتمع والدولة وتجارب العصر الوسيط ٤٨

الفصل الثاني : المغرب العربي على عتبة التحوّلات الكونية الكبرى ٥٧

أولاً : مفهوم المغرب العربي في التاريخ الحديث ٥٨

ثانياً : الأطر المحددة لمفهوم المغرب العربي المعاصر ٨٤

خاتمة القسم الأول ١٠٣

القسم الثاني

الهوية والاستعمار

بحث في صورة المغرب العربي ضمن استراتيجية الاحتلال

مقدمة : ١٠٩

الفصل الثالث : بصدد خطاب الاحتلال/ قراءة في الأصول والمنطلقات ١١١

أولاً : حول الأصول والمنطلقات ١١٢

ثانياً : بصدد الأدوات والمجالات ١٣٢

الفصل الرابع : الهوية وخطاب الاحتلال: الارتقاء من النظرية إلى الممارسة ١٥٥

أولاً : بصدد مشروع الإدماج وأدواته ١٥٦

ثانياً : بصدد التجنيس والسياسات البربرية ١٧٩

خاتمة القسم الثاني ٢٠٥

القسم الثالث
التحدي والاستجابة
مكانة الهوية في تشكّل الوعي الوطني
والدعوة الى التنسيق والعمل المشترك

مقدمة : ٢١١
الفصل الخامس : في سيرورة الوعي ببُعد الدفاع عن الهوية لدى النخبات المغربية وحركاتها الوطنية ٢١٥
أولاً : بُعد الهوية في خطاب الجيل الأول من الحركات الوطنية: منطلقات التفكير وموضوعات النضال ٢١٦
ثانياً : موضوع الهوية في تفكير النخبات السياسية المغربية وخطاب حركاتها الوطنية ٢٤٥
الفصل السادس : مكانة الهوية بمقررات أجهزة التنسيق والعمل المشترك ٢٧١
أولاً : نجم الشمال الافريقي ٢٧٢
ثانياً : جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ٢٩٧

خاتمة القسم الثالث ٣٢١

القسم الرابع
في الانتقال من بُعد الدفاع عن الهوية
الى مبدأ التحرّر والاستقلال وبناء الدولة الوطنية

مقدمة : ٣٢٧
الفصل السابع : بصدد شروط الانتقال ومحدداته ٣٣١
أولاً : التغيّرات الحاصلة ببُنى المجتمعات المغربية وحركاتها الوطنية ٣٣٢
ثانياً : الظاهرة الاستعمارية والنظام الدولي: مظاهر الأزمة ومؤشرات التحوّل ٣٧٢
الفصل الثامن : بشأن أبعاد الانتقال ونتائجه ٤٠٥
أولاً : الحركات الوطنية وبُعد الاستقلال والمكانة والوظيفة ٤٠٦
ثانياً : الدعوة من أجل التحرر والاستقلال بمقررات أجهزة التنسيق والعمل المشترك ٤٤٩

خاتمة القسم الرابع ٤٦١

الخاتمة العامة ٤٦٣
قائمة المراجع ٤٦٧
فهرس ٤٩٩

مقدمة

وحدة المغرب العربي، ضرورة تاريخية، لأنها إحدى معطيات الجغرافيا والتاريخ، ولكنها ضرورة تاريخية معلقة، حتى هذه الساعة، عبر الأجيال والحضارات.

قد يكون هذا، في آخر المطاف، نتيجة حتمية لتحديات في الجغرافيا، ولتردد في التاريخ، ونجم عنها بالتالي، قصور في الأذهان، عن الارتفاع بضرورة تاريخية معلقة، من مستوى المعاناة الحياتية المباشرة، إلى مستوى التجريد الفكري، للتمكن من فرز وصياغة مدرك الوحدة، ورسم صورة كائنها في الوعي الجماعي، بروح المشروع.

ولكن المُدرَكات مرهونة دائماً بتوفر الشروط التاريخية للوعي بها في الواقع، عن طريق الحساسية والتجريد. ولم تكن قد توفرت شروط الوعي في الماضي، بوحدة بلدان المغرب العربي كمُدْرَك تجريدي، مثلما لم يكن كذلك متوفراً، مدرك الحرية، أو مدرك العمل والرأسمال، أو مفهوم اقتصاد السوق، قبل العصور الحديثة وظهور النظام الرأسمالي.

وهكذا تكون قدرة شعوب المغرب العربي على امتلاك قرار القطيعة في الوقت الراهن، مع مصادر فشلها التاريخي في تحقيق الوحدة، مرهونةً من جهة، بقدرتها على الارتفاع بالوعي بين أفرادها، إلى المستوى الذي تستطيع أن تتمثل فيه تجاربها، وتتموضع بها في التاريخ، ومرهونةً من جهة أخرى، بقدرة الفاعلين التاريخيين فيها، على بلورة مشروع برنامج، لمسار تطورها، بهدف إشادة مجتمع مغاربي بديل، يعبّر عن مطامح جماهيرها العميقة، ويعزز إرادة التغيير لدى مفكريها وشبابها، وفي مختلف فصائل قواها الطليعية، كما يرشّد إمكاناتها الذاتية المشتركة ويحدد مستقبلها، من بين مستقبلاتها الأخرى الممكنة.

هذا هو فضاء الاستراتيجية العامة، للبحث القيم الجاد الذي غامر أمحمد مالكي، بجرأة واقتدار وذكاء في اختياره، كموضوع لكتابه هذا، عن **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**.

* * *

لقد عاشت شعوب المغرب كلها في الواقع، تجربة امتحان عسير، مع استعمار إدماجي شرس ومشاغب، طرح قضية مصداقيتها نفسها، كشعوب من بين الشعوب، وأنكر شرعية وجودها على أرضها، مجتمعة أو متفرقة. فكان عليها كذلك، مجتمعةً ومتفرقة، أن تدخل في مقاومة ضارية ونهائية، لإحباط نوايا المستعمر، وإفشال مشروعه الرامي، من وراء سياسته العامة، إلى خلخلة شخصيتها، وتفكيك قواعد هويتها، من خلال حرب مدمرة، شنها ضدها، على أربع واجهات متشابكة: الواجهة الدينية؛ والواجهة العرقية؛ والواجهة الثقافية واللغوية؛ وواجهة هضم حقها في الأرض، وفي وسائل العيش والعمل، داخل حدود حرمها الوطني.

وقد كان رد الفعل المغربي (المغاربي) على الاستعمار، تلقائياً وعميقاً وسريعاً ومستمراً، تغذيه في الأفراد، غريزة حب البقاء، وتذكيه في الجماهير، مشروعية الدفاع عن النفس، وكان اسمه السياسي، هو الحركة الوطنية.

ولم تؤدِ الحركة الوطنية، على هذا النحو، وبتواضع وعفوية، سوى دور مكبّر الصوت، في مختلف شعوب بلدان المغرب العربي. ولذلك كانت قوتها من قوة الجماهير، وكانت الجماهير بدورها، تتعرف إلى صوتها، في صوت الحركة الوطنية، فتمنح الوطنيين المشروعية المتحمسة، بالدعم الشعبي، البطولي أحياناً، والمستمر. وانهزم الاستعمار...

* * *

غير أن واجهات الصراع الأربع، المفتوحة في الماضي، من طرف الاستعمار، على شعوب المغرب العربي، هي الآن، وفي شروط تاريخية مغايرة طبعاً، موضوعة من جديد، على جدول أعمال، وحساب، شعوب المغرب العربي، بصفة أو بأخرى، بعد الاستقلال.

هل هي رواسب العهد الاستعماري؟ هل هي تركة التاريخ؟ أم هي قصور في خطاب وبرنامج الحركات الوطنية؟ قد تتعدد التخمينات والحدوس، لدى الأجيال المولودة في عهد الاستقلال، ولكن من دون مرجع وطني مضبوط في الماضي، يسمح لأفرادها بفهم طبيعة التوترات الجدلية في الواقع الوطني الراهن، وذلك لأجل التقاطع الحاصل في مجموع شعوب المغرب العربي، بين جيل النضال من أجل الاستقلال، وجيل الاستقلال، الذي لم يعرف الاستعمار في حياته قط، ولا يستطيع بالتالي، أن يتمثل في نفسه اليوم تجربة تاريخية مجهولة منه، وأجنبية عن حساسيته وثقافته، ولا أن يحدد شروط توتراته من خلال شروط توتراتها، في المجتمع «الوطني» الذي يعيش فيه، ومع ذلك لا يفهمه.

ومن ثمة كان عمل الاركيولوجي لاكتشاف جذور الأشياء في الماضي هنا، يتجاوب مع اهتمام السياسي أيضاً، لتحديد طبيعة التوترات الحالية ـ الدينية منها والعرقية واللغوية والاقتصادية ـ وجدلية تناقض الخيارات والرؤى أحياناً، داخل مختلف أوضاع وفئات شعوب المغرب العربي، في الوقت الراهن.

* * *

لقد كانت وحدة المغرب العربي إبان نضال الحركات الوطنية المغربية ضد الاستعمار،

أملاً عظيماً في أفق التاريخ، وهاجساً منعشاً ومحترماً لتقوية المعنوية، وللإشعار العام بضخامة الذات. ولكن إثارة قضية الوحدة نفسها في الخطاب الوطني المناضل، والتنسيق السياسي فيها بين الأحزاب، إبّان العراك مع الاستعمار، إنما كانا دائماً لتعزيز النضال القطري. ولهذا كان الاهتمام بموضوع الوحدة بيننا، موجهاً دائماً، وبصفة عفوية، إلى ما نأتلف به عادة، لا إلى ما قد نختلف فيه، على الرغم من أن إشكالية التنسيق نفسه، حول ما نأتلف به، كانت تطرح ضمنياً وكهاجس مكبوت في الحساسيات القطرية، إشكالية ما قد نختلف فيه.

وهكذا، لم تتحق وحدة المغرب العربي، على واجهة المقاومة المسلحة ضد الاستعمار، في مناطقها العسكرية الثلاث: (المغرب والجزائر وتونس) في أواخر سنة ١٩٥٤. ولم تتحقّقْ باجتماع طنجة، في صيف سنة ١٩٥٨ بين الأحزاب المغاربية الثلاثة الرئيسية يومذاك، وهو الاجتماع الذي كان في الواقع، استعراضاً إعلامياً وسياسياً مرتجلاً، لمحاولة صرف الأنظار عن المصاعب الحزبية والسياسية والعسكرية، داخل مجموع أقطار المغرب العربي الثلاثة، في ذلك الظرف بالذات. ولم تتحسن الحالة في ما بعد، بين أنظمة المنطقة، منذ الاستقلال أيضاً، وهو فضاء من الزمن يتجاوز الآن ثلاثين سنة، بتوقيت نهاية القرن العشرين.

* * *

هل يرجع تعثر الوحدة الآن بين أنظمة شعوب المغرب العربي إلى خلاف إيديولوجي، بين الحركات الوطنية المغربية، في مراحل النضال ضد الاستعمار؟ لقد استعمل أحياناً بالفعل تعبير الايديولوجية الوطنية، في معرض الحديث عن الحركات الوطنية في المغرب العربي، وهو تعبير غير صحيح في العمق، إذ إن الايديولوجيا نظام إيجابي مبادر ومؤسس، والحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، رد الفعل، أساساً؛ ومن ثمة جواز الحديث عن إيديولوجية استعمارية، أو إيديولوجية إشتراكية أو طورانية أو أوروبية فارزة، أو إيديولوجية برجوازية، ولا يجوز عن حركات التحرر الخالص في العالم الثالث بوجه عام - كل إيديولوجيا تبدو مضاعفة بنظام نوعي من الخلفيات، يتيح للإيديولوجيا نفسها أن تقرأ بقراءتين، في انسجام جدلي بين القراءتين معاً، داخل إطار فكري مغلق على غيرها من الإيديولوجيات الأخرى - ولا كذلك عن خلفيات الحركات الوطنية في المغرب العربي. ويجوز القول بأن جميع الإيديولوجيات التي حاولت تأطير وقيادة النضال الوطني لشعوب المغرب العربي، فشلتْ: الشيوعية كالليبرالية الغربية، كالفاشية. كما لم تستطع ذلك أيضاً التيارات الروحية المتشددة في ما بين الآونة والأخرى، منذ القرن التاسع عشر، مع أن مضمون الحركات الوطنية المغربية النفساني والفكري، وقوام بناها الذهنية العامة، كانا دائماً، وبصفة عفوية، هما العروبة والإسلام.

* * *

ولعل الحديث عن الخصوصيات والتفاوتات، ذات الطابع التاريخي، بين شعوب المغرب العربي، مِنْ ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، إلى موريتانيا، يكون أصوب من الحديث عن الخلافات الإيديولوجية بين الحركاته الوطنية، وأهدى بالتالي، إلى تحديد أبعاد التنسيق

الوطني وطبيعته في ما بينها، من أجل تحقيق الوحدة، في إطار التنوع والتعددية بين الأحزاب المغربية.

وهذا بالطبع إنما يكون بالانطلاق من هذه الخصوصيات والتفاوتات، في نوعية وحجم التجربة التي عاشها كل قطر من أقطار المغرب العربي على حدة، منذ القرن السادس عشر إلى الآن، إذ إن في شروط مناخ هذه التجربة بالذات، تكوَّن مبدئياً، وعي شعوب المغرب العربي الحديث، وتحددت اتجاهات مشاكلها الكبرى المعاصرة، والاختلافات بينها.

وقد يكون من الضروري هنا، التذكير أولاً بأن وحدة شعوب المغرب العربي كانت حقيقة حيّة، ومن واقع التاريخ الذي لا ريب فيه، بقيادة نظام أوليغارشي أقامه الموحّدون (١١٤٧ - ١٢٧٦) ووحّدوا به إدارياً، ولأول مرة في التاريخ، مجموع شعوب بلدان المغرب العربي من حدود مصر إلى ضفاف المحيط الأطلسي، تحت قيادة سياسية وحضارية واحدة.

كانت السلطة العليا في الأوليغارشية، تُباشر بواسطة مجلس قيادة كونفدرالية، يتركب من عشرة أعضاء، ومن مجلس شيوخ (مشيخة الموحّدين) يتركب من خمسين عضواً، ومن رئيس للدولة، يتحمل مسؤوليات إدارة جهاز الدولة، وتمثيلها، وتسييرها بمساعدة مجلس للوزراء، ومؤسسات أخرى إدارية عدة، مركزية وجهوية، مدنية وعسْكرية، تغطي سلطتها مجموع بلدان المغرب العربي.

ولم تنفصل تونس عن هذا النظام - سياسياً فقط، لا نظرياً، وموقتاً، لا بصفة دائمة - إلا في سنة ١٢٣٦، ولا مملكة تلمسان، إلا في سنة ١٢٣٩؛ وذلك عقب اندلاع أخطر أزمة سياسية عرفها النظام الموحدي، تحت ضغط الحنين إلى عهود التفتت القبلي القديم في المنطقة من ناحية، وجهود الحزب الملكي، للقضاء على النظام الاوليغارشي وتعويضه بملكية تقليدية، منذ أن عيّن «الاوليغارش» عبد المومن بن علي ولده ولي عهد له من ناحية ثانية، وأخيراً، للتدخل الاسباني، وجهات أوروبية أخرى في الأزمة، واستثمارها زمناً طويلاً، وإلى أبعد حد ممكن، من ناحية ثالثة.

وقد ظل المستقبل الموحدي - ومن ضمنه قضية الوحدة بين بلدان المغرب العربي - معلقاً، من خلال حركة مد وجزر بين الدولة الحفصية (الموحدية الجديدة) في تونس، ودولة بني عبد الواد في تلمسان، والدولة المرينية في فاس، إلى أن اعترفت الدولتان المتمردتان في فاس وتلمسان، موقتاً، بالنظام الموحدي الجديد في تونس، تحت قيادة الخليفة الحفصي، وبضغط من الرأي العام الشعبي، باعتبار أن الخليفة الحفصي وحده، هو الذي بقي يحمل المشروعية السياسية في المنطقة، ويجسم الاستمرارية في بنى وروح الوحدة بين شعوب المغرب العربي. وقد ظل الحفصيون بالفعل، لمدة ثلاثة قرون ونصف، يحتفظون وحدهم، في المنطقة الشرقية للاتحاد المغاربي، بتقاليد وببعض هياكل المؤسسات الاوليغارشية القديمة التي قام على أساسها، أعظم إنجاز سياسي وحضاري مشترك، حققه المغاربيون، في تاريخهم على هذا الجزء الغربي، من الوطن العربي الكبير.

وهكذا تكون تجربة الوحدة، من حدود مصر إلى مياه المحيط الأطلسي، قد عاشت سياسياً، وفي ضمائر الناس، عبر مراحل قُدُراتها ومراحل أزماتها وتمزقاتها واحتضارها الطويل، من سنة ١١٤٦، لدى سقوط مراكش في قبضة الموحدين، إلى يوم انهيار الحفصيين في تونس، سنة ١٥٣٦، وغيابهم عن المسرح الدولي، في أحضان الخلفاء العثمانيين بالقسطنطينية.

وفي سنة ١٥٨٧ تحولت ليبيا وتونس والجزائر، بقرار من الباب العالي، إلى ثلاث «أيالات»، مدمجة في الامبراطورية العثمانية، ثم انتزعها الاستعمار الغربي من العثمانيين بعد ذلك في الأخير، وكانت المدة الإجمالية التي فقدت فيها الأقطار الثلاثة استقلالها، تربو على أربعمئة عام.

بينما ظل المغرب (الأقصى) وحده مستقلاً في المنطقة، ولكن تحت جدلية السلام والحرب أحياناً، ضد العثمانيين، إمَّا دفاعاً عن وحدة ترابه، أو ضد الاستعمار الغربي، دفاعاً عن استقلاله. وهكذا لم يعرف المغرب بدوره تجربة الاحتلال الأجنبي، إلا متأخراً جداً، ولمدة قصيرة جداً (١٩١٢ - ١٩٥٦)، ظلت التقاليد السياسية والاجتماعية، أثناءها، في نخباته وجماهيره، محفوظة، والسلطة المخزنية شكلياً، مستمرة. وظل الشعب المغربي، في بواديه ومدنه، عسكرياً أو مدنياً، رافضاً ومقاوماً الاستعمار، ليلتقي من جديد سياسياً، وبعد فراق طويل، مع الرافضين والمقاومين للاستعمار أيضاً، في بلدان المغرب العربي الأخرى. ولكن، ونحن جميعاً، كلّ شعب يعمل لحسابه الخاص، نحمل وعياً وطنياً جديداً، ونحن جميعاً، مقتنعون أيضاً، بضرورة التنسيق، بين حركاتنا الوطنية «المغاربية».

* * *

هل لضغط التاريخ، على التطور المعنوي للشعوب، استمرارية ودلالة؟ وما هو القانون الذي يضبط تشكّل وعي جديد في ضمير أمة، والقانون الذي يدير مسلسل خُبُو هذا الوعي وتلاشيه في ذاكرتها؟ وإذا كان مدرك الوعي الوطني، يمكن اعتباره ارتباطاً ذاتياً، للإنسان، بنظام موضوعي متنوع من العلاقات العاطفية والمصالح المادية الحية والقيم التراثية المشتركة، فعلى أية مرجعية إذن تأسست أنماط الوعي الوطني الحديث، لدى شعوب بلدان المغرب العربي إبان النضال من أجل الاستقلال، وما هو الثابت والمتغير في هذه الأنماط؟

هل يمكن، بتعبير آخر، استخلاص معنى لماضي المغرب العربي، وتحديد اتجاه وغاية خطابه التاريخي، منذ استقلاله عن نظام الخلافة الإسلامية، إلى مرحلة الوعي «الوطني» الحديث، بضرورة التنسيق بين مختلف حركاته السياسية ونظمه الوطنية في عصرنا؟

* * *

انطلاقاً من تحليلٍ للوقائع، يقوم على احترام قانون التفاعل الجدلي، مع الشروط الموضوعية والذاتية، المحيطة بشعوب المغرب العربي، ولا سيما في مراحل المنعطفات السياسية والاجتماعية الكبرى لمسارها التاريخي، يمكن الإشارة هنا إلى ملاحظتين أساسيتين عامتين:

الملاحظة الأولى هي أن لقاء المغاربة بالإسلام والعروبة، فتح أمامهم باب التاريخ

(والمسؤولية) على مصراعيه، ولذلك قاوموا الإسلام بعنف، ليتبنوه بعد ذلك، عن طواعية وبإخلاص. فحسَّسَهُم ذلك بقدُراتهم الذاتية المكبوتة على الدوام، وأيقظ في ضمائرهم روح الطموح المسؤول.

الملاحظة الثانية أدرك المغاربة إذن في لقائهم بالعرب والمسلمين، وتحت الشروط التاريخية المحيطة بهم يومذاك، أنهم ملزمون ـ ومؤهلون نفسياً ـ أن يرتفعوا إلى مستوى طموحهم المسؤول، ومبادراتهم الحرة:

ـ لتحقيق الذات **أولاً** وإصلاح الأفكار الشخصية والمعتقدات.

ـ لتوحيد الهوية الجماعية **ثانياً**، وتصحيحها وتصفيتها من الشوائب.

ـ لتنظيم الإرادة المشتركة وترشيدها على مستوى شعوب بلدان المغرب العربي **ثالثاً**، وذلك لكسب القدرة على الانجاز الحضاري وتأكيد الثقة بالنفس.

ثلاثة مشاريع تاريخية، بثلاث مراحل زمنية متميزة:

المرحلة الأولى: انفجرت فيها الثورة من مدينة طنجة تحت راية الخوارج، بقيادة ميسرة الخفير، وضد الحزب الأموي، والخلافة الإسلامية، وانتشرت حينها بسرعة البرق، فكرياً وعسكرياً وسياسياً في مجموع بلدان المغرب العربي، من حدود مصر إلى مياه المحيط الأطلسي. وكانت ثورة إيديولوجية بالأساس، لتحقيق الذات، ولضبط الهوية المغاربية، في إطار الإسلام. ولم يكن الخوارج مع ذلك وحدهم في الميدان، وإنما كانوا يمثلون فقط، الايديولوجية الأقوى تنظيماً وانتشاراً في المجتمع.

المرحلة الثانية: تحوَّلت فيها الأفكار والنوايا تدريجياً عن التيار الخارجي الثوري الذي وجد نفسه في الطريق المسدود إلى التيار الشيعي المضاد، وذلك بحثاً عن الاستقرار مع الإدريسيين أو الفاطميين. ولكن دور المرحلة الحقيقي قد تمثل بصفة أكبر وأوضح في أنها أفشلت خطط الأنبياء المحليين الكَذَبة، ودمّرت مشروع الكفر البورغواطي، عن طريق توحيد الهوية الجماعية لشعوب المغرب العربي، في إطار الإسلام والعروبة.

المرحلة الثالثة: مع التجربة الموحدية المتعددة الجوانب والأهداف تواصل مسار المغرب نحو النضج، من دون انكسار، منذ ثورة الخوارج الجارفة، بقيادة ميسرة الخفير.

ومن خلال هذه التجربة الموحدية بالذات، ارتفع المغرب العربي بالوحدة، إلى أعلى قمة في تاريخه، وذلك على أساس مبادىء ثلاثة: التوفيق بين الآراء، والتوحيد، والتجديد من أجل تنظيم الإرادة الفاعلة المشتركة، وترشيدها موحدة وقادرة، على مستوى شعوب بلدان المغرب العربي كافة.

وهكذا يكون سكان المغرب العربي، عبر هذه المراحل الثلاث، قد اقتحموا، في عنف دموي أحياناً، وبعمق اجتماعي مثير دائماً، صراع الايديولوجيات الإسلامية والمذاهب

والمقالات والاهواء بحثاً عن ضبط الهوية الصحيحة المشتركة، وسعياً وراء تحقيق الوحدة المغاربية، من خلال ذلك الصراع.

ويمكن القول بأن الظاهرة الايديولوجية سواء بحدة صراعاتها وعمقها الاجتماعي أو كمحور أيضاً، لتحريك التاريخ في المجتمع المغاربي، قد احتلت منذ القرن الثامن، ما ستحتله من أهمية، ظاهرة التيار الصوفي أيضاً، في القرن السادس عشر، وما ستثيره من اهتمام عند النخبات، كما في وسط الجماهير أيضاً، بقيادة الزوايا.

ثمانية قرون إذن على الأقل، من تاريخ المغرب العربي الحي، كانت كلها، عن وعي وإصرار، وتخطيط أحياناً بين زعمائه، إما في اتجاه الوحدة بوجه عام، أو في واقع الوحدة بالفعل. ثم أعقبها بعد ذلك أربعة قرون أخرى، من الاحتلال الأجنبي والتشرذم والعزلة، منذ أن أصبح جزء من المغرب العربي «ولايات تركية» ليتحول كله في ما بعد بالتدريج، إلى مستعمرات ومحميات فرنسية وإسبانية وإيطالية ودولية، على شواطىء البحر الأبيض المتوسط.

* * *

من إيجابيات هذه التجربة التاريخية وسلبياتها، انصهر في الأخير، وعي وطني حديث في المنطقة المغربية، يطبعه التنوع والخصوصيات، وتقوده البراغماتية، بمعزل عن أي مرجع إيديولوجي، ويُشعِر بالحاجة إلى التنسيق، جهد الإمكان، بين مختلف حركات النضال المغاربية، التي لم يتخط فيها التنسيق مع ذلك قط، عتبة التضامن، ليمكنه من الوصول بالفعل، إلى ساحة العمل النضالي المشترك، ولا يقلل شيء من هذا، عاملَ الاستيحاء والاستعارة والتفاعل، في تطوير الوعي النضالي وتكييفه وتقريب أهدافه، بين مجموع الشعوب المغاربية: حرب التحرير الريفية نموذجاً، وأثرُها في تزويد البراغماتية الفكرية، بالبعد الرؤيوي الوطني.

وقد حقَّق الوعي النضالي لشعوب المغرب العربي، لمجرد كونه فقط، وبقدُرته الذاتية على التعبير عن نفسه، حق الاعتراض السياسي من طرف الجماهير، على الحكم الاستعماري، من دون لجوء، حتمياً، إلى العنف المسلح ضده ابتداء، ولا جبنٍ في التضحيات والمخاطرات أمامه.

وبرزت الأحزاب الوطنية الأولى في المغرب العربي أثناء العشرينيات والثلاثينيات، انطلاقاً من خصوصيات القطر الذي تنتسب إليه، في آفاق بناء المغرب العربي أيضاً، على الأقل من خلال الخطب العمومية والمواقف الرسمية في المناسبات.

إلى بداية ظهور الحركات الوطنية الأولى كان هدف توحيد ما يسمى حالياً بالمغرب العربي، بديهياً عند جميع الطامحين بأنظارهم إلى تحقيقه، ولكنه كان، حتى انهزام الأتراك في الحرب العالمية الأولى، يحمل ثلاثة مفاهيم متناقضة:

المفهوم العثماني: ويعني توحيد بلاد شمال افريقيا كلها، إلى شواطىء الأطلسي، تحت سلطة الخلافة الإسلامية بالقسطنطينية، باعتبار شمال افريقيا جزءاً من الأمة الإسلامية. وقد

ظل الخطباء في تونس، يدعون بالنصر، للخليفة العثماني، على منابر الصلاة يوم الجمعة، وفي جميع المناسبات الدينية الأخرى، إلى غاية العشرينيات. وظل الفرنسيون من جهتهم عاجزين عن رفع التحدي التونسي.

المفهوم المغربي: ويعني أول الأمر، جلاء الأتراك عن الأقطار التي احتلوها وأعلنوها ولايات تابعة لهم في المغرب، وجلاء قوات الاستعمار الفرنسي كذلك، وعودة شعوبه إلى الوحدة في ما بينها.

المفهوم الوطني: ويعني تحرير بلدان المغرب العربي كافة من الاستعمار الغربي وتوحيدها بتدبير وإرادة شعوبها الحرة، وقيادة أحزابها السياسية.

تحت تأثير هذه المفاهيم الثلاثة، تطور الوعي الوطني الحديث في شعوب المغرب العربي، كل شعب في إطار أوضاعه وظروفه السياسية والاجتماعية والدولية. فكانت تونس أكثر تجاوباً مع المفهوم الأول لوحدة المغرب العربي. ولكنها كانت أيضاً أكثر انفتاحاً على حركة الاصلاح في مصر من جهة، وأقوى ارتباطاً وتعاطفاً، من جهة أخرى، مع الخلافة العثمانية.

ويحضرني بهذه المناسبة ما سمعته من الجنرال سبيرس، أثناء لقاء معه في لندن، في منتصف شهر مايو/ أيار سنة ١٩٤٨، من أن حكومة تركيا قدمت مذكرة إلى الحكومة الانكليزية، عقب انهيار فرنسا في الحرب أمام الألمان، تعلن فيها أنها مهتمة بمصير بلدان شمال افريقيا، وتطالب بأن تُشرَك في كل إجراء دولي يتعلق بمستقبلها. وكان الجنرال سبيرس من تشرشل، بمثابة روبير مورفي من روزفلت، أثناء الحرب العالمية الثانية.

هذا وقد لا تكون أهمية المذكرة نفسها التي قدمها الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى مؤتمر السلام في باريس، سنة ١٩١٩ طالباً من الحلفاء الاعتراف باستقلال تونس، تطبيقاً لنقط ويلسون الأربع عشرة، ولكنها كانت محطة بارزة، حوّلت الوعي الوطني، من مرحلة رد الفعل، إلى مرحلة المبادرة، كما عوّضت المناجاة مع الباب العالي بالمجابهة مع الاستعمار، غير أن الحركة الوطنية التونسية، كان عليها أن تدفع ثمن دين قديم، لتسترجع ملامحها، ونبرات صوتها أولاً، فتبلور الصيغة الملائمة عندئذ، للتعبير عن مطامحها، من دون اضطراب ولا انزلاقات.

* * *

ونمطاً آخر من الوعي الوطني في الجزائر، كان نمطُ النجم الشمالي الافريقي في المهجر الفرنسي، في غضون العشرينيات. فبعد ما يناهز التسعين عاماً من الدماء والشقاء الوطني والمعاناة، مع الاستعمار، ها هي فصائل من الجزائر الثورية، المهاجرة، تتحالف مع الحركة العمّالية، في فرنسا، لتحريك المستعمرات، ونقل الثورة إلى بلدان شمال افريقيا، وإلى فرنسا نفسها. ولكن حرب الريف كانت مشتعلة يومذاك في المغرب بالفعل، ومدعومة في العالم كله بالحركات العمالية والقوات التقدمية، وفي مقدمتها العمال المهاجرون من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا.

ولكن أروع أيام النجم الافريقي وأعظمها مسؤولية، كانت هي أيام مؤتمر بروكسل الشهير، المنعقد في شهر شباط/ فبراير ١٩٢٧، حيث أعلن مصالي الحاج، برنامج الحركة السياسي، وفي بدايته هذه النقط الثلاث:

- استقلال الجزائر استقلالاً تاماً.
- جلاء قوات الاحتلال كلها.
- تأسيس جيش وطني، وحكومة وطنية ثورية، وجمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام، واعتبار اللغة العربية لغة رسمية.

وقد جرى المؤتمر في أكمل الشروط الاعلامية، وحضرته شخصيات بارزة، مثل نهرو وأينشتاين، كما حضره ممثل عن حزب الدستور التونسي. ولكن أصداء المؤتمر لم تنفذ إلى داخل المغرب. وقد يكون ذلك لأن المغاربة يومذاك كانوا منصرفين باهتمامهم كله، إلى أخبار حرب الريف عند نهايتها.

ولم تشعر الأحزاب المغاربية الكبرى بالحاجة إلى ربط الاتصال نظامياً بينها، إلا في نهاية الحرب العالمية، للمشاورة والتنسيق. وجاءت المبادرة الأولى، مباشرة عقب حوادث «سطيف» المهولة، التي وجّه فيها الجيش الفرنسي نيرانه على جماهير المتظاهرين الجزائريين فيها وهم يحتفلون فرحاً بنهاية الحرب.

فقد جاء إلى المغرب، في صيف سنة ١٩٤٥، شوقي مصطفاي، متسللاً، ليحيط المواطنين المغاربة علماً، بحقيقة ما جرى في سطيف، وليستخبر عن إمكانات تنظيم عمل مسّلح مشترك، بعد أن اتضح أن التفاهم مع المستعمرين الفرنسيين ضرب من المستحيل، في مجموع بلدان المغرب العربي. وقد بقيت المبادرة الجزائرية، بين الجانبين، في وضع ترقّب واستشارة، لا غير.

ومنذ سنة ١٩٤٨ تأسست في باريس (مركز حزب الاستقلال، بشارع كليبر) لجنة للربط والتنسيق بين الحركات المغربية الثلاث، تعمل على المستوى الأوروبي، في اتصال مع لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، إلى أن اضطر ممثل الجزائر في اللجنة، إلى مغادرة باريس، للالتحاق بالشرق العربي.

* * *

واعتبر الفرنسيون الحركة الوطنية في المغرب، جبهة حرب، كجميع جبهات الحرب الأخرى في البلاد، فحولوها هي الأخرى إلى اختصاص العسكر الفرنسي، وجعلوا من قادتها أسرى حرب، ومن ساحات نشاطها السلمي، ساحات للقتال من طرفهم، ولذلك انقطع الحوار السياسي بين المغاربة الوطنيين والفرنسيين انقطاعاً كلياً ونهائياً - ولما يبتدىء بعد - في غضون الثلاثينيات. وأكثر ما كان يتخوف منه العسكر الفرنسي في المغرب - على غرار ما كان يجري يومذاك في الصين - هو أن تتسلح البندقية في أيدي الفلاحين المغاربة، بالنظرية الثورية في فكر الوطنيين، فيتداعى صرح الاستعمار وينهار، في مجموع بلدان المغرب العربي عندئذ.

لقد ربحت الحركة الوطنية المغربية، منذ ولادتها، معركة «الظهير البربري» مرتين، ضد الاستعمار الفرنسي: لأن المعركة عزلت الفرنسيين في المغرب من جهة، ولأنها من جهة أخرى، كشفت عن أهمية البعد الإسلامي دولياً، في علاقات المغاربة بالفرنسيين. فأعطى ذلك للحركة الوطنية المغربية، وزناً معتبراً، ودفع باليساريين الفرنسيين، إلى التحلل من حيادهم المبدئي تجاه سياسة فرنسا الدينية والعرقية في المغرب، وإلى فتح قنوات ملائمة للتفاهم والتواصل مع الحركة الوطنية المغربية على أساس تحديد هويتها أولاً، عبر برنامج سياسي واجتماعي معلن رسمياً منها، وبواسطة نشاط منظم من طرفها.. للدفاع عن مطالب وطنية مضبوطة، وفي إطار حزب سياسي عصري مشروع.

هذه هي الشروط التاريخية التي حضّرت فيها الحركة الوطنية المغربية دفتر مطالبها العامة، لاعتبارات تكتيكية فقط، لا على المستوى الاستراتيجي. وبإيعاز من الأوساط اليسارية (المعتدلة) نفسها حضّرت كتلة العمل الوطني أيضاً دفتر المطالب المستعجلة ورفعتها إلى «المراجع العليا» في الرباط وباريس، قبل القطيعة النهائية، بين الشعب المغربي وسلطات الحماية، ببضعة شهور.

وفي ظروف الحظر والتهميش والعمل الصامت، وسط الشعب المغربي، حضّرت وثيقة الاستقلال، ورفعت رسمياً إلى جلالة الملك، وعلى سبيل الأخبار أيضاً، إلى الحلفاء، في يوم ١١ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٤٤، وبدأت الجماهير المغربية، صفحة جديدة من حياتها لتحقيق الاستقلال، ومرحلة جديدة في مطامحها، لبناء مغرب عربي متحرر، في إطار وطن عربي تقدمي وموحّد، وجنباً إلى جنب مع الشعوب التائقة إلى الحرية والعدل كافة؛ لبناء غد إنساني أفضل.

* * *

وبعد، بيد القراء في هذا الكتاب، إنجاز أكاديمي ضخم، يفسّر، أو يحاول أن يفسّر، فصول الدراما المغاربية الحالية، من خلال جذورها في أحداث التاريخ. وإذا كان اهتمام الرأي العام العالمي منصباً، بيقظة وتوقّع مستمرين منذ الاستقلال، على ما يجري في بلدان المغرب العربي، لأهميتها الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية، في ملتقى القارات، وعلى ضفاف البحر الأبيض المتوسط وشواطىء المحيط الأطلسي، فإن ذلك مما يزيد ولا شك في وجاهة وجدية الموضوع، وفي ضرورة حضور كتاب مثل كتاب الباحث أمحمد مالكي هذا، في البيبليوغرافيا العربية.

وقد وجد المؤلف مصاعب جساماً، ولا شك، على طريقه لتقصي الحقائق، سواء في حقبة النضال ضد الاستعمار، أو في فترة ما بعد الاستقلال.. لندرة النص التأسيسي، وصمت الشهادات المباشرة. وقد اضطره ذلك إلى التزام الحذر الشديد، وحسناً فعل، وأحياناً أخرى، إلى الاستئناس باجتهادات باحثين لم يشهدوا الأحداث، أو لم يشهدوها إلا جزئياً فقط. كما ضرب صفحاً عن نصوص أخرى، وهي كثيرة، لأنها لا تقدم ضمانات جدية للباحث الموضوعي.

وإذا كانت قيمة بحث ما في الأخير، تكمن أساسياً، في قدرته على إثارة الأسئلة العديدة على غير ما مستوى، وبأسلس وأقوى ما يمكن من عمق وبساطة، في ذهن القارىء، فإن الكتاب الذي بين يدي القارىء، غني بالأبعاد الحية والموازية، لمقارباته الأنثروبولوجية والسوسيولوجية المثيرة، وغني موضوعه بطابعه الإيحائي العام.

عبدالله ابراهيم

رئيس حكومة سابقاً، الأمين العام لـ «الاتحاد
الوطني للقوات الشعبية» في المغرب.

المقدمة العامة

حين فكرت في إنجاز بحث الحلقة الثالثة حول موضوع وحدة المغرب العربي (١٩٧٩)(١)، كان اعتقادي عميقاً بإمكانية الاقتصار على مرحلة ما بعد الاستقلال لتحليل مكونات هذا المشروع (= الوحدة)، وفهم دينامياته وإدراك تعثراته، وملامسة إيجابياته ومكاسبه، وذلك بالرغم من التعقيدات التي سادت العلاقات المغربية (Maghrébines)(٢) وقتئذ، وقللت من حظوظ الإقدام على مقاربة موضوعاتها ومظاهرها العامة. وحتى حين قُدِّم البحث (١٩٨٤) في مناخ محموم بمؤشرات عودة الروح إلى فكرة المغرب العربي (= لقاء قرية العقيد لطفي بالجزائر، والتقارب المغربي الليبي)، لم نتجاوب علمياً مع مركزية الحدث وأهمية الديناميات التي يمكن أن يفتحها مستجد التقارب، بل ازداد قلقنا بصعوبة النفاذ إلى عمق موضوع الوحدة بمعزل عن تاريخية فكرة المغرب العربي، وسيرورة تكوّنها، والعوامل المتحكمة في ترسّخها وتعثُّر إنجازها. لذلك، كانت خلاصات البحث واستنتاجاته دعوة ملحة إلى ضرورة العودة إلى الحقبة الاستعمارية لاستكمال مقاربة موضوع وحدة المغرب العربي وتعميق تحليل عناصره.

فبشأن الموضوعات التي تشكّل قضايا مركزية، إن لم نقل خيارات وطنية حاسمة، كالذي نبحث فيه، قلما يصلح منطق تجزئة المراحل، والفصل بين المنعطفات والأحداث، وعزل التوترات والقطائع، لأن يكون أداة منهجية للاستقراء، أو أساساً علمياً للتحليل والبحث، بل تقتضي ضرورة الفهم الانفتاح على وسائل تجعل من التاريخ الحي، مادة

---

(١) انظر: امحمد مالكي، «إشكالية وحدة المغرب العربي: دراسة تحليلية لمشروع الوحدة بعد الاستقلال،» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الحقوق، ١٩٨٣).

(٢) مغربية، هي ترجمة لكلمة «Maghrébine» بالفرنسية، وعلى امتداد فصول البحث سنعتمد مصطلح «مغربية» عوض «مغاربية»، كما أصبح شائع الاستعمال في السنوات الأخيرة بالعديد من الكتابات الصحفية وبعض الإنتاجات النظرية.

للامساك بطبيعة الامتداد بين الحقب، وجوهر التداخل بينهما، كما تسعف على تحديد نوعية المنعطفات وتشخيص التوترات الفاعلة فيها.

لقد لاحظنا فعلاً، عند متابعة جملة من الكتابات التي حاولت، عبر قراءات مختلفة، أن تبحث في واقع المغرب العربي المعاصر(٣)، كيف أن المعبر إلى فهم هذا الأخير مرتهن بالعودة إلى المرحلة الاستعمارية، التي لا تنحصر أهميتها في إدراك طبيعة اختيارات الاستقلال بما في ذلك اختيار وحدة المغرب العربي، بل كذلك في تلمّس دينامية تكوّن الدول الحديثة في بلدان المغرب، اقتصاداً ومجتمعاً وثقافة. فالباحث في تجربة الوحدة المغربية (Maghrébine)، قد يواجه أكثر من استفهام حين يستهدف إدراك مغزى التعثر ودلالات الانحسار في الدعوة إلى العمل الوحدوي، انطلاقاً فقط مما شهدته المنطقة من تحولات بعد استقلال أقطارها، أي بمعزل عن مرحلة النضال الوطني التي أطّرت وحكمت دينامية الاستقلال السياسي للدول الثلاث (المغرب الأقصى/ تونس - آذار/مارس ١٩٥٦، الجزائر - تموز/يوليو ١٩٦٢). كما أن الفهم الحقيقي لدور النخبات القائدة لدول المغرب حالياً، قد لا يمكن إدراكه دون العودة إلى المرحلة الاستعمارية، على اعتبار أن جانباً مهماً في تشكّلها له صلة بالفترة السابقة على الاستقلال، مما يعني أن تحديد طبيعة النخبات، التي انتقلت بفعل حملات الاستقلال من موقع قيادة الحركات الوطنية إلى مراكز السلطة وتسيير شؤون الدولة، مسألة مركزية لمعرفة الأسس القومية لأقطار المغرب العربي وتوجهاتها الوحدوية.

لقد شكل موضوع النخبات مجالاً للعديد من الكتابات بالرغم من تباين منطلقاتها ونتائجها(٤)، لعل أهمها تلك التي أكدت وجود قيمة منهجية في الربط بين سيرورة نشأتها وتكوّنها من جهة، وقيادتها أنظمة دولها بعد الاستقلال من جهة أخرى، إذ، من المؤكد أن النخبات التي شكلت روافد فاعلة وطليعية للحركات الوطنية في مجال التأطير والتوجيه، قد شهدت تحولات ليس خلال فترة مجابهة الاستعمار وحسب، بل بعد حصول أقطار المغرب العربي على استقلالها السياسي كذلك (= شحوب دور البعض منها وظهور البعض الآخر، انقساماتها، تعايشها ضمن متناقضات بنية واحدة). ومن الثابت أيضاً، أن ليست كل النخبات التي مثلت طلائع سياسية للحركات الوطنية هي ذاتها التي تحولت إلى «طبقات قائدة» بعد الاستقلال، ذلك أن الحقبة الاستعمارية التي مثلت في تاريخ المغرب العربي المعاصر مرحلة كفاح وطني، قد «حتمت» أسبقية القضية الوطنية (= التحرر وجلاء المستعمر) على المسألة الاجتماعية، ولم تُتح بروز شروط الصراع الاجتماعي إلا بعد الاستقلال السياسي

---

(٣) من هؤلاء نذكر شارل أندريه جوليان، جاك بيرك، ألبير عياش، جرمان عياش، عبد الله العروي، هشام جعيط، محمد عابد الجابري، ومحمد عبد الباقي الهرماسي.

(٤) من الدراسات التي تناولت موضوع النخبات عامة، والنخبات السياسية بالمغرب العربي خاصة، يمكن العودة إلى: Thomas B. Bottomore, *Elites et société,* traduit par Gérard Montford (Paris: Stock, 1967), et Lhachmi Berrady [et al.], *La Formation des élites politiques maghrébines* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, Librairie générale de droit et de jurisprudence; CRESM, 1973).

مباشرة، الشيء الذي كانت له مضاعفات على مراكز النخبات ومكانتها: فمنها من تقوّت فتحولت فعلاً إلى «طبقات قائدة»، ومنها من ضعفت وأضعفت فأصبحت قوى غير مساهمة في صنع القرار، وتلك ظاهرة مشتركة في الدول المغربية الثلاث^(٥).

هذا، وإن التشديد على مركزية الحقبة الاستعمارية في تناول قضايا المغرب العربي وإشكالياته المعاصرة، لا يلغي كون المرحلة حلقة في تكوّن وتطور التجربة التاريخية المغربية ككل، وأن الوقوف عندها، بالنظر إلى استراتيجيتها، يشترط بالضرورة قراءتها على ضوء ما سبقها من منعطفات، كما أن التركيز على أهميتها لا يخلو من صعوبات، قد تعوق النظر العلمي والسياسي إلى المرحلة، وتحدّ من جرأة الاندفاع في مساءلة مكوناتها، فاعليها، مساهمتها في رسم معالم المجتمعات المغربية واختياراتها العامة.

أولاً: حول إشكالية البحث ومنطلقاته

١ - بصدد الإشكالية

تستمد المرحلة الاستعمارية قوّتها التاريخية والسياسية من كونها لم تتحول بعد إلى جزء من الماضي، كما أن الرموز الوطنية الفاعلة في أحداثها، المساهمة في صياغة منعطفاتها لمّا تخرج من الساحة السياسية بعد، بالرغم من التحولات التي مسّت تكوين النخبات المغربية وتحكمت في تفاعلاتها وصراعاتها، الأمر الذي يجعل من الاستمرارية بين الحقبة الاستعمارية وحاضر المغرب العربي، مفهوماً مركزياً في أي مقاربة تروم تحليل مكونات المرحلة الاستعمارية وعمق تأثيرها في القضايا المغربية الراهنة. لذلك، قلما يتوقف التفكير في الأسئلة التي يطرحها حاضر المغرب العربي، في تقديم أجوبة دقيقة، كاملة ومتماسكة دون اعتماد مقولة «الاستمرارية» وتوظيفها موجّهاً منهجياً وأداة أولية للبحث والتحليل.

لقد أجمعت الكتابات الوطنية على خطورة الظاهرة الاستعمارية ومفعولها في ترسيخ تأخر المغرب العربي وإدماج اقتصاداته ومجتمعاته بالمنظومة الرأسمالية، كما شددت على دور الاحتلال في استكمال أسس الدول المغربية وتحديد توجهاتها المستقبلية، والأكثر التحكم في رسم اختياراتها المركزية، ليس في حقل البناء الداخلي القطري وحسب، بل في علاقاتها الخارجية وتطلعاتها الجهوية والقومية كذلك. وفي هذا الإجماع إقرار بقوة الحقبة الاستعمارية وعمق تأثيرها في المرحلة اللاحقة.

---

(٥) حتى لا نعمّم نقول انه ليست كل فصائل الحركات الوطنية موجودة حالياً بالسلطة، وذلك لكون التناقضات التي تضمنتها بنى الحركات الوطنية، وهي تقاوم المستعمر الفرنسي، قد برزت مجدداً حين شرعت في بناء أسس أقطارها بعد الاستقلال، وحيث لم تكن هذه التناقضات عرضية بل هيكلية وذات منطلقات اجتماعية، فقد حتمت حدوث صراعات في داخل النخبات القائدة، ترتبت عليها إقالات وعمليات استبعاد بالدول الثلاث.

في الموضوع الذي نعتمده بحثاً لأطروحتنا، ننطلق من إشكالية كون «الاستعمار - كمحصلة لتطور النظام الرأسمالي، وكظاهرة تاريخية متعددة الأبعاد - لم يكن من الجائز أن يدخل بلدان المغرب ويتوسع ويستقر بها، دون أن يصطدم بمقاومات أولية، منبعثة من نزوع المغاربة الفطري إلى رفض الأجنبي والتصدي لمشاريعه قبل أن يواجه (= الاستعمار) حركات وطنية منظمة ومهيكلة، مدافعة عن هويتها ومقومات شخصيتها التاريخية أولاً، ومطالبة بالتحرر والاستقلال حقاً. والحركات الوطنية في محاولتها فهم الظاهرة الاستعمارية والعمل على مقاومتها، لم تتوقف عند حدود النضال القطري المنعزل، بل فكرت في إحياء فكرة المغرب العربي، وتوظيفها بغرض فتح ديناميات للتنسيق والعمل المشترك بين الأقطار المغربية الثلاثة، وذلك بإحداث أجهزة وإطارات جماعية، كفيلة ببلورة مشروع النضال الوحدوي، وتحديد مسوغاته النظرية وأدواته العملية على حد سواء...».

ككل بحث ينتمي إلى حقل العلوم الاجتماعية، حيث النسبية هي القاعدة في تحليل المعطيات واستخلاص النتائج واستقراء الأحكام، نعتقد بضرورة استبعاد منطق الجزم والوثوقية في معالجة مثل هذه الإشكالية وتدقيق عناصرها، كما ننطلق من وجود أكثر من صعوبة، تحتم اعتماد التريث وعدم المواربة عند تشخيص مكونات المرحلة فضاء البحث (= الحقبة الاستعمارية) وتحليل توتراتها والإمساك بمفاصلها النضالية المركزية. لعل أهم هذه الصعوبات: دقة المرحلة وتعقدها، بل وغموض بعض منعطفاتها، بسبب تشتت الوثائق المؤرخة لها وعدم اكتمالها وندرتها، وأحياناً صعوبة اقتحام الموجود منها(٦). لذلك سنعتمد في تحليل عناصر هذه الإشكالية عدة منطلقات، نعتبر طرحها والعمل على تدقيقها والبرهنة عليها، مسألة جوهرية لمقاربة الموضوع الذي يشكّل مجال البحث الذي نفكر فيه.

٢ - بشأن المنطلقات

ليس المنطلق معطى احتمالياً غير قابل للتدليل المنطقي والعقلي، إنه، على العكس، رأي ممكن الإثبات، كفيل بالبرهنة على عمق صحته ورجاحة موضوعيته. لذلك، وانطلاقاً من هذا التحديد، أوحت لنا القراءات المتعددة، المتنوعة والمنفتحة على أكثر من حقل معرفي، التي شكلت في مجملها المادة الخام لهذا البحث، بعدة منطلقات نعتبرها مفاتيح أولية لتحليل هذه الإشكالية:

أ - ننطلق من قناعة ذاتية، اكتست اليوم صفة الحقيقة كما اتسمت بطابع اليقين، قوامها وجود فضاء جغرافي وتاريخي مشترك اسمه المغرب العربي، تراوحت حدوده بين

---

(٦) اللهم إذا استثنينا المجهودات التي قام بها المركز الوطني للتوثيق بتونس، حيث رتّب وصنّف مجموعة من الوثائق تحت سلسلة: **تاريخ الحركة الوطنية التونسية...**، وأيضاً محاولات كل من كلود كولو (Claude Collot) وجون روبرت هنري (John Robert Henry) التي نشرت تحت عنوان: **الحركة الوطنية الجزائرية: النصوص، ١٩١٢ - ١٩٥٤**، وكذلك أعمال: محمد حربي، **أرشيفات حرب التحرير الجزائرية**.

الاتساع والانكماش، بين الانغراس في وجدان المغاربة ووعيهم حيناً، وضمورها وشحوبها أحياناً أخرى⁽⁷⁾. لكن في ظل هذا الجدل وبالتفاعل معه، لم يفقد المغرب العربي المقومات المميزة له كذات، وهوية، والأكثر كشخصية عربية إسلامية.

صحيح أن المغرب العربي قدِّم بمجمل متون الكتابات التاريخية الأجنبية⁽⁸⁾ كفضاء مفتوح أمام الحضارات الوافدة ـ الدخيلة عليه (= من الفينيقيين وحتى العرب)، والأخطر نُظر إليه في سياق هذه التيارات، كموضوع «خانع»، مستجيب لقدره، وليس كفاعل مؤثر، يقاوم الآخر دون أن يستكين لجروحه. وحتى حين أرغم منظّرو هذه الكتابات على «الاعتراف» بالتلاقح الحاصل بين الحضارتين المغربية والفينيقية، وبإخفاق «الرومنة» (Romanisation)، ونجاح الإسلام في ترسيخ الوحدة الوطنية المغربية (= إنصهار العرب والبربر) وإكساب المغاربة المشروعية التي كانوا في حاجة إليها (= الانتماء إلى حقل ايديولوجي ـ ثقافي واحد)، لم يترددوا في التقليل من تاريخية هذه المنعطفات، والتشكيك في عمقها وحظوظ استمراريتها⁽⁹⁾.

إن انطلاقنا من هذه القناعة (= المغرب العربي كحقيقة)، واعتمادنا إياها خلفية فكرية، موجهة لمجمل مقاربات الموضوع، لم يمنعنا من الاقتناع أيضاً، بحصول «إنكسارات» في سيرورة تطور «المغرب العربي» وتشكله كمفهوم مستكمل لعناصره ومقوماته، وهي «انكسارات»، لم نطرحها على سبيل الافتراض، بل قدِّمت كلحظات ثابتة في تجربة المغرب التاريخية. لذلك، بقدر ما سندافع عن حقيقة المغرب العربي كوجود وشخصية، بقدر ما سنشدد على تحليل خطوط القوة والضعف في سيرورة تكوّن هذا المفهوم (= المغرب العربي) ومناقشة طبيعة العوامل المتحكمة والفاعلة في ذلك.

لذلك، نفترض حصول تأخُّر تاريخي للمغرب العربي في زمن محدد من تطوره، قد نحصره في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وذلك بالنظر إلى النهضة الصاعدة بالضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط (= أوروبا أساساً). وقد نرجع مصادره الأولى إلى لحظة تفكك وحدة الغرب الإسلامي (= الموحدين أساساً) وبروز الإمارات المستقلة، تحديداً منذ أواخر القرن الثالث عشر والقرن التالي، إنه «التأخر» الذي لا نعاين مظاهره في انكماش الاقتصاد ونضوب مصادره (= التجارة بعيدة المدى) أو في تكلُّس العمران وشحوب مكانة المغرب الدولية وحسب، بل نلمُس ذلك أيضاً في الغفوة (Somnolence) التي لازمت المغرب العربي دولاً ومجتمعات، من هذا التاريخ وحتى اصطدامه بالاستعمار خلال القرن التاسع عشر.

---

(٧) قارن: عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٩ ـ ٣١.

(٨) بمختلف حقولها المعرفية: التاريخ، السوسيولوجيا، الانتروبولوجيا، الاثنوغرافيا، علم السياسة، وأدب الرحلات.

(٩) نفكر بالأساس في كتابات كل من: إرنست فليكس غوتييه، ستيفان غزيل، غبريال كامبس، إرنست مرسييه، جيروم كاركوبينو، وروبير مونطاني.

هذا، وننطلق من كون الاصلاحات التي عمّت دول المغرب العربي (= تونس والمغرب الأقصى أساساً) في أعقاب احتلال الجزائر وإخماد مقاوماتها الأولى (= ١٨٣٢ ـ ١٨٤٥/ الأمير عبد القادر، ١٨٧١/ ثورة المقراني)، أو بعد هزيمة إيسلي (١٨٤٤)وحرب تطوان (= ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠) ـ لم تكن ثورة على «التأخر التاريخي»، ولا حركة للتحديث قادرة على الفعل في تغيير اتجاه التاريخ(١٠) لتجنيب المنطقة جرح الاستعمار، بل شكلت لحظة «يقظة» بين حد الغفوة وحد الشعور بقرب الاحتلال. لذلك، نعتقد أن فرنسا قد نجحت في ترسيخ تأخر المغرب وتعميق مظاهره، كما عملت على إعادة هيكلة المنطقة وإدماجها ضمن المنظومة الرأسمالية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

ب ـ في بناء الحضارات وتراكم التجارب التاريخية وتشكُّل الفلسفات والنظريات والأفكار، قليلة هي اللحظات التي ترجّح فيها القوة على «السلم»، و«المصلحة الخاصة» على «شمولية الأهداف والأغراض»، والانشداد إلى «مرجعية محددة» عوض «النزعة الإنسانية العامة». وتلك قاعدة أطّرت الفكر البشري وحكمت تطلعاته، منذ تنوع وتناقض أنماط الإنتاج، وتصدُّع علاقاته الاجتماعية، وفقدان الإنسان وحدته البدائية.

في البحث الذي نقوم بتقديمه، نعتبر «الاستعمار» ظاهرة تاريخية، متعددة الأبعاد ومتنوعة الأهداف، كما ننطلق من أنها (= الظاهرة الاستعمارية) محصلة منطقية، ووليد شرعي للنظام الرأسمالي في مرحلة محددة من تطوره التاريخي، هذا الذي نشأ ونما أوروبياً منذ بداية القرن السادس عشر، قبل أن يتسع ويمتد ليصبح منظومة مع أواخر القرن التاسع عشر والعقود الأولى من هذا القرن؛ إنه الغرب الذي أضحى مفهوماً بالغ التداول على صعيد النظرية السياسية، كما غدا مرجعية فلسفية وفكرية في النظر إلى الكون والإنسان.

فالغرب، وهذا ما نود التشديد عليه، قد شكّل قطب «العالم» ومحور «نظامه الدولي»(١١) منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر (= أوروبا أساساً)، وبالتالي أصبحت فلسفته، قيمه ومنظوراته هي السائدة، بحكم الهيمنة التي دشنها عصر النهضة وأصلت منطلقاتها الثورات التي شملت حقول الاقتصاد والمجتمع والفكر، والتي كونت في مجملها ما اصطلح الفكر السياسي الأوروبي على تسميته «العقل الحديث».

وفعلاً، لقد نظرت العديد من الكتابات الغربية إلى أطروحة «خصوصية» النهضة الأوروبية، وأصالة روافدها الاقتصادية، الفكرية والحضارية، وتفرُّد تجارب شعوبها، إلى حد قدّم القرن السادس عشر كأنه مولد تاريخ عالمي جديد، كما نظر إلى: **«العقل الحديث»** كقطيعة تامة ونهائية مع تراكمات الفكر الإنساني ومكاسبه التاريخية، وبالتالي غدت أوروبا،

---

(١٠) نفكر في تجربة اليابان على عهد ميجي، لمزيد من التفاصيل، انظر: أدوين رايشاور، **اليابانيون**، ترجمة ليل الجبالي، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، ص ١٠٩ ـ ١١٩.

(١١) مع كل ما يشترط استعمال مصطلح «النظام الدولي» من حذر وتريث ونسبية في المعنى والدلالات.

وبعدها الغرب، كأنها صانعة الحضارة الجديدة، الإنسان الجديد الذي يرى في فلسفتها وقيمها النموذج الأرقى للتطور والامتداد والاستمرارية.

ننطلق من محدودية هذه الرؤية، المنشدّة إلى المركزية الأوروبية، التي تجرد مفهوم «النهضة» من تاريخيته، كما تعزل روافد التقدم الأوروبي عن شروطها وإمكاناتها. فمع الإقرار بواقع عدم التكافؤ الحاصل في علاقات شمال البحر الأبيض المتوسط بجنوبه تحديداً منذ القرن السادس عشر، نعتقد مع أنور عبد الملك، بصلاحية توظيف مفهوم فائض القيمة التاريخي[١٢]، لمقاربة جدلية النهضة والسقوط خلال هذه الحقبة، وللربط بين بروز «الغرب» بحمولاته السياسية والايديولوجية، و«الهيمنة» التي شكلت أساس ميلاده وعصب تصلبه وامتداده.

هذا، ولم تنحصر خطورة «المركزية الأوروبية» في تجريد مقولة النهضة من شروطها التاريخية، التي تعدّ «الهيمنة» شرطاً أساسياً فيها، بل تجاوزت ذلك إلى اضفاء مضامين ودلالات خاصة عن المفاهيم التي أطّرت تقدمها الاقتصادي، الاجتماعي والفكري... كالحداثة، العقلانية، الشمولية، الديمقراطية وحقوق الإنسان. إذ بالرغم من الثورات التي فجّرها «العقل العربي» على أكثر من صعيد، فقد ظلت نظرته إلى الآخر إلى «الضفة الأخرى من النهر» على حد تعبير إدغار سنو[١٣] متناقضة مع خطابه، منفصمة عن جوهر شعاراته، بل ومنفصلة عن عمقها التاريخي الفكري والايديولوجي.

لذا، ننطلق من أن الغرب في علاقته مع ذاته، قد ظل منسجماً مع قناعاته، منشدّاً إلى المكاسب المشرقة (= الحداثة، العقلانية، الديمقراطية...) التي قررتها نضالات مكوناته الاجتماعية وأفرزتها تسوياتها التاريخية، لكن في تصوره للآخر، ومحاولة فهمه واستيعاب مقومات تجربته التاريخية، فقد الغرب عناصر انسجامه، حين أضحى المطلق عنده هو ذاته، هو نسقه الفكري والايديولوجي، هو حضارته، فلسفةً وقيماً ونظماً، كل تفكير في الآخر من خارج هذا النسق، لا يعدو أن يكون عملاً «لا عقلانياً»، «منافياً» لما دعا إليه الغرب ودافع عن صلاحيته التاريخية. فتأسيساً على هذه الرؤية وانسجاماً مع أهم أطروحاتها، راكم الفكر الغربي، والفرنسي جزء منه، جلّ مفاهيمه ومنظوراته عن المراكز الحضارية غير المنتمية إلى نسقه (= افريقيا، آسيا، أمريكا الجنوبية) حيث اعتبرها دوائر دون عتبة المدنية، جديرة بـ «الإدماج» ضمن بناه العامة، الاقتصادية والسياسية والفكرية. وفي تأكيد هذا الاعتقاد وممارسته، لم يتساءل الغرب، بمختلف تياراته الايديولوجية[١٤]، عن حدود التطابق بين ما

---

(١٢) انظر المفهوم في استعمال: أنور عبد الملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، ص ٢٠ ـ ٢٣.

(١٣) المقصود الدوائر غير المندرجة ضمن العالم المتقدم (= إفريقيا، آسيا، امريكا الجنوبية).

(١٤) قد نستثني من ذلك بعض اتجاهات الفكر الاشتراكي، كما بدأت في التبلور خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولو ان النقاش لن يستكمل أبعاده الفعلية والعميقة، ويجسد مواقفه من ظاهرة الاستعمار وقضايا المستعمرات، حتى بعد نهاية العقد الثاني من هذا القرن.

يدعو إليه وما يمارسه، بل لم يتردد، عند أوج اشتداد الحركة الاستعمارية، في الدفاع عن «نسبية» الدلالات التي ترمز إليها مكتسبات فكره النهضوي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (= حق الشعوب في تقرير المصير أساساً). فبقدر ما شدد على ضرورات الاندفاع في الحداثة، والعقلانية وبناء الإنسان الجديد، إنسان ما بعد النهضة وثوراتها، بقدر ما استنكف عن التعامل مع الآخر بالتفكير نفسه والمنطق عينه. فمقابل اعتزاز الغرب، وفرنسا جزء منه، بخصوصية تجربته التاريخية ألغى خصوصية الآخر، والمغرب العربي واحد منه، مصراً على التفكير فيه من نسقه الحضاري وليس من خارجه أو من داخل أنساق أخرى غير منتمية إلى حقله الايديولوجي والثقافي. لذلك، لم يحظَ مفهوم الهوية (L'identité) بالمكانة التي خوّلت له بالتجربة التاريخية المغربية، كما لم تقدّر مقوماتها، من دين وتاريخ ولغة، بالحس التاريخي المطلوب، حتى من لدن التيارات الفكرية الفرنسية الأكثر انتقاداً لظاهرة الاستعمار(١٥).

ج ـ من صلب هذا التناظر بين خطاب الغرب حول ذاته ومكتسباته، وطبيعة الممارسة التي حكمت علاقاته مع الآخر، تأسست استراتيجياته في حقل الاستعمار والتوسع والامتداد. وعلى ضوء هذا الواقع، ستعمل الشعوب المستعمَرة، عبر حركاتها الوطنية ونخباتها السياسية، على تحديد المسوغات النظرية والخطط العملية الكفيلة بتأطير مسلسل النضال والمقاومة.

في مقاربة موضوع الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي، ننطلق أيضاً من كون استراتيجيا الاحتلال الفرنسي، التي نبعت من عمق تجربة تاريخية ناهضة، وتأصلت على قاعدة مكتسباتها المشرقة، لم تقابَل باستراتيجيا من الطبيعة والقوة والحجم نفسها لدى الطرف المغربي، سواء على صعيد الفكر المؤطر لها، أو على مستوى الأدوات الناظمة لنشاطها السياسي والنضالي.

إن القول بتقابل استراتيجيتين منشدّتين إلى تجربتين تاريخيتين متمايزتين، ليس حكماً جزافاً نروم عبره ومن خلاله تبرير واقع سياسي ونضالي مغربي (= الحقبة الاستعمارية) بوضع تاريخي قديم، قد لا يرتبط بالضرورة بدخول الاستعمار وبدايات توسعه (= القرن التاسع عشر)، بل قد يعود إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وإنما هو معطى موضوعي متسم بميزات الثبات، والتجدد والاستمرارية.. الصفات التي أقرتها انكسارات المغرب وتأخره التاريخي، وأكدها مسلسل الإدماج ضمن المنظومة الرأسمالية.

لقد انبنت استراتيجيا الحركات الوطنية المغربية، المرتبطة بهذا الإرث التاريخي، على أساس المجابهة بالذات وليس المبادرة، على قاعدة الدفاع وردّ الفعل. وفي وضع محكوم بهذه الشروط قلما يتحقق عنصر الإبداع في فهم الآخر (= الاستعمار) وإدراك وجوده واستيعاب خطورة مشاريعه، كما قد يتعذر طرح الأسئلة الجذرية عن «الأنا» من حيث مصادر توقّف تطورها، إخفاقاتها، وإمكانات تجددها وتنمية قدراتها للإرتقاء إلى درجة من الوعي تسمح

---

(١٥) ولو ان العديد من الكتابات التي ظهرت بعد عقد الثلاثينيات، قد بدأت تدعو إلى مراجعة منطلقات ايديولوجيا الاحتلال، وتصوراتها إزاء مكونات التجربة التاريخية المغربية ومقومات مجتمعاتها.

بموضعة الظاهرة الاستعمارية ضمن سياقها العام، وفي الوقت نفسه توفر ظروف النظر إلى «الذات» برؤية تاريخية انتقادية. لذا، فحين نؤكد مقومات التجربة التاريخية المغربية، ونشدد على مواصفات تميزها عن نظيرتها الفرنسية، لا نستهدف إضفاء نوع من «الخصوصية» على المغرب العربي دولاً ومجتمعات، وذلك لتقديرنا وجود تماثل في الوضع التاريخي العام بين هذا الأخير (= المغرب العربي) وباقي مكوِّنات دار الإسلام، ولاقتناعنا بانتهاء المغاربة إلى الإشكالية نفسها التي حكمت الفكر العربي الحديث والمعاصر ووجهت خطابه، منذ لحظة الاصطدام بالغرب وحركاته الاستعمارية⁽¹⁶⁾.

لقد وجدت الحركات الوطنية المغربية، في مفهوم **الهوية** بمختلف مقوماتها، البعد النضالي القادر على التحسيس بواقع الاستعمار، الكفيل بتوتير وجدان المغاربة وتنمية وعيهم أهمية معركتهم من أجل التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية. لذلك، وحتى حدود السنوات ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥⁽¹⁷⁾، سيتمحور تفكير النخبات السياسية المغربية حول هذا الموضوع (= الهوية)، كما ستعتمده الحركات الوطنية أرضية لبلورة شعاراتها الأساسية في حقل الدفاع عن الدين، اللغة، التعليم، وكل ما يرمز إلى الشخصية المغربية في بعديها العربي والإسلامي. كما أن الإرث التاريخي الذي أعاق إمكانية مقابلة الاستعمار الفرنسي بإستراتيجيا في حجم تحدياته وخطورة سياساته، لم يسعف فهم الحركات الوطنية المغربية للظاهرة الاستعمارية على أكثر من كونها إجهازاً على الأنا، وبالضرورة لم يمكّنها من المطالبة بأبعد من الاصلاح والالتزام بمقتضيات عقود الحماية.

في مسيرة الشعوب وتكوّن تجاربها التاريخية، وتراكم مكاسبها وإخفاقاتها، ليس «التطور الخطي» هو الثابت، هو الناظم لها دون سواه، ذلك أن التاريخ بقدر ما تحكمه الثوابت وعناصر الاستمرار، بقدر ما تنتظمه التوترات، التحولات والقطائع. فالمغرب العربي الذي استيقظ من غفوته ضعيفاً أمام منعطف الاستعمار، وواجه استراتيجيا الاحتلال سقيماً، مدافعاً غير مبادر، سيعرف، مع بروز نتائج الإدماج، تشققاً على صعيد وعيه الظاهرة الاستعمارية، كما سيشهد تحولات بنيوية على مستوى مكونات حركاته الوطنية، جعلته ينتقل من الدفاع عن الهوية والاكتفاء بالمطالبة بالإصلاحات ضمن دولة الاحتلال، إلى طرح مبدأ الاستقلال (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥)، وفي هذا الانتقال ما يؤشر على حصول قطيعة منهجية وفي المضمون، مع ما كان يؤطر نضال الحركات الوطنية المغربية ويحكم تفكير نخباتها السياسية القائدة.

د ـ في الموضوع الذي نروم تحديد منطلقاته، لم تقتصر المواجهة بين بلدان المغرب والاستعمار عند حدود النضال القطري، الانفرادي والمنعزل، بل تجاوزت ذلك إلى ما هو مشترك بين الحركات الوطنية المغربية ونخباتها القائدة، كما فاقته أحياناً لتشمل الإطار القومي

---

(١٦) قارن: عبد الله العروي، **الايديولوجية العربية المعاصرة**، ترجمة محمد عيتاني؛ تقديم مكسيم رودنسون، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، ص ١٩ وما بعدها.

(١٧) مع التأكيد أن الفصل هنا لا يعدو أن يكون إجرائياً وليس قطعياً، وذلك لأن بُعد الدفاع عن الهوية سيستمر حتى بعد طرح شعار الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية.

العربي والإسلامي. لذا، نعتقد أن الاستعمار لم يشكّل إجهازاً على الجزائر (١٨٣٠)، وتونس (١٨٨١)، والمغرب الأقصى (١٩١٢) كوحدات سياسية مستقلة وحسب، بل مثّل منعطفاً أدخل المغرب العربي، كهوية، وشخصية تاريخية، مداراً نوعياً لن تطال خطورة نتائجه الأقطار منفصلة ومنفردة، ولكن ستمس المغرب العربي مكونات تشكله كمفهوم، وكفضاء جغرافي تاريخي.

لقد حتّم حدث الاصطدام بالاستعمار إعادة إحياء فكرة المغرب العربي، بعد أن ضمرت وعُلّق العمل بها، منذ تفكك الغرب الإسلامي (الموحدين أساساً) واستقرار العثمانيين بكل من تونس والجزائر، وحتى في ظل هذه العودة لم يتجاوز استحضار الفكرة والتفاعل معها إطار الاحساس الوجداني بضرورة التضامن لمواجهة الخطر الوافد، ولمؤازرة الجزائر التي مست سيادتها بفعل الاحتلال (١٨٣٠)، قبل أن يمتد هذا الأخير ليشمل تونس والمغرب الأقصى. لذا، سننتظر العقود الأولى من هذا القرن لتبرز التنظيمات المشتركة، الرافعة فكرة التقارب والتنسيق (= نجم الشمال الافريقي وجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين)، ولتنتقل بعد الحرب الثانية إلى طور أمتن وأرقى من حيث التفكير في توحيد أساليب النضال وتحديد أدواته العملية (= مكتب المغرب العربي ولجنة تحرر المغرب العربي. . .)(١٨).

هذا، وإذ ننطلق من كون الاصطدام بالاستعمار قد أيقظ الشعور الوطني، وجدد الدعوة إلى احياء فكرة المغرب العربي، نعتقد أن النضال المشترك، كما مارسته الحركات الوطنية وتعاطت معه نخباتها السياسية، قد ظل مرتهناً بواقعين متكاملين ومتداخلين: **أولهما** ارتباط أجهزة التنسيق والعمل المشترك بالأبعاد التي على قاعدتها تشكّل الوعي الوطني وتمحورت نضالاته (= الهوية أولاً ثم الاستقلال لاحقاً)، وثانيهما تبعية العمل المشترك للنضال الوطني وخدمة أهدافه القطرية.

هـ ـ وفعلاً، لقد تحقق استقلال المغرب العربي وتم التوقيع على اتفاقاته باسم المغرب الأقصى (٢ آذار/مارس ١٩٥٦) وتونس (٢٠ آذار/مارس ١٩٥٦) والجزائر (٥ تموز/يوليو ١٩٦٢)، وذلك في حد ذاته يشكّل حدثاً على درجة بالغة الأهمية. لكن، كيف انتهى الاستعمار ببلدان المغرب؟ وما هي حصيلة التناظر بين استراتيجية فرنسا ومجابهة الحركات الوطنية المغربية ونخباتها السياسية؟ سنستبعد التدقيق في هذين التساؤلين، لأن المطلوب منهجياً في التقديم ليس التفصيل، ولكن طرح العناصر المؤسسة للموضوع، المؤطرة لمنطلقات مقارباته.

لقد وقفنا عبر مجمل القراءات، التي توزعت بين المصادر والمراجع العامة، الدراسات والأبحاث، الوثائق والمذكرات، الشهادات والنصوص القديمة منها والحديثة، عند عدة

---

(١٨) دون أن ننسى المحاولات السابقة (= مجهودات علي باش حمبة خلال العشرين سنة الأولى من هذا القرن)، واللاحقة لها (= جيش تحرير المغرب العربي، ١٩٥٥، ومؤتمر طنجة، نيسان/ ابريل ١٩٥٨).

ملاحظات في حجم الثوابت حتى لا نقول الأحكام، التي ستتخلل العديد من مقاطع البحث، لعلها أساساً: ان الاستعمار قد اندحر بالمغرب العربي، ليضع حداً لصراع تداخل فيه ما هو تاريخي عميق بما هو آني، وأيضاً بما هو مستقبلي استراتيجي...»(١٩). ومن صلب هذه النهاية (= الاندحار) برز أكثر من تساؤل حول الاستعمار وطبيعة انكساره، وحدود زواله، واحتمالات تجدده، وحول الحركات الوطنية وحجم نضالها، ومدى تمثلها لانتصارها، وعمق إدراكها لتوجهاتها القريبة منها والبعيدة.

في موضوع **الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي**، ننطلق من أن فرنسا، في أوج سقوط هيبتها وانكسار شوكتها، قد تمكنت من إدراك **اتجاه التاريخ** المنذر بشيخوخة الظاهرة الاستعمارية، المعلن عن زوالها، وذلك بتجديد خطابها حول الاحتلال وتطوير مفاهيمه وموضوعاته، ليصبح قادراً على التكيف والاستمرار، في حين تعذّر على الحركات الوطنية المغربية، في عز تصاعد نضالية مُكوناتها الاجتماعية، أن تتجاوز حدود الاجماع حول شعار الاستقلال، لتقتحم فضاء بياضات أكثر تعزيزاً له وتطويراً لأبعاده: كطبيعة التحرر ونوعية القوى الرافعة له، وموقع وحدة المغرب العربي منه، ومكانة القومية العربية ضمنه.

ثانياً: بشأن عنوان البحث ومفاهيمه

ككل بحث ينتمي إلى مجال العلوم الاجتماعية، وتتقاطع تحليلاته مع أكثر من حقل معرفي، يغدو طبيعياً أن يواجه التفكير في قضاياه وإشكالياته جملة من الصعوبات، قد تحد من إمكانات الاندفاع في مقاربته، دون أن تقلل من قيمته العلمية أو تنتقص من أهميته السياسية والاستراتيجية.

في موضوع الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي، الذي حصرنا إشكاليته والمنطلقات المؤسسة له، نعتقد وجود صنفين من المشاكل، قد تقيد حدود التفكير فيه، وتجعل حظوظ البحث في قضاياه أكثر وجوباً للاحتراز والتريث وعدم الجزم. فمن ذلك ما يتعلق بمصطلحات العنوان، تعريفاً وتحديداً وتدقيقاً، ومنها ما يرتبط بمنهجية البحث، تصوراً وأدوات وأساليب: وفي كلتا الحالتين تقتضي ضرورات الموضوع وشروطه العلمية، أن نتناول هذه الصعوبات بالقدر الذي يساعد على تمتين موقع الموضوع المفكَّر فيه، ويمكّن من استجلاء عناصره وإغناء منطلقاته.

١ ـ مشاكل التحديد

يتضمن عنوان البحث ثلاثة مصطلحات في حجم المفاهيم، من حيث العمق التاريخي. والحمولات السياسية والفكرية: الوطنية كنزوع فطري وممارسة سياسية،

---

(١٩) آني بالنسبة إلى الحقبة الاستعمارية، لكن أيضاً مستقبلي بالنسبة إلى ما بعد استقلال أقطار المغرب العربي.

والاستعمار كظاهرة تاريخية، متنوعة الأبعاد، متعددة الأهداف، والمغرب العربي كفضاء جغرافي ـ تاريخي ـ، واجتماعي ـ سياسي. . وهي مجتمعة تمثل عصب الموضوع وجوهر مكوناته.

أ ـ فالمغرب العربي، الذي يشكل فضاء البحث الذي نفكر فيه، قد تكتسي عملية تحديده طابعاً خاصاً، وذلك لما يتسم به (= المغرب العربي) من دقة على مستوى تطوره كمفهوم، وأيضاً لما يتضمنه من تعقيدات على صعيد العناصر المكونة لمجاله الجغرافي، وبنيته الاجتماعية ـ الإثنية(٢٠). فما هو المغرب العربي؟ أو بتعبير أبي عبيد البكري «افريقية التي تمتد من برقة إلى طنجة الخضراء»؟ وهل يمكن تحديده والكتابة عنه كوحدة؟(٢١).

قد يصعب الاقتصار على المعاني الجغرافية لمفهوم المغرب العربي، والوقوف عند التحديدات والنعوت التي أعطيت له، سواء بالتأليف التاريخي العربي ـ الإسلامي، أو بالأسطوغرافيا الأجنبية، وذلك لتقديرنا بأن المغرب العربي ليس فضاءً جغرافياً وحسب، بل علاوة على كونه كذلك، هو أيضاً سيرورة تاريخية، تضافرت في تكوينها ديناميات الانتماء إلى الدين والتاريخ المشترك، والتطور ضمن مجتمعات، تحكمها مقومات الوحدة والتماثل، أكثر من مظاهر الفرقة والتباين. لذا، فالأخذ بالمعنى الدينامي لمفهوم المغرب العربي وليس بتجلياته الجغرافية فقط، لا يخلو من صعوبات موضوعية، قد ترتبط بمدى تطابق فكرة المغرب مع واقعها الجغرافي، وبحدود ترسخ وثبات هذا التطابق بالذاكرة الجماعية للمغاربة ووعيهم الفضاء الذي ينتمون إليه، كما قد تثير قضايا فكرية ذات طابع إشكالي، تتعلق أساساً بمدى الاستمرارية في تطور المفهوم (= المغرب العربي) وبعمق الإنقطاع الذي من الجائز أن يكون قد طاله في فترات متعاقبة.

هذا، وإن التشديد على وجود شخصية تاريخية للمغرب ـ والانطلاق من كونها حقيقة ملازمة لسيرورة تكوّنه كمفهوم، والأكثر التشديد على أنها الصفة التي ميزت المغرب العربي وأكسبته طابع التفرد و«الخصوصية» ـ واقع يصعب إقراره بتجرد عن الأسئلة التي يطرحها مفهوم **الشخصية التاريخية** (Personnalité historique) سواء من حيث التعريف والتحديد، أو من حيث العناصر المكونة والمميزة للشخصية، كما ناقشها واختلف حولها الفكر العربي الحديث والمعاصر، والفكر المغربي جزء منه، أو على صعيد الحقل الايديولوجي ـ الثقافي الذي منه يستمدّ هذا المفهوم مشروعيته.

ليس من وظائف المقدمة التفصيل في تحديد المفاهيم، بقدر ما تتوخى التنبيه إلى الصعوبات والعمل على تأطيرها ضمن أسئلة كفيلة بالمناقشة والتحليل والتدقيق بمتون نص البحث وفصوله. لذلك، فالمغرب العربي، كما سنمعن في مقاربة سيرورة تكوّنه كمفهوم

---

(٢٠) Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), pp. 10 - 11.

(٢١) قارن: العروي، مجمل تاريخ المغرب، ص ٢٩.

بالفصل الأول، هو ذاك **الفضاء الاجتماعي ـ التاريخي** الذي يمتد من برقة شرقاً وحتى طنجة شمالاً وتخوم النيجر والسنغال جنوباً. . إنه **المغرب العميق**، بتعبير محمد أركون(٢٢)، الذي لم يستمد مشروعية تشكّله من عنصر الجغرافيا وحسب، بل أيضاً وأساساً من انتمائه إلى بنية اجتماعية، ثقافية وإثنية متماثلة، ترمز إليها طريقة عيش الناس، وكسوتهم، ولغتهم ودينهم، وأنماط تفكيرهم، وذاكرتهم الجماعية، وذلك بالرغم من مظاهر التنوع التي تخصب مكونات هذه البنية أكثر مما تفعل في تباينها وتنافرها.

سؤال مركزي كثيراً ما يضغط على البحث التاريخي ـ الاجتماعي الخاص بالمغرب العربي، ويعقّد من إمكانات تعميقه وتطوير منطلقاته وخلاصاته، وهو: هل يمكن قراءة مفهوم المغرب والكتابة عنه على ضوء هذا الفضاء، وبالإنطلاق منه؟ والأكثر هل مثل هذه القراءة جائزة بالنسبة إلى الموضوع الذي نقدم له ونستهدف إبراز الممكن والمستحيل فيه على صعيد المنهج والمحتوى معاً؟ لن نتردد في الإقرار بصعوبة هذه القراءة وتعذّرها الموضوعي، لاعتبارين متلازمين: **أولهما** حداثة الدعوة إلى التفكير في المغرب العربي وإعادة تأسيسه ليس على أرضية انتمائه العربي ـ الإسلامي فقط، بل في شمولية مكونات شخصيته، بما في ذلك بعدها الافريقي وأفقها المتوسطي، وهي دعوة، بقدر ما نشدد على أهميتها السياسية والاستراتيجية، بقدر ما نعتقد بمحدودية تحققها على صعيد الواقع، بسبب تواضع نتائج اتجاهات البحث التاريخي الوطني(٢٣)، والاستمرار النسبي لأطروحات الكتابات الأجنبية، بالرغم من مرور ما يقرب من أربعة عقود على استقلال جلّ بلدان المغرب(٢٤). **وثانيهما** أن موضوع البحث، هو المغرب الخاضع للاستعمار الفرنسي، أي الجزائر، تونس، والمغرب الأقصى، أو شمال افريقيا كما اصطلح على تسميته بوثائق الإقامة العامة الفرنسية ودعاتها من الباحثين والكتّاب، وأن هذا التحديد الثلاثي، بالرغم من عدم مطابقته المطلقة مفهوم المغرب العميق، هو الأكثر انسجاماً مع عنوان البحث ومقتضياته المنهجية، علاوة على كونه (= المغرب الثلاثي) قد غدا الفضاء الأعمق ثباتاً وترسخاً بتفكير النخبات المغربية وممارسة حركاتها الوطنية، تحديداً منذ الاصطدام بالظاهرة الاستعمارية (= القرن التاسع عشر) وبداية تشكّل وعي مقاومتها قطرياً وبشكل مشترك وجماعي (= العقود الأولى من هذا القرن).

ب ـ هل أصبح الاستعمار جزءاً من الماضي، وأضحى الاهتمام به من شؤون المؤرخين ليس إلا؟ أم أن التفكير فيه لا زال يتجدد بتجدد أشكاله، وأن الاستعمار قبل أن يعتبر لحظة

---

(٢٢) انظر دراسة: محمد أركون، «الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي،» ورقة قدّمت إلى: **وحدة المغرب العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣١ ـ ٣٨.

(٢٣) وهي النتائج التي لم ترتقِ بعد إلى تأسيس مدرسة مغربية للبحث التاريخي الاجتماعي، على المستويين المنهجي والموضوعي.

(٢٤) ونعني بذلك استمرارية المراجع التاريخية الكبرى لكل من شارل أندريه جوليان، روجيه لوتورنو، وشارل روبير آجرون. . . اللهم إذا استثنينا كتابات كل من عبد الله العروي، محمد شريف صالحي، وعبد الله إبراهيم.

عرضية في مسيرة البشرية، هو ظاهرة تاريخية، اجتماعية وسياسية، اقتضتها آليات النظام الرأسمالي، وأنتجتها شروط نموه في حقبة محددة من تطوره التاريخي؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف نفسر بروز الظاهرة، وترسّخها وامتدادها، بالشكل الذي جعل منها أعمق وأخطر منعطف تاريخي ميز مسيرة الإنسانية، وعقّد علاقات أطرافها ووحداتها السياسية؟

في تاريخ تكوّن الظواهر ونشوء الكلمات وبروز المصطلحات والمفاهيم، ليس للحديث عن الصدفة أي أهمية، كما ليس ممكناً عزل المعطيات المؤطرة لعملية التكوّن عن نسقها الفكري - السياسي وسياقها التاريخي العام. لذلك، نعتبر الاستعمار، الذي يشكل أحد المفاهيم المركزية بعنوان البحث، ظاهرة بالمعنى العلمي والتاريخي للكلمة، أي محصلة تراكم عناصر وشروط وظروف حتمت ميلاد الحدث (= الاستعمار) وقررت وجوده، والأكثر ضغطت في اتجاه جعله «ممكناً»، «مقبولاً»، وأحياناً «مشروعاً». فما هي الضرورات التاريخية التي حولت حركات التوسع الأوروبي إلى ظاهرة استعمارية، متنوعة الأبعاد ومتعددة الأهداف؟ وكيف يمكن علمياً إثبات العلاقة الطردية بين الاستعمار كظاهرة، والنظام الرأسمالي كنمط للإنتاج ومشروع حضاري لبناء الكون والإنسان، كما سبق أن أكدنا ذلك ونحن بصدد تحديد منطلقات البحث؟

لن ندقق في الشروط التي تضافرت لإبراز الرأسمالية وصيرورتها نمطاً سائداً للإنتاج بمجمل دول أوروبا الغربية، كما لن نتناول بالتفصيل الروافد التي جعلت منها نظاماً قاراً، متطوراً ومتجدداً منذ نهاية القرن الخامس عشر والقرن الموالي له، أو تحديداً منذ انطلاق ما يسمّى الفكر السياسي الغربي بعصر «النهضة». ما نودّ تأكيده هو أن التوسع، كشكل أولي لظاهرة الاستعمار، كان في قلب هذه التحولات ودعامة مركزية لها، بل وضرورة أساسية، وذلك بغضّ النظر عن مظاهر الجدل الفكري التي تراوحت بين تبرير حركة التوسع والتحفظ منها(٢٥).

سنتخذ من سنة ١٨٧٣ تاريخاً فاصلاً بين الأشكال الأولية للاستعمار، وبروز هذا الأخير ظاهرة لها عناصرها، ومُكوناتها وتجلياتها الشاملة والعامة، وذلك لاعتبارات مرتبطة بنوعية التغيرات التي مست بنية النظام الرأسمالي وكيفت طبيعة وظائفه وضروراته... فالرأسمالية التي أسست على قاعدة الاكتشافات العالمية الكبرى، والسيطرة على المواقع والممرات البحرية الاستراتيجية، وتعززت بالثورات التي شملت حقول الاقتصاد والمجتمع، والفكر والثقافة(٢٦)، قد دخلت مع هذه الحقبة (= النصف الأخير من القرن التاسع عشر) مرحلة التدويل، إن على مستوى رأس المال والإنتاج أو على صعيد الاستثمار والتسويق والاستهلاك.

---

(٢٥) للتدقيق في طبيعة هذه النقاشات واتجاهاتها، انظر:

Encyclopaedia universalis, vol. 4, pp. 703 - 711.

(٢٦) انظر في جملة المؤلفين: Vander Linden et Charles de Lannoy, *Histoire de l'expansion coloniale des peuples européens* (Bruxelles: H. Lamertin, 1907), et Paul Leroy-Beaulieu, *De la colonisation chez les peuples modernes* (Paris: Guillaumin, 1874).

إن التدويل من حيث هو انتقال من الإطار المحلي - وإلى حدٍ ما الجهوي أو القاري - إلى ما هو عالمي، كان يعني في تاريخ تطور الرأسمالية، حاجة هذه الأخيرة إلى التوسع العمودي، لاكتشاف واكتساح الأسواق، والتمكّن من المواد الأولية الكفيلة بتنشيط اقتصاداتها، وجعلها أكثر تجدداً وإنتاجية وعقلانية. . فبعمق حدّة ضرورة الانتقال، ومركزية إنجازه، لم يتردد النظام الاستعماري في اعتماد وسائل متعددة، تراوحت بين القوة والإكراه، الضغط والعنف، التهدئة والاحتيال. . كما لم يتقاعس عن توظيف العلم، والفكر بمختلف حقوله، في التنظير لظاهرة الاستعمار والدفاع عن «مشروعيتها» وتبرير سياساتها وأدواتها.

من منطلق هذا التحديد، نعتقد بأن الاستعمار الفرنسي، الذي شكّل القاسم المشترك في مسيرة نضال الحركات الوطنية المغربية، لم يشذ عن هذا التطور ولا عن خصائص الظاهرة الاستعمارية كما أفرزتها تجربة الرأسمالية وسيرورة تحولها إلى نظام اقتصادي، اجتماعي وثقافي، ومنظومة ايديولوجية - فكرية. صحيح أن التحولات التي أرّخت للنهضة الأوروبية ودشّنت ميلاد عقلها الحديث، لم تكن بالايقاع نفسه، والعمق، والأداء. وصحيح أيضاً أن النقاشات التي تقاسمت مجتمعاتها المدنية وتوزعت تياراتها الفكرية بشأن الاستعمار ووسائله، لم تكن موضوع اتفاق مطلق؛ لكن الثابت أن تراضياً تاريخياً قد حصل حول ضرورة اللجوء إليه (= الاستعمار) واعتماده أداة لتمتين الرأسمالية وإسعافها على إعادة إنتاج ذاتها لحظة بلوغها أعلى مراحلها؛ **وإلا بماذا يمكن أن نفسِّر عدم نضج الخلافات بشأن ظاهرة الاستعمار، وعدم تمكّنها من تجاوز درجة البحث عن تجديد أشكالها، أو في أقصى الحالات حدود النقد المتردد والشاحب، حتى بداخل التيارات السياسية الأقرب إلى الاشتراكية منها إلى الرأسمالية**(٢٧).

لذلك، وبالرغم من إمكانية تأطير الاستعمار الفرنسي ضمن خطوط التطور نفسها التي شهدتها الظاهرة الاستعمارية في أوروبا، فإن الشروط المتحكمة في تجربة فرنسا التاريخية قد طبعت حركتها الاستعمارية وأكسبتها عناصر التميّز داخل نماذج الاحتلال(٢٨) كما عاشتها وعانتها أكثر من دولة وأمة. فمن ذلك تقدم الفعل والاندفاع في الاحتلال عن التفكير في الاستعمار والتنظير له، وهذا ما يفسّر مراوحة فرنسا بين المجازفة، والريبة والتردد في صياغة سياسة استعمارية بمنطقة المغرب العربي، سيّما خلال العقود الخمسة الأولى من احتلالها إلى الجزائر (١٨٣٠ - ١٨٨٠)، وحتى بعد هذا التاريخ، ظلت **التجريبية هي** السمة المميّزة لممارسة فرنسا في حقل الاستعمار، وذلك بالرغم من المحاولات التي بذلتها النخبة الفرنسية (= Jules Ferry وP. Leroy-Beaulieu أساساً) قصد صياغة المبادىء الكفيلة بتأطير خطاب الاحتلال وتطوير ممارسة فاعليه(٢٩).

---

(٢٧) قارن: «Socialisme et anticolonialisme,» dans: *Encyclopaedia universalis*, vol. 4, pp. 706 ff.

(٢٨) غالباً ما يقع التمييز، في الكتابات التاريخية حول ظاهرة الاستعمار، بين عدة نماذج من حيث طبيعة الاحتلال وأساليبه ونوعية آثارها، ومنها: الاستعمار الانكليزي، والفرنسي، والايطالي، والبرتغالي - وهو تمييز نسبي - لأن أسس بروز الظاهرة واحدة، ومضاعفاتها على تطور المجتمعات المستعمَرة تكاد تكون موحدة.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧٠٤ - ٧٠٦.

كما أن من خاصية الاستعمار الفرنسي استمرارية تفاعله مع إرثه القديم وتواصله مع جذوره الثقافية، سيّما تلك التي تقدم تجربة «الإمبراطورية الرومانية» كلحظة «مشرقة» بالتراث الفرنسي - اللاتيني، سواء على مستوى الفكر، والفقه، والثقافة، أو على صعيد الاقتصاد والإدارة والمدنية. . وهذا ما يفسِّر شقاء النخبة الفرنسية وتوزعها بين الانشداد إلى هذه الخلفية الموغلة في القتامة، واعتزازها بالانتماء إلى مجتمع الثورة (١٧٨٩) وعنفوان قيمها في حقل المساواة والحرية وحقوق الإنسان. . الواقع (= المراوحة بين مرجعيتين فكريتين) الذي عكسته وعبرت عنه طبيعة المفاهيم المعتمدة ونوعية السياسات المنتهجة، بدرجات متفاوتة، بالدول المغربية الثلاث: **التمدين، التجنيس، الإدماج، السياسة البربرية/ الاستيطان، الحماية، الشراكة، الاتحاد**.

ج - في التقابل بين المغرب العربي كمفهوم وشخصية في التاريخ، والاستعمار كظاهرة ومحصلة لتطور الرأسمالية، تبرز **الوطنية** (Nationalisme) كأحد المصطلحات الأكثر تعقيداً من حيث التعريف والتحديد، والأعمق صعوبة من زاوية الإدراك والتمثل، وذلك لارتباطها (= الوطنية) بكل من الايديولوجيا، السياسة، الأخلاق والقيم. . ولتقاطعها مع أكثر من جذر واشتقاق. فالوطنية تتداخل مع مفهوم **الأمة** (Nation) وتلتبس بمصطلح **الوطني** (Patrie) وتتكامل مع معاني **البناء الوطني**(٣٠). وفي كل هذا يكمن سر غموض مفهوم **الوطنية**، وتتجلى مركزية تحديده بالنسبة إلى الموضوع الذي نفكر فيه.

لقد وقفنا فعلاً، ونحن بصدد متابعة مجموعة من الكتابات الخاصة بموضوع الحركات الوطنية المغربية، المنفتحة على أكثر من حقل معرفي، عند العوائق التي تعترض مشكلة التعريف وتعقد من إمكانات التحديد والتحليل، سيما إذا كان المفهوم (= الوطنية) ينتمي إلى إطار تاريخي وسياسي على درجة عالية من الدقة، والصعوبة والحساسية، كما هو الشأن بالنسبة إلى منطقة المغرب العربي. فأي التعريفات يصلح اعتماده لمقاربة منطلقات الاستعمار الفرنسي واستراتيجيته وسياساته ببلدان المغرب، تحديداً منذ دخوله الجزائر (١٨٣٠)، وأساساً بعد استكمال إجهازه على دول المنطقة عام ١٩١٢؟

قد يتعذر منهجياً تناول مختلف التعريفات، وهي كثيرة، التي حددت دلالات مفهوم **الوطنية**(٣١) وناقشت أطره التاريخية، الاجتماعية والفكرية(٣٢). ما نهدف إلى التشديد عليه هو أن **الوطنية** بالمعنى الذي يرمز إلى الدفاع عن النفس والهوية، وتحصين الشخصية التاريخية، خاصّيّة وسمت تجربة المغرب العربي وصقلت مكوناته الاجتماعية، والأكثر لازمت الإنسان المغربي وتطورت معه(٣٣). إلا أن الإقرار بفطرية نزعة التمسك بالوطن والدفاع عنه، لم يمنع

---

(٣٠) قارن: «Nation,» dans: *Encyclopaedia universalis*, vol. 11, pp. 565 - 677.

(٣١) Abdallah Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912* (Paris: Maspéro, 1977), pp. 12 - 14.

(٣٢) قارن: *Encyclopaedia universalis*, vol. 11, pp. 565 - 577.

(٣٣) قارن: علّال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص (هـ - ذ).

الباحثين في موضوع المغرب العربي ونضاله من أجل التحرر والاستقلال، من الاختلاف حول تاريخية المفهوم (= الوطنية) وأشكاله، وحدود انتقاله من الطور الفطري إلى المستوى المنظم والمؤطر ضمن حركات وطنية مناضلة.

فمن الباحثين من اعتمد مصطلحات المقاومة الأولية والمقاومة الثانوية، والوطنية السياسية، للتمييز بين ردود الفعل العسكرية التي شهدتها دول المنطقة (= ثورات كل من الأمير عبد القادر، المقراني، عمر المختار، محمد بن عبد الكريم الخطابي. . .)، والعمل السياسي المنظم (= ظهور أحزاب ومنظمات وجمعيات سياسية قائدة للنضال الوطني)(٣٤)، كما استعمل آخرون مفهوم ما قبل الوطنية (Prénationalisme) للفصل إجرائياً بين فكرة الوطنية كما تكونت بالتجربة التاريخية المغربية ولازمت تطور مكوّناتها، وشكل العمل الوطني كما تبلور ونما خلال فترة المقاومة من أجل الاستقلال(٣٥)، لكن بموازاة هذه التحديدات، لم تخلُ الأبحاث الأجنبية في حقل العلوم السياسية، من الكتابات التي حاولت، باعتمادها منطلقات ايديولوجية، «التنظير» لهذا الموضوع والإصرار على إيجاد تصنيفات ونعوت للوطنية المغربية، تارة بالتمسك بغطاء «العلم» و«الموضوعية»، وطوراً بالاستناد إلى ضرورات «المنهج» و«المنهجية» و«المقتربات الحديثة». لعل الكتاب الجماعي الصادر عن «المؤسسة الفرنسية للعلوم السياسية» تحت عنوان: **القوميات المغربية**، أبرز نموذج لهذا النوع من الأبحاث(٣٦).

لهذا اعتمدت دراسات الكتاب مجموعة من المصطلحات لإبراز مواصفات فكرة «الوطنية» بدول المغرب العربي و«الوطنية السياسية»(٣٧) و«الوطنية الودية» و«الوطنية الايديولوجية»(٣٨). . . وهي في مجملها تسميات مؤطرة ضمن رؤية أقرب إلى الايديولوجيا منها إلى شيء آخر. فباستبعادنا التدقيق في المواقف التي تباينت بشأن هذا الموضوع واختلفت حول منطلقاته ونتائجه، نعتقد أن «الوطنية» نزوع قديم في الإنسان المغربي، ينمو وفق إيقاع تطور المجتمعات المغربية، ويتجدد بحسب القضايا والتحديات التي تواجه المغرب العربي في كينونته ووجوده. لذلك، فالحركات الوطنية المغربية، من حيث كونها التجسيد المهيكل والمنظم للإحساس الفطري بضرورة الدفاع عن النفس والتمسك بالأرض، هي إطارات لمجموعة من التكوينات الاجتماعية التي، بشكل إرادي، وجدت في الدفاع عن هويتها العربية

---

(٣٤) كينث براون، «المقاومة والحركة الوطنية،» في: شارل أندريه جوليان [وآخرون]، الخطابي وجمهورية الريف، ترجمة صالح بشير (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٨٠)، ص ٣٨٠.

(٣٥) قارن: Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912*, p. 421.

(٣٦) Louis - Jean Duclos [et al.], *Les Nationalismes maghrébins*, no. 7 (Paris: Fondation nationale des sciences politiques, 1966).

(٣٧) J. Duvignaud, «Esquise d'une sociologie du nationalisme tunisien,» dans: Duclos [et al.], Ibid., pp.91-92.

(٣٨) Louis - Jean Duclos, «Réflexions sur le nationalisme marocain,» dans: Ibid., pp. 15 ff.

الإسلامية، والعمل من أجل التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية، أرضية للنضال الوطني المشترك والموحد(٣٩).

٢ ـ صعوبات التحليل

إن موضوعاً بهذا الانتماء المتنوع من حيث حقوله المعرفية (= علم سياسة، تاريخ سياسي، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، تاريخ الأفكار والوقائع . . .)، وعلى هذه الدرجة من الدقة والحساسية من حيث أحداثه وطبيعة الفاعلين فيه، لا يمكن إلا أن تكون مقاربته وتحليلاته على درجة خاصة من الصعوبة والتعقيد. فالبحث يتداخل فيه ما هو تاريخي عميق بما هو حديث ومعاصر، وتتعدد فيه القواسم المشتركة وتتنوع «الاختلافات» وحتى «الخصوصيات» أحياناً، وتتعايش فيه النصوص القديمة بجانب المفاهيم والمدركات الحديثة. إنه الموضوع الذي حدود الحقيقة والنسبية فيه غير بارزة بالوضوح الذي يسمح بانطلاق الفكر والتفكير دون قيود ولا تردد ولا مواربة.

أ ـ قليلة هي الأبحاث التاريخية ـ الاجتماعية، التي اعتمدت المغرب العربي بأبعاده المتعددة موضوعاً للتحليل، دون أن تشدد على الصعوبات الناجمة عن مشكلة «الوثائق»، من حيث قلتها وندرتها، أو من حيث كيفية استغلالها واستعمالها، وأحياناً حتى من حيث التركيز عليها وحدها دون سواها(٤٠). والصعوبة تزداد عمقاً حين يتعلق الأمر بحقبة لم تتحول بعد إلى جزء من الماضي، كما هو الشأن في موضوع «الحركات الوطنية المغربية».

لقد فرضت حساسية الموضوع أن نلتزم بقدر وافٍ من التبصر والدقة في انتقاء الوثائق، وترتيبها والإمعان في توظيفها ضمن متون البحث، والأهم مكّنتنا صعوبة المرحلة (= الحقبة الاستعمارية) من وعي حدود الاعتماد على الموجود من الوثائق بكل أنواعها (= نصوص تاريخية، مراسلات، بيانات، نشرات داخلية، مقررات المؤتمرات، تقارير دورية، مذكرات شخصية، وترجمات ذاتية. . .)، حيث للاعتبارات الخاصة، وتبدّل المواقع الفكرية والسياسية، وتآكل إمكانات استحضار الوقائع والأشخاص. . أدوار مقررة في التأريخ للحدث وتقديمه، وإعادة قراءته وتأويله.

كما تزداد مشكلة الاحتراز تعقيداً أكثر، حين يتعلق الأمر بالوثائق الأجنبية الخاصة بالاستعمار الفرنسي بالمغرب العربي. إذ، علاوة على تقطّع التقارير والمراسلات وعدم انتظامها الزمني، وفقدانها الشمولية، تطرح النماذج الموجودة منها عدة استفهامات حول صحة محتوياتها، وأحياناً مدى واقعية الأحداث والأشخاص والاستنتاجات التي تتضمنها أصلاً

---

(٣٩) وذلك بغضّ النظر عن النقاشات الخاصة بالتاريخ الفعلي لبروز الحركات الوطنية بالدول الثلاث.

(٤٠) نفكر بالأساس في موقف جرمان عياش من الوثيقة كمصدر للدراسات التاريخية. . . للإطلاع على جوانب من نظرته للموضوع، انظر: «المنهجية في كتابة تاريخ المغرب/ مقابلة مع جرمان عياش،» **دار النيابة**، السنة ٢، العدد ٦ (ربيع ١٩٨٥)، ص ٦ ـ ١٦.

-الملاحظة التي لامسناها عند ترددنا على الأرشيف الدبلوماسي والعسكري في باريس، وقسم الوثائق الوطنية بمدينة Aix-en-Provence بجنوب فرنسا، أو تلك المتناثرة هنا وهناك، التي تمكّنا من الإطلاع عليها بالخزانة الوطنية في باريس، وخزانة الوثائق الدولية المعاصرة، وكليات الحقوق والآداب بالمدينة نفسها.

إن صعوبة التحليل لا ترتبط بالوثيقة المكتوبة مغربية كانت أم أجنبية فحسب، بل تتعلق أيضاً بالرواية الشفوية، كواحدة من مصادر البحث التاريخي ـ الاجتماعي. . فالرواية من حيث هي تذكّر الماضي واستحضار أحداثه وأشخاصه وتفاعلاته، تتداخل في تكوينها اعتبارات ليست على درجة واحدة من الثبات والاستمرارية. فعلاوة على عامل التقدم في السن وعلاقته بالتذكر، هناك عنصر التبدل الذي يمس قناعات الناس ومواقعهم الاجتماعية، الفكرية والسياسية، وكذلك الحساسيات التي يفرضها المناخ العام، وكلها حيثيات تجعل من الرواية الشفوية، على أهميتها في حقل البحث التاريخي ـ الاجتماعي، أقل جذباً وأضعف ائتماناً لمعطياتها. لذلك، استبعدنا اعتماد هذا المصدر، بعد أن شرعنا فيه مع مجموعة من رموز الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، الفاعلة في الحقلين السياسي والفكري.

بجانب الصعوبات التي تثيرها الوثيقة بكل أصنافها، تطرح المصادر والمراجع العديد من القضايا النظرية والعملية، التي قد تقلل من إمكانات التحليل وتعقّد من فرص الاندفاع في حصر خلاصاته واستنتاجاته. ففي موضوع كالذي نبحث فيه ـ حيث يتواصل التاريخ العميق بالأزمنة الحديثة والمعاصرة، ويتداخل، بفعل عنصر الاستمرارية، الحاضر بالماضي والمستقبل ـ كثيراً ما يُطرح التساؤل حول مدى إمكانية اعتماد مصادر حديثة لمقاربة حقبة تاريخية قديمة؟ وحدود توظيف مفاهيم العلم المعاصر للنظر في أوضاع عامة، لم تكن قد وصلت بعد، درجات التطور التي شهدتها حقول المعرفة الاجتماعية؟

لقد تخللت البحث التاريخي ـ الاجتماعي العديد من المفاهيم التي نقرّ، في مقدمة هذا الموضوع، بأنها لم تخلُ من الجدل والاختلاف حول استعمالاتها وتوظيفها، كما لم تحظَ داخل مدارس البحث وتياراته بالإجماع حول صلاحية اعتمادها وصحة نقلها من إطار تاريخي محدد إلى مجال تاريخي مغاير، أو من حقل معرفي إلى آخر مختلف عنه ومتباين معه(٤١)، ومن ذلك مفاهيم: **الطبقة، النخبة، التأخر التاريخي، الغفوة، الهوية، الشخصية التاريخية، الإدماج، الغرب، الهيمنة، الاستعمار**، وهي في مجملها مفاهيم لم يكن اللجوء إليها واعتمادها في متون البحث أمراً سهلاً ولا يسيراً. إذ بقدر ما تمسّكنا بضرورة توظيفها لتمتين البناء الفكري للموضوع، كان وعينا متزايداً من حيث تعقّدها المنهجي، ودقتها النظرية، وحساسية تحليلاتها واستنتاجاتها السياسية.

---

(٤١) وإن أكد العلم المعاصر إمكانية انتقال المفاهيم عمودياً بين الشعوب المتباينة في تجاربها التاريخية، وصلاحية توظيفها أفقياً لدى مختلف حقول الفكر والمعرفة. للاطلاع على جانب من هذا الاعتقاد، انظر: غاستون باشلار، **تكوين العقل العلمي: مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية**، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨١).

ب ـ سؤال مركزي طالما ضغط على تعايشنا مع الموضوع وتفاعلنا مع قضاياه، منذ بداية التفكير في عنوانه المؤقت وحتى لحظة الاقتراب من إنهاء آخر مقاطعه، إنه الاستفهام عن الحدود الزمنية التي يجب أن تشكّل فضاء البحث ومجاله التاريخي. هل هي سنة دخول الاستعمار المغرب العربي (١٨٣٠) وعام خروجه منه نهائياً (١٩٦٢)؟ أم تاريخ استكماله احتلال المنطقة (١٩١٢) وسنة استقلال آخر قطر منه (١٩٦٢)؟ أم أن التحديد على وجه الدقة غير ممكن على إطلاقيته، وأن الأخذ بتاريخين معينين لا يغدو أن يكون عملاً إجرائياً ليس إلا؟

لقد حصرنا فضاء البحث ما بين سنة ١٩١٢ (= استكمال استعمار المغرب العربي) وعام ١٩٦٢ (= خروجه النهائي من المنطقة)، وهي حقبة ليست قصيرة ولا سهلة في مجال البحث التاريخي ـ الاجتماعي.. إذ، علاوة على الصعوبات الخاصة بالوثائق والمصادر والمراجع الكفيلة بتغطية مدة نصف قرن، يزداد الأمر تعقيداً حين يتعلق الموضوع بثلاث دول (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، تشترك في ما هو جوهري وتاريخي عام، لكنها تحتفظ في الوقت ذاته بهوامش خاصة، لا ترتقي بالضرورة إلى درجة التمايز أو التباين، وإنما تسمح لكل واحدة منها بالتفاعل مع عناصر تجربتها القطرية الخاصة[٤٢].

إن اعتماد تاريخ محدد (١٩١٢ ـ ١٩٦٢) لتحليل **موضوع الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي**، من زاوية المحددات المتحكمة في تشكّل الوعي الوطني، الفاعلة والمؤطرة لأشكال العمل المشترك والتنسيق، لم يحل بيننا وبين العودة إلى بداية احتلال الجزائر (١٨٣٠) وأحياناً قبل هذا التاريخ بكثير، لاقتناعنا موضوعياً بصعوبة الانطلاق من سنة ١٩١٢ لمقاربة الموضوع وتحليل عناصره. لذلك، كثيراً ما شملت مقاطع البحث ومناقشاته الفترة السابقة عن هذا التاريخ، خصوصاً لحظاته الانعطافية (= ١٨٣٠ ـ ١٨٤٤ ـ ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠ ـ ١٨٧٠ ـ ١٨٧٣ ـ ١٨٨١ ـ ١٨٨٤)، لتقديرنا أهمية القرن التاسع عشر (= نصفه الثاني أساساً) في ترتيب أحداث الحقبة فضاء البحث وتكييف توجهاتها العامة.

بهذا القدر من التحديد ـ الذي يبقى نسبياً قابلاً للتطوير بالملاحظة والنقد والتنقيح ـ كيف تتحقق مقاربة الموضوع منهجياً، وأي طريقة ستسعفنا على الإلمام به في انفتاحه المتنوع، وشموليته المتعددة، والأكثر في دقة وحساسية قضاياه وإشكالياته؟ ليس في العلوم الاجتماعية المعاصرة منهج واحد محدد صالح بعينه، بل كل موضوع يفرض طريقته، أو طرق تحليله، بحسب طبيعته، مكوناته، فضائه التاريخي، أهميته، وحتى استراتيجيته العلمية. لذلك سنستبعد المنهج التاريخي المحض، الذي يلاحق الحدث ويؤرخ له، بشكل تقريري دون مساءلة ولا نقد، كما سنعتمد قليلاً المنهجية التي تشدد على النقد والاستنتاج وتجعل من الوثيقة والوقائع أدوات وظيفية، وليس عناصر مساهمة في البناء الفكري للموضوع. طريقتنا ستعمل

---

(٤٢) نفكر بالأساس في قِدم الدولة بالمغرب الأقصى ومضاعفات الوجود العثماني بكل من الجزائر وتونس، وموقع الجزائر ضمن الاستراتيجيا الاستعمارية الفرنسية.

على التوفيق بينهما، عبر تقديم الوثيقة والحدث وتفعيل استعمالها واستغلالها في تماسّ وارتباط بمحيطها العام: التاريخي، الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي. الثقافي، والحضاري. . مع الوعي بدقة وصعوبة، وحتى خطورة هذا النوع من التحليل الذي يروم الشمولية، الانفتاح، وتعددية الاختصاص (Pluridisciplinarité)(٤٣).

أربع قضايا مركزية، متكاملة ومتداخلة، ستشكل عصب الأطروحة ومرتكزات بنائها الفكري:

١ ـ كيف تكوّن مفهوم «المغرب العربي» ليصبح واقعاً تاريخياً ـ جغرافياً، وحقيقة اجتماعية، سياسية وثقافية؟ (القسم الأول).

٢ ـ كيف تصور الاستعمار الفرنسي «المغاربة»، وضمن أي استراتيجيا تعامل وتفاعل معهم، ولماذا؟ (القسم الثاني).

٣ ـ كيف تمت الاستجابة للتحدي الاستعماري من جانب المغاربة (نخبات وحركات وطنية)، ولماذا شكّل الدفاع عن «الهوية» أرضيته النضالية، قطرياً وجماعياً، وكيف؟ (القسم الثالث).

٤ ـ لماذا حصل الانتقال من موضوع «الهوية» إلى شعار «الاستقلال»، وكيف تمّ تأطيره من جانب الحركات الوطنية المغربية، والتفاعل معه من طرف الاستعمار الفرنسي؟ (القسم الرابع).

---

(٤٣) قارن: A. Corvisier, *Sources et méthodes en histoire sociale* (Paris: SEES, 1980), p. 29.

القسم الأوّل

في سيرورة تكوّن مفهوم المغرب العربي
جدل القطيعة والاستمرار

مُقـــدِّمـــة

لعـل من نافلة القـول أن نجدد الكتـابة عن وظيفـة التاريـخ وأغراضـه، في مجال فهم تكوُّن الأمم وتطور الشعوب وتقدمها. «فالتـاريخ للزمـان مرآة، وتـراجم العلماء للمشاركـة والمشاهـدة مرقاة، واخبار الماضين لمن عانته الهموم ملهاة، وقد أفاد التاريخ حزماً وعزماً، وموعظة وعلماً، وهمة تذهب همّاً، وبياناً يزيل وهناً ووهياً...»(١)، وهو أيضاً من «أعـظم العلوم أدباً وأعـذبها منبعاً، وأهناهـا مشرباً... بـه تُعرف أخبار من سلف من العرب والعجم، وأحاديث ذوي المراتب والهمم، وتستفاد منه محاسن الأعيـان وتفهُّم مواقف الشجعان...»(٢). والتاريخ عند عزالدين ابن الأثير «معاد معنوي يعيـد الأعصار وقـد سلفت، وينشر أهلهـا وقد ذهبت آثـارهـم وعفت، وبه تستفيـد عقول التجـارب... ولولا التـاريخ لجُهلت الأنسـاب، ونُسيت الأحساب، ولم يعلم الإنسان أن أصله من تراب، وكذلك لولاه لماتت الدول بموت زعمائهـا...»(٣). وفي الأخير يصبح التاريخ عند عبد الرحمن بن خلدون «ذكر الأخبار الخاصة بعصر أو جيل»(٤).

إن إثارة القيمة المنهجية للتاريخ عامة، وعلى وجه التخصيص في حقل المـوضوع الـذي نفكـر فيه، لتستمـد ضرورة الدعـوة إليها من أهميـة البعد التـاريخي في تكـوّن فكـرة المغرب العربي، وإن اتسم موضوع البحث في تاريخ المغرب بـطابع الجـدل الفكري/ الإيـديولـوجي والمنهجي(٥). فبالعودة إلى التاريخ، من أجل تحديد المغرب العربي كمفهوم، وكشخصيـة، لها مقومات فكرية واجتماعية مشتركة، اقتضتها قناعتنا العلمية بوجود استمرارية في سيرورة تكوّن

---

(١) الصلاح الصفدي، نقلاً عن: عبدالرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ٢ ج (الجـزائر: المطبعة العربية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥)، ج ١: **أهمية التاريخ في نظر العلماء والفلاسفة**.

(٢) ابن شاكر الكتبي، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٤) ابو زيد عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨)، ص ٥٠.

(٥) حـول هذا الجـدل، من حيث المظاهـر والتيارات، يمكن العـودة الى دراسـات متعـددة، من ذلـك: عبـدالله العروي، **ثقـافتنا في ضـوء التاريـخ** (الدار البيضـاء: المركـز الثقـافي العـربي؛ بـيروت: دار التنـويـر، ١٩٨٣)، خصوصاً الفصل الأول: «مفهوم التاريخ،» ص ٩ ـ ٢٤.

المغرب، بالرغم من كل الانكسارات التي قد توحي بنوع من التوقف أو القطيعة في تطور المجتمعات المغربية، واستلزمها أيضاً إدراكنا أهمية الماضي في فهم بعض قضايا الحاضر، بل وفي استشراف المشاهد الممكنة للمستقبل.

لقد طرحت مسألة الكتابة التاريخية سواء على مستوى المغرب العربي، أو على الصعيد العربي الإسلامي، أكثر من استفهام حول أسس المعرفة التاريخية وطرائق التفكير. فلدى بعضهم «التأليف التاريخي المغربي منسوخ على منوال التأليف العربي الإسلامي، وهذا بدوره مستوحى من نمط شرقي قديم. يأخذ هذا التأليف في مجموعه الواقعة بمعنى خاص، ويلجأ إلى شاهدة من نوع معيّن، مكتوبة أو غير مكتوبة. فيتعامل معها بعقلية نقدية محدودة، مستهدفاً رواية تشبه في كثير من ملامحها الأسطور تربوية. يبقى التاريخ العربي وضمنه المغربي، وفياً لهذا الاتجاه رغم اختلاف انتماءات المؤرخين المذهبية والحزبية»(٦) ولدى البعض الآخر يسود الاعتقاد بوجود «... غرابة تحتجب وراء تسلسل أشياء التاريخ، عبثية لم تعد مألوفة في عصرنا الموسوم بالأفكار التطورية وبالغائيات التاريخية على أشكالها ومشاربها... وإن اعتماد التاريخ العربي على صحة النقل يجعل من الكتابة التاريخية ممارسة لا تتوسل الحق، على ما في هذا التصور لأخبار التاريخ من غرابة وهجانة في عصرنا الذي يتقصد من مفهوم «الموضوعية»، تلك الخاصة التي أصر عصرنا على إمكان امتلاكها رغم مراوغتها وعدم استسلامها سلاحاً يعضد الحداثة والعلم في تفاؤلية تاريخية لم تبتدىء حدودها بالبروز للعيان إلا أخيراً...»(٧).

إن مثل هذا الاستفهام المرتبط أصلاً بأسس التأليف التاريخي، على حد تعبير عبد الله العروي، والقاضي بضرورة تجديد تفكيرنا في قضايا تاريخ المغرب وإشكالياته، لم يمنعنا من اعتماد المادة التاريخية بغرض الوقوف عند سيرورة تكوّن فكرة المغرب العربي، وإن كنا واعين الصعوبة الكاملة خلف هذه المنهجية، وهي تحديداً: غموض فترات من تاريخ المغرب، وقلة الوثائق المؤرخة لها، وعدم تقدم أصناف من العلوم (الأركيولوجيا أو علم الحفريات، الأنثروبولوجيا، اللسانيات...) الكفيلة بإسعاف البحث التاريخي وإغنائه من حيث المواد والوسائل وأيضاً حداثة البحث التاريخي الوطني(٨)، وهذا يعني استمرارية الفرضيات التي وجهت الكتابات الاستعمارية وأطّرت أحكامها حول تاريخ المغرب وتطور مجتمعاته(٩).

كما أن التعرض إلى التاريخ من أجل تحديد مفهوم المغرب العربي، ورصد مراحل تطور شخصيته، تطرح، علاوة عما سلف، أكثر من صعوبة يمكن حصرها في مدى تطابق مفهوم المغرب العربي مع واقعه الجغرافي، وضمن أي تحقيب يمكن تحديد المراحل الكبرى في تاريخه، سيّما أن مسألة التحقيب في الفكر السياسي العربي ـ الإسلامي، تطرح جملة من

---

(٦) عبدالله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٤)، ص ١١.

(٧) عزيز العظمة، **الكتابة التاريخية والمعرفة التاريخية: مقدمة في أصول صناعة التأريخ العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣)، ص ٧.

(٨) نشير إلى أن مجهودات كثيرة قد بذلت من أجل الرد على التأليف التاريخي الاستعماري، من ذلك كتابات كل من: علّال الفاسي، عبد الله إبراهيم، عبد الله العروي، والسهلي محمد الشريف.

(٩) من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر: البيرتيني، هنري تيراس، ستيفان غزيل، جيروم كاركوبينو، وارنست فليكس غوتييه.

المشاكل المنهجية مقارنة مع ما هو معمول به في الفكر السياسي الغربي(١٠).

لقد تخللت فكرة صعوبة فهم التاريخ القديم للمغرب، مجمل كتابات الباحثين الاستعماريين. فإرنست فليكس غوتييه (Ernest Felix Gautier)، وهو بصدد بحثه في ماضي شمال افريقيا(١١)، يقر بغموض تاريخ المنطقة، وبكونه لم يشهد «تطوراً منتظماً ومستمراً مقارنة مع التاريخ الغربي، وأنه اتسم بتقطعات مطلقة، من خلالها كانت تتبدل أشكاله وصوره. . . .»(١٢)، وإن كانت الفرضيات التي على أساسها وقع تأطير مجمل أبحاث غوتييه واضحة من حيث المشروع الإيديولوجي الذي اندرجت ضمنه.

هذا، وإن الصورة القاتمة التي أبرزتها الكتابات الاستعمارية ودافعت عن صحتها، والتي عبرها قدمت ماضي المغرب العربي كمرحلة مستعصية المقاربة والبحث، على الأقل حتى زمن دخول الرومان(١٣)، لا تمنعنا من الإقرار بوجود تاريخ للمغرب يعكس تطور شخصية مجتمعاته، وأن «الحكم في المغرب الأقصى وفي الشمال الافريقي على العموم يجر الآن خلفه ثلاثة آلاف سنة تقريباً، من التاريخ المكتوب. . .»(١٤)، هذا علاوة على كون «تاريخ المغرب الحضاري سبق تاريخ أوروبا الحضاري بألف عام تقريباً، ارتبط خلالها عن طريق قرطاجنة بمدنيات الشرق الأوسط الأولى، فعن طريق القرطاجنيين قد يكون المغرب تأثر أولاً بالفينيقيين والمصريين. . .»(١٥).

من منطلق هذه الاعتبارات المعرفية، تعرضت شخصية المغرب العربي لجملة من الأحكام جعلتها تبدو في الكتابات الاستعمارية، بصورة شاحبة، غير مرتكزة على ثوابت تمنحها سمة الاستمرارية والتطور، كما جعلت تاريخ المنطقة وكأنه سلسلة من الغزوات والحروب التي لا دور للمواطنين فيها(١٦). وتمشياً مع ذلك أصبح من الصعوبة تحديد الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب، أو اعتماد تحقيب محدد يصلح لأن يكون إطاراً مقبولاً لمعاينة فكرة المغرب العربي.

لذا، فالبحث في الإرث التاريخي الذي راكمته تجربة المغرب العربي على امتداد الأزمنة القديمة والوسيطة هو الكفيل من جهة بإقامة تناظر علمي ـ معرفي مع كتابات السوسيولوجيا الاستعمارية، ومن جهة أخرى القادر على تمكيننا من تحديد خصائص التطور الحديث

---

(١٠) حول هذه النقطة، انظر: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(١١) قارن: Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord : Les Siècles obscurs* (Paris: Payot, 1952).

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) العديد من مؤرخي المرحلة الاستعمارية يقرنون بداية وضوح تاريخ المغرب بفترة الحكم الروماني، من هؤلاء غوتييه، انظر: المصدر نفسه، ص ٣١.

(١٤) عبد الله إبراهيم، **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ط ٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦)، ص ٢٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(١٦) قارن: Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs*, pp. 24 ff.

والمعاصر لمفهوم المغرب العربي، التي دون استحضارها وتمثّل وزنها التاريخي (= الخصائص)، قد تصعب مقاربة الظاهرة الاستعمارية ومضاعفات استراتيجيتها على مجتمعات المغرب العربي، كما قد يتعذر فهم الديناميات النضالية التي اعتمدتها الحركات الوطنية المغربية في مقاومتها الاحتلال قطرياً، وبشكل جماعي مشترك.

الفصل الأول

بصدد المغرب العميق أو البحث في الإرث التاريخي

في مؤلَّفه **مجمل تاريخ المغرب**، طرح عبد الله العروي سؤالاً مركزياً قوامه: هل يجوز أن نؤرخ للمغرب كوحدة؟ مضيفاً «يسأل البعض: أي بقعة أرضية تعنون؟ إذا قلنا: شمال افريقيا، اعترض علينا الجغرافيون، لأننا نُدخل فيها مصر. إذا قلنا غرب شمال افريقيا كنا أقرب إلى الواقع، لكن الوصف يعبّر عن حالة سياسية معاصرة، إذا قلنا أرض البربر استعملنا عبارة كانت رائجة في أوروبا في بداية العصر الحديث، ثم نُبذت لما تحمل من خلفيات سياسية وربما عرقية...»(١).

إننا نعتقد بإمكانية النظر إلى تاريخ المغرب العربي كتراث مشترك، كفيل بإسعافنا على تحديد خطوط التطور في مسيرة شعوبه ومجتمعاته، وإن كنا قد أكدنا سلفاً صعوبات البحث في هذه الفترة، التي تمثل مرحلة أساسية في فهم سيرورة تكوّن مفهوم المغرب العربي، علاوة على أهمية الحقبة في مجال تشكل مقومات الشخصية المغربية بأبعادها المتعددة: الاجتماعية والثقافية والحضارية. وكما شددنا أيضاً على بقاء التاريخ القديم حقلاً للكتابات الأجنبية، إلى درجة قد تدفعنا إلى الجزم بأن «لا أحد يستطيع اليوم وفي المستقبل القريب أن يحرر دراسات ما قبل تاريخ المغرب من قبضة أساتذة «جامعة الجزائر الاستعمارية.»(٢)، وبالتالي يتعذر بخصوص هذه الحقبة «أن نضع مقابل النظرة الاستعمارية نظرة وطنية مغربية...»(٣).

من منطلق وعي هذه الصعوبات المنهجية، نميز، ونحن نتوخى الوقوف عند تطور مفهوم المغرب، بين حقبتين تاريخيتين: المرحلة **الأولى** الممتدة حتى أواسط القرن الثامن الميلادي التي ظل المغرب أثناءها منفعلاً أكثر منه فاعلاً(٤)، والحقبة **الثانية** التي واكبت استقرار الإسلام وبروز حواضر ستأخذ مع التطور شكل إمارات وولايات.

---

(١) عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٩ - ٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٢.

أولاً: قراءة مفهوم المغرب من خلال عناصر شخصيته

نقصد بالتاريخ القديم الفترة الممتدة من بدايات الحياة بشمال افريقيا وحتى القرن الميلادي، وهي حقبة شهدت تعاقب أكثر من حضارة كان لها بالغ الأثر على أنماط العيش وتطور الإنسان والمجتمع، فضلاً عن كونها اتسمت على مستوى مصادر البحث التاريخي، بسيادة الكلاسيكيات، ونعني بذلك الأدبيات اليونانية الرومانية(٥)، وحتى مع تقدم علم الحفريات بعد الحرب العالمية الأولى، لم يقع الاعتماد على نتائجه إلا في حدود «تدقيق المعطيات التي كانت تحتل دائماً المرتبة الأولى»(٦)، كما أن الصورة التي أعطيت للشخصية المغربية في أبعادها الاجتماعية والثقافية والحضارية، ظلت رهينة الفرضيات التي على قاعدتها أسس التأليف الاستعماري مشروعه في حقل الكتابة التاريخية عن ماضي المغرب العربي. فبأي صيغة، يغدو جائزاً أن نتابع رصد فكرة المغرب العربي، في تطورها العام، ونحن أمام معوقات تفرضها ندرة الوثائق، وشيوع الفرضيات الاستعمارية، وضعف التأليف التاريخي الوطني(٧).

من منطلق وعي هذه الصعوبات، سنركز بحثنا على المظاهر التي ترمز إلى وجود شخصية للمغرب، تلك الشخصية التي وإن تغيرت بعض ملامحها بفعل الزمن، فإنها قد اتسمت بطابع الاستمرارية والتطور، وهي سمات لم يتردد التأليف الاستعماري في إثبات نقيضها. فمن الخصائص التي تميز حياة شعب أو أمة ما، عنصرها البشري وتراثها الثقافي، وإسهاماتها الحضارية في مجالات التنظيم الإداري والسياسي، وفلسفة تدبير شؤون المجتمع... فحين تفقد الأمة هذه المميزات تضيع الهوية التي تضمن لها طابع التفرد والاستمرارية، ومن ثم تقطع الصلات التي تقرر لها أحقية التواصل والانتماء التاريخي.

ولقد حرص المؤرخون التابعون للبرنامج الاستعماري، بعد بالوت وكامبس على تلازم معلومتين باستمرار وهما: التشكيك بالأصل، ونفي الفاعلية الحضارية. فالشمال الافريقي منطقة ضائعة الهوية، فاقدة القدرة على الاستقلالية(٨)، وهذا ما جعل مجمل كتاباتهم تحكمها ثلاثة تساؤلات مركزية، تمحورت حول طقس شمال افريقيا، وأصل البربر ولغتهم (أولاً)،

---

(٥) حين نرجع إلى مؤلفات مجمل الباحثين الاستعماريين، ونقرأ هوامش دراساتهم، تطالعنا هذه الملاحظة: اعتمادهم على الأدبيات اليونانية والرومانية في مجال كتابة تاريخ شمال إفريقيا، من هؤلاء على وجه الخصوص: Stephane Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du nord,* 8 vols. ([n.p.]: Otto Zeller Verlac Osnabruc,1972), et Jérôme Carcoppino, *Le Maroc antique* (Paris: Gallimard, 1948).

(٦) العروي، المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٧) حول مرحلة التاريخ القديم، وبالنسبة إلى المغرب الأقصى، يمكن العودة إلى بحث: حميد المصمودي، «المغرب في عصر ما قبل التاريخ،» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦).

(٨) سليمان اسماعيل، «الجذور التاريخية لمغرب موحّد،» شؤون عربية، العدد ٣٠ (آب/أغسطس ١٩٨٣)، ص ٩.

وأيضاً أسس روافد حضارتهم (ثانياً)، وهي في مجملها أسئلة تخضع من حيث أجوبتها لـ «اعتبارات علمية ولهموم سياسية»(٩).

١ ـ حول الطقس وأصل البربر

في محاولته دراسة تاريخ المغرب القديم(١٠)، افتتح جيروم كاركوبينو مؤلّفه بالكتابة عن الجغرافية من حيث الحدود، مبيناً كيف أن المغرب قد شهد تغيرات في خصائصه الفيزيقية، معتمداً في ذلك على رحلة حنّون باعتبارها من أقدم المصادر التاريخية عن المغرب(١١).

وضمن المنظور نفسه مهد ستيفان غزيل لعمله الضخم الذي عنونه **التاريخ القديم لشمال افريقيا** بفصل حول «المناطق الطبيعية»، مؤكداً أن «الجهة التي نقترح دراسة تاريخها القديم وحتى الفتح العربي، تمتد شمالاً من جبل طارق وأقصى الشمال الشرقي لتونس جنوباً بين الأطلس الصغير وخليج قابس»(١٢)، محللاً المكونات الطوبوغرافية من جبال وأنهار وتضاريس، لمختلف بلدان المغرب العربي(١٣)، مختتماً فصله باستنتاج شدد فيه على مدى افتقاد الشمال الافريقي طابع التجانس في جغرافيته، ومقارناً: «إذا كانت المناطق التي منها تتكوّن فرنسا مختلفة ومتباينة جداً، فمع ذلك تتمحور حول قطب مركزي... إن فرنسا بلد التجانس والتوازن، وهو ما لا نجده في بلاد البربر...»(١٤).

هذا، وتبرز القيمة الايديولوجية التي تتخلل رؤية ستيفان غزيل، حين يعتمد الجغرافية أساساً للحكم على التاريخ القديم للمغرب العربي، فيقول: «قديماً لم تكن قط شمال افريقيا وحدة سياسية وإدارية كما هو الشأن لدى واحة النيل، أو سهول بلاد ما بين النهرين... وقد أبقى هيكل البلاد لدى مختلف سكانه على مفارقة العادات والمصالح، الحضارة والبربرية تتعايشان جنباً لجنب: إحداهما في السهول والمنخفضات الصالحة للزراعة وأخرى للمناطق الفقيرة... وفي هذا التقابل والتعارض ما يفسر لماذا لم تتكوّن أمة بربرية..»(١٥).

لقد انتهج شارل أندريه جوليان، وهو من القلائل الذين كانت لهم الشجاعة لتفهُّم قضايا المغرب(١٦)، ما يقارب النهج نفسه في موضوع الكتابة عن طقس المغرب العربي، وحول

---

(٩) انظر: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(١٠) Carcoppino, *Le Maroc antique.*

(١١) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٢) Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du nord,* vol. 1, p. 1.

(١٣) من أجل الاطلاع أكثر، انظر: المصدر نفسه، ص ١ ـ ٢٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) في مقدمة النص الأصلي لمؤلّفه: **مجمل تاريخ المغرب**، قدّم عبد الله العروي شهادة عن المؤرخ شارل أندريه جوليان، يقول: «لا بد لنا أن نعطي رأينا في كتاب شارل أندريه جوليان: تاريخ إفريقيا... نعترف أولاً بدوره التاريخي إذ لا يزال إلى يومنا هذا المرجع المعتمد لدى المغاربة وغير المغاربة... أبدى المؤلف شجاعة نادرة عندما أصدر مؤلفه في جو احتفالات الإدارة الفرنسية بمرور قرن على غزو الجزائر ونصف قرن على =

مدى عمق التغيرات التي تعرّض لها على امتداد التاريخ القديم، فقد استنتج بقوله: «ويبدو أن المظهر الجغرافي للبلاد لم يتغير تغيراً محسوساً منذ أن دخلت بلاد البربر في التاريخ أي منذ أواخر الألف الثانية قبل المسيح تقريباً، وقد استمر بطبيعة الحال التأثير اليومي للانجراف والترسب معاً، في سرعة غير مشعور بها، ولكنه لم يغيّر إلا القليل من مظهر الأرض هنا وهناك، كما وقع في مصب السيبوز ومصب نهر مجردة. أما الحجج التي تزعم إثبات تغيرات على مستوى البحر في عصور التاريخ فقد أقيم الدليل على أنها مجرد خيالات. وفي الواقع لم يتغير المناخ هو أيضاً وربما كان أكثر رطوبة مما هو عليه اليوم بسبب تضاؤل النبات... تقوم ربما، وفي الواقع لم تقم حجة جديدة ضد نتائج بحوث ستيفان غزيل المؤيدة لاستقرار مناخ افريقيا الشمالية منذ ٣٠٠٠ سنة على الأقل...»(١٧).

إن حضور مثل هذا التساؤل في مجمل الكتابات الأجنبية التي تناولت تاريخ المغرب العربي القديم، كان يعكس همّاً سياسياً يصعب إدراكه بمعزل عن المشروع الاستعماري العام، وهذا ما يمكن ملامسته في تساؤل ستيفان غزيل: «علينا أن نعرف سبب الرخاء الذي عرفه شمال افريقيا أثناء العهد الروماني. أهو الطقس الذي كان أكثر ملاءمة للزراعة أم هو نشاط وذكاء الإنسان؟ هل لنا فقط أن نرثي ماضياً لن يعود أم هل نستطيع أن نستخلص منه دروساً تنفعنا في الحاضر؟...»(١٨).

هذا، ولم ينفكّ كتّاب الاستعمار، يؤكد عبد الله العروي، يطرحون «السؤال نفسه حتى قبيل الحرب العالمية الثانية وكانوا يجيبون عنه كما فعل غزيل بتحفظ ملحوظ، إن الطقس لم يتغير تغييراً محسوساً، وهو قول يتفق مع ميوله السياسية حيث يتمشى مع إيمانهم بأن فرنسا وارثة رسالة روما الحضارية....»(١٩).

لقد حتّمت الكشوف الأثرية، من نقوش وصور صخرية في كهوف الصحراء والأطلس، تحديداً منذ ١٩٣٠، أن يراجع التأليف الاستعماري فرضياته حول جغرافيا المغرب العربي(٢٠)، وأن يعيد النظر في حكمه على الصحراء بالجفاف المزمن، وعلى الطقس بالسكونية وعدم التغير، ذلك ما يمكن ملاحظته في باقي التساؤلات التي تخللت الكتابات الأجنبية المؤرخة لماضي المغرب، لعلها تلك التي تناولت العنصر البربري من زاوية أصوله الإثنية والاجتماعية وتراثه الحضاري. فمن الأسئلة التي اعتبرت إشكاليات مركزية في التأليف الاستعماري لتاريخ المغرب العربي القديم، موضوع البربر(٢١)، من حيث انتماؤهم وأصل

= احتلال تونس، لا يستطيع اليوم أي مغربي، شاباً كان أو كهلاً، إلا أن ينوه بالكتاب التنويه اللائق بشجاعة جوليان المناضل السياسي والمؤرخ...» انظر: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٢٨.

(١٧) شارل أندريه جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة ٦٤٧ م**، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، ط ٣ (تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨)، ص ٤٠.

(١٨) Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du nord*, vol. 1, p. 40.

وقد ورد ذكره في: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٣٨.

(١٩) العروي، المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٢٠) قارن: Paul Albert Fervier, «La Recherche archéologique en Algérie et l'histoire ancienne du Maghreb,» *Revue d'histoire et de civilisation du Maghreb* (Alger), no. 5 (juillet 1986).

(٢١) حول بعض الدلالات التي أعطيت لاسم «البربر»، انظر: علّال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص (و، ز). =

لغتهم ومظاهر حياتهم العامة(٢٢). . ، ذلك أن العنصر البربري الذي يعدّ اليوم مكوِّناً لا يقل أهمية عن باقي مكونات المجتمع المغربي، الذي بدخوله الإسلام واقتناعه بكون السياسي ليس غريباً ولا دخيلاً وبأنه «يعطيه قوة غير محدودة ويشاركه مصيره ويواجه معه الهجمات الاوروبية. . .»(٢٣)، منذ وقتئذٍ أصبح عامل تأويل في التأليف التاريخي الاستعماري، إما بغرض التشكيك في أصوله وفي ذلك مساسٌ بالشخصية المغربية، أو بهدف عزله عن عناصر البنية التي ينتمي إليها اجتماعياً وتاريخياً، وفي ذلك خدمة لاستراتيجيا التجزئة التي حكمت منطق الوجود الفرنسي بالمغرب العربي.

فبصدد موضوع البربر(٢٤)، نعتقد بضرورة الفصل بين الايديولوجيا والعلم، وفي مجمل الكتابات التي أرّخت لماضي المغرب قبل دخول الإسلام واستقراره، غالباً ما كانت الايديولوجيا هي المؤثرة لوضع الفرضيات واستخلاص النتائج، الشيء الذي تفسره عناوين ومضامين العديد من المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع(٢٥).

لقد تنازعت الإجابة عن هذا التساؤل، مدرستان «واحدة تقول بأن أصل البربر من أوروبا، والأخرى أن أصلهم من الشرق الأوسط»(٢٦)، وفي كلتا الحالتين لم تتقدم نتائج العلوم الأثرية، والحفريات والدراسات الأنثروبولوجية واللسانية بشكل يسمح بصياغة أجوبة قطعية عن أصل الجنس البربري على الأقل حتى حدود الحرب العالمية الثانية، وهذا ما يبرر حضور الايديولوجي وليس العلمي في تناول قضايا تاريخ المغرب القديم.

أ ـ في مقدمة كتابه **ماضي افريقيا الشمالية، القرون المظلمة**، يتعرض إرنست فليكس غوتييه، للجنس البربري بطريقة تعكس الخلفية التي حكمت الكتابات الاستعمارية عن تاريخ المغرب العربي، وقد لا نبالغ إذا قلنا إن هذا الكتاب من أكثر التآليف إجحافاً في حق

---

(٢٢) قارن: عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ٢ ج (الجزائر: المطبعة العربية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٢٣) علي الشامي، **الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي** (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ١٥ ـ ١٦.

(٢٤) نشير إلى أن البربر هو واحد من الأسماء التي وقع تداولها بالمؤلفات التي بحثت في تاريخ المغرب العربي القديم، إذ نعت سكان هذه المنطقة بتسميات أخرى كالنوميديين، والمور، والزواتن أو الجيتوليين، والليبيين. . . وهي أسماء اختلفت مضامينها واستعمالاتها بحسب كل مؤرخ. . . من أجل التدقيق في هذه الفكرة، انظر: رئيس حسين، «بعض جذور الإشكالية الثقافية حالياً بالمغرب العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٣٠ (آب/ أغسطس ١٩٨٣)، ص ٢٢ ـ ٣٠.

(٢٥) من ضمن هؤلاء، يمكن ذكر: Eduard Bremond, *Berbères et arabes: La Barbarie est un pays européen* (Paris: Payot, 1942); Gabriel Camps, *Berbères aux marges de l'histoire* (Toulouse: Hésperides, 1980), et E.F. Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs* (Paris: Payot, 1952).

(٢٦) العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٣٨.

المغرب، وأعمقها تحاملاً على تاريخ المغاربة وتراثهم وحضارتهم...»(٢٧) وأكثر الكتب «إثارة للأعصاب»، على حد تعبير لوسيت فالنسي(٢٨).

فبعد تناوله خصائص جغرافية المغرب، أو «بلاد الملح» بحسب تسميته(٢٩) يعتقد غوتييه أن المجال ليس كل شيء، بل لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الجنس(٣٠)، والأمر هنا يتعلق بالبربر، الذين يستبعد أن يكونوا نوعاً بشرياً محدّداً، فمنهم الغلاظ والقصار، وذوي اللون الأشقر والزنوج... وهم أيضاً - يضيف غوتييه - أولئك الذين نعتهم القدامى بالليبيين الموسومين بمتانة الجسد وصحته(٣١)، أو على حد قول سالوست الذين لا تميتهم سوى الشيخوخة...»(٣٢).

لم يمنع الاعتقاد بـ «خصوصية» التكوين البيولوجي للجنس البربري، أن يدعي فليكس غوتييه، أنه يعاني قصوراً فكرياً(٣٣)، وإن كان مؤرخ الاستعمار واعياً أن لحظة نشره كتابه (١٩٣٧)، هي بالذات فترة سيادة التيار النازي المؤسّس على صفاء الجنس الآري دون سواه، الذي لم تنجُ فرنسا - الداعية لحقوق الإنسان والمواطن - من أخطاره.

فمن أجل تبرير هذا القصور، يقارن غوتييه بتجارب أمم أخرى فيقول: «بغرض تفسير الضعف السياسي لجمهوريات أمريكا الجنوبية، غالباً ما نثير مبرر العرق أو الجنس، فالمنتمون إلى أمريكا الجنوبية هم خليط من الهنود والإسبانيين، لكن التلاقح بين عناصر بشرية متباعدة غالباً ما ترتبت عنه نتائج ضعيفة.. كما أن توقف مسيرة التطور في تاريخ البرتغال، يمكن إرجاعه إلى تمازج دم الزنوج بهذا البلد الصغير الذي سبق أن كان إمبراطورية استعمارية شاسعة...»(٣٤).

من منطلق هذه المقارنة، تساءل غوتييه حول ما إذا كان ممكناً إدراج افريقيا الشمالية

---

(٢٧) نعتقد أن مؤلَف غوتييه، **ماضي إفريقيا الشمالية...** أوضح نموذج عن هذا النوع من التأليف، الذي يغلّب الأغراض الايديولوجية على المعطيات العلمية، وإن كان مؤلفه المذكور يحكمه الهجاء أكثر من التحليل المسؤول والمؤسس على معطيات واضحة ودقيقة.

(٢٨) لوسيت فالنسي، **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر، ١٧٩٠ - ١٨٣٠**، ترجمة الياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، ص ١٤٧.

(٢٩) قارن: Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs*, p. 7.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر الأمثلة الواردة في: المصدر نفسه، ص ١٩ - ٢٢.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣٣) إن فرضية الضعف الفكري في تاريخ الجنس البربري، التي ستبرز أكثر عند الحديث عن مدنية البربر وحضارتهم، لم يأخذ بها كل المؤرخين، ذلك أن الكتابات التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، قد اعتبرت جنس البربر قريباً من الأجناس المنحدرة من أوروبا، بكل ما يتضمنه مصطلح الإنتماء من حمولات اثنية وثقافية وحضارية، وهذا طبعاً كان يتلاءم وشيوع نظريات الادماج والالحاق، لكن بعد الاخفاق الذي أصيبت به مشاريع فرنسا بشمال افريقيا ابتداءً من الثلاثينيات، سنعاين تكوّن عناصر نظرة جديدة عن أصول الجنس البربري وعمق فكرهم وثقافتهم، لذا نعتقد أن مؤلَف غوتييه يندرج ضمن هذا المناخ الجديد، أي بداية اقتناع الاستعمار بخيبة أمله في المغرب العربي.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

ضمن هذه الأمم؟ مجيباً أن مسألة الضعف البيولوجي ليست بفكرة «جذابة»، وأن تاريخ المنطقة أنجب رجالاً عظاماً من أمثال هنيبعل القرطاجي، والقديس أغسطينوس اللاتيني. . .»(٣٥)، وإن أنكر مثل هذه العطاءات في سياق آخر، مؤكداً أن بعض المظاهر التي تعدّ أساسية، كالاستقلال الحضاري، والفن والآداب واللغة، لشعب واعٍ وجوده، غير متوفرة للمغرب العربي، بل تعدّ بالمرة قضايا كمالية. هذا، وإن المغرب - يضيف غوتييه - «لم يوفر الأساس المادي الضروري لإقامة البناء الاجتماعي والسياسي القادر على تمكينه من دخول طور المدنية. . .»(٣٦).

لقد حكم غوتييه على البربر، ومن خلالهم على افريقيا الشمالية، باعتبارهم من سكانها الأولين، بالعقم الحضاري لأنهم لم يوفروا الأساس المادي الحضاري لإقامة بناء اجتماعي وسياسي. فالبربرية، يؤكد غوتييه «لم تكن قط أمة، بل لم تكن حتى دولة مستقلة، لقد ظلت على الدوام جزءاً من إمبراطورية، فكما هي اليوم مستعمَرة فرنسية كانت سابقاً ولاية للإمبراطورية الإسلامية، والبيزنطية والرومانية. . .»(٣٧).

هذا، وإن النظرة المتشككة نفسها في شخصية المغرب العربي، وفي انتمائه التاريخي والحضاري، قد سادت نتائج بعض الباحثين غير الفرنسيين. فالأمريكي تشارلز غالفر مؤلف كتاب **الولايات المتحدة الأمريكية وشمال افريقيا** (١٩٦٣)، أكد يقول: «ليست منطقة المغرب العربي من المناطق التي تنتج بغزارة الأفكار الأصيلة، بدليل أنها لم تنجب سوى ثلاث شخصيات فذة في القديم: أغسطين، وفبريان، وترتوليان، وثلاث في العهد الوسيط: ابن بطوطة، والإدريسي، وابن خلدون. . .»(٣٨).

ب - إن الفرضيات التي وجهت أبحاث التأليف التاريخي الاستعماري، والتي كان هدفها المركزي الحكم على شخصية المغرب بالسلبية فكراً وحضارة، لم يسعفها التاريخ بالاستمرارية، تحديداً مع اقتناع الاستعمار بغموض مستقبله بشمال افريقيا(٣٩)، بالنظر لتصلّب الوعي الوطني والقومي لدى الحركات الوطنية، وارتقائه إلى مستوى أنضج من حيث التنظيم وصياغة الحلول لمواجهة الوجود الفرنسي.

لذا، ليس صدفة أن يكون «أول تعبير رسمي على النظرية القائلة بشرقية البربر، مضمّناً في تقرير رفعه سنة ١٩٤٩ الطبيب ڤالوا إلى والي الجزائر العام وألحقه فيما بعد ليونيل بالو في كتابه **افريقيا الشمالية قبل**

---

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣٨) العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٤٥.

(٣٩) يُرجع عبد الله العروي هذه الفترة إلى نهاية الثلاثينيات، حين أخفقت مشاريع فرنسا بالدول الثلاث: لم تنجح مظاهر الاحتفال بمرور مئة سنة على استعمار الجزائر (١٨٣٠ - ١٩٣٠) في إخماد نار الثورة، كما لم يحقق المؤتمر الافخراستي بتونس (١٩٣٠) النتائج التي كان يطمح إليها، علاوة عن الرفض المطلق الذي مني به الظهير البربري بالمغرب الأقصى (١٦ أيار/مايو ١٩٣٠). انظر: المصدر نفسه، ص ٤٣.

التاريخ (١٩٥٥)، جمع مؤلف التقرير محاصيل التحريات الأنتروبولوجية والكشوف الأثرية لينتهي إلى الحكم بعدم واقعية إدماج المغرب نهائياً بأوروبا»[٤٠].

إن العودة إلى التأليف العربي لتأكيد شرقية الجنس البربري وعطائه الحضاري، مسألة هامة وضرورية، فالمؤرخ الطبري (٢٢٤ هـ/٣١٠ هـ)، كتب يقول: «... وعميلق وهم العمالقة ومنهم البربر وهم بنو ثميلا بن مارب، بن عميلق بن لوذ بن سام بن نوح ما خلا صنهاجة وكتامة فاغاهم بنو فريقش، بن يعرب بن قحطان»، مضيفاً «وزعم هشام بن محمد الكلبي أن افريقش بن قيس بن صيفي بن سبأ، همَّ متوجهاً إلى افريقيا فاحتملهم (البربر) حتى سواحل الشام حتى أتى بهم افريقيا فافتتحها وقتل ملكها جرجرا وأسكنها البقية التي كانت بقيت من الكنعانيين الذين كان احتملهم معه من سواحل الشام...»[٤١] ويقول أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون، باعتباره واحداً من الذين كتبوا، باستحقاق، عن تاريخ البربر، «وغزا افريقش المغرب ونقلهم من سواحل الشام وأسكنهم افريقية وسماهم بربراً، والبربر قبائل شتى من حمير ومضر والقبط والعمالقة، وكنعان وفرسين، تلاقوا بالشام ولغطوا فسمّاهم البربر لكثرة كلامهم..»[٤٢].

٢ ـ بصدد حضارة البربر ومدنياتهم

وفعلاً، فمن الأحكام التي تخللت الكتابات الاستعمارية حول تاريخ المغرب القديم، ذلك الإقرار بغياب إسهام حضاري ما لسكان المغرب، بل سلبيتهم في بناء أسس مدنيتهم، وفقر تفكيرهم في حقل تنظيم وتسيير مجتمعهم، فضلاً عن عجزهم عن كتابة تاريخهم بأنفسهم، وبالتالي استمرارهم في مشاهدة الآخر وهو يفرض تاريخه عليهم.

لقد تعرضت الحقبة الممتدة من القرن العاشر قبل الميلاد وحتى دخول الإسلام بلدان المغرب (= القرن السابع الميلادي)، إلى جملة من الافتراضات جعلت سكانه يظهرون بمظهر المراقب الخانع لقدره، يستقبلون تيارات الحضارات القادمة إليهم دون أن يساهموا في بنائها وتطويرها، يستحسنون ديانات ولغات الوافدين عليهم دون أن يُكسبوا لغتهم وطقوسهم صفة التأصيل والعمق الحضاري، على الأقل هكذا روت مجمل الأبحاث التي وظفت التاريخ ومعطيات العلوم المعاصرة من أجل خدمة مشاريع الاستعمار بالمغرب.

فإرنست فليكس غوتييه، الذي أنكر على المغرب حتى اسمه التاريخي[٤٣]، جزم بعدم وجود انتماء للمغرب، وذلك بقوله: «فحين نذهب بعيداً في التاريخ، نلاحظ سلسلة غير متناهية من السيطرة، حل الفرنسيون مكان الأتراك، الذين حلوا بدورهم محل العرب، هؤلاء تعاقبوا على شمال افريقيا بعد

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٤١) نقلاً عن: إبراهيم كريدية، السياسة البربرية للحماية الفرنسية في المغرب (الدار البيضاء: شركة الطبع والنشر، [د.ت.])، ص ١٤ ـ ١٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٤٣) الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص (و).

الوندال ثم الرومان والقرطاجنيين. . .»(٤٤). ويستأنف كلامه قائلاً: «ومما تجدر الإشارة إليه أن المحتل، مهما كان، يظل سيد الوضع بالمغرب العربي، حتى يتم طرده من طرف وافد آخر، فلم يحدث قط أن تمكن الأهالي من إخراج المحتل. . .»(٤٥). كما أن النظرة نفسها تخللت كتابات ستيفان غزيل: «فمما لا شك فيه يؤكد أساتذة «جامعة الجزائر الاستعمارية»(٤٦)، أن البربر قد أضاعوا جهداً مضنياً في صراعات دون قيمة ولا فائدة. . . صراعات بين الأفراد، والعائلات والقرى والقبائل، إنهم كانوا يفتقدون دائماً إلى حس التضامن الذي يعتبر قاعدة ضرورية لتكوّن الأمم»(٤٧).

لقد طرح عبد الله العروي، وهو واحد من الذين ساهموا في نقد المنطلقات الايديولوجية للتأليف الاستعماري، تساؤلات مركزية حول حجم توسع الامبراطوريات المتعاقبة على المغرب العربي، ومدى عمق تأثيرها ذهنياً وحضارياً. ففي سياق مناقشته حقبة الفينيقيين، يستخلص أن «كل تطور حضاري يقع في شمال افريقيا يعزى إما لهؤلاء أو لأولئك دون أن يذكر للمغاربة أي دور في الموضوع»، موضحاً قوله «هل لقن الفينيقيون والقرطاجيون المغاربة، زيادة على التعدين الزراعة وغرس الأشجار واستعمال العربة والكتابة والتنظيم المدني؟ لمدة طويلة أجاب المؤرخون بالإيجاب، كانت موضة التشيع للبونيقية عامة، ثم اختفت ثم عادت قوية من جديد. تساق للبرهنة على الدور القرطاجي أدلة لغوية لا تثبت للفحص إذ تشير إلى أصل شرقي دون تخصيص. أما الآثار فإنها بالعكس تدل على أن المغاربة كانوا يزرعون القمح ويغرسون الزيتون والتين والكرم وأن هندستهم المائية غير فينيقية وغير رومانية»(٤٨).

إن في العودة إلى التأليف التاريخي العربي، ما يؤكد مشروعية الإقرار بحصول تفاعل ثقافي وحضاريّ بين سكان المغرب والعنصر الفينيقي، فالبربر الذين راكموا عبر التاريخ قيماً وتراثاً وجدوا في مدنية الفينيقيين (٨٠٠ ـ ١٤٦ ق.م) ما يسعفهم على تطوير ذاتهم وصقل شخصيتهم. . سيّما وأنها في بداية تكوّنه. ذلك أن «للأمة الفينيقية الفضل الأوفر على العالم المتمدن أجمع، إذ هي أول من ابتكر طريقة رسم الحروف الأبجدية المنتشرة في العالم اليوم وجعلها حسب النطق بعدما كانت مسمارية ـ وهيروغليفية (تصويرية) كما أنها أول من وضع نظام الأشكال الحسابية، فجميع خطوط الأمم اليوم مدينة إلى الخط الفينيقي القديم، وتلك مفخرة ممتازة يفتخر بها الجنس السامي على سواه. . .»(٤٩).

لقد أنكر المؤرخون الأجانب هذه الصفة على الفينيقيين، وحتى في حالة الاعتراف بحصول تمدين من لدن الفينيقيين فقد نظروا إليهم كغزاة ومحتلين، وبالمقابل حكموا على البربر بالسلبية والرفض والمقاومة الدائمة، متناسين أن القرطاجيين لم يكونوا «يحكمون المغرب باسم أية عاصمة أجنبية. . . وكانوا ممتزجين اجتماعياً أعمق امتزاج بالسكان، أكثر من مدة ألف عام. . . كما كانت تجمعهم ولا شك بالبربر الأول، وحدة العنصر ووشائج القربى الشرقية القديمة. . .»(٥٠).

---

(٤٤) Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs*, p. 24.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) التسمية من استعمال العروي، انظر: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٤٤.

(٤٧) Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du nord*, p. 27.

(٤٨) العروي، المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٤٩) الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ص ٦٩.

(٥٠) عبد الله ابراهيم، **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ط٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦)، ص ٤١.

يبتدىء تاريخ المغرب العربي عند مؤرخ الاستعمار، مع تأسيس قرطاج(٥١)، لكن يجب أن ننتظر زمن الرومان (١٤٦ ق.م - ٤٣١ م) كي يصبح جائزاً الكتابة عن مدنية وحضارة شمال افريقيا حيث غدا ممكناً إضاءة تاريخ المنطقة، بفضل مؤرخي روما وفقهائها، ولأن التأثير الفينيقي في المغرب العربي، الذي دام ما يقارب الألف سنة، لا نعرف عنه سوى تطورات القرن الأخير، أي قرن الانهيار(٥٢).

من منطلق هذا الاعتقاد، غالباً ما ترددت فكرة «رومنة» سكان المغرب، بالكتابات التي بحثت في تاريخ افريقيا الشمالية القديم، سيما في ثلاث مسائل: التمدين أي تخطيط المدن، انتشار اللسان اللاتيني، دور الجيش(٥٣)، وإن شكّل عمق التأثير الروماني موضوع جدل غير محسوم(٥٤)، حتى ضمن مؤرخي الاستعمار أنفسهم(٥٥).

لقد حاولنا جزئياً متابعة الأجوبة التي صاغها التأليف الاستعماري وهو يستحضر خطوط تطور تجربة المغرب العربي خلال العصر القديم، وإن كنا واعين الحدود الموضوعية التي تفرضها مقتضيات البحث في هذه الحقبة، فهل يمكن، كما تساءل عبد الله العروي بحق، أن نعطي الماضي لونه المتميز ووزنه الخاص؟(٥٦).

نعتقد أن الأسئلة التي طرحت بشأن الخصائص الفيزيقية والجغرافية للمغرب وأصول سكانه الأولين (= البربر)، ومظاهر مدنيتهم وحضارتهم، هي بالتأكيد أسئلة مؤطرة ضمن إشكالية واحدة: نفي حصول تكون مستقل لمفهوم المغرب العربي، عبر التشكيك في مقومات شخصيته وانتمائه الحضاري. . وإلا بماذا يمكن تفسير مراوحة نتائج التأليف التاريخي الاستعماري بين اليقين والشك، تحديداً منذ إرنست مرسييه (Ernest Mercier)(٥٧)، وحتى جيروم كاركوبينو وغابريال كامبس. . . ؟.

---

(٥١) Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs,* p. 43.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) العروي، مجمل تاريخ المغرب، ص ٦٩.

(٥٤) قارن: Benabou Marcel, *La Résistance africaine à la romanisation* (Paris: [s.n.], 1965).

(٥٥) نشير على سبيل المثال إلى ما ضمنه ستيفان غزيل في خاتمة كتابه الضخم حول تاريخ إفريقيا الشمالية القديم: «إن الاحتلال العسكري غير كافٍ، لا بد من اجتذاب النفوس، ويل لولاة المغرب ان هم اهملوا هذه الحقيقة»، وأيضاً إلى ما عبّر عنه المؤرخ أوجين ألبيرتيني: «إن ما ألجأ الناس إلى سابق عهدهم من الهمجية هو الفقر، وليس الأزمة الاقتصادية. . .».

(٥٦) العروي، مجمل تاريخ المغرب، ص ٦٩ - ٨٢.

(٥٧) ارنست مرسييه هو واحد من المؤرخين الأوائل الذين بحثوا في تاريخ إفريقيا الشمالية القديم عامة، والجزائر خاصة (= تاريخ قسنطينة). . . لمزيد من الإطلاع، بصفة مركزة، على أعماله، انظر المؤلَف الجماعي الذي نشر في ذكرى تكريمه: *L'Afrique à travers ses fils: Ernest Mercier,* ouvrage collectif, préface de M. Jeune Larc (Paris: Librairie orientaliste, 1944).

إن اليقين الذي واكب لحظة دخول الاستعمار للجزائر (١٨٣٠)، ومن ثم تونس (١٨٨١) والمغرب الأقصى (١٩١٢)، كانت ترمز إليه موجات الاهتمام والبحث في تاريخ المغرب العربي، سيما مع بداية تقدم بعض العلوم كالأركيولوجيا، والأنثروبولوجيا، وإلى حد ما اللسانيات. . لكن سيعتري الشك مجمل هذه الكتابات، فيصبح معها ما كان قطعياً ومطلقاً، نسبياً وقابلاً للمراجعة. . وفي هذه المراوحة يأس مضمر، وأحياناً تعبير علني عن إخفاق المشروع الاستعماري الذي شرع في تصريفه منذ مؤتمر فيينا (١٨١٤ - ١٨١٥) واتفاقات إيكس لا شابيل (١٨١٩)، وبالتالي شحوب التأليف الاستعماري الذي ارتبط به على مستوى الفرضيات والنتائج(٥٨).

إن شخصية المغرب، التي ليست افتراضاً، ولكن حقيقة قابلة للبرهنة، والتي ستستكمل عناصرها مع دخول الإسلام، واستقراره، قد ظل ينظر إليها كوحدة جغرافية(٥٩)، وكفضاء مسترسل يربط جبل طارق شمالاً وشرقاً، والأطلس الصغير جنوباً بخليج قابس(٦٠). هذا، وبالرغم من التقسيمات التي شهدها المغرب على عهد الرومان(٦١)، والتي اعتبرت من مظاهر التنظيم الترابي والإداري(٦٢)، فإن وحدة المجال التي هي بالضرورة وحدة الانتماء إلى تاريخ مشترك، ظلت هي السائدة في عادات الناس ومعتقداتهم وحركة تنقلهم، بل وفي وجدانهم ووعيهم الجماعي.

لقد أصبح ثابتاً أن للبربر مدنيتهم الخاصة، ترمز إليها طرق عيشهم وكسوتهم، ولغتهم، وأيضاً دينهم وطقوسهم، وأن تراثهم سبق أن شهد تأسيس دول وإمبراطوريات(٦٣)، كما اتسمت علاقاتهم بالحضارات الوافدة على أرضهم، بطابع التفاعل والرفض(٦٤)، فعلى

---

(٥٨) انظر القسم الرابع من هذا الكتاب.

(٥٩) يفتتح شارل أندريه جوليان، في سياق حديثه عن موطن افريقيا الشمالية، قوله بأن «لافريقيا الشمالية، المشتملة على المغرب الأقصى والجزائر وتونس، وحدة جغرافية اقتضتها مجموعة جبال الأطلس. . .» انظر: جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة ٦٤٧ م، ص ١١.

(٦٠) Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du nord*, p. 1.

(٦١) بالرجوع إلى الخرائط الضابطة جغرافية إفريقيا الرومانية يُلاحظ وجود تقسيمات بأسماء. . . من ذلك: موريتانيا الطنجية (المغرب الأقصى، موريتانيا القيصرية ونوميديا (الجزائر)، وافريقيا البروقنصية (تونس حتى ما بعد طرابلس بقليل).

(٦٢) غالباً ما وردت كلمة «حدود»، في مؤلَّف شارل أندريه جوليان وهو بصدد حديثه عن التقسيمات الإدارية المنتهجة من طرف الامبراطورية الرومانية، ونعتقد بصدد هذا الموضوع، ان الأمر لا يعدو أن يكون مجرد إشكال من التنظيم الترابي والإداري، وليس حدوداً بالمعنى الذي يقع تداوله بالثقافة السياسية المعاصرة.

(٦٣) قارن: *Encyclopaedia universalis*, vol. 3, p. 176.

(٦٤) نشير هنا إلى ثورات كل من: هنيبعل؛ تكفاريناس، ويوغرثن، لمزيد من التفاصيل، انظر: *Les Africains*, sous la direction de Ch. A. Julien et Mogali Morsy (Paris: Jeune Afrique, 1978), tomes III et IV, et Ch. Sammagne, *La Numidie et Rome: Massinissa et Yugurtha* (Paris: [s.n.], 1966).

> عهد الفينيقيين استطاعت «قرطاجة أن تعيش في افريقيا أمداً طويلاً، واستطاعت أن تمزج الحضارة السامية بالحضارة البربرية فتكوّن من عروس الغرب بلاداً مغربية متحدة في لغتها وديانتها وأمانيها. . . وأعظم مظهر لهذه الوحدة وأكبر حجة على أن المغاربة لم يعتبروا الفينيقيين دولة استعمارية اتحاد المواطنين المغاربة كلهم والتفافهم حول هنيبعل بمجرد ما دعاهم إلى إنقاذ الوطن من المستعمرين الرومانيين، ولقد كانت الحرب الفينيقية الثانية عنوان القومية المتجسمة في أحدث صورها، إذ اجتمع المغاربة قاطبة حول راية واحدة يدافعون عن وطن محدود بحدوده الجغرافية التي يسدها البحر من كل جهاتها فلا تنفتح عن طريق الصحراء لتتصل بالبلاد التي ورد منها إخاء الفينيقيين ليمهد من بعده لنور الإسلام ووحدة اللسان العربي. . .»(٦٥).

إنها الوحدة الوطنية (= الإثنية والمذهبية) التي تحققت باسم الإسلام، وتعذّر إنجازها بالقوة على امتداد كل الحضارات الوافدة على المغرب العربي، هذا الذي سيدخل مع القرن السابع مدارات دار الإسلام، متفاعلاً وفاعلاً، ناهضاً وساقطاً، الواقع الذي تؤكده تاريخياً منعطفات العصر الوسيط، الذي يُعدّ، بكل المقاييس، الأرضية القاعدة على تقديم المعطيات المعرفية الضرورية للإمساك بمحددات التأخر في الذات والتقدم لدى الآخر (= أوروبا أساساً)، وهو أمر نخاله أولياً وأساسياً لمتابعة سيرورة تكوّن المغرب العربي.

ثانياً: الإسلام، المجتمع والدولة وتجارب العصر الوسيط

يقدم العصر الوسيط(٦٦)، كمرحلة واضحة على مستوى صناعة الأحداث وطبيعة الفاعلين فيها، ويظهر أيضاً كحقبة فاصلة بين لحظتين في التاريخ العربي الإسلامي، بالنظر لما شهدته المرحلة يومئذٍ من تغيرات عميقة في بنى المجتمعات المتوسطية، وهي لحظة تَوجّس كُنْهَهَا الحضاري مُبكراً، العلاّمة عبد الرحمن بن خلدون، وهو بصدد مناقشته وظيفة التاريخ ومنجزات المؤرخين الذين سبقوه، حيث قال: «. . . وأما لهذا العهد وهو آخر المائة الثامنة فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه وتبدلت بالجملة وأعتاض من أجيال البربر أهله على القدم بما طرأ فيه من لدن المائة الخامسة من أجيال العرب بما كسروهم وغلبوهم وانتزعوا منهم عامة الأوطان. . .» ليضيف «. . . وكأني بالمشرق قد نزل به ما نزل بالمغرب لكن على نسبته ومقدار عمرانه وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالإجابة والله وارث الأرض ومن عليها. . .»(٦٧).

إن متابعة فحص مفهوم المغرب العربي، من زاوية سيرورة تطوره خلال العصر الوسيط، تقتضي إثارة عناصر يتعذّر من دونها على ما نعتقد، علمياً، الكتابة عن هذه الحقبة. فالمغرب العربي الذي أوقف الرومان خط تطور تاريخه(٦٨)، وجد في الإسلام استقراره، مرجعاً لتحديد ذاته، ومنطلقاً لربط تاريخه بالتاريخ العربي الإسلامي (**أولاً**)، وإن كانت تجربة

---

(٦٥) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص (ز ـ ح).

(٦٦) نجدد القول انه في غياب تحقيب في التأليف التاريخي العربي الإسلامي، فإننا سنعتمد العصر وسيط وفق التحديد الذي يعطى لهذه المرحلة في الفكر السياسي الأوروبي.

(٦٧) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٦٨) ابراهيم، **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ص ٣٢.

مجتمعاته في السقوط والنهوض قد راكمت من نماذج التقارب والوحدة ما سيكسبها طابع التفرد والخصوصية (ثانياً).

١ ـ حول وحدة الانتماء إلى المشروعية العربية الإسلامية

لقد تأسست استراتيجيا الاستعمار، كما سنحلل لاحقاً(٦٩)، على منطلقات سياسية ـ ايديولوجية، قدمت المغرب العربي، كإطار تاريخي ـ جغرافي، مفتقراً إلى المقومات التي تحفظ له تماسكه الإثني ـ الاجتماعي، عاجزاً عن تكوين الدولة والمؤسسات التي تخوّله صفة التميز والخصوصية، والأكثر غير قادر على إيجاد الإطار الايديولوجي ـ الثقافي الذي من شأنه أن يوحّد مكوّناته الإثنية ويسعفها على التفاعل والتمازج، وذلك بالرغم من دخول الإسلام بلدان المغرب وحضوره واقعاً حياً في وجدان الناس وسلوكهم.

إن نظرة من هذا النوع والطبيعة، لم يعد ممكناً اليوم، بالنظر لشيخوخة الظاهرة الاستعمارية وتقدم مناهج البحث العلمي وتجدُّد أدواته، إن تستساغ فكرياً، ولا أن تُقبل معرفياً. فالإسلام حظي بمكانة خاصة بمجتمعات المغرب العربي منذ بداية استقراره، الأمر الذي لم يتحقق لمختلف الديانات الوافدة على المنطقة (أ)، وفي امتداده وثباته واستقراره، ما مكّن المغرب العربي من أن يكتسب المشروعية (= الانتماء إلى حقل ايديولوجي/ ثقافي) التي كان في حاجة إليها، والتي ربطته ليس بالمشرق العربي حيث مركز الدولة العربية الإسلامية وحسب، بل بدار الإسلام ككل (ب).

أ ـ إن الفينيقيين الذين حملوا إلى المغرب العربي آلهتهم وتقدمهم الفني وتجارتهم العالمية ومنحوه لغتهم وتقاليدهم وعمموا النظام والأمن والانسجام(٧٠)، أخفقوا في ضمان خط الاستمرارية، فكان تدمير قرطاج (١٤٦ ق.م) إيذاناً ببدء «تعطُّل سير التمدن لبضعة قرون»(٧١).

لقد ترتب على سياسة المحق التي أنتجها الرومان، ومن بعدهم الوندال (٤٣١ ـ ٥٣٤ م) والبيزنطيون (٥٣٤ ـ ٦٣٤ م)، أن أصبح سكان المغرب توّاقين إلى الخلاص، تحدوهم في ذلك الرغبة في استكمال بناء الذات وتجديد الصلة بالخيط الذي انقطع، فكان الفتح الإسلامي جواباً حضارياً لهذه الصبوة إلى الخلاص(٧٢).

هذا، وقد ترددت نغمة مقاومة البربر الفاتحين العرب، في مجمل كتابات التأليف التاريخي الاستعماري، بل ونُظر إلى الوافدين العرب كغزاة مستبدين، وليس كفاتحين يحملون مشروعاً من شأنه أن يسعف البربر والعرب، على السواء، على توحيد ذاتهم وتجديد استكمال

---

(٦٩) انظر القسم الثاني من هذا الكتاب.

(٧٠) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٧١) وإن كان الاقتناع بعمق واستمرارية التأثير الحضاري الروماني حاضراً حتى لدى الذين تفهموا قضايا المغرب، وهم قلائل، من أمثال شارل أندريه جوليان. انظر الخاتمة في: جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة ٦٤٧ م**، ص ٣٨٦.

(٧٢) انظر تقديم عبد الله العروي لهذه الحقبة في: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٩٥.

مقوماتهم. وفي هذا الاعتقاد سوء فهم، أو تجاهل مضمر للشرط التاريخي الذي واكب دخول العرب المغرب العربي، وإلا بماذا يمكن تفسير ترسّخ الإسلام وشيوع لغته واستمرارية مظاهر مدنيته؟ الشيء الذي لم يتحقق للمسيحية على امتداد حكم الرومان؟

لقد شكّل تقابل المسيحية والإسلام تساؤلاً مستعصياً، في مجمل الكتابات الاستعمارية، وحتى الذين أرغمهم الواقع على الاعتراف بقوة الإسلام في التوحيد لم يترددوا عن تضمين شهاداتهم خلفيات حاملة أكثر من دلالة(٧٣)، فإرنست فليكس غوتييه، وهو واحد منهم، أكد قائلاً:

> «نلاحظ طوال تاريخ المغرب تعاطفاً مع العرب والبدو ويدو البربر، إذ تجمع بينهم طريقة العيش والمشاريع العميقة، فهذا التعاطف أقوى من الاختلاف في اللغة. وفي قصة الكاهنة ما يشير إلى أنه قد لعب دوراً لا واعياً. حصل هذا في الوقت الذي كان فيه سكان المدن يجربون فوائد حكم الخلافة الذي كان يضمن لهم سلطة نظامية وإدارة وهدوءاً نسبياً، أي الأشياء التي لا تقوم بدونها أية حياة مدنية»(٧٤).

إن السر في إخفاق المسيحية ونجاح الإسلام، يرجع في اعتقادنا إلى الايديولوجيا التي أطّرت حركة الفاتحين وحكمت مشروعهم، أي الدعوة إلى نشر القيم الروحية والحضارية التي وعد بها الإسلام المستضعفين في الأرض وهي فيما يبدو قيم كان البربر(٧٥) في حاجة ماسة إليها، بالنظر إلى تدهور أحوالهم الاجتماعية والنفسانية(٧٦). صحيح أن الأسلمة (Islamisation) واعتماد لغة الضاد أداة التواصل(٧٧)، ومن ثم المزاوجة بين الإرث الحضاري للبربر ومظاهر الفاتحين، لم تكن حدثاً تاريخياً سهل الوقوع، وهي الحقيقة التي أكدتها صعوبة الفتح سياسياً وعسكرياً على امتداد أكثر من خمسين سنة (٦٤٧ - ٧٠٠)(٧٨).

فالأسلمة لم تمثل إشكالاً مستعصياً في مشروع الفتح العربي، لغياب دين منافس للإسلام ببلدان المغرب، ولكون البربر «طلّقوا» المسيحية عندما أضحت تتويجاً للرومنة(٧٩)،

---

(٧٣) إن الدلالات الممكن استخراجها من هذا التأكيد، هو الفصل الذي اعتمده غوتييه بين العامل اللغوي الثقافي والمسببات الاقتصادية. إضافة إلى التمييز بين البربر والحضر، وهم في مجملهم سكان المدن والمزارعون الذين قاوموا الفتح لكونه شكّل مساساً بمصالحهم، والبربر الذين لم يُبدوا الاستعداد نفسه لمواجهته، لأنهم بدو مثل العرب.

(٧٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١١٣ - ١١٤.

(٧٥) وإن كنا نلاحظ لدى عبد الله العروي نوعاً من التمييز بين البربر وشيوخهم عند مناقشته مسألة الاعتراف المتبادل بين البربر والعرب... انظر: المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٧٦) الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ص ٧٢.

(٧٧) وإن كان التعريب مقارنة مع «الأسلمة» عملاً أكثر تعقيداً من حيث الإنجاز، بدليل أن جزءاً لا يستهان به لا زال يحتفظ باللغة البربرية كلغة للتواصل.

(٧٨) من المصادر التي تعرّضت لهذه النقطة، وهي كثيرة، يمكن الإحالة على: أبو عبد الله محمد بن عذارى المراكشي، **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق ومراجعة ج. س. كولان وليفي بروفنسال (بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٠)، ج ١؛ عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، **فتوح إفريقيا والأندلس** (الجزائر: نشر كاتو، ١٩٤٧)، وأبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن أبي دينار، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، تحقيق وتعليق محمد شمام، من تراثنا الإسلامي؛ ٣، ط ٣ (تونس: المكتبة العتيقة، ١٩٦٧).

(٧٩) اسماعيل، «الجذور التاريخية لمغرب موحّد».

على نقيض التعريب اقتضت وتيرة أعمق وأعقد بفعل حصول «تلتن» واسع في وسط النخبة البربرية، ولكون البربرية اعتبرت بالضرورة لغة الأصل ومكوّناً أساسياً من مكوّنات الشخصية المغربية.

إننا إذا أجّلنا الجدل حول عمق الدعوة الإسلامية، ومدى تأثيراتها المنظورة في اتجاه التجديد والاستمرارية(٨٠)، قد يحق لنا الجزم بأنه مع استقرار الإسلام أصبح للمغرب العربي مرجعيته النظرية، التي منها وعلى قاعدتها فقط، هو ملزم بصياغة الأجوبة الممكنة لمختلف القضايا التي يفرضها واقع تطور دوله ومجتمعاته، أو بصيغة أكثر دقة وجد المغرب في الإسلام المشروعية التي كان في حاجة إليها وهي فيما يبدو مشروعية من نوع خاص، تحتم عليه الإنتماء إلى التاريخ العربي الإسلامي، دون أن تقتل فيه الرغبة في التطور على قاعدة إرثه الحضاري ومكتسباته التاريخية، وتلك على ما نعتقد معضلة طبعت كل تطورات مغرب العصر الوسيط.

ب ـ فالمغرب مع اعتماده الإسلام كمرجعية نظرية، وأساس للمشروعية، دخل مدار دار الإسلام، التي كانت تشهد على المستوى التاريخي تقدماً حثيثاً في اتجاه توسُّع فضائها الثقافي والاجتماعي، عبر ما جُبِل على تسميته في التأليف التاريخي العربي الفتوحات الإسلامية. لذلك فقد فرض واقع الإنتماء، أن يتأثر المغرب العربي بملابسات دار الإسلام، وإن شئنا أن نستعمل مصطلحات السياسة المعاصرة، بتناقضات الدولة الناشئة يومئذ. فهل يمكن قراءة علاقة الإنتماء باعتبارها إنفعالاً وتأثراً، أم تفاعلاً وتأثيراً، كان المغرب يظهر خلالها كشخصية تتوق إلى الانصهار دون أن تفقد ميزتها التاريخية في التحرر والإباء «والاستقلالية»؟

تستلزم شروط الوضوح عند مقاربة إشكالية على درجة بالغة من الدقة مثل هذه، أن نفصل بين لحظتين متميزتين في حقل العلاقة بين المغرب والمشرق، وهو بالضرورة فصل إجرائي من هدفه الرغبة المعرفية في الإمساك بخيط التطور في المغرب ضمن دائرة الإسلام. فمنذ حملة عبد الله بن أبي سَرْح (٢٧ هـ/٦٤٧ م) في إتجاه افريقيا، وحتى دعاء عقبة بن نافع الشهير «اللهم أشهد إني بذلت المجهود ولولا هذا البحر لمضيت في البلاد أقاتل من كفر بك حتى لا يعبد أحد

---

(٨٠) ضمن هذا الجدل نحيل على وجهتي نظر كل من عبد الله ابراهيم، وعبد الله العروي. فالأول وهو يناقش لحظات انكسار خط التطور المغربي، أكد أن «تطور الشعوب يشبه الخطوط الهندسية، فيها المستقيم وفيها المنكسر، وعلى عكس بلاد أوروبا فقد انكسر تاريخياً خط التطور المغربي، على الأقل، ثلاث مرات في ظروف ثلاثة آلاف عام: عندما انسلخ عن تيار قرطاجنة الحضاري وعندما انسلخ عن تيار الرومانيين الحضاري ليتعرب ويعتنق الإسلام جاعلاً عروبته وركائزه لمجده القومي، ودعامة لاستقلاله، وعظمة امبراطوريتها الوطنية...»، وفي مناقشته لمفهوم الفتح العربي وعمقه، ، ذهب عبد الله العروي إلى أنه يعني بالأساس «اعتراف السكان بسيادة دولة الخلافة، ولا يعني تفهماً عميقاً لمقاصد الدين الإسلامي ولا اتخاذ لغة الضاد وسيلة التعامل اليومي، تختلف هكذا وضعية المغرب عن وضعية سوريا والعراق حيث بدأت حركة التعريب البشري واللغوي مائتي سنة على أقل تقدير قبل الفتح الإسلامي...» من أجل تدقيق ذلك يمكن العودة إلى كل من: ابراهيم، صمود وسط الإعصار: **محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ص ٥٥ ـ ٦٤، والعروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ١١٥ ـ ١١٦.

من دونك»(٨١). والمغرب العربي يعيش لحظة الفتح منفعلاً مع مغزى الحدث ومتفاعلاً مع عظمة أهدافه، وفي كلتا الحالتين ظل منطق التطور والاستمرارية هو الذي يحكم قناعات الناس ويوجه سلوكهم، لكن بسقوط دولة الأمويين على يد العباسيين (٧٥٠)، ستعرف علاقة المغرب بالمشرق، ولأول مرة، مضموناً جديداً، أنه الغرب الإسلامي الذي يبحث عن منطلقات تمايزه السياسي، الاجتماعي والثقافي، وهو طموح نخاله منسجماً مع تاريخه، كما نتمثله محكوماً بالمشروعية الإسلامية دون سواها(٨٢). ودفعاً لكل التباس، نعتقد أن جنوح الأحداث باتجاه تأسيس منظور خاص لعلاقة الجناح الغربي للإمبراطورية العربية الإسلامية بطرفها الشرقي، أمر نابع من جغرافية المغرب وتجربته التاريخية، ومقومات شخصيته، وهي عناصر يمكن تأكيد صحتها عبر قراءة تاريخ المغرب الإسلامي على امتداد أكثر من ثلاثة قرون، أي منذ بداية الفتح العربي وحتى تأسيس دولة المرابطين (١٠٧٩ ـ ١١٤٥)(٨٣).

فبالعودة إلى الجغرافيا، يظهر المغرب «طبوغرافياً»، كأنه جملة من مغارب، تخترق عمقه سلسلة من الجبال (= الأطلس الكبير، المتوسط، والصغير)، شكّلت على الدوام مناطق مستعصية النفاذ، الشيء الذي يفسر لماذا كانت المرافىء هي المحطات الأولى والأساسية لمختلف الحضارات الوافدة إلى المغرب العربي من بيزنطيين، ورومان، ووندال. والجغرافيا أيضاً وحدها القادرة على تفسير المكانة التي حظي بها المغرب العربي ضمن الاستراتيجيات الدولية، فموقعه الجغرافي «جعل منه عقدة أساسية في طرق المواصلات التجارية التي تربط أوروبا بافريقيا وافريقيا بآسيا من ناحية أولى، وتربط المناطق الافريقية ببعضها البعض من ناحية ثانية...»(٨٤).

لقد مثّلت الجغرافيا أدواراً أساسية لترتيب نتائج تاريخية عميقة في تطور شخصية المغرب واستكمال مقوماتها، بل وفي تحديد معالم مستقبله. فالوضع الطبوغرافي(٨٥)، فرض على المغاربة أشكالاً من العزلة كما عقّد من إمكانات التواصل الاجتماعي والثقافي، الشيء الذي

---

(٨١) نقلاً عن: عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ط ٣ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٤٣.

(٨٢) بصدد هذا الموضوع، نقرأ عند عبد الله ابراهيم، ما يلي: «وقد تضافرت عوامل تاريخية متعددة، على جعل المغرب من بين البلاد الإسلامية الأولى التي ثارت على نظام الخلافة وأسست فيه بالفعل سلطة سياسية مستقلة، والواقع أن ثورة المغرب كانت ضد تصرفات العمال العرب، أكثر مما هي ضد فكرة الخلافة الإسلامية نفسها...». انظر: ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٨٣) مبدئياً، يمكن حصر هذه الحقبة في أواخر القرن الثامن، باعتبار التاريخ الذي استقر فيه الإسلام بالمغرب العربي، لكن منطقياً يستلزم تمديدها حتى ظهور المرابطين، لأن حركة الخوارج التي رسّخت قناعة المغاربة بالدعوة الإسلامية لم تسعفهم على تملّك دولة موحدة، أو على الأقل قادرة على التوحيد.

(٨٤) للتدقيق أكثر، انظر: الشامي، الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي، ص ١٤ وما بعدها.

(٨٥) بناءً على ذلك، غالباً ما استعمل عبد الله العروي مصطلح «المغرب المفتوح»، للإشارة إلى المناطق التي شملها التوسع بل وأحياناً ليتحدث عن مغرب ثلاثي، حدده في: المغرب المندمج، والمغرب الموالي، والمغرب المستقل... ومن منطلق الوضع الجغرافي نفسه ميزت الكتابات الاستعمارية بين: مغرب خاضع، ومغرب متمرد، مستهدفة من ذلك التشكيك في وحدة المغرب وإمكانية قيام دولة مركزية قوية.

قد لا نجد مثيلاً له في بلاد النيل والشام(٨٦). فمن نتائج هذا الوضع، أن اتسم سلوك المغاربة بطابع التشدد والتقشف والتزمت إلى حد «الانغلاق»، وأيضاً الإباء والصبوة إلى كل ما يخفف عن الروح ويرتب لها شروط الانطلاق. . وتلك على ما نعتقد القيم التي من دونها لم يكن ممكناً أن تظفر حركة الخوارج بشرف ترسيخ الدعوة الإسلامية(٨٧). فالإسلام الذي وحّد القبائل العربية باحتواء كل تناقضاتها، وألغى التقسيم السياسي ببناء الدولة المركزية، وحرر العرب من هيمنة الفرس والبيزنطيين والأحباش، هو ذاته الذي دخل المغرب حاملاً المشروع نفسه وبذلك «لم يخرج المغرب العربي عن هذه القاعدة، الفتح العربي الإسلامي الذي كان في بداية الأمر احتلالاً لبلاد البربر أصبح فيما بعد وجوداً سياسياً يوحد تناقضاته الإسلام، وضرورات الدفاع عن الذات ضد مشاريع الامبراطوريات المحيطة الدائمة الاستنفار في الجانب الآخر للبحر الأبيض المتوسط. . .»(٨٨).

إن الإقرار بدور الإسلام في التوحيد القبلي، لا يخفي الطابع الخاص للدينامية التي حكمت عملية انتقال السلطة بين القبائل، وهي ميزة واكبت تطور الدولة المغربية على امتداد العصر الوسيط كما يمكن معاينة ذلك في كتابة ابن خلدون: «إن القبيل. . . لكل واحدة منها التغلب على حوزتها وقومها. . . وإن غلبتها واستتبعتها، التحمت بها أيضاً، وزادتها قوة في التغلب إلى قوّتها، وطلبت غاية من التغلب والتحكم أعلى من الغاية الأولى وأبعد. وهكذا دائماً حتى تكافىء بقوتها قوة الدولة. . فإن أدركت الدولة في هرمها. ولم يكن لها ممانع من أولياء الدولة أهل العصبيات استولت عليها وانتزعت الأمر من يدها، وصار الملك أجمع لها. .»(٨٩).

بهذا المعنى، أصبح ممكناً الحديث عن ظهور دولة في بنية قبلية(٩٠)، قد تتعذر معها المركزة السياسية الكفيلة ببناء الدولة بمفهومها المعاصر، بسبب نزوع القبائل إلى الانقسام(٩١)، لكن دون أن تلغي عنصر الالتحام الذي تفرضه وحدة الانتماء إلى المشروعية العربية

---

(٨٦) وهو ما كتب عنه عبد الرحمن بن خلدون، يقول: «. . . ولم يكن العراق لذلك العهد بتلك الصفة ولا الشام. . . والبربر قبائلهم بالمغرب أكثر من أن تحصى وكلهم بادية وأهل عصائب وعشائر. . .». انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٨٧) قارن: منير شفيق، **في الوحدة العربية والتجزئة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٢٧ وما بعدها.

(٨٨) الشامي، **الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي**، ص ١٧.

(٨٩) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٢٩٥.

(٩٠) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٦.

(٩١) بالعودة إلى الدراسات الإثنوغرافية والأنثروبولوجية، وأيضاً أبحاث العلوم الاجتماعية، كثيراً ما يقع التشديد على نزعة القبائل إلى الانقسام، باعتبارها عاملاً معرقلاً لإمكانية الوحدة السياسية وبناء الدولة المركزية. . . فمثلاً نقرأ عند إرنست جيلنر قوله المشهور «أنا ضد إخوتي، وأنا ضد أبناء أعمامي؛ أبناء أعمامي، إخوتي، وأنا ضد الجميع. لا يجتمع الإخوة تحت سلطة عليا لأخ أكبر إلا خوفاً من أبناء الأعمام، ولا يجتمع أبناء الأعمام تحت سلطة بعض الفرق الكبرى للعائلة إلا خوفاً من العدو الخارجي الذي يهدد باستمرار. إن عامل الالتحام هو العدو الخارجي وليست سلطة الحاكم الداخلي. . .». انظر:
Ernest Gellner, *Saints of the Atlas*, The Nature of Human Society Series (London: Weidenfeld, 1969).

الإسلامية(٩٢)، الشيء الذي أكدته مختلف تجارب الوحدة في مغرب العصر الوسيط(٩٣).

٢ ـ بصدد تجارب العصر الوسيط

تشكل المرحلة الفاصلة بين القرنين الثامن والثالث عشر(٩٤)، فترة طموح المغرب العربي نحو تأسيس دولة الوحدة(٩٥)، عبر إبراز شخصيته التي أصبحت فاعلة في العلاقة بين المغرب الإسلامي والمشرق، مساهمة في تجديد قضايا الإسلام وإشكالياته(٩٦)، كما أكدت مجمل الأحداث التي شهدها المغرب العربي حتى حدود دولة المرابطين(٩٧). لذلك، سنلاحظ، على امتداد العصر الوسيط، بروز مشاريع حاولت في مجملها ترسيخ أسس الوحدة والتجانس، لعل من أوضحها مشروع الدولة الموحدية (١١٣٠ م ـ ١٢٦٩ م).

إن المعاينة الراهنة لتجربة الموحدين في لحم الوحدات السياسية لدول شمال افريقيا، قد لا تقنعنا بأن وحدة قد حصلت خلال العصر الوسيط. لكن بمنظور راهنية التجربة، يجوز لنا الإقرار بأن منجزات السلطة الموحدية كانت متقدمة في حقل تأسيس البديل عن تفكك الشرق العربي وتحدي الغرب الصليبي، وبالتالي تصلح لأن تكون مثالاً ذا دلالة قيمية حين نتوخى اعتماد الإرث التاريخي لمتابعة سيرورة تكون مفهوم المغرب العربي(٩٨).

---

(٩٢) وهو الشيء الذي لاحظه كليفورد غيرتز في مؤلّفه *Islam Observed*، انظر: الهرماسي، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٩٣) قارن: لقبال موسى، «وحدة الخلافة الإسلامية تحت راية الفاطميين: هدف الاستراتيجية الإسماعيلية تجاه العباسيين،» **تاريخ وحضارة المغرب**، العدد ١٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤)، ص ١٧ وما بعدها.

(٩٤) وبخاصة ما بين الحادي عشر والرابع عشر، نظراً لاتّسام المرحلة الفاصلة ما بين القرن الثامن والحادي عشر، بالغموض وعدم الاستقرار، حتى في كتابات ابن خلدون... هذا وإن الحقبة الممتدة من القرن الثامن وحتى الرابع عشر، قد شهدت ميلاد ثلاث محاولات لبناء الدولة الموحدة، بحسب غوتييه: الأولى لدى دولة الأغالبة والأدارسة، ثم المحاولة الشيعية حيث خولت كتامة الانتصار على زناتة، وأخيراً المحاولة الثالثة على عهد الموحِّدين.

(٩٥) Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), tome 1, p. 95.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٩٧) من الأحداث البارزة التي يمكن الوقوف عندها خلال هذه الفترة المحاولات الهادفة، إما إلى تأسيس وحدات مستقلة عن الدولة المركزية بالمشرق، أو أخرى تابعة لها، وهي في الواقع أحداث يصعب فصلها عن ظرفيتها الاقتصادية والسياسية والدينية. فمن ذلك حركة الخوارج التي امتد مجالها من حوض ملوية حتى الزاب، والتي حاولت ثلاث مرات تأسيس إمارات مستقلة لعل أهمها إمارة تاهرت التي بناها عبد الرحمن بن رستم، الذي نشأ على ما يبدو بالقيروان، وهي دولة (٨٧٦ ـ ٩٠٩) كان يحدها شمالاً تلول منداس إلى قرب غليزان، ويذهب الخط جنوباً من هناك إلى فرندة وينعطف شرقي جبل عمور، ومن هنالك إلى وطن مزاب وإلى وارجلة... وأيضاً دولة البرغواطيين التي تأسست عام ٧٤٧ م بجنوب سبو والهضاب الأطلسية.

(٩٨) امحمد مالكي، «حول مشروع وحدة المغرب العربي الكبير: مقاربة لبعض عناصر الخطاب،» **شؤون عربية**، العدد ٤٩ (آذار/مارس ١٩٨٧)، ص ٢٠.

لعل أهم ما يمكن أن نقف عنده ضمن الموروث الموحدي هو تحصينه الذات المغربية مما أصاب المشرق من تفكك، وإنقاذه الانهيار الذي بدأ في النمو مع أواخر حكم المرابطين، وذلك بالسيطرة على وهران، تلمسان، تازة، فاس، سبتة، سلا، مراكش (١١٤٦ م)، إضافة إلى الأندلس والإمارات التي تشكلت على أنقاض الدولة المرابطية (= بني حماد والنورمانديين الذين خلفوا بني زيري بتونس).

إذن، فمن «حدود مصر الساحلية إلى حدود الأطلسي مروراً بجميع سواحل افريقيا الشمالية وصولاً إلى اسبانيا، كانت دولة الموحدين من عام ١١٣٠ م إلى ١٢٦٩ م قد ثبتت الاتجاه التاريخي للمغرب العربي الذي لم يضعف بشكل ملحوظ إلا بعد هزيمة غير متوقعة في لاس ناڤاس (Las Navas De Tolis) عام ١٢٣٥ م، انتهت بانسحاب الموحدين من إسبانيا»[٩٩]. فما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من التجارب الوحدوية الوسيطية عامة، ومن تجربة الموحدين على وجه الخصوص؟ وهل شهدت المرحلة من التطورات ما يسمح بالحديث عن مفهوم محدد للمغرب العربي في أبعاده التاريخية والاجتماعية والثقافية؟

نعتقد أن أول درس يمكن الوقوف عنده، هو وحدة الموحدين التي قلما شهد التاريخ تجربة مثيلة لها، وهو بالتأكيد درس يحق تمثّل مضمونه لفهم أسس الوحدة الوسيطية ومفاهيم ثقافتها السياسية، باعتبارها تجربة فريدة في نوعها، وإن لم تطرح «حتى الآن كإشكالية علمية مستقلة»[١٠٠].

فبالعودة إلى أدبيات التأليف في التاريخ العربي[١٠١]، ما يمكننا من ملامسة الفضاء الذي منه كان يتشكل مفهوم المغرب العربي في أذهان الناس وثقافتهم، وهو الفضاء الذي على قاعدته تأسست تجارب الوحدة وتطورت. فالمغرب العربي نُعت في كتابات أبي عبيد البكري: «افريقية التي تمتد من برقة إلى طنجة الخضراء»[١٠٢]، وتعرّض لحدوده ابن عذارى المراكشي بقوله ان «حد المغرب هو ضفة النيل بالاسكندرية، التي تلي بلاد المغرب إلى آخر بلاد المغرب، وحدّه مدينة سلا، وينقسم أقساماً: فقسم من الاسكندرية إلى طرابلس وهو أكبرها وأقلّها عمارة وقسم من طرابلس وهي بلاد الجريد، ويقال أيضاً بلاد الزاب الأعلى ويلي هذه البلاد الزاب الأسفل وحدّها إلى مدينة تيهرت، ويليها بلاد المغرب، وهي بلاد طنجة، وحدّها مدينة سلا، وهي آخر المغرب...»[١٠٣].

---

[٩٩] الشامي، **الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي**، ص ٢٨ - ٢٩.

[١٠٠] محمد القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (الرباط)، العدد ٩ (١٩٨٢)، ص ٨.

[١٠١] انظر: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب** (بغداد: مكتبة المثنى، [د.ت.])؛ حيان بن خلف القرطبي بن حيان، **المقتبس في أخبار بلاد الأندلس**، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٥)؛ لسان الدين محمد بن عبد الله بن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٤)، وعبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٤٩).

[١٠٢] أبو عبيد البكري، المصدر نفسه، ص ٢١ نقلاً عن: القبلي، المصدر نفسه، ص ٩.

[١٠٣] ابن عذارى المراكشي، **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ج ١، ص ٥.

ذلك هو المجال الجغرافي للمغرب العربي كما تصورته كتابات المؤرخين العرب القدامى، وهو دون شك، فضاء ذهني مطابق لأحاسيس الناس وثقافتهم وتقاليدهم المجتمعية، وإلا بماذا نفسر استحضارنا الحواضر الكبرى، كفاس، وتلمسان والقيروان وطرابلس، حتى اليوم، بالرغم من طول الحقبة التي تفصلنا عن العصر الوسيط؟(١٠٤) من الثابت، أن مجال المغرب قد شهد تغيرات عميقة منذ القرن الخامس عشر، وهي تحولات فرضتها الظرفية العامة للعالم العربي الإسلامي، لكن المؤكد أن مفهوم «الحدود» لدى مغاربة العصر الوسيط قد ارتبط بثلاثة عناصر يصعب الفصل بينها يومئذٍ. فالمغرب العربي هو بالضرورة جزء من دار الإسلام التي ارتهن انتماؤه بها منذ استقرار الإسلام ببلاده، لذلك كان منطقياً أن يمتد فضاؤه حتى شمال الأندلس، والمغرب في مستوى ثانٍ فرضته عليه الحضارة والجغرافيا أن «يضم بلاد الأندلس ويمتد جنوباً إلى بلاد السودان (افريقيا الوسطى الغربية)، أما من جهة الشرق فهو يقف عند حدود مصر»(١٠٥)، وحدوده في مستوى ثالث يصعب فهمها بمعزلٍ عن منطق العصبية، التي غدت مفهوماً مركزياً في تفسير تعاقب الدول الوسيطة من حيث السقوط والنهوض معاً.

في هذا الصدد، يقول ابن خلدون: «كان لبني أبي حفص ملوك افريقية مع زناتة أهل المغرب من بني مرين وبني عبد الواد سوابق مذكورة. . .»(١٠٦). إن ما ذهب إليه صاحب المقدمة، قد يجعلنا نعتقد بوجود نوع من التناقض، إذ كيف يصبح ممكناً الجمع بين بني مرين وبني عبد الواد في لفظ زناتة والحروب في استمرار بينهما؟ نعتقد أن الانطلاق من مقاييس اليوم لمناقشة مفهوم المغرب العربي، من حيث مجاله الجغرافي وامتداد فضائه التاريخي والاجتماعي، أمر غير ممكن علمياً، بسبب التغيرات التي حصلت في نظرة المغاربة إلى مجالهم، وهي بكل تأكيد تغيرات بقيت محكومة بظروف التطور السياسي للمغرب الحديث والمعاصر.

---

(١٠٤) قارن: نذير معروف، «التصورات الاجتماعية للمغاربية :بين النظرية والتطبيق،» ورقة قدّمت إلى: وحدة المغرب العربي (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٥٩ وما بعدها.

(١٠٥) القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» ص ١٠.

(١٠٦) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون، ٧ ج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦ - ١٩٥٩)، ج ٧، ص ٤٦٣.

الفصل الثاني

المغرب العربي على عتبة التحولات الكونية الكبرى

تتميز الحقبة الحديثة والمعاصرة بوضوح أحداث المغرب العربي، ووفرة الوثائق المؤرخة لها، لذلك قد تغدو متابعة سيرورة تطور مفهوم المغرب ممكنة، قياساً بالمراحل السالفة، وإن كانت كتابات ابن خلدون قد أسهمت بعمق في استقراء تاريخ مغرب العصر الوسيط، والتاريخ العربي تحديداً منذ القرن السابع الميلادي⁽¹⁾.

فمن الكتابات التي أغنت التأليف التاريخي عن هذه الحقبة، ما دوّنه الحسن بن محمد الوزان الزياني، الملقب ليون الإفريقي⁽²⁾، عن رحلاته واستكشافاته، ومعاينته المباشرة للحواضر والمدن والإمارات والدول، وهو إنجاز علمي من الدرجة الأولى، يصلح كأساس لفهم أحداث المغرب العربي حتى حدود القرن التاسع عشر⁽³⁾.

إن المغرب العربي الحديث، الذي سيبدأ مع منتصف القرن الخامس عشر وبداية

---

(١) يمكن أن نضيف إلى ما تناوله ابن خلدون في كتاباته، مؤلف **روض القرطاس** لابن أبي زرع الذي ترجم إلى اللغة الفرنسية سنة ١٦٩٣، وإلى الألمانية في أواخر القرن الثامن عشر، وإلى البرتغالية سنة ١٨٢٧، وأعيدت ترجمته إلى الفرنسية عام ١٨٦٠، وهو مؤلف أساسي في مجال التعريف بالدول الأولى التي حكمت المغرب وتاريخ مدينة فاس. انظر: ليفي بروفنسال، **مؤرخو الشرفاء**، ترجمة عبد القادر الخلادي، سلسلة التاريخ؛ ٥ (الرباط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٧)، ص ١٧ - ١٨.

(٢) للاطلاع على شخصيته، رحلاته ونشاطه، انظر:
Jean Léon L'Africain, *Description de l'Afrique*, traduit par A. Epaulard (Paris: Adrien Maisonneuve, 1956); محمد المهدي الحجوي، **حياة الوزان الفاسي** (الرباط: [د. ت.]، ١٩٣٥)، و
R. Mauny, *Note sur les grands voyages de Léon L'Africain* (Paris: Hesperis, 1954), XLI, pp. 379 - 394.

(٣) Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), tome 2, p. 7.

القرن السادس عشر(٤)، والذي ينتهي لدى البعض في القرن التاسع عشر(٥)، وبداية القرن العشرين لدى آخرين(٦)، لم تنحصر ميزته الخاصة في وفرة الوثائق المؤرخة لأحداثه الكبرى بل أيضاً، وهذا هو الأساس، في نوعية الأحداث التي وسمت تطور المغرب الحديث فكيفت مسار دوله في وحدتها وتفككها، في تقاربها وتباعدها، منتجة بذلك مفاهيم جديدة عن الوطن والوطنية، الدولة والحدود لم تكن متداولة في الثقافة السياسية للمغرب القديم والوسيط، وهي على ما نعتقد علامات بارزة عن عمق التأثير الذي شمل فضاء المغرب وبُناه العامة كما يدل على ذلك واقع المغرب العربي المعاصر.

أولاً: مفهوم المغرب العربي في التاريخ الحديث

يفرض منطق الاستمرارية في تاريخ المغرب، أن نقرأ تراث حقبه بعين التفاعل والتداخل، لا بروح الانكسار والجمود، وحتى القطيعة، وهو المنطق الذي أطّر وحكم التأليف التاريخي الاستعماري(٧).

فالعصر الحديث مدين لتراث مغرب العصر الوسيط ولعطاءاته، في حقل بناء دولة الوحدة الكبرى، وترسيخ اتجاه التوحيد الديني (= المذهب المالكي)، وإلى حد ما السياسي، والثقافي والاجتماعي، كما أنه رهين بالتغيرات العميقة التي شملت فضاء المغرب وشخصيته، وهي تحولات يصعب عزلها عن محيطها المتوسطي العام، الذي أصبح تاريخ المغرب، منذ وقتئذ، مقروناً بتاريخه، يتفاعل معه ويتمثل مفاعيله، إلى حد قد يتعذر معه فهم آليات نشوء الدول وطبيعة تطورها الاقتصادي ـ السياسي والاجتماعي.

١ ـ تطور مفهوم المغرب العربي في التاريخ الحديث

وقفنا ونحن بصدد مناقشة تطور مفهوم المغرب العربي خلال العصر الوسيط، عند الدروس الممكن استخلاصها من التجارب الوحدوية الوسيطية، مستحضرين دلالاتها

---

(٤) أكدنا في هامش سابق، مشكلة التحقيب في الكتابة التاريخية المغربية خاصة، والعربية عامة، قياساً للموضوع نفسه في التاريخ الأوروبي، لذلك غالباً ما يأخذ التأليف التاريخي العربي بتحقيب يقترب من نظيره الأوروبي دون أن يكون هو ذاته. فعبد العزيز بنعبد الله مثلاً، وهو يناقش موضوع «تطور لغة الضاد في المغرب العربي»، يذهب إلى أن «المغرب الحديث يمكن أن يندرج فيما يسميه المؤرخون اليوم الحقبتين الحديثة والمعاصرة، وهما يتأرجحان بين منتصف القرن الخامس عشر، أي التاسع الهجري، والعصر الحاضر». انظر: عبد العزيز بنعبد الله، «تطور لغة الضاد في المغرب العربي،» شؤون عربية، العدد ٣٠ (آب/أغسطس ١٩٨٣)، ص ٤٦.

(٥) قارن: Laroui, Ibid., tome 2, p. 64.

(٦) انظر التحديد الذي تعرّض له الجابري لكلمة «معاصر» في مقدمة مؤلفه: محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥).

(٧) نرمز هنا إلى مقولة «الجمود التاريخي» للمجتمعات المغربية، التي كثيراً ما تخللت الأسطوغرافيا الاستعمارية.

التاريخية عبر ملامسة الأسس التي حكمت صورة الفضاء المغربي في وعي الناس وسلوكهم.

فمن مظاهر الامتداد بين الحقبتين، استمرارية مجمل مواصفات الدولة المغربية كما وردت في كتابات عبد الرحمن بن خلدون، وإن شهد الواقع السياسي/ والاجتماعي المغربي تطوراً متبايناً، بل ومتناقضاً عما سبق، وهو أمر نخاله طبيعياً ومنطقياً بالنظر إلى نوعية الشخوص والأحداث الفاعلة في تاريخ المنطقة يومئذٍ.

لقد أكد عبد الباقي الهرماسي محدودية الأبحاث المعاصرة التي تناولت الدولة في المغرب الوسيط، مبيناً عدم مراوحتها لما أقره النموذج الخلدوني، على الأقل حتى حدود القرن التاسع عشر(٨)، وهي الفترة التي اعتبرها بداية لتكوُّن نموذج جديد للدولة يمكن تسميته الشكل الباتريمونيالي، على حد تعبير ماكس فيبر(٩).

إن إقرار عبد الباقي الهرماسي، ببروز شكل جديد للدول المغربية مع القرن التاسع عشر، لم يحل بينه وبين تأكيد وجود خيط رابط بين العصر الوسيط والحقبة الحديثة والمعاصرة، فبقدر ما كان رافضاً مقولة الجمود التاريخي للمجتمعات المغربية، كان حريصاً على مبدأ الاستمرارية، ومن ثم واعياً عمق الإرث التاريخي، وهذا ما يفسر قوله: «وحتى نتبين أهم المتغيرات، سوف نناقش أولاً بنية الدولة في القرن التاسع عشر ونقارنها بنموذج الدولة الوسيطية ولا بد أن نؤكد على أن المهم ليس في الوصف التاريخي بقدر ما هو في بناء نموذج للدولة الحديثة ونقابله بالنموذج الخلدوني، حتى نتمكن من إقامة الدليل على صحة فرضياتنا، وهي أن للتراث تأثيراً على التطور الوطني المعاصر...»(١٠).

فمن منطلق الاقتناع بعلاقة التفاعل بين الأزمنة الوسيطة والمعاصرة، نعتقد بحضور ثقل إرث مغرب العصر الوسيط، على الأقل في ثلاث نقط نعتبر تمثل دلالاتها مدخلاً مركزياً لفهم سيرورة تطور مفهوم المغرب العربي خلال التاريخ الحديث. لعل أولى هذه النقط طموح المغرب العربي إلى تكوين دولة الوحدة الكبرى، المستقلة سياسياً عن المشرق(١١)، والهادفة إلى تثبيت الأسس الدينية والاجتماعية والثقافية القادرة على ترسيخ مشروع البناء وتحصين

---

(٨) انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٧ - ٢٢.

(٩) بصدد هذا الموضوع، كتب ماكس فيبر يقول: «إننا نلاحظ ظاهرة خصوصية في الدولة الشرقية، كما في المغرب في العصور الحديثة: مع ظهور الاقتصاد المالي تتعدد الفرص أمام ظهور الملكيات العسكرية التي تستخدم الجنود المأجورين، ففي الشرق بقيت الملكية العسكرية منذ ذلك الوقت تشكّل النموذج القومي للهيمنة...»، انظر مؤلَّفه المشار إليه من طرف عبد محمد الباقي الهرماسي في كتاب: **المجتمع والدولة في المغرب العربي**:
Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology* (New York: Bedminster Press, 1968), p. 1017.

(١٠) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ١٩.

(١١) محمد القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (الرباط)، العدد ٩ (١٩٨٢)، ص ١٤.

استمراريته، كما حصل للمرابطين والموحدين أولاً، ثم للمرينيين من بعدهم. . .»[١٢]. فعلى امتداد حكم المرابطين (١٠٧٩ ـ ١١٤٥)، ترسخ المذهب المالكي ليصبح أداة توحيد وعنصر ائتلاف وانصهار[١٣]، لا سيما على يد عبد الله بن ياسين ومن تبعه من المريدين والأنصار بالمغرب والأندلس معاً[١٤]. كما أن العلاقة بين المرابطين والدولة العباسية المركزية بالمشرق، لم تتجاوز إطار الرمزية التي يفرضها الانتماء إلى المشروعية العربية الإسلامية، وهي بالضرورة مشروعية مشرقية تسعف أولي الأمر بالمغرب من التدبير السياسي المستقل لشؤون البلاد دون أن تجردهم من إمكانية الاستفادة من مصادر السلطة الروحية للخليفة العباسي[١٥].

إننا، ونحن بصدد تحديد بعض «خصوصيات» التطور السياسي بالمغرب العربي سواء في علاقته بدولة الخلافة بالمشرق، أو في ارتباطه بدار الاسلام كإطار لمصادر المشروعية، تحضرنا تجربة الموحدين باعتبارها واحدة من اللحظات التي أجمعت مجمل الكتابات التاريخية على أهميتها في مجال تأسيس دولة الوحدة الكبرى على قاعدة التطور الذاتي المستقل[١٦].

لقد زامن حكم الموحدين (١١٤٥ ـ ١٢٦٩) مرحلة معقدة في التاريخ العربي الإسلامي لعل من سماتها المركزية، تصارع الفرق الفقهية وتباين أوجه الجدل بين تياراتها الباطنية: المذهب المالكي، الإرث الفقهي اللاهوتي للباقلاني المتوفى سنة ١٠١٣ م، مساهمات ابن حزم (١٠٦٤)، والغزالي بالإضافة إلى مطارحات الأشاعرة[١٧].

إن «الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية، التي كانت لها من عددها». كما أن

---

(١٢) حول المشاريع التي سبقت دولة المرابطين، التي لم ترسّخ خط الاستقلال عن المشرق، وأقصد بذلك الفاطميين والزيريين، انظر: امحمد مالكي، «إشكالية وحدة المغرب العربي: دراسة تحليلية لمشروع الوحدة بعد الاستقلال،» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الحقوق، ١٩٨٣)، ص ٢٢ ـ ٢٥.

(١٣) حول مدى مساهمة المذهب المالكي في تمتين عناصر الشخصية العربية، انظر: سعد غراب، «المذهب المالكي عنصر ائتلاف في المغرب الإسلامي،» في: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع، سلسلة الدراسات الاجتماعية (تونس: الجامعة التونسية، ١٩٧٨).

(١٤) حول مدى عمق الدور الذي مثّله المذهب المالكي في تطوير حكم المرابطين ـ سياسياً، والنهوض به قومياً، انظر: عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ٢ ج (الجزائر: المطبعة العربية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥)، ص ٣٥٠ وما بعدها.

(١٥) قارن: المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

(١٦) نعتقد أن الذي أكسب تجربة الموحدين طابع التفرد والخصوصية، هو أولاً المجال الواسع الذي امتدت إليه سلطتها السياسية، إذ ربطت الأندلس بمصر، وهذا حدث لم يحصل في كل الولايات التي سبقتها أو لحقتها، يضاف إلى ذلك نجاحها في مجال التنظيم السياسي، والإداري، والقضائي، وأيضاً قوتها العسكرية التي بلغت ٤٨٠,٠٠٠ جندي علاوة على قدراتها البحرية التي وصلت أيام عبد المؤمن إلى ٤٠٠ قطعة بحرية، وهذه مظاهر نعتبرها أساسية في فترة دقيقة في تاريخ العرب والمسلمين.

(١٧) مالكي، «إشكالية وحدة المغرب العربي: دراسة تحليلية لمشروع الوحدة بعد الاستقلال،» ص ٢٥.

«الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم»(١٨)، هكذا كتب عبد الرحمن بن خلدون، مناقشاً مسألة التلازم بين العصبية والدعوة العقدية. ولعله في ذلك على حق، حين يتعلق الأمر بحالة الموحدين، التجربة التي تمكنت، بكل نجاح، من المزاوجة بين عصبية المصامدة و«المهدوية» التي اعتمدها محمد بن تومرت قاعدته الفلسفية في بناء دولة الوحدة. . .(١٩).

قد يصح القول، إن ابن تومرت الذي يدين للمشرق بثقافته وتكوينه الفكري والعقدي(٢٠)، ليس مشرقياً وهو يقود بناء دولة الموحدين. . إنه مغربي يطمح لأن يؤسس نظرة مغايرة للسياسة والمجتمع والثقافة والدين، بل ومستقلة عما كان يعيشه المشرق يومئذٍ، وفي ذلك سر الحركة الإصلاحية بل «الثورة الثقافية»، التي قادها ابن تومرت، مؤسس دولة الموحدين، التي اتخذت شعاراً لها: «ترك التقليد والعودة إلى الأصول. . .»(٢١). فهل نذهب مع محمد عابد الجابري، إلى اعتبار مشروع الموحدين في بُعده السياسي، بداية تأسيس قطيعة مع ما كان سائداً بالمشرق، سيما في مجال بناء الدولة وإنتاج النظرية المرتبطة بها، وهي المعاينة التي ثبّت أسسها ودافع عن صحتها في الحقل الفلسفي، بقوله: «ونحن نعتقد أنه كان هناك «روحان» و«نظامان فكريان» في تراثنا الثقافي: الروح السينوية والروح الرشدية، وبكيفية أعم الفكر النظري في المشرق والفكر النظري في المغرب، وأنه داخل الاتصال الظاهري بينهما كان هناك انفصال نرفعه إلى درجة «القطيعة الإبستيمولوجية» بين الاثنين، قطيعة تمس في آنٍ واحد: المنهج والمفاهيم والإشكالية. . .»(٢٢).

تساؤل نقرّ بعمقه وبطابعه الإشكالي، لكن بحرارة طرحه نفسها نقف عند تعذُّر إمكانية الجزم فيه. . وإن كنا مقتنعين بأن المغرب منذ استقرار الإسلام بمغاربه، أصبح يعايش ويعيش لحظات التفاعل والامتداد في علاقته بالمشرق، ليس ليعيد إنتاج مكاسب هذا الأخير ونتائج تفكيره، ولكن ليستفيد ويراكم ويواصل دينامية أعلامه من هنيبعل وأوغسطينوس وحتى ابن رشد وابن خلدون ومن ظهر من بعدهم.

بهذا المعنى، حمل تراث العصر الوسيط في تفاعله مع التاريخ الحديث، ظاهرة نزوع

---

(١٨) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨)، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(١٩) حول موضوع النسب وظاهرة الشرف والشرفاء منذ سقوط دولة الموحدين، انظر: محمد القبلي، «مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين،» في: محمد القبلي، **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط**، سلسلة المعرفة التاريخية، تاريخ ومجتمعات (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧)، ص ٧٩ - ١٢٦.

(٢٠) انظر ما كتبه ابن أبي زرع حول التكوين الفكري الشرقي لابن تومرت في: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، ٩ ج (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٥٥)، ج ٢، ص ٩٠.

(٢١) محمد عابد الجابري، **نحن والتراث: قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي** (بيروت: دار الطليعة؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٠)، ص ٢٣٢.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

الدول نحو «توحيد نفسها عن طريق الانفصال»(٢٣). وهي حقيقة دافعت عن صحتها جملة من الكتابات المهتمة بعلاقة المغرب بالمشرق(٢٤). لكن حتى وإن شكلت الرغبة في بناء الذات المستقلة ثابتاً ببلاد المغرب، فإن الانتماء إلى المشروعية العربية الإسلامية التي هي بالضرورة مشروعية مشرقية حيث مركز الخلافة، قد ظل هذا الأخير خاصية مميزة لتراث الحقبة يومئذٍ؛ وهو المعطى الذي يمكن رصده في علاقات الدول المغربية الوسيطية بمراكز السلطة بالمشرق، منذ ظهور المرابطين وحتى انهيار دولة المرينيين(٢٥)، قد يصعب منهجياً، فصل المظهر السياسي المميز لتطور الدولة المغربية، عن قاعدته الاقتصادية، بل ويتعذر إدراك مغزى «الاستقلالية»، بأبعادها السياسية الثقافية والدينية، بمعزل عن مكانة منطقة المغرب العربي ضمن التيارات الاقتصادية والتجارية يومئذٍ. كيف نفسر إذن هذا التلازم؟ أن نحلل جوزة، يقول هيغل، معناه أن نكسرها، فمن أي مدخل يمكن فهم تلازم السياسة والاقتصاد في تكوّن تراث مغرب العصر الوسيط؟ إنه مدخل السياسة الذي وحده القادر على إسعافنا على فهم تعقيدات المرحلة في راهنيتها يومئذٍ، وامتدادها إلى التاريخ الحديث والمعاصر، استرشاداً بما أكد لينين «لا يمكن للسياسة إلا أن تكون لها الأسبقية على الاقتصاد، والحكم بغير هذا يعني نسيان أبجدية الماركسية»(٢٦).

لقد شدّدنا في فقرات سابقة على مساهمة المغرب العربي في توسيع امتداد الإسلام، وتطوير إشكالياته الفقهية والنظرية ابتداءً من القرن الثامن الميلادي، وهو التاريخ الذي أصبح المغرب فيه فاعلاً، بل وأحياناً مقرراً، بالنظر إلى موقعه الجغرافي الاستراتيجي وعمق تأثيره في وتيرة التيارات التجارية والاقتصادية السائدة يومئذ. لذلك نعتقد أن قياس حجم دور المغرب وحدود إمكاناته رهن بإدراك مكانة اقتصاده ونوعية أنماطه [illegible] لضرورات

استراتيجيته، في حقل التعريف بقضايا الاستعمار في المغرب العربي، والدعوة إلى صياغة بدائل مشتركة لتجاوزها في الاتجاه الايجابي.

هذا، ومما يؤكد أهمية التجربة ومركزيتها، عند كل مقاربة تروم البحث في أسس العمل المشترك والتنسيق بين الحركات الوطنية، القُدرة المبكرة لنجم الشمال الافريقي على طرح مبدأ الاستقلال والتحرر، وبالضرورة تمكنه من استقطاب الفعاليات الوطنية للدول الثلاث ومَحورة نضالها حول هوية وشخصية المغرب العربي، هذا البعد (= الدفاع عن الهوية) الذي سيحظى بمكانة خاصة بتوجهات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ومقررات مؤتمراتها.

ثانياً: جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين

وفعلاً، تكاد تجمع مختلف الكتابات التي أرخت لما هو مشترك في تطور تجربة الوحدة والتنسيق بين الحركات الوطنية الثلاث بالمغرب العربي، على أهمية «جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين» (١٩٢٧)، وفعاليتها في مجال الدفاع عن هَوية المغاربة ومُقومات شخصيتهم التاريخية.

فهي (= الجمعية)، وهذا ما يميزها نسبياً عن نجم الشمال الافريقي، قد ظلت مرتبطة بحقل، اعتُبر عهدئذ، من أخطر المجالات فعالية وتأثيراً، سواء على صعيد استراتيجيا الاستعمار وسياساته، أو على مستوى تفكير وعي النخبات الوطنية المغربية.. إنه حقل التعليم بكل مظاهره وتجلياته وأدواته. ألم يضمّن ليوطي (Lyautey) تقريره الشهير (= الانعطاف) قوله: «وأما التعليم فبواسطته يمكن أن يتم العمل الأكثر عمقاً والأشد تأثيراً في تطور الفكر المغربي الجديد، وأن في هذا الميدان لشغلاً كبيراً يلزم الاعتناء به حيناً لأنه اهمل غاية الإهمال، فبواسطة المدارس وحدها يمكننا أن نهيء النخب المتاهلة للمشاركة معنا ونكون العنصر الحي والأهم في موظفي الحماية»(١١٤)، إنه التعليم الذي حددت وظيفته باستراتيجية الاحتلال في ترسيخ قيم «التغريب» والأوربة (Européanisation) والانسلاخ عن مُقومات الانتماء العربي - الإسلامي، كما حلّلنا سلفاً(١١٥).

فالتعليم بهذا المعنى، لم يشكل مجرد أداة عادية لاستنفاد أهداف عامة وحسب، بل مثّل واحداً من الأسلحة الاستراتيجية في مسلسل الاستعمار بالمغرب العربي. لذا، فبقدر ما كانت فرنسا أشد إصراراً على رهان التعليم، تمسكت النخبات الوطنية بالدول الثلاث بهذه الأداة (= التعليم)، واعتبرتها الكفيلة بفتح ديناميات للنضال السياسي أكثر وعياً وإدراكاً لظاهرة

---

(١١٤) ورد ذكره في مذكرات: محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة التحريرية المغربية** (بيروت: مؤسسة الطباعة والتصوير، ١٩٨٢)، ج ١، ص ٢٠٩.

(١١٥) انظر: «ثانياً: بصدد الأدوات والمجالات،» ضمن الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

الاستعمار، كما حلّلنا في سياق مناقشة موضوع الاصلاح، سواء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر(١١٦)، أو عند الجيل الأول من الحركات الوطنية(١١٧).

إن التشديد على المسألة التعليمية، ونحن بصدد مقاربة المكانة التي حظي بها بُعد الدفاع عن الهوية بتجربة «جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين»، قد تبرره حيوية الموضوع (= التعليم) ومركزيته في تحديد المنطلقات الفكرية التي أطّرت توجهات الجمعية أولاً، وحكمت صياغة مجمل مقررات مؤتمراتها ثانياً، إلى حد جعلت منها حقاً جمعية «مطبوعة بطابع مغربي واضح ومستمر، مجسدة وحدة العمل من أجل التحرير ومبلورة فكرة «المغرب العربي» وعاملة بوحي منها. . .»(١١٨).

١ ـ المنطلقات الفكرية لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين

إن في تحليل شروط احداث جمعية «طلبة شمال افريقيا المسلمين» (١٩٢٧)، ما يؤكد رجاحة هذا الرأي (= الجابري) وصحته من الوجهة التاريخية. فالتأسيس اقترن بظرفية بروز مؤشرات انتقال الوعي الوطني من طور المقاومة المسلحة إلى مستوى العمل السياسي الحزبي المنظم(١١٩)، المعطى الذي يفسره ذلك السيل من التنظيمات المعبّرة والمؤطرة لهذا الانتقال(١٢٠). كما أن ظهور جمعية «طلبة شمال افريقيا المسلمين»، لم يكن من السهل أن يتحقق، لو لم تشهد دول المغرب العربي الموجات «المكثفة» الأولى من البعثات الطلابية(١٢١) نحو فرنسا والمشرق العربي(١٢٢)،

---

(١١٦) انظر: «ثانياً: الأطر المحددة لمفهوم المغرب العربي المعاصر،» ضمن الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

(١١٧) انظر: «ثانياً: موضوع الهوية في تفكير النخبات السياسية المغربية وخطاب حركاتها الوطنية،» ضمن الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١١٨) الجابري، «فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال،» ص ١٩.

(١١٩) قد تبدو حالة المغرب الأقصى النموذج الأكثر وضوحاً، بالمقارنة مع تجربتي كل من الجزائر وتونس.

(١٢٠) نفكر أساساً في الجمعيات التي أحدثت بمختلف دول المغرب العربي، والتي شكّلت الروافد الأولى للعمل السياسي المنظم. فبالمغرب الأقصى مثلاً، سنعاين ميلاد مجموعة من الجمعيات «السرية»، منها جمعية حماية الحقيقة التي أحدثت بالرباط عام ١٩٢٦، وكذا فرعاها بكل من تطوان وطنجة إضافة إلى جمعيتين مستقلتين هما: الهيئة الوطنية السرية (تطوان ١٩٣١)، والهيئة الوطنية لشمال المغرب (تطوان ١٩٣٢). لمزيد من الاطلاع، انظر: الوزاني، مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة التحريرية المغربية، ج ١، ص ٣٦١ وما بعدها.

(١٢١) تجاوزاً نقول «مكثفة»، لأن البعثة التي توجهت إلى فرنسا لم يتعد عدد أفرادها ثمانية، وهذا شيء مهم بالنسبة إلى السياسة الاستعمارية المعارضة وقتئذ لكل مشروع من هذا النوع.

(١٢٢) يذكر محمد حسن الوزاني أن «أول بعثة توجهت إلى الشرق العربي هي التي أرسلت من تطوان وكانت تتكون من بعض أبناء عائلات مشهورة وقد قصدوا نابلس في فلسطين ودخلوا إلى مدرسة شهيرة بها مدرسة النجاح»، انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٤٥. وبعدها في اتجاه القاهرة، دمشق، وبيروت، لمزيد من الاطلاع، انظر: أبو بكر القادري، سعيد حجي: دراسة عن حياته ونشاطه الثقافي والسياسي (الدار=

والتي حدد محمد حسن الوزاني تاريخها في عام ١٩٢٧(١٢٣).

لقد وجدت البعثات الطلابية في خصوية الوضع السياسي الفرنسي(١٢٤)، والفوران الفكري والثقافي بالمشرق العربي(١٢٥)، ما ساعدها على تكثيف اتصالاتها ولحم روابطها ضمن إطارات جماعية مشتركة، ستقوم بدور بارز في تقريب الرؤى وتنسيقها بشأن صقل العمل الوطني وتطوير ديناميات السياسية. لذا، وعند إصدار الجمعية أول نشرة سنوية (١٩٢٨ - ١٩٢٩)، سيقع الاعلان عن الأهداف والتوجهات، وذلك بالقول: «أسست هذه الجمعية في شهر دجنبر ١٩٢٧ لسد حاجة أحس بها طلبة شمال افريقيا المسلمون في ذلك العهد، إذ كانوا بالرغم من عددهم الكثير يجهلون بعضهم بعضاً ولا يجمع الواحد منهم بأخيه إلا بفضل الصدفة، على أننا نرى الطلبة في كافة الأقطار لهم جمعيات يلتفون حولها فتلم شملهم وتؤازر الضعفاء منهم فكيف يتسنى لنا نحن أبناء بلاد واحدة أن نبقى متفرقين. . .»(١٢٦)، وهو ما قننه نظامها الأساسي(١٢٧)، حين حصر مقاصد الجمعية في ثلاثة: «توثيق عرى الصداقة والتضامن بين أعضائها، وذلك بتأسيس نادٍ، خزانة، ومجلة، وتنظيم اجتماعات دورية. . .»، وأيضاً «تشجيع مواطني المغرب العربي على القدوم من أجل متابعة دراساتهم العليا بفرنسا»، وأخيراً «تسهيل مقامهم (= الأعضاء) بفرنسا من خلال توفير المنح وإحداث دار للطلبة. .»(١٢٨).

= البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٩)، ج ١، ص ٥٥. وللمقارنة حول تفضيل مدرسة النجاح بنابلس عن القاهرة، انظر المذكرات في: المهدي بنونة، المغرب. . السنوات الحرجة (جدة: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٩)، ص ١٤ - ٢١.

(١٢٣) الوزاني، المصدر نفسه، ص ٤٣٩ - ٤٤٠.

(١٢٤) نفكر أساساً في العلاقات التي ربطت النخبات المغربية وتيارات اليسار الفرنسي، والتي مثلت دوراً أساسياً في التعريف بقضايا الاستعمار والدفاع عن مطالب الوطنيين، سواء عبر الجرائد والمجلات، أو المؤتمرات. . .

(١٢٥) وهو المناخ الذي كتب عنه الأستاذ عبد الله كنون، بحسرة، فقال: «والمرحلة الثانية (في تعليمي) هي التي سافر فيها عبد الخالق الطريس، الفقيه الطنجي، الشيخ المكي الناصري، عزيمان، كلهم سافروا إلى مصر بقصد الدراسة. كدت أصاب بالجنون، كنت أنا الآخر أريد السفر لأتفتح أكثر. أبكي ليل نهار، أمي قبلت بفكرة سفري أما أبي فلم يقبل وأقسم ألا أفارقه. . .». انظر الحوار الذي أجرته معه مجلة: الكرمل، العدد ١١ (١٩٨٤)، ص ١٣٦، أما الشيخ المكي الناصري فقد وصفه يقول: «حبّبت مصر إلى نفسي منذ الصغر. فقد كنت أقرأ منشآت رجال الاصلاح الإسلامي كالشيخ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. . . وبمجرد ما وصلت إلى مصر بذلت جهودي في سبيل الاندماج بمدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي ولكن قوانين مدارس الحكومة المصرية لم تكن تسمح بقبولي في سلك التلاميذ المصريين فانصرفت عنها إلى الأزهر الشريف. . . واقتنعت عند ذلك بأن المعرفة في مصر يجب أن تؤخذ من كل مكان، فمن الصحف والمجلات إلى الجمعيات والنوادي من الجامعة الأزهرية إلى الجامعة العربية. . .». انظر: محمد بن العباس القباج، **الأدب العربي في المغرب الأقصى**، ٢ ج (الرباط: المطبعة الوطنية، ١٩٢٩).

(١٢٦) النشرة السنوية الصادرة عن جمعية طلبة شمال إفريقيا بفرنسا ١٩٢٨ - ١٩٢٩، المطبعة التونسية ١٩٢٩.

(١٢٧) للاطلاع على نص النظام الأساسي كاملاً، انظر: Archives du Quai d'Orsay, «Afrique, 1918 - 1940: Affaires musulmanes,» série k, carton 102.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ١١٦.

القراءة الظاهرية لهذه المقاطع، قد تُوحي لنا بأن الهدف من التأسيس قد لا يتجاوز مستوى الدعوة إلى «لمّ الشمل» و«خلق أشكال للتآزر» بين فئات شبيبية طلابية مهاجرة... كي تبقى مرتبطة، باستمرار، بأصول انتمائها العربي ـ الإسلامي.. وأن البعد المركزي للجمعية لا يغدو أن يكون ثقافياً محضاً كما يُستنتج من تقارير السلطات الفرنسية ومراسلاتها[129].

قد نقرّ برجاحة هذه المعاينة بالنسبة إلى السنوات الأولى من تجربة الجمعية (١٩٢٧ ـ ١٩٣١)، ولو أن نشاطها الثقافي لم يحدث أن كان متباعداً أو منفصلاً عما هو سياسي، أو على الأقل عن الأوضاع السياسية بالمغرب العربي[130]. لكن، ابتداءً من مؤتمرها الأول المنعقد بتونس (آب/ اغسطس ١٩٣١)، سيتداخل الثقافي بالسياسي، وستصبح قضية الاستعمار والانخراط في ديناميات النضال الوطني، منطلق الجمعية ومهماز نشاطها.

على هذا الأساس، سنقرأ تحديداً أكثر دقة لشروط تأسيس الجمعية وأهداف مؤتمراتها، بالخطاب الافتتاحي الذي ألقاه الحبيب ثامر[131]، خلال انعقاد المؤتمر الخامس للجمعية بتلمسان في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥، يقول فيه: «إن فكرة إنشاء مؤتمر سنوي لطلبة الشمال الافريقي قد ظهرت منذ عهد غير بعيد، حين أفاقت طلبتنا من غشيتها وسباتها فشاهدت ما يهدد وطنها من الخطر الجسيم، رأت جهلاً مظلماً فاشياً سُمّه القاتل في سائر طبقات الشعب. رأت فقراً مدقعاً مخيماً على أكمل البلاد. رأت عوائد وأخلاقاً إسلامية ذاهبة إلى الاضمحلال والتلاشي. رأت ديناً حنيفاً تُهتك حرمته، ولا يراعى جانبه، رأت لغة آبائها وأجدادها دخلت في طي النسيان. شاهدت طلبة الشمال الافريقي كل ذلك فبادرت إلى جمع كلمتها وتوحيد جهودها، وتنظيم صفوفها، للدفاع والمقاومة، وسيكون النصر حليفها فتبلغ آمالها طال الزمان أو قصر...»[132].

ليس في وضوح هذا النص، ما يحجب عنا حقيقة التأسيس وهدف الاحداث.. إنه العمل من أجل أن يستعيد المغرب العربي هويته وشخصيته التاريخية، بمقوماتها المتعددة:

---

(١٢٩) يقرأ بإحدى المراسلات الخاصة بـ «جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين» ما يؤكد هذا الاعتقاد. إذ حددت مراسلة الإقامة العامة نشاط الجمعية بالقول «لقد أبدت الجمعية خلال تأسيسها، نيتها في الامتناع عن أي نشاط سياسي، وذلك بالرغم من أن نظامها الأساسي لا ينص على ذلك صراحة...»، للتدقيق، انظر: Archives du Quai d'Orsay, «Note sur l'association des étudiants nord africains,» série k, carton 102, dossier 1s/dz (août 1932 - décembre 1938), pp. 110 ff.

(١٣٠) وهو الأمر الذي عكسته النشرات السنوية للجمعية (١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠)، ونشرة لجنة إفريقيا الفرنسية سيما كتابات (J. Desparmet).

(١٣١) الحبيب ثامر تونسي الجنسية، رئيس سابق للجمعية وأيضاً رئيس المؤتمر الخاص المنعقد بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥ بتلمسان، الجزائر. استشهد إثر سقوط طائرة كانت تنقله إلى الباكستان بغرض التعريف بقضية أقطار المغرب العربي، وذلك بصحبة المحامي المغربي محمد بن عبود والنقابي الجزائري/ المغربي الأصل علي الحمامي.

(١٣٢) نقلاً عن دراسة: محمد ابراهيم الكتاني، «مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين كانت مهداً لفكرة المغرب العربي،» العلم السياسي، السنة ١، العدد ١١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ١٤.

الدينية، واللغوية، والحضارية، والأكثر إنه الطموح لأن يغدو النشاط الثقافي معضداً النضال السياسي ومساعداً على تطويره والتشجيع على الإقدام والانخراط فيه(١٣٣).

سؤال مركزي نعتقد بأهمية طرحه والتفكير فيه، ونحن بصدد مناقشة المنطلقات الفكرية لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، وهو تحديداً: لماذا شكّل موضوع التعليم محور نشاط الجمعية وقطب اهتمام قادتها؟ ولماذا حصرا: التعليم من زاوية اصلاحه وتطويره ليغدو أداة قادرة على «تثوير» شروط العمل الوطني وصياغة توجهاته؟

مظهرياً، قد يكون الجواب طبيعياً وبسيطاً، بل لا حاجة لتعميق التعاطي معه، طالما أن الجمعية هي إطار للطلبة، والتعليم هو انشغالهم الرئيسي، وبالضرورة يغدو منطقياً أن يصبح نشاط الجمعية تابعاً له (= التعليم) ومتمحوراً حول قضاياه. لكن، بالنظر إلى مكانة الجمعية في سيرورة الدعوة إلى العمل المشترك وإعادة إحياء فكرة المغرب العربي، فإن الجواب لا يمكن إلا أن يكون شاملاً، عميقاً ومثيراً للتفكير. لذلك، نعتقد أن مقاربة تجربة جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، من زاوية اعتمادها موضوع التعليم لإنضاج فكرة العمل المشترك، والتقريب بين نضالات الحركات الوطنية المغربية الثلاث، قد يتعذر إنجازها بالشكل العلمي المطلوب، إذا لم نموضع تحليلنا ضمن سياق العوامل المتحكمة في تشكّل الوعي الوطني، على امتداد الزمن الفاصل ما بين تأسيس الجمعية (١٩٢٧) ومؤتمرها السابع، الذي كان من المقرر أن ينعقد بالمغرب عام ١٩٣٧(١٣٤).

لقد شددنا، ونحن بصدد تحليل صورة الاستعمار كما تشكلت بوعي النخبات السياسية والفكرية المغربية(١٣٥)، على عامل الانبهار بقوة الآخر (= المستعمِر) والإحساس بضعف الأنا (= المستعمَر)، كما ناقشنا كيف أصبحت المجابهة بالذات(١٣٦) و«الالتفاف» حول مقوماتها، هي الأداة الأكثر نجاعة، بتقدير النخبات المغربية، لاستنهاض الوعي الوطني واستثمار فعالياته، قُطرياً وعلى صعيد التنسيق والعمل المشترك. والنخبات المغربية، بانشدادها إلى هذه

---

(١٣٣) ويعني ذلك المساهمة في توجيه النضال الوطني وإنضاجه، مع العمل على تهيء أطره وقياداته لاحقاً.

(١٣٤) نشير إلى أن المؤتمر السادس للجمعية، الذي كان مقرراً أن ينعقد بالرباط في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، والذي لم يتم بسبب رفض الحركة الوطنية لشروط المقيم العام «بيروتون»، قد وقع الاتفاق على عقده بتطوان في الشهر نفسه (٢١ تشرين الأول/ أكتوبر)، إلا أن هذا الأخير قد توقف لعدم حضور كل الأطراف الممثلة برئاسة الجمعية، مما دفع بهذه الأخيرة إلى تقرير عقده بفاس في شباط/ فبراير ١٩٣٧، هذا الذي لن يتم بدوره، لعدم توفر الظروف الملائمة، بحسب تقدير الجنرال نوجيس، انظر مراسلته لوزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، والمنشورة في:

Archives du Quai d'Orsay, «Afrique, 1918 - 1940: Affaires musulmanes,» p. 228.

(١٣٥) انظر: «أولاً: بعد الهوية في خطاب الجيل الأول من الحركات الوطنية،» ضمن الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٣٦) التعبير من استعمال: عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣)، ص ١٥٧.

المعادلة (= الانبهار بالقوة/ الاحساس بالضعف)، قدمت اصلاح التعليم وتطوير مناهجه شعاراً مركزياً لمعركتها الوطنية، وبنداً أساسياً بنص الاصلاحات التي كانت تُطالب الاستعمار الفرنسي بإنجازها بالدول الثلاث(١٣٧).

لن نجدد التفصيل في مركزية المكانة التي حظي بها التعليم بتفكير النخبات المغربية، وبرامج حركاتها الوطنية، مكتفين بما تعرّضنا إليه سلفاً(١٣٨). ما نتوخى تأكيده، هو مناقشة الأسس الفكرية التي جعلت من «موضوع التعليم» منطلق جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ومحور نشاط قادتها، وذلك بالدقة التي يشترطها البحث وتستلزمها مقتضياته المنهجية. لذا، نعتقد، تأسيساً على مجمل الوثائق المؤرخة للسنوات العشر الأولى من تجربة الجمعية(١٣٩)، أن المسألة الثقافية كانت في قلب الدعوة إلى اصلاح التعليم، واعتماده مرتكزاً لاستنهاض الوعي الوطني وتفعيل آليات التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية الثلاث.

هذا، ونقصد بـ «المسألة الثقافية» ذلك الاحساس بالضعف، أو الصدمة، أو التأخر التاريخي أو الجرح، أو الغُمة، بتعبير الكردودي(١٤٠) وبالمقابل الدعوة إلى النهوض من الكبوة مجدداً، وهو إحساس قمنا بمتابعته بمتون نصوص البعض من كتابات النخبات المغربية على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والعقدين الأولين من هذا القرن(١٤١). فالمسألة الثقافية، من حيث كونها إقرار بسقم الذات ودعوة إلى إعادة تنشيطها، ستشغل حيزاً محورياً على امتداد عقد الثلاثينيات، وإلى حد ما مع أواخر الأربعينيات(١٤٢)، وإن ظل الثقافي مرتهناً بالسياسي ومتغيراً تابعاً له(١٤٣)، أو بشهادة عبد الله إبراهيم «ثانوياً (= العمل الثقافي) بالنسبة

---

(١٣٧) للتدقيق نقول بأن برامج المطالب كانت عامة وشاملة، وأن التعليم لم يشكّل إلا واحداً من بنودها.

(١٣٨) انظر: الفقرة الثانية من «أولاً: نجم الشمال الافريقي،» ضمن هذا الفصل.

(١٣٩) سنعتمد أساساً على وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، تحت سلسلة:

Carton 102, dossier 1s/dz.

والنشرات السنوية الصادرة عن الجمعية ابتداء من عام ١٩٢٨، وأيضاً وثائق المؤتمر الثاني للجمعية المنعقد بالجزائر بتاريخ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٣٢، المنشورة بجريدة العلم السياسي، الأعداد ١١ ـ ١٣ أيار/ مايو ـ آب/ أغسطس ١٩٨٣.

(١٤٠) وهي ليست بتعابير بريئة، إذ لكل مصطلح مضمونه ومواصفاته في الزمان والمكان. وحين اعتبرنا مفهوم التأخر التاريخي أكثر دقة ودلالة على التجربة التاريخية لمجتمعات المغرب العربي، فقد اعتمدناه أساساً بالفصل الأول، وكلما دعت الضرورة إليه بالفصول اللاحقة.

(١٤١) من هؤلاء: أحمد الكردودي، أحمد بن خالد الناصري، السليماني، الحجوي، الثعالبي، ابن باديس، وغيرهم.

(١٤٢) نفكر أساساً في سلسلة المقالات التي تضمنتها مجلة رسالة المغرب لمحمد غازي، وذلك ابتداءً من عام ١٩٤١.

(١٤٣) قارن: محمد عابد الجابري، «تطور الأنتلجانسيا المغربية: الأصالة والتحديث في المغرب،» في: محمد عابد الجابري [وآخرون]، الأنتلجانسيا في المغرب العربي، مجموعة بإشراف عبد القادر جغلول (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤)، ص ٤٠ ـ ٤١.

لاهتمامات الناس بالمجال السياسي. . .»(١٤٤).

وفعلاً، تطالعنا نصوص النخبات المغربية، على قلتها ومحدودية حقولها المعرفية(١٤٥)، بوجود همّ ثقافي ـ فكري، تارة يتوق إلى الانفتاح، التجديد والتحرر، وإن شئنا أن نعتمد مصطلحاً أكثر دقة نقول الحداثة، وطوراً يتأرجح بين الانشداد إلى الماضي، والدعوة إلى الاستفادة من مكاسب المدنيات المعاصرة، وخاصة الأوروبية منها، وهو، بتقديرنا، التيار الأكثر «هيمنة» بتشكيلات الثقافة المغربية.

فهكذا، نعاين بكتابات الفئة التواقة للحداثة داخل النخبات المغربية، تشديداً على مظاهر الانغلاق الثقافي، التي يترجمها سياسياً واقع التأخر التاريخي والتخلف على حد سواء، كما نلامس رؤية ممسكة بالمفاصل المركزية لهذا التأخر، وفي الوقت ذاته مستشرفة، نسبياً، البدائل الممكنة لتجاوزه. نقرأ ذلك في تجربة الشابي، على قِصَرها (١٩٠٩ ـ ١٩٣٤)، وقساوة مرارتها، التي وتّرت وجدان هذا الأخير وجعلت من ابداعه الشعري وغير الشعري في قلب المساجلة الثقافية التي شقت النخبة التونسية بين مجددين ومحافظين. ألم يعبّر عن نقده الجذري للتراث الأدبي العربي(١٤٦) بالقول: «من يتعبد لماضيه، متناسياً غده، ينتسب إلى الموت. . . أما نحن فنطالب بالحياة»، ليضيف: «إنه أدب محدود بالمادة. أدب لا سمو فيه ولا إلهام. إنه لا يتحرى المستقبل، ولا يكشف جوهر الأشياء. . نحن إزاء كلمة تافهة لا تعبّر عن الأعماق المغلقة، وأمام أدب ليست له بلاغة فكرة تغامر في البقاع القصية من الروح. . .»(١٤٧).

وفي المغرب الأقصى، نقرأ نصاً في غاية الإبداع الجمالي، والعمق الفكري، بدءاً من عنوانه وانتهاء بخلاصاته، التي لا زالت شاهدة على مسيرة المغرب الثقافية، بالرغم من مرور، أكثر من نصف قرن على صدوره. إنه **ثورة العقل** لعبد الله إبراهيم، الذي نقتبس منه قوله: «أصبحت اليوم، في المغرب، ونحن أمام تطور خطير يرتطم بحياتنا ارتطاماً ويكتسحنا في طغيان وإسراف ليقتلع جذور هذه التقاليد التي نشفق عليها وننزعج كلما سمعنا صيحة داوية في سبيل التحرر منها، أجل أصبحنا الآن أمام تطور خطير. هذا شيء معلوم، والجهل به جهل بمعنى التطور، ولكن الذي يهمنا من ذلك كله هو ما إذا كان هذا التطور مرتكزاً على دعامات من الفكر ثابتة، تستطيع أن تنظّم سيره، وتمده بالحرارة الكافية، وبالقوة أم لا. . . الذي ينقص نهضتنا الفكرية إذن، هو الجرأة اللازمة ليستطيع الإنسان أن يصدع بما يعتقد أنه الحق في الحياة، ينقصنا تفتح النافذة قليلاً لنشم من الهواء الطلق وننصح للناس بما يعتقده صواباً

---

(١٤٤) عبد الله ابراهيم، «الحركة الوطنية والعمل الثقافي،» **الكرمل**، العدد ١١ (١٩٨٤)، ص ١١٣.

(١٤٥) تكاد تنحصر في الحقل الثقافي المحض، إن لم نقل مجالات الإبداع الأدبي على وجه التحديد. إذ قليلة هي النصوص التي تناولت القضايا السياسية والفكرية، اللهم إذا استثنينا بعض نصوص محمد حسن الوزاني بالمغرب الأقصى، أو مصالي الحاج وفرحات عباس بالجزائر، أو بعض كتابات النخبة الوطنية بتونس، والمنشورة بصحف **صوت التونسي**، **العمل التونسي**، **الراية التونسية**، على لسان كل من: الشاذلي خير الله، الدكتور المطري، طاهر سفار، محمد بورقيبة، أحمد بن ميلاد. . . وغيرهم.

(١٤٦) نشير أساساً إلى محاضرة الشابي الملقاة عام ١٩٢٩: أبو القاسم الشابي، **الخيال الشعري عند العرب** (تونس: الشركة القومية للنشر والتوزيع، ١٩٦١).

(١٤٧) نقلاً عن: عبد الوهاب مدب، «الحداثة في تكوين الشابي،» في: الجابري [وآخرون]، **الأنتلجانسيا في المغرب العربي**، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

ونحن مطمئنون مرتاحون. أما إذا أصررنا ألّا نطل على الحياة إلا من زوايا ضيقة وفي حياء واحتراس، فإننا من غير شك نؤخر يقظة المغرب ونضرب رقماً فاسداً للأجيال المقبلة قد لا يتخلصون من تبعاته إلا في عسر ومشقة شديدين. . .»(١٤٨).

لعل من البداهة الإجهاد من أجل تقديم الرؤية الثاوية خلف هذين النصين الصادرين في أوج تبلور ايديولوجيا الحركات الوطنية (= أواخر العشرينيات والثلاثينيات)، لأن المقالين معاً دعوة واضحة إلى استنهاض الفكر المغربي وتطويره كي يدخل زمن الحداثة، الشرط الأساسي لإنجاز نهضة المغرب دولة ومجتمعاً.

بجانب هذين النموذجين، نستحضر تجربة سعيد حجي (١٩١٢ - ١٩٤٢)، الذي بكتاباته الصحفية ومقالاته الفكرية(١٤٩)، عبّر عن صوت الحداثة بالثقافة المغربية عهدئذ، أو بتعبير محمد عابد الجابري كان يطمح إلى «إنشاء ثقافة مغربية تجمع بين ما نسميه اليوم «الأصالة» و«المعاصرة»، أو التراث والحداثة، ولكن لا بشكل توفيقي، بل بصورة تكون فيها الحداثة مؤسسة على الأصالة والأصالة مواكبة ومندمجة في الحداثة. . .»(١٥٠).

وفعلاً، يؤكد سعيد حجي، محللاً درجة التطور في سيرورة الفكر المغربي، فيقول: «إذا كانت الكتابة المغربية تطورت تطوراً يمكن تسجيله، فإن التفكير المغربي لم يتطور تطوراً محسوساً، بل لا زال يأخذ صبغة الماضي العتيق ولا زالت دعائم الثقافة المغربية تنبني على عناصر واهنة كل الوهن، ضعيفة كل الضعف، فإن إنتاج التفكير المغربي المعاصر واتصالنا بالحياة الغربية الجديدة لم يساعد على انقلاب جوهري في مقاييسنا العقلية وطرق فهمنا للحياة، بل لا زلنا نخضع في أغلب مظاهر حياتنا الفكرية والاجتماعية لصور بالية ورثناها من الماضي لازمتنا في العصور المتأخرة، ومن الجمود الذي عم حياتنا منذ قرنين أو ثلاثة. لذلك فإن الكتابة المغربية ينقصها التفكير العميق والدراسة المتينة والاتصال الوثيق بآثار الماضي الحافل، وإنتاج التفكير الإنساني المعاصر. . .»(١٥١) وسعيد حجي بطرحه مظاهر تكلّس الفكر المغربي وانسداد آفاقه، لم يكن همه ثقافياً محضاً، بل عكس عبر الثقافة إشكالية التخلف، في تعدد أبعادها وتنوع تجلياتها في المغرب، كما عبر عن ذلك صراحة بقوله: «البون شاسع بين مدنية العصر والحياة التي نحياها: فبينما مدنية العصر تمثل النشاط، نمثل نحن الخمول، وبينما مدنية العصر تتكيف في المعرفة الحقة في جميع نواحي الحياة إذ الجهالة تخيم من جميع نواحينا، وبينما المدنية العصرية تعلمك أن تعيش للمجموع، إذ نحن لا نرعى إلا مصالحنا الشخصية، ويعلن كل واحد منا في كل مناسبة: بعدي الطوفان. . .»(١٥٢).

لقد حدد سعيد حجي الأسس التي قدّرها، وقتئذ، الكفيلة بتحرير الفكر المغربي،

---

(١٤٨) عبد الله ابراهيم، «ثورة العقل،» المغرب (الملحق)، ١٩٣٨، والثقافة المغربية، العدد ٦ (١٩٣٨).

(١٤٩) خصوصاً تلك التي نشرها بجريدة المغرب ومجلة الثقافة المغربية، وجريدة التقدم لصاحبها أحمد بن احساين النجار، لمزيد من الاطلاع على تجربة سعيد حجي، انظر: القادري، **سعيد حجي: دراسة عن حياته ونشاطه الثقافي والسياسي**.

(١٥٠) الجابري، «تطور الأنتلجانسيا المغربية: الأصالة والتحديث في المغرب،» ص ٤٢.

(١٥١) انظر النص في: القادري، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩ - ٣٠.

(١٥٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١ - ٢٢.

وفتح ديناميات تطوره، وفي دعوته تلك، لم يخاطب المغاربة لذاتهم، بل توجه إلى العرب ككل، وهذا ما يؤكد انتماءه القومي ونزوعه إلى فضاءات أرحب وأوسع، حين كتب يقول:

«من الواجب على جميع الدول العربية أن تتنافس وتتبارى حتى تستطيع كل واحدة منها اللحاق بركب الزعامة وتنزعها من شقيقتها، وهكذا يتطور إنتاج الشعوب العربية جميعاً فلا يبقى أدب أي قطر عربي راكداً، بل يتقدم بدافع التنافس والإبداع...» مضيفاً «لأن التنافس يدفع الشعوب العربية أن تجعل من أدبها أدباً عالمياً بعد أن يكون قفز من إقليميته فيكتب له الخلود ويحتل مكانته بين الأدب العالمي الخالد...»(١٥٣).

غير أنه، في سياق تشديده على ضرورة الاندفاع في الحداثة، لم يتقاعس عن تشخيص وانتقاد القيم التي أعاقت تطور الفكر المغربي، وأخرت انتقال نخباته من مستوى رد الفعل والتقليد، إلى صعيد المبادرة الخلاقة، وذلك بالقول: «ظاهرة عجيبة تستلفت النظر في جميع اتجاهات نهضتنا التي لم تشب بعد، بل لا زالت في دور تكوينها الأول، ظاهرة يجب أن نقف عندها قليلاً ونقابلها بتاريخنا الماضي وتاريخ نهضات شُعوب أخرى في نواحي الأرض... تتلخص تلك الظاهرة في أن المغرب يطلب دائماً الكمال في كل مشروع أو عمل يريد أن يقوم به ونشدان المثل حافز لأمم لتعتلي مكانة تليق بها ولكن في الوسط المغربي لا يطلب الكمال لأن هناك خطوات أولى قطعت ومراحل عديدة اجتيزت، بل ينشد المثل الأعلى في كل مشروع وتصميمه الأول لم يوضع بعد وكثيراً ما تتوقف الأعمال لأننا لا ندرك كيف نوفق بين الناحية العملية التي في استطاعتنا أن نقوم بها وبين المثل عن المشروع الذي نريد أن نقوم به فنقف في أول خطوة ويصبح مشروعنا الضخم آمالاً نعشقها وأحلاماً نهيم بها... تلك ظاهرة يجب أن نفكر فيها وأن نعمل بجد لمحاربتها والاتجاه في طريق التدرج فننشد الكمال عندما نبلغ التدرج الطبيعي له ونهجره في الخطوة الأولى لئلا يحول بيننا وبين ذلك التدرج الطبيعي فنيأس من كل المشروعات ونحمل المسؤولية على أمتنا التي تُشجعنا دائماً قدر استطاعتها...»(١٥٤).

قد نستفيض في تقديم النصوص التي رفعت صوت الحداثة ودعت إلى ضرورتها، بمكونات الثقافة المغربية خلال هذه الحقبة (= أواخر العشرينيات والثلاثينيات)، بل امتدت حتى نهاية الأربعينيات ومستهل الخمسينيات(١٥٥). لكن تمشياً مع المطلوب منهجياً، سنكتفي بهذه النماذج، لنشير إلى أن تيار الحداثة، بالرغم من قوة كلمة رافعيه، ونفاذ مراميهم، قد ظل شاحباً(١٥٦)، غير مؤثر في العوامل الفاعلة في تطور المجتمعات المغربية، وفي مقدمتها

---

(١٥٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٢ - ٧٣.

(١٥٤) سعيد حجي، «النهضة المغربية بين الخيال وحقيقة العمل،» التقدم (تموز/ يوليو ١٩٣٨)، ص ٥.

(١٥٥) من ذلك ما نشر في جريدة التقدم، ومجلة رسالة المغرب، إذ نقرأ في هذه الأخيرة بعض العناوين المعبّرة عن هذه الدعوة ومنها: عبد القادر العمراني، «حاجتنا إلى ثقافة مزدوجة،» رسالة المغرب، السنة ١١، العدد ١٣٩ (نيسان/ ابريل ١٩٥٢)؛ أحمد زياد، «نريد أدباً بمثلنا،» رسالة المغرب، السنة ١١، العدد ١٣٦ (كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢)، ص ٣٤ - ٣٦؛ «في التوجيه الثقافي،» رسالة المغرب (الفتاحية)، العدد ١٤٢ (تموز/ يوليو ١٩٥٢)؛ عبد الكريم غلاب: «توحيد التثقيف،» رسالة المغرب، العدد ١٤٣ (آب/ أغسطس ١٩٥٣)، ص ٢ - ٤، و«تنويع التثقيف،» رسالة المغرب (الفتاحية)، العدد ١٤٤ (أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢)، و«محنة التثقيف،» رسالة المغرب (الفتاحية)، العدد ١٤٥ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢)، ص ٢ - ٤.

(١٥٦) التعبير من استعمال: عبد الله العروي، الايديولوجية العربية المعاصرة، ترجمة محمد عيتاني؛ تقديم مكسيم رودنسون، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠).

«السلفية» التي سبق أن أكدنا أنها النظام الفكري الأعمق فعالية بوعي النخبات المغربية وبممارساتها السياسية.

فمن مواصفات انشداد «الثقافة المغربية» لـ«السلفية»، كإطار مرجعي وحقل ايديولوجي ـ ثقافي، تلك النزعة الداعية إلى التمسك المفرط بمقومات الذات، أو في أحسن الحالات التوفيق بين «التراث» ومكاسب الفكر الإنساني المعاصر.

وفعلاً، قد نلمس، بوضوح أكثر، حضور هذه النزعة (= التوفيقية) في عدد وافر من كتابات النخبات الوطنية بالمغرب الأقصى، على امتداد عقد الثلاثينيات(١٥٧). ففي سياق تحديده توجهات مجلة السلام وأهدافها (١٩٣٣)، كتب الفقيه محمد داود يقول: «مسألة الجديد والقديم أو التجديد والمحافظة من المسائل التي كثر الكلام عنها في المدة الأخيرة... ونرى من الواجب علينا أن نتدبر أسباب رقي الأمم ذات العظمة المادية والأوروبية في هذا العصر ونبحث عن الوسائل الحقيقية لنهوضها وعظمتها فنقلدها فيما يمكن التقليد فيه... وأن ندخل في كل ناحية من نواحي حياتنا عناصر النشاط والقوة والفتوة والتجديد حتى نكون في الأمة مناعة قوية ضد عوامل انحلالها واندماجها في غيرها وكل ذلك يمكن لأمتنا أن تقوم به مع المحافظة التامة على جميع مبادىء ديننا الحنيف ودون أن نفرط في شيء من مقوماتنا القومية...»(١٥٨)، ليضيف: «نحن نريد بكل صراحة أن نأخذ من أوروبا لُباب نهضتها ونترك القشور ونريد أن نقلدها فيما يعود بالخير والمنفعة على أمتنا لا فيما لا فائدة فيه، نريد أن نأخذ عنها ونحاربها في العلم والعمل والجد والمثابرة والإقدام وغير ذلك مما نعده من أصول نهضتنا وأسباب سيادتنا...»(١٥٩).

يحيلنا نص الفقيه محمد داود، ليس على نزعة «توفيقية» فحسب، بل على تمسك مفرط بالتراث ومقوماته، وفي الوقت ذاته انتقاء ما هو أصلح لنهضتنا وملائم لمبادئنا الدينية، في التراث الغربي والأوروبي على وجه خاص، وهي رؤية لم تشذ عن أنماط التفكير التي أطّرت وعي النخبة الوطنية المغربية وحكمت مواقفها من الظاهرة الاستعمارية وأدوات مقاومتها.

فالمسألة الثقافية لدى دعاة «التوفيق»، لا تستلزم نقداً جذرياً للتراث، نقداً من شأنه أن يثبت مظاهر القوة فيه، ويكشف عن مظان ضعفه، كما لا تشترط (= المسألة الثقافية)، وهم بصدد انتقاء مكاسب المدنيات المعاصرة، لا التساؤل عن التجربة التاريخية للغرب، ولا العمل على فهم السيرورة التي جعلت شعوبها في موقع الصدارة في العالم(١٦٠). كما أن النهضة،

---

(١٥٧) اقتصارنا على نصوص بالمغرب الأقصى، لا يعني عدم حضور مثل هذه النزعة بتفكير النخبات الوطنية في كل من الجزائر وتونس. لمزيد من الاطلاع، انظر: سلوى زنقار، «القوميون التونسيون في الثلاثينيات: الموقف تجاه السلطة، واللغة، والدين، والثقافة، ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣،» في: الجابري [وآخرون]، الأنتلجانسيا في المغرب العربي، ص ١٨٧ ـ ٢١٧، و
Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, pp. 313 - 466.

(١٥٨) السلام، العدد ١ (١٩٣٣).

(١٥٩) المصدر نفسه.

(١٦٠) حول حالة تونس مثلاً، قارن: بشروش توفيق، «الاصلاحية التونسية: مشكلات في التفسير،» في: الجابري [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٦٥ ـ ١٧٨.

كبديل لواقع التأخر، غير مرتبطة، بالضرورة، بشريحة أو تشكيلة اجتماعية(١٦١)، ولا بنظام فكري محدد(١٦٢)، ولا حتى من احتكار جماعة دون الأخرى، إنها مسؤولية الأمة، كل الأمة، أو على حد قول الفقيه محمد داود: «وهكذا بقيت الطبقات والهيئات كل منها ينهض من جهته ويعمل في دائرته، والأمة تستفيد من ذلك كله، وكلما انتشر التعليم والثقافة وتوحدت الصفوف وارتبطت القلوب، وتقدمت وسائل الاقتصاد، ارتفع شأن الأمة وعمّ الشعور بالعزة والكرامة سائر طبقاتها وتلك هي النهضة الحقيقية. . .»(١٦٣).

والنظرة نفسها تُطالعنا بنصوص انتاجات النخبة الوطنية، ففي افتتاحية العدد الأول من جريدة الحياة الصادرة في فاتح آذار/ مارس ١٩٣٤، نقرأ لعبد الخالق الطريس قوله:
«مهما عدد للفرد من خصال وسطر له من جميل الصفات فهو ليس إلا خطا من الخطوط التي تحتوي عليها صورة الأمة وإن ظهر بدفاع عن حاجة أو ثبات لدى هجوم فلا يفعل سوى ما تستدعيه القوة العامة من جهود. الفرد جزء من مجموع الشعب إن ربيت فيه ملكة من الملكات فهي ملكة شعبية، الفضل قبل كل شيء للمجموع. . . ليس لساننا الذي يجهر بالدفاع وقلبنا الذي يؤمن بالحق وعقلنا الذي يفكر في الخلاص من القيود إلا مظاهر مختلفة لنضوج عام اختمر في السريرة الوطنية. . .»(١٦٤).

لن ندقق في مناقشة النصين معاً، مكتفين بالتشديد على الرؤية الثاوية خلفهما، التي قوامها تقديم الأمة كإطار موحد لكل مكونات المجتمع. وحدة تُضمر إن لم نقل تعدم كل مظاهر الصراع الاجتماعي ـ الثقافي، وبالتالي تُبرز الانتماء الوطني والتوحد حوله، كأولوية دون سواه على الواجهتين الثقافية والسياسية(١٦٥).

---

(١٦١) نقرأ تعبيراً عن هذه النظرة حتى بالكتابات الصادرة بالسنوات الأخيرة من مرحلة الاستعمار. فهكذا يذهب علاّل الفاسي في مؤلفه النقد الذاتي (١٩٥٢) إلى أن «النظرة إلى الفكر الإسلامي ودعوته العامة تجعلنا نتجه بوضوح كامل إلى إنسانية صادقة تتلمس الخير من الجميع لفائدة الكل. . .»، ليضيف: «والفكر الديني بهذا الاعتبار من أهم المقاييس التي يجب أن تصحبنا في اختيارنا واعتمادنا للنظريات. . .». انظر: علاّل الفاسي، النقد الذاتي، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٩)، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(١٦٢) نفكر أساساً في مقال: أحمد بلا فريج، «اشتراكيون أو رجعيون،» المغرب (آب/ أغسطس ١٩٣٣).
والمقال بتقدير جورج أوفيد، يعدّ جواباً عن اتهامات بعض الأوساط الفرنسية للحركة الوطنية بالرجعية ودعوة الاشتراكيين لها إلى الانخراط بصفوفهم. ففي هذا المقال لم يتردد أحمد بلا فريج في أن يقول: «بروليتاريا، برجوازية، رأسمالية ـ هذا بالنسبة لنا مجرد كلمات مستوردة وبلا معنى. . . فليس عندنا طبقات ولكن سلالتين ـ واحدة محظوظة وتملك كل الامتيازات، والأخرى مستعبدة وتحمل كل الأعباء. . .» ليضيف «سلالة مقموعة، تتألم وتكدح وترى سلالة أخرى محظوظة تستولي، بلا وخزات ضمير، على اعتبار عملها، وتفرض عليها أن تبقى في الجهل وتحرمها من أبسط الحقوق الإنسانية. . .». انظر: Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955,* partie 2, pp. 41 - 42.

(١٦٣) محمد داود، في: السلام، العدد ١ (١٩٣٣).

(١٦٤) نص منشور ضمن كتاب من تراث الطريس، الصادر عن مطبعة الرسالة، وقد ورد ذكره في: عثمان أشقري، سسيولوجيا الفكر المغربي الحديث (الدار البيضاء: منشورات عيون المقالات؛ مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٠)، ص ١٠٩.

(١٦٥) من ضمن نقاشات متعددة حول ضمور الصراع الثقافي داخل الحركات الوطنية بالمغرب العربي=

لقد استهدفنا من طرح المسألة الثقافية، ومناقشة المكانة التي شغلتها بتفكير النخبات المغربية، الوقوف عند الأطر المرجعية التي ستحكم نظرة قادة جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين إلى موضوع التعليم بمختلف فروعه ومستوياته وأساساً لنستبين طبيعة المقترحات التي ستصوغها مؤتمراتهم، بأفق أن يلعب التعليم الدور الذي يستلزمه النضال الوطني، وتقتضيه شروط التنسيق والعمل المشترك بين حركات الدول الثلاث.

٢ ـ الدفاع عن التعليم محوراً للتنسيق بمؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين/ قراءة في المحاضر

هناك معاينة لا بد من التشديد عليها، وهي أن الجمعية بالرغم من كونها قد أسست بغرض تعضيد العمل المشترك وتطويره ليكتسب صيغاً أكثر تقدماً ونضجاً في مضمار استثمار فكرة المغرب العربي والتقريب بين نضالات الحركات الوطنية بالدول الثلاث، فقد ظلت منشدّة إلى الأوضاع القطرية، مرتهنة بالعوامل المؤطرة لوعي كل نخبة وطنية على حدة.

صحيح أن جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، قد مثلت نموذجاً أرقى داخل الجيل الأول من منظمات التنسيق، حين قدمت موضوع «التعليم» محوراً للوعي بأهمية الحل الجماعي للقضية المغربية (Maghrébine)(١٦٦)، والأكثر حين دعت إلى وحدة نظمه، وطرائقه، وأساليب اصلاحه(١٦٧). كما أكدت على ذلك العديد من الكتابات(١٦٨).

لكن الثابت، بتقديرنا، أن الجمعية على مستوى تناولها موضوع التعليم، وما تثيره مضامينه وطرقه المنهجية والبيداغوجية من مشاكل وتحديات، قد ظلت منشدّة إلى الاطار المرجعي للتيار الأكثر «هيمنة» بمكونات الثقافة المغربية، منه تستمد عناصر نقدها للذات

=على العموم، وبالمغرب الأقصى على وجه خاص، نحيل على وجهة نظر عبد الله ابراهيم. فبعد استبعاده لوجود صراع بين الثقافتين الغربية والتقليدية، يحلل أسباب ذلك بالقول: «ولكن بجانب هذا أعتقد بصفة عامة أن الخلافات على أساس فكري، ونظري، لا تكاد عندنا تصل إلى حد مأساوي. إلى حد نزاع بين الأجيال أو بين المدارس أو بين الأفراد، لأن هناك ظاهرة غريبة يمكن أن نسميها ظاهرة النوابض النفسية، فهي التي تمنع الاصطدام الذي يخلق الصراع بين المدارس والأجيال، ولذلك فنحن لا نستغرب أن تكون هناك فروق حقيقية في الفكر، ولكن في ميدان العرض تبدو متكاملة في ما بينها، برغم أنها في حقيقتها متناقضة تماماً، وذلك لأن وجود هذه النوابض النفسية هو الذي يقلل من فرص الاصطدام...». انظر الحوار في: ابراهيم، «الحركة الوطنية والعمل الثقافي،» ص ١١٧.

(١٦٦) قارن: امحمد مالكي، «الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي: حول الوحدة وبناء الدولة القطرية،» *الوحدة*، السنة ٢، العدد ١٩ (نيسان/ ابريل ١٩٨٦)، ص ١٣٦ ـ ١٤٣.

(١٦٧) قارن: لطيفة سميرس بناني، «الأسس الفكرية لوحدة المغرب العربي،» ورقة قدّمت إلى: أعمال الجامعة الشتوية: **مجهودات واسهامات الأجيال السالفة عبر التاريخ في بناء المغرب العربي** (الرباط: شركة الطباعة؛ صوت مكناس، ١٩٨٨)، الكتاب الأول، ص ٥٠٦.

(١٦٨) نفكر في وثائق مؤتمرات الجمعية والبيانات الصادرة بالمناسبات، وأيضاً المقالات الصحفية بالدول المغربية الثلاث، وكذا أدبيات الحركات الوطنية-منفردة، وبشكل مشترك وجماعي.

(= ضعف التعليم)، وعبره تصوغ المقترحات التي تقدرها ضرورية للنهوض بهذا الحقل وإدماجه ضمن حركية النضال الوطني. لذا، وبالعودة إلى مقررات المؤتمرات السبعة الأولى التي عقدتها الجمعية، ما يؤكد رجاحة هذا الاعتقاد:

جدول رقم (٦ ـ ١)

مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين

المؤتمر	التاريخ	المكان	ملاحظات
المؤتمر الأول	٢٠ ـ ١٩٣١/٨/٢٢	تونس	---
المؤتمر الثاني	٢٥ ـ ١٩٣٢/٨/٣٠	الجزائر	---
المؤتمر الثالث	٢٦ ـ ١٩٣٣/١٢/٢٩	باريس	كان مقرراً أن ينعقد في فاس ما بين ١٩ ـ ١٩٣٣/٩/٢٢ لكن منع من طرف السلطات الفرنسية.
المؤتمر الرابع	١٩٣٤/١٠/٢	تونس	لم يحضر أي مؤتمر من المغرب الأقصى
المؤتمر الخامس	١٩٣٥/٩/٥	تلمسان	---
المؤتمر السادس	١٩٣٦/١٠/٢١	تطوان	كان مقرراً انعقاده في الرباط لكن لخلاف مع المقيم العام بيروتون نُقل إلى تطوان وبالرغم من ذلك لم يلتئم المؤتمر كما كان مرغوباً في ذلك، لغياب العديد من أعضائه.
المؤتمر السابع	شباط/ فبراير ١٩٣٧	فاس	لم ينعقد المؤتمر، لعدم توفر الشروط المطلوبة بتقدير المقيم العام نوجيس.

فمن منطلق اعتمادها التعليم موضوعاً محورياً للتوحيد والدعوة إلى العمل المشترك، ستركز الجمعية بكل مؤتمراتها، على القضايا المرتبطة بهذا القطاع، وبخاصة تلك المتصلة بالمقررات، وأنواع المواد الملقنة، والمناهج والطرق البيداغوجية، ولغة التدريس، وآفاق الشغل ومجالاته(١٦٩).

لن نتناول، بتدقيق، القضايا التي شكلت موضوع اهتمام المؤتمرين وتخللت معظم نقاشاتهم، كما لن نعرض، بتفصيل، المقترحات الناجمة عن أعمال المؤتمرات ودورات انعقادها، لتقديرنا بأن المطلوب منهجياً ليس جزئيات مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، ولكن مقرراتها الأساسية، والديناميات النضالية التي فتحتها في مضمار التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية الثلاث.

---

(١٦٩) للاطلاع على جدول أعمال مختلف مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا، انظر:
Archives du Quai d'Orsay, «Afrique, 1918 - 1940: Affaires musulmanes,» pp. 119 ff.

مظهران متكاملان سيحتلان صدارة اهتمام قادة الجمعية وتحليلاتهم: مضمون التعليم (= سياسته) ومنهجه (= أساليبه). فهو، بإجماع كل مقررات المؤتمرات، فقير من حيث محتوياته العلمية، منغلق من حيث أهدافه، غير مواكب مستلزمات العصر وشروط التطور، والأهم غير محافظ على مقومات الشخصية المغربية ولا مستجيب لحاجيات مجتمعاتها.

لقد شدد محمد فاضل بن عاشور بالتقرير الذي قدمه إلى المؤتمر الأول (آب/ اغسطس ١٩٣١)، على أهمية توحيد نظم التعليم والثقافة، لصيانة الهوية ومكوناتها بالقول: «... إن المشكلات العديدة التي تطرح علينا صباح مساء في أشكالها المختلفة حول وحدة الشمال الافريقي والطرق التي نتوصل بها إلى حفظ ذاتيته وإبقائه كما كان وطناً واحداً لهي ناطقة من نفسها بأهمية هذا الموضوع الجليل ومنزلة هذه المشكلة الكبرى منها جميعاً منزلة الرأس من الجسد: مشكلة التعليم القومي واللغة القومية...»، ليضيف علّال الفاسي في المؤتمر نفسه قائلاً: «... الواجب القومي يقضي علينا ببذل الجهود المختلفة للعمل على توحيد الثقافة القومية وتقديمها مع المحافظة على كيانها... كلّنا نعلم أن اللغة أوثق رابطة بين أفراد الأمة وهي ركن تنبني عليه دعائم الوطن وتوحيده حتى يصير الشعب كإنسان واحد...»(١٧٠).

بهذا الربط بين توحيد الثقافة القومية وتعزيز مكانة لغتها، بأفق الحفاظ على هوية المغاربة وشخصيتهم(١٧١)، ستكرر الدعوة إلى اصلاح التعليم بكل أشغال مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ومقرراتها. وهي دعوة نابعة من معاينة كل نخبة لواقع هذا القطاع، وما يمكن أن يترتب على فقر مضامينه وعدم فعالية أساليبه من مضاعفات على تطور الدولة والمجتمع معاً.

فشكلاً، أجمعت محاضر المؤتمرات على تخلّف طرق التدريس وعدم مواكبتها التقدم الحاصل في علم البيداغوجيا وبالضرورة عجزها العلمي عن توفير شروط التواصل وإنتاج المعرفة «أجل إن التعليم، يقول عبد الرشيد مصطفاوي، لا يجدي نفعاً ولا يثمر إلا إذا كان المعلم يعرف كيف يفيد. وليس يكفي أن يكون المعلم يعرف ماذا يفيد وبعبارة أدق ليس التعليم متوقفاً على التراجم بل نحن محتاجون فيه إلى أساليب وكيفيات أكثر منه إلى البرامج وأي معلم عربي جزائري تقرّر عنده كل هذا، بل أي معلم جزائري تقرّر عنده أنه يعلم شتى العلوم إلا في البيداقوجية فإنه لا يعرف أن هناك فن البيداقوجية، وأن هذا الفن يبحث في أساليب التعليم المنتجة ويقول: التعليم هو الإفادة بأسهل طريق وأنفعها...»، ليضيف: «البيداقوجية فن غريب عندنا والذين يعرفونه ممن زاول التعليم في المدارس الفرنسية كثيراً ما يعجزون في تطبيق قواعده على التعليم العربي والفكر العربي بحيث يصير في أيديهم آلة غريبة لا فائدة تُجاب بها...»(١٧٢).

---

(١٧٠) نشير إلى أن محمد فاضل قد قدّم تقريراً حول «التعليم العربي بتونس»، وعلّال الفاسي عن «حالة التعليم في القرويين والمعاهد الدينية بالمغرب الأقصى» لمزيد من الاطلاع، انظر: نشرة المؤتمر الأول: محاضر جلسات المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين (تونس: المطبعة الأهلية، ١٩٣١).

(١٧١) نشير إلى أن محمد حسن الوزاني قد قدّم بحثاً في المؤتمر الأول للجمعية حول التمييز العنصري الذي تمارسه إدارة الحماية بين الطلبة المغاربة والطلبة الفرنسيين.

(١٧٢) عبد الرشيد مصطفاي، «التعليم العربي في الجزائر: حالته العقيمة ووجه الاصلاح،» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، العلم السياسي، السنة ١، العدد ١١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ١٦.

لقد أبرزنا سلفاً كيف كان إحساس النخبات المغربية عميقاً بضرورة إصلاح نظم التعليم، وتمتين دور اللغة العربية، رغبة في الحفاظ على الهوية وصيانة مقوماتها، كما أشرنا إلى المدارس الوطنية الحرة التي وقع الإكثار من إحداثها خدمة لهذا الغرض وتحقيقاً له(١٧٣). لذا، فجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، بمحورة نشاطها حول القضية التعليمية، لم تشذّ عن السائد بخطاب الحركات الوطنية بالدول الثلاث، بل جددت الدعوة إلى ما فكرت فيه النخبات ومارسته سياسياً.

هذا، وحين كان الإجهاز على اللغة العربية في صلب استراتيجيا الاحتلال، فقد حظي الإصرار على رد الاعتبار إليها بأهمية خاصة لدى الحركات الوطنية ونخباتها السياسية، الأمر الذي تمسّك وناضل من أجله قادة جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بدورهم. لقد اعتبروا وضعية اللغة العربية مؤشراً دالاً على مدى ارتباط الإنسان المغربي بمصادر انتمائه العربي - الإسلامي، وقدرته على تمتين هذا الانتماء والدفاع عن مشروعيته. لذلك كشفوا عن سياسات فرنسا في مجال تهميش اللغة العربية والتقليل من قيمتها، كما انتقدوا التصورات التي حكمت تعامل الاستعمار مع نظام التعليم وفروعه بمختلف دول المغرب العربي، وبالمقابل قدّم قادة الجمعية المقترحات التي تلمسوا فيها إمكانية الإصلاح والتقويم والعودة باللغة إلى إطارها الطبيعي والتاريخي(١٧٤).

> «أما التعليم الابتدائي الرسمي»، يؤكد عبد الرشيد مصطفاي، «فإن المعلم فيه عدو اللغة العربية ذلك لأنه غالباً لا يعرف منها شيئاً يفيد لتلامذته... التعليم العربي الابتدائي داخل في التعليم لكن للمعلم أن يتغافل عنه إذا كان عاجزاً على مباشرته أو كان يرى أن لا فائدة في درس اللغة العربية، وهكذا تغافل المعلمون عن اللغة العربية ودرسها في المدارس الابتدائية... إذا علمنا هذا تيقّنا أن التعليم العربي في التعليم الابتدائي غير موجود، وذلك لأن المعلمين لا كفاءة لهم في ذلك...» ليخلص إلى القول: «ولا يخفى على أحد منا أن التعليم الابتدائي هو أصل انتشار العلم في الشعوب لأن المدارس الابتدائية كثيرة ولأن فيها تلاميذ كثيرين، فمن تعهّد التعليم الابتدائي فقد تعهّد الأمة ومن أماته أمات الأمة، لذلك لو كانت اللغة العربية تدرّس في المدارس الابتدائية حتى يكون جل الأهالي يعرفون ما تيسر لهم منها...»(١٧٥).

لم يكن التشديد على تهميش اللغة العربية من طرف المستعمر، وحظر استعمالها أحياناً(١٧٦)، هو هدف قادة الجمعية وموضوع مقررات مؤتمراتهم وحسب، بل إضافة إلى ذلك، لم يتوانوا عن التعبير عن إحساسهم بضعفها (= اللغة) ومحدودية انتشارها داخل مختلف

---

(١٧٣) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٧٤) ولو ان هناك درجات من التفاوت من حيث عمق التأثير في اللغة العربية بالدول الثلاث، وقد تكون حالة الجزائر أكثر مساساً مقارنة مع تونس والمغرب الأقصى.

(١٧٥) مصطفاي، المصدر نفسه، ص ١٦.

(١٧٦) نفكر أساساً في القرار الذي استصدرته السلطات الفرنسية عام ١٩٣٣، والقاضي بمنع اللغة العربية من القطر الجزائري. للتدقيق، انظر: أنور الجندي، **الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا** (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٥)، ص ١٦٨.

مكونات المجتمعات المغربية، والأكثر عدم مواكبتها، شكلاً ومضموناً، للتطورات الحاصلة في حقل العلوم المعاصرة.

على أساس هذا الوعي، تخللت أعمال الجمعية نقاشات تدعو إلى الانفتاح على لغات أخرى، وبالتالي على ثقافات مغايرة(١٧٧)، كما تصدرت أشغالها تقارير وبحوث مشيدة بمنجزات المشرق العربي في مجال تأكيد أولوية اللغة العربية والعمل على تطويرها وعصرنتها(١٧٨).. وهي مراوحة (= غرب/مشرق) نخالها منسجمة مع الأطر المرجعية التي حكمت تفكير النخبات السياسية القائدة للنضال القطري والعمل المشترك على حد سواء.

بهذا الصدد، يعتبر التقرير المقدم من لدن علي البلهوان إلى المؤتمر الثاني للجمعية المنعقد بالجزائر (٢٥ ـ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٣٢)، نموذجاً للاحساس بضعف نظام التعليم وفقر لغة تدريسه، وتواضع مؤسساته، وانسداد آفاقه، وهو التقرير الذي تباينت بشأنه ردود فعل المؤتمرين(١٧٩)، وانشدّت إليه أنظار السلطات الفرنسية(١٨٠). فالتقرير كشف بيان عن نظام التعليم بجامع الزيتونة، وفي الوقت ذاته برنامج عمل لإصلاح مضمونه وتطوير مناهجه، لتقوم هذه المؤسسة العتيقة بدورها الطبيعي والتاريخي في لحم النشاط التعليمي ـ الثقافي بالعمل النضالي الوطني(١٨١).

فالمواد الأصلية التي تدرّس في جامع الزيتونة، يقول علي البلهوان، «هي الفقه والنحو والبلاغة، كل من هاته العلوم تدرّس بالطريقة العتيقة التي لا تنضج الفكر ولا تمرنه. أما بقية العلوم فهي مسطّرة بالبرنامج لا غير لاعتبارها أشياء ثانوية لا تجدي نفعاً لم يعطها المدرسون القيمة التي تستحقها. تراهم يقتصرون في درس الحساب على العمليات الأربع، وفي الجغرافية على أسماء الأقاليم والمدن الكبرى وفي التاريخ على سرد أكبر الوقائع وأسماء الخلفاء والملوك. وقس على هذا اللغة والآداب...» ليضيف بحدة الانتقاد نفسه: «إذا نظرنا بإمعان في الطريقة المتبعة في تدريس هذه العلوم رأيناها عقيمة جداً بعيدة عن الطريقة

---

(١٧٧) قارن: مصطفاي، المصدر نفسه، سيما إحالته على تقرير عبد الحق الناصري حول برنامج المدارس الثانوية.

(١٧٨) لم يفت علي البلهوان أن يشير في مقدمة تقريره حول «دراسة اللغة العربية بتونس»، إلى هذه النقطة بالقول: «من يقابل الشرق بالمغرب في دراسة اللغة العربية وآدابها يرى أن الشرق خطا خطوات شاسعة إلى الأمام في هذا المنهاج وأخذ ينشر ويؤلف ويفكر ويبحث الأبحاث المدققة...». انظر: علي البلهوان، «دراسة اللغة العربية بتونس،» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، العلم السياسي، السنة ١، العدد ١١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ١٩ وما بعدها.

(١٧٩) وبخاصة تدخلات السادة: فرحات عباس، توفيق المدني، أحمد بن ميلاد، محمد صالح النيفر، صالح أرزور، مفدي زكريا، باسعيد عدون بن بكير... بشأن انتقادات علي البلهوان لجامع الزيتونة.

(١٨٠) Archives du Quai d'Orsay, «La Correspendance du gouverneur général d'Algérie au président du conseil des ministres des affaires étrangères, Alger, 20 décembre 1932,» série **k, carton** 102, dossier 1s/dz (août 1932 - décembre 1938).

(١٨١) نستحضر هنا خاطرة الطاهر الحداد التي صوّر فيها بعمق بالغ حالة جامع الزيتونة ووضعية اللغة العربية بها، انظر: الطاهر الحداد، التعليم الإسلامي وحركة الاصلاح في جامع الزيتونة، تقديم وتحقيق محمد أنور بوسنينة (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨١)، ص ١١.

الحديثة بعدها عن طريقة أدباء اللغة العربية الأقدمين كابن قتيبة والجاحظ وأبي علي القالي والمبرّد والثعالبي»(١٨٢).

هذا، ولم يقف التقرير عند حدود تشخيص ضعف البنية التعليمة في جامع الزيتونة، بل تساءل عن الأسباب الموضوعية التي قررت واقع الانحطاط بهذه المؤسسة، ليقول: «إذا بحثنا عن الأسباب التي انحطّ من أجلها تدريس الآداب نراها كثيرة متشعبة. أعظمها أهمية الانحطاط الذي سرى في جميع الأمم العربية منذ قرون فأخرجها من المدنية إلى التهور والهمجية وأبعدها عن الطرق النافعة الحية في العلوم حتى صار الابتكار مفقوداً من جميع نواحي التفكير والتأليف. لم يبقَ من العلم الحقيقي إلا ظواهر من لباس وهيئة. بقيت القشور وذهب اللباب. . .»(١٨٣). إنه حقاً لوصف مرهف الإحساس، صادق التعبير عن مؤسسة تعذّر عليها أن تنمو وتتطور لترتقي إلى المستوى الذي يجعل مشروعيتها العلمية مواكبة ومطابقة لشرعيتها التاريخية.

لقد عبّرت النخبة الوطنية بالمغرب الأقصى عن الإحساس نفسه، كما نقلت لمؤتمرات الجمعية ذات المعاينة، سواء تعلّق الأمر بنظم التعليم ومناهجها، أو باللغة العربية ومكانتها، قياساً للغتين السائدتين بمنطقتي الحماية الفرنسية والاسبانية. فهكذا، وبعد أن حللت النخبة المغربية، بالمؤتمر الأول للجمعية (تونس ١٩٣١)، وضعية التعليم بالقرويين (= علّال الفاسي)، وكشفت عن مظاهر التمييز العنصري تجاه الطلبة المغاربة بفرنسا (= محمد حسن الوزاني)، سيقدم عبد الخالق الطّريس، خلال انعقاد المؤتمر الثاني بالجزائر/ آب/ أغسطس ١٩٣٢، تقريراً حول «دراسة اللغة العربية في المنطقة الريفية»، شدد فيه على الوظيفة القومية للغة ودورها في إحكام الصلات بين المغاربة وهويتهم العربية الإسلامية.

«نعم أيها السادة، يقول عبد الخالق الطريس، قد رفعت هاته اللغة شأننا فعلينا أن نرفع من شأنها، ولقد سمت بنا فعلينا أن نسمو بها. فهي رابطتنا وعليها ينبني وجودنا وليس سواها من يعرفنا عقل أسلافنا وكيف يفكرون وإحساسهم وكيف يشعرون. فلا محيص إذن من البحث عن كيفية تجعلها قاعدة لتأسيس الجيل الحاضر بعقلية أقوى من عقلية الغابرين ونفسية أحدّ من نفسية السابقين. . .»(١٨٤).

كما يضيف منتقداً تقصير المغاربة وقساوتهم إزاء لغتهم، ومشيداً بجهود المشارقة في هذا المجال، فيقول: «. . . وأظن أن الأوان الصالح قد آن لنظهر للعالم نهضتنا بلغتنا ونتكاتف مع إخواننا الشرقيين حتى تنال هاته اللغة مكانها وتضاهي أخواتها في القرن العشرين. فلا يطاق ولا يحتمل أن تبقى هذه اللغة على ضعفها الحالي ينخر الجمود عظامها وتذيب المزاحمة كيانها»(١٨٥).

وفعلاً، تصدرت القضية التعليمية والدعوة إلى صيانة اللغة العربية، تفكير النخبة

---

(١٨٢) البلهوان، «دراسة اللغة العربية بتونس،» ص ١٩.

(١٨٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٨٤) عبد الخالق الطريس، «دراسة اللغة العربية في المنطقة الريفية،» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا،» العلم السياسي، السنة ١، العدد ١١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ١٨.

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

القائدة للعمل الوطني بشمال المغرب وبرامجها النضالية[١٨٦]. لذلك شكّل تقرير عبد الخالق الطريس المقدم إلى المؤتمر الثاني للجمعية، امتداداً طبيعياً لهذا الاهتمام وتعبيراً عن انشغالاته المركزية، الشيء الذي أكده بالقول: «أنا (= عبد الخالق الطريس) أستحسن الطريقة المتبعة في مؤتمرنا من توزيع الموضوع تقريرات حسب الجهات لأن هذه هي الطريقة المثلى للإحاطة بالموضوع من كل جهاته. فنحن وإن كنا في بلاد واحدة خيرها واحد وشرها واحد لا قدر لنا على معرفة كاملة إن لم نستعن بهذا التوزيع...»[١٨٧].

لقد كشف الطريس عن واقع المزاحمة الفتاكة بين اللغتين العربية والاسبانية بالمنطقة الخليفية، كما قدّم إلى المؤتمرين صورة دقيقة عن نظام التعليم ومضاعفاته الممكنة على تطور الحياة الفكرية والثقافية بهذه المنطقة من المغرب الأقصى. فالشعب الاسباني يقول الطريس «لا تهمه لغتنا في قليل ولا في كثير، بل إن مسألة التعليم كلها لا تنزل عنده المنزلة الجديرة بها، فكل المدارس المؤسسة لا يقصد بها سوى شيء واحد هو نشر اللغة الاسبانية... فكل ما يهتم به في هاته المدارس هي اللغة الاسبانية وكثيراً ما نجد ريفياً يتكلم باللغة الاسبانية كأحد أبنائها وهو في اللغة العربية أصم. ولا وسيلة لفصله عن نفسية الشعب المغربي غير هذه. فهو بنسيانه للغة التي دوّن بها أسلافه علومهم وتاريخهم ومجدهم وما وصلوا إليه من شرف ومنعة يتوصل بهذا السبيل لأسلافه من مميزات أبناء جلدته ويصبح بعد برهة آلة صيرة لا يكتسب منه وطنه أي نفع...»[١٨٨].

هذا، ولم يتوانَ الطريس عن الإقرار بتراجع مكانة اللغة العربية، ومسؤولية رجال الدين في التقصير عن انعاشها والمحافظة عليها. فالدين واللغة مقوّمان مترابطان، من شأن التهاون عن الدفاع عن أحدهما أن يُضر بالآخر، وبالضرورة أن يمس بهوية المغاربة وشخصيتهم التاريخية. لذا، فبينما «نلقى هذه المزاحمة من الاسبانيين، يقول الطريس، نشعر بتقهقر كبير في وسطنا. فتقهقرنا في هبوط متتابع ولا نبحث عن الدواء الناجع للوقوف بها خشية التدهور، والمسؤولية كلها ترجع على الذين يقضي عليهم واجب مهنتهم بالمحافظة على اللغة وأعني بهؤلاء طائفة رجال الدين. فليس عندنا فاصل بين الدين واللغة. فمن يحمي هذا عليه أن يحمي تلك. ولكن متى نلومهم على حماية هذه؟ إنهم لا يصرفون جهودهم إلا في سبيل واحد هو المحافظة على مراكزهم، أما ما هو حقيقة مطلوب منهم فلا يعيرونه أي القيمات...»، ليضيف بحدة أعمق: «إن اللغة العربية بين هؤلاء الأساتذة غريبة. لا تعرفهم كما لا يعرفونها وهي بالنسبة إليهم لم تتعدّ البحر الأحمر، فلم تمتزج قط بنفوسهم ولم تهضم ذاكراتهم، وكل ما عندهم بعض القواعد يظلون في صياح بها ومناقشات نحو ألفاظها. أما أن نحسبهم على اطلاع في اللغة وآدابها ومعرفة بأساليبهم وغزارة في غريبها واشتقاقها فلا. همهم حفظ القواعد مع العجز عن تنفيذها وكثيراً ما يشك في معرفتهم الحقيقية لقواعد العربية بدليل خلو حياتهم ولو من ابتكار صغير أو تصرف قليل...»[١٨٩].

---

(١٨٦) نفكر أساساً في حزب الاصلاح الوطني واهتماماته في مجال التعليم: مشروع المدرسة الأهلية، البعثات العلمية للشرق العربي سيما التقرير المهم حول اصلاح التعليم العربي، الذي شرعت ثلة من الوطنيين (أحمد الرهوني، محمد داود، التهامي الوزاني، محمد طنانة، محمد المرير، محمد بن تاويت، علي الخطيب وعبد الكريم اللبادي)، في التهيء لإنجازه منذ ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٣٠. لمزيد من التفاصيل، انظر محمد بن عبد العزيز حكيم في: **وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب**، ص ١٥ وما بعدها.

(١٨٧) الطريس، المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٨٨) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٨٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

تلك نماذج قليلة من نصوص كثيرة، تخللت أعمال مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، وعكست تفكير قادتها وقتئذ. وهي وإن قدمت كتقارير منفردة لوصف وتحليل أوضاع تعليمية قطرية، فقد عبرت عن قواسم مشتركة في الإحساس بالظاهرة الاستعمارية والدعوة إلى الوعي بمضاعفاتها على التطور الفكري والثقافي لمجتمعات المغرب العربي(١٩٠)، الواقع الذي تسهُل معاينته، بوضوح، بالاقتراحات الجماعية الخاصة بدول المنطقة(١٩١).

فمن ذلك إجماع المؤتمرين «على وجوب دراسة اللغة العربية في المدارس الابتدائية في سائر أقطار المغرب أي تونس والجزائر والمغرب»، وضرورة «إصلاح التعليم الديني في الأقطار الثلاثة بصفة عامة في الجامع الأعظم بتطوان وبشكل أرقى من الشكل الراهن بتونس وبإضافة بعض المواد كالتاريخ الإسلامي والفلسفة الإسلامية بالمدارس الثلاث في الجزائر وتكثير عدد التلاميذ»، وأيضاً «توحيد البرامج في الأقطار الثلاثة في التعليم الأهلي العربي» والاهتمام به لأنه «الدعامة لنشر اللغة العربية...»(١٩٢).

إن التركيز على المكانة التي حظي بها التعليم واللغة العربية بمؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، لا يعني اهتمامها بهذا الجانب وحسب، كما لا ينفي انشغال قادتها بموضوعات أخرى، قد لا تقلّ أهمية وحساسية، فالجمعية بقدر ما شددت على صيانة اللغة واعتبرت إصلاح التعليم شرطاً ضرورياً لها، بقدر ما اهتمت أيضاً بالشروط التي من شأنها أن توفر للغة حظوظ الانتعاش والقوة، وللإصلاح إمكانات التحقق والإنجاز.

على هذا الأساس، حظي موضوع دراسة التاريخ باهتمام خاص بمؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، سواء من حيث مضمونه كعلم، أو في ما يتعلق بمناهجه وطرق تناول المعطيات وتحليل الأحداث. فالتاريخ بإجماع نخبات الدول الثلاث لم يرتقِ بعد إلى مستوى العلمية، إنه مجرد سرد للأحداث وتأريخ للوقائع، وحتى في ظل هذه الوضعية، لم يتردد الاستعمار في إلغاء تدريسه، أو في أدنى الحالات العمل على تلقين التاريخ السياسي والحضاري لفرنسا.

إن التشديد على ضرورة أن يصبح التاريخ علماً أساسياً بمختلف أطوار التعليم العربي بدول المغرب العربي، قد نقَل الجمعية إلى قلب الدفاع عن الهوية والنضال من أجل صيانتها، ذلك أن الأمة التي تفقد القدرة على تذكُر تاريخها، أمة عاجزة عن فهم الحاضر

---

(١٩٠) علاوة على مقررات المؤتمر الأول (تونس ١٩٣١) والثاني (الجزائر ١٩٣٢)، لم يفت قادة الجمعية أن عبّروا عن الوعي نفسه بالمؤتمر الثالث المنعقد بباريس (١٩٣٣). فبعد احتجاجه على المنع الذي استصدرته السلطات الفرنسية في حق المؤتمر الذي كان مقرراً أن ينعقد بفاس، عبّر محمد الفاسي عن إصرار الجمعية على متابعة طرح قضايا التعليم والدعوة إلى اصلاحها، عسى أن «تنقذ الجماهير المسلمة بشمال إفريقيا من جهلها الراهن «الذي يشكل» وسمة عار بالنسبة إلى الإسلام». للإطلاع على نص الخطاب وتدخلات كل من فرحات عباس، علّال الفاسي، مصالي الحاج، والحبيب ثامر، انظر: Archives du Quai d'Orsay, «Note relative au 3° congrès des E.M.N.A.,» série k, carton 102, dossier 1s/dz (août 1932 - décembre 1938), pp. 48 - 70 ff.

(١٩١) للاطلاع على المقترحات الخاصة بكل قطر، انظر: الطريس، المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

وبناء المستقبل. لذلك «لم يكن علم التاريخ، يقول محمد بنونة، على جلالة قدره وعظمة منفعته من المواد الأساسية المحوطة بكامل العناية في كلية القرويين وفروعها بباقي المغرب. ولم نعلم فيما نعلم أنه كان يدرس بصفة عامة أو بصفة خاصة. ولم تكن له حلقة بين حلقات الألفية والأجرومية ومختصر الشيخ خليل والعاصمية وغيرها. . .»(١٩٣) ليُضيف منتقداً ما كان يدرس من التاريخ ضمن المادة الأدبية، فيقول: «. . . ونحن إذا فحصنا دراسته بمجهر البصيرة نجدها قاصرة على الناحية الأدبية من التاريخ العربي ونجده رامياً وراءه الناحية السياسية والاجتماعية والفنية والاقتصادية والعلمية وغيرها. فتراه يحفظ الأمثال وأصولها ونوادر مستظرفة ولطائف مستملحة ويستظهر عدة قصائد لشعراء مختلفين في الذوق والقصد والغايات. وبعبارة: لم يكن الطالب الأديب أكثر من كشكول لقصص ونكات تاريخية لا تجمعها جامعة ولا ينظمها علم بقواعد وأصول وإنما هي محفوظات تُحلّى بها مجالس السمر وتطرّز بها الرسائل والأشعار. . .»(١٩٤)، ليخلص إلى الإقرار بأن هذا العلم (= التاريخ) «مغبون في بلادنا. وأن الكتب المتداولة منه لا تصلح لأن تكون مادة تدرس سواء الدراسة الابتدائية أو الثانوية أو العالية بسبب تخليطها المسائل وصعوبة فهم بعضها أو غير ذلك من الأمور التي تسلبها ثوب الفن القشيب، إذن يجب علينا أن نفكر في أسهل السبيل للوصول إلى هذه الثغرة في حياتنا العلمية الجديدة»(١٩٥).

هذا، وإذا كان إقرار النخبة المغربية بهامشية علم التاريخ وتخلُّف الوسائل المعتمدة لفهم موضوعاته، فإن النخبة التونسية كانت أكثر وعياً بسياسة الاستعمار في حقل توظيف هذا العلم لنشر قيمه الحضارية ومفاهيمه الفكرية والايديولوجية، وبالتالي أكثر تحسساً بالنتائج السياسية المترتبة على هذا الوضع.

لقد حلّلنا سلفاً كيف وظف الاستعمار معطيات العلم الحديث والمعاصر، ومنه علم التاريخ، لإضفاء «المشروعية» على حركته، والرهان على توسعها واستمرارها(١٩٦)، كما ناقشنا الفرضيات التي حكمت قراءته لتاريخ المغرب العربي ومسارات تطور مجتمعاته(١٩٧)، الواقع الذي ترجمته فكرياً وعملياً (= سياسياً) تلك المجموعة من المفاهيم التي أطّرت خطابه بصدد الاحتلال وساهمت في صياغة سياساته.

ففي سياق نقدها سياسة الاستعمار في مجال التعليم، قدمت النخبة التونسية على لسان أحد أطرها، السيد عبد الوهاب بكير، تقريراً حول دراسة التاريخ بتونس، تناقش فيه خلفيات ومضمون تدريس هذا العلم بمختلف أطوار التعليم، متسائلة: «أما أهل تونس فأي التواريخ يتعلمون؟ أهم بتاريخ أسلافهم معتنون؟ أم بأخبار بلادهم منشغلون؟ كلا نحن أهل تونس نتعلم بمدارسنا العربية تاريخ فرنسا وما يتعلق به من تاريخ أوروبا مع كوننا أحوج إلى تعلُّم تاريخ بلادنا شمال افريقيا

---

(١٩٣) محمد بنونة، «دراسة التاريخ بالمغرب الأقصى،» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، العلم السياسي، السنة ١، العدد ١٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٣)، ص ٢١.

(١٩٤) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٩٥) لم يفت التقرير أن قدم الاقتراحات التي قدّرها الكفيلة بإضفاء الطابع العلمي على تدريس مادة التاريخ، سواء من حيث موضوعاته، أو طرق تأليفه.

(١٩٦) انظر الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١٩٧) انظر الفصل الأول من القسم الأول من هذا الكتاب.

وأجدادنا العرب. . .»(١٩٨)، ليضيف: «فإذا سألت أحد شبابنا أو كبارنا عن شيء من تاريخ شمال افريقيا أو تاريخ العرب أعجزته بينما تجده دائماً مستعداً لإجابتك عن سؤال يتعلق بتاريخ فرنسا فنرى التلميذ يحسن معرفة دولة البربون ويجهل أتم الجهل الأغلبية فيتحدث بالتفصيل عن الأول ويعجز عن الإتيان بأدنى خبر يتعلق بالثانية. . .»(١٩٩).

لقد طرح التقرير سؤالين مهمين في سياق تحليله وضعية تدريس «التاريخ بتونس»: لماذا نجهل تاريخنا هذا الجهل الفادح؟ ولماذا نعرف معرفة جيدة تاريخ فرنسا؟ وهما معاً يكثّفان الوضع السياسي ـ الثقافي الذي آلت إليه تونس، ليس في علاقتها بالاستعمار وحسب، ولكن في تجربتها التاريخية ككل. فالجواب عن هذا السؤال، يؤكد التقرير، لا يكون «إلا بالتأمل في برامج معاهد التعليم بتونس والبحث عن حظ التاريخ الإسلامي وتاريخ شمال افريقيا منها. فلننظر أولاً ما يدرّس من تاريخ العرب وتاريخ شمال افريقيا بالمدارس الابتدائية، ففي غالبها تعليم تاريخنا مفقود بالمرة فهناك يدرّس تاريخ فرنسا من حرب الرومان والجولوا إلى الحرب الكبرى فلا يسمع التلامذة أستاذهم يتحدث على ما يخص العرب وافريقيا الشمالية بينما يشرح لهم شرحاً طويلاً تاريخ فرنسا، ولكن هنالك فرص تسمح له بذكر شيء من أخبار العرب وشمال افريقيا فعندما يتكلم على شارل مارتال فإنه يذكر انتصاره على العرب ببواتيي ولا يذكر ولو اسم القائد العربي المنهزم عبد الرحمن الغافقي. . .»(٢٠٠).

إن الصورة التي قدّمها التقرير عن مضمون تلقين مادة التاريخ بالمدارس الابتدائية في تونس، هي ذاتها بالأطوار الأخرى من التعليم، سواء بالثانويات، أو بالمعاهد والمدارس (= الصادقية، الزيتونة، الخلدونية، ومكتب سوق العطارين)(٢٠١). كما أن نقده السياسة الاستعمارية لم يقف عند حدود المحتوى والطبيعة، بل امتد إلى الكيفيات والطرق التي بمقتضاها كانت تدرّس مادة التاريخ.

وفعلاً، وعياً منه الثنائيات التي شكلت هدفاً مركزياً باستراتيجيا الاحتلال، كما سبق أن حلّلنا تجلياتها بمجتمعات دول المغرب العربي(٢٠٢)، تساءل التقرير عن «أسلوب تعليم التاريخ بالمدارس التونسية»؟ ليجيب: «أما التاريخ القديم وتاريخ أوروبا وفرنسا فهو يلقى بالأسلوب الحديث الصالح إلى تثقيف فكر التلميذ والذي يعينه على فهم تطور الحياة البشرية وما طرأ عليها من الانقلابات التي سارت بها إلى الأمام أو رجعت بها إلى الوراء. . .»(٢٠٣).

---

(١٩٨) عبد الوهاب بكير، «دراسة التاريخ بتونس،» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، العلم السياسي، السنة ١، العدد ١٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٣)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢٠٠) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢٠١) وحتى لا يعمم، يذهب التقرير إلى وجود استثناءات فيقول: «ومع ذلك فينبغي لنا أن نعرف بأن هذين المعهدين أي المدرسة الخلدونية ومكتب سوق العطارين أحسن المدارس التونسية في ما يخص تعليم تاريخ العرب وشمال إفريقيا لأنهما يجعلان له حظاً وافراً ببرنامجيهما ويعرف متخرجوهما شيئاً يسيراً من تاريخ بلادهم بينما يجهل تلامذة المدارس الأخرى هذا التاريخ. . .».

(٢٠٢) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٢٠٣) بكير، المصدر نفسه، ص ٢٤.

مقابل هذه المنهجية في تدريس تاريخ المستعمِر، يخضع تلقين تاريخ المستعمَر لأسلوب قوامه الغموض في الكشف عن المُعطيات وتحليلها، وعدم الربط بين الحقب التاريخية والعوامل الفاعلة في تعاقبها، كما يتخلله التجاهل الإرادي لمساهمة العرب والمسلمين في التطور الحضاري الإنساني. «إنهم (= المدرسون الاستعماريون) يتخذون أسلوباً سقيماً، يؤكد التقرير، فيتبعون طريقة الاختصار والايجاز التي تجعل الدروس غامضة يعسر فهمها على التلميذ وذلك لأن الأستاذ يمر على القرون والدول مر السحاب فلا يقدر على تبيين ما وصلت إليه الدول والأمم العربية من الرقي العلمي والرقي الأدبي والفنون الجميلة ولا يتمكن من الإطناب في شرح المدنية العربية وأسبابها وبيان تطور الأمم العربية من الجاهلية إلى الآن. . .» ليخلص إلى القول: «وبالجملة يحق لنا أن نجزم بأن تعليم تاريخ العرب وشمال افريقيا سقيم فاسد من حيث الكمية والأسلوب، فالكمية ضئيلة والأسلوب عقيم ونتيجة ذلك هي أن التلميذ التونسي ينشأ بالمدارس العربية وهو يجهل تاريخ أجداده وبلاده أو يعرف من ذلك شيئاً طفيفاً يستهان به كأسماء الملوك والوقائع. . .»(٢٠٤).

إن السياسية نفسها هي التي سادت علاقة الاستعمار بالمجتمع الجزائري(٢٠٥)، هذا الذي كان وقع الاحتلال أكثر عمقاً على بُناه العامة، ليس التعليمية والثقافية وحسب، ولكن الاقتصادية/ السياسية والبشرية أيضاً(٢٠٦). لذلك كان إجماع كل مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين(٢٠٧)، على ضرورة الاهتمام بحقل التعليم مضموناً ومنهجاً، كما كان تأكيدها أن يكون النقد ليس للآخر فقط، بل للأنا أيضاً، من خلال الدعوة إلى إحلال الانفتاح على مكتسبات العلم المعاصر، مكان الجمود والانكفاء على الذات(٢٠٨)، بأفُق مزاولة هذا الحقل (= التعليم) وظيفته الطبيعية والتاريخية في لحم مكونات المجتمعات المغربية وتمتين صلاتها بهويتها، والأكثر تثبيت انتمائها العربي ـ الإسلامي.

تلك جوانب من القراءة في محاضر مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، وهي وإن لم تتسع لتشمل كل أعمال المؤتمرات ومقرراتها، فقد اكتفت، لضرورات منهجية، بالإمساك بالموضوعات الأكثر دلالة والأعمق تعبيراً عن توجهات الجمعية وقناعات نخباتها

---

(٢٠٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٠٥) للتدقيق، نحيل على كلمات وتقارير كل من فرحات عباس (المؤتمر الأول، تونس ١٩٣١)، عبد الرشيد مصطفاي وسعد الدين بن أبي شنب (المؤتمر الثاني، الجزائر ١٩٣٢)، مصالي الحاج وفرحات عباس (المؤتمر الثالث، باريس ١٩٣٣)، ومفدي زكريا (المؤتمر الرابع، تونس ١٩٣٤)، ومحمد غارسي (المؤتمر الخامس، تلمسان ١٩٣٥).

(٢٠٦) قارن: Guy Perville, *Les Étudiants algériens de l'université française, 1880 - 1962* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1984).

(٢٠٧) نلحظ ذلك في جدول أعمال المؤتمرات الستة المنعقدة بأقطار المغرب العربي وفرنسا. لمزيد من الاطلاع، انظر: Archives du Quai d'Orsay, «Afrique, 1918 - 1940: Affaires musulmanes».

(٢٠٨) يمكن معاينة ذلك بمضمون التعليم الذي تمحورت حوله مؤتمرات الجمعية، وأيضاً في أشكال التخصص ونوعية القطاعات التي دعت إليها المقترحات والتوصيات الناجمة عن أشغالها. نُحيل على سبيل المثال، على وقائع الجلسة الثانية من المؤتمر الثاني للجمعية، الخاصة بـ: «الأبواب المفتوحة في أوجه طلبتنا،» العلم السياسي، السنة ١، العدد ١٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٣)، ص ١٦ ـ ٢١.

القائدة، والتي أهّلتها لأن تصبح على رأس تنظيمات العمل المشترك والتنسيق ما بين الحربين(٢٠٩).

فتأسيساً على الإطار المرجعي الذي حكم نظرة الجمعية للظاهرة الاستعمارية وحدد مواقف نخباتها، سيساهم هذا التنظيم في تطوير العمل الوطني القطري والمشترك معاً، كما سيعمل على إخصاب وتمتين الانتماء القومي إلى الحركات الوطنية المغربية(٢١٠). إذ، علاوة على قيام الجمعية بدور المساعدة على تهيىء وتنوير الأطر الوطنية بالدول الثلاث(٢١١)، ستعمل أيضاً على صياغة مواقف سياسية مشتركة إزاء المشاريع التي استهدفت المس بهوية المغاربة ومقومات شخصيتهم، ومنها أساساً سياسات الإدماج والتجنيس والتمييز العرقي (= الظهير البربري)، وذلك عبر الدعوة إلى توحيد نظم التعليم وإصلاح مناهجها، والعمل على صيانة لغتها العربية، كما حلّلنا ذلك سلفاً، وأيضاً من خلال تعبئة الرأي العام الأوروبي والعربي - الإسلامي بعدالة القضية المغربية ومشروعية نضال حركاتها الوطنية(٢١٢).

هذا وفي قراءة مقاطع من نشيد المؤتمر السادس (١٩٣٦)(٢١٣)، ما يؤكد التوجه الوحدوي لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، وانشدادها إلى ما هو مشترك في مسيرة النضال ضد الاستعمار بالمغرب العربي:

حيوا افريقيا حيوا افريقيا حيوا افريقيا يا عباد
شمالها يبغي الاتحاد شبابها يأبى الاضطهاد
أشبالها تأبى الاستعباد
أين روما وقواها واستعمارها الشديد؟
أين اسبانيا ودهاها وصليبها الحقود؟
قد حطمنا أغلالها واستقلت منها البلاد

صحيح أن جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين قد مثلت، نسبياً، لحظة متقدمة في مضمار الدعوة إلى إحياء فكرة المغرب العربي واستثمار حمولتها التاريخية والسياسية للتقريب بين

---

(٢٠٩) Juliette Bessis, «Chekib Arsalane et les mouvements nationalistes au Maghreb,» *Revue historique*, no. 526 (avril - juin 1978), p. 480.

(٢١٠) سواء من حيث التفاعل مع قضايا المشرق (قضية فلسطين ومسألة الوحدة العربية)، أو التعريف بأساليب الاستعمار بأقطار المغرب العربي.

(٢١١) مع ضرورة الحذر في تضخيم دور الجمعية أو التقليل من نشاطها، سيما إذا نظرنا إلى حصيلة أعمالها ومدى فعاليتها في مضمار التقريب بين الحركات الوطنية الثلاث، وأيضاً مقارنة مع الجيل الثاني من أجهزة التنسيق (= مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي) كما تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية.

(٢١٢) نفكر أساساً في العلاقات التي جمعت أطر الجمعية بتنظيمات اليسار الفرنسي، والأوروبي، وأيضاً اتصالاتها الوثيقة والمنتظمة بشخصيات قومية من المشرق العربي، لعل أهمها الأمير شكيب أرسلان.

(٢١٣) وهو المؤتمر الذي انتظمت أعماله بتطوان بعدما كان مقرراً أن ينعقد بالرباط، للاطلاع على نشيد المؤتمر، انظر: الكتاني، «مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين كانت مهداً لفكرة المغرب العربي،» ص ١٤.

الحركات الوطنية الثلاث، والتنسيق بين نخباتها وقادتها، وصحيح أيضاً أنها (= الجمعية) قد مسّت حقلاً (= التعليم) على قدر بالغ من الأهمية، سواء على مستوى رهانات الاستراتيجيا الاستعمارية، أو على صعيد منطلقات الوعي الوطني وأدواته النضالية.

لكن الراجح، أن الجيل الأول من أجهزة التنسيق والعمل المشترك (= النجم والجمعية معاً) قد ظل مرتبطاً بالعوامل المتحكمة في تشكل الوعي الوطني، البنيوية منها والظرفية، مرتهناً بمرجعيته النظرية والفكرية (= السلفية أساساً)، وذلك بالرغم من تعدد المشارب والتيارات التي تخللت تفكير نخباته ووجهت خطاب حركاته الوطنية.

كما أن «العمل المشترك» ضمن أجهزة التنسيق، قلما اكتسب صفة الاستقلالية القادرة على تطويره فأفق تأصيله، ليصبح رافداً معضداً وموحداً للحركات الوطنية، وليس تابعاً لتوجهاتها القطرية، مساعداً لطموحها في التقارب والتنسيق. وفي هذه الخلاصة ما قد يؤكد فرضية **«أولوية النضال القطري على العمل الوحدوي»** وتوظيف الثاني لتعزيز الأول وخدمة أبعاده السياسية (= الدفاع عن الهوية أولاً، ومبدأ الاستقلال لاحقاً).

خاتمة القسم الثالث

لقد شدّدنا في خاتمة القسم الثاني على خلاصة مركزية، قوامها أن السلاح (= المس بالهوية) الذي اعتمدته استراتيجيا الاستعمار أداة لإضعاف المغاربة وترسيخ الاحتلال في بلدانهم هو ذاته (= التمسك بالهوية) الذي سيستنهض وعيهم الظاهرة الاستعمارية وخطورة نتائجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فالتحدي الذي حدّد الاستعمار أهدافه في استغلال ثروات المغرب العربي وإدماج اقتصاداته، وفي تفكيك نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية، وأيضاً في المس بمقومات هويته وطمس معالم شخصيته العربية الإسلامية، لم يكن من اليسير أن يتحقق دون استجابة وردود فعل أولاً، ومقاومة ونضالات سياسية لاحقاً. وتلك حقيقة مطابقة ومنسجمة مع تجربة المغرب التاريخية.

لقد خلصنا عبر التناظر الذي أقمناه بين استراتيجيا الاستعمار واستجابة المغرب العربي ومقاومة حركاته الوطنية، إلى وجود تباين في فهم العلاقة غير المتكافئة بين الطرفين وتشخيص أسسها التاريخية، كما لامسنا تفاوتاً عميقاً في تحديد ايديولوجيا المعركة وتأصيل مفاهيمها النظرية والفكرية، وأيضاً في تحديد أدواتها السياسية والنضالية.

فالمغرب العربي، الذي استيقظت نخباته وهي مشدودة إلى واقع التأخر التاريخي، لم يجد بديلاً عن استراتيجيا التمسك بالتراث وتعبئة مقوماته، ليغدو قادراً على التحسيس بواقع الاستعمار والوعي بضرورة تجاوزه. وفي هذا لم يشذّ عن الإشكالية العامة التي حكمت التجربة العربية الإسلامية وأطّرت فكرها الحديث والمعاصر. لذلك، كان بعد الدفاع عن الهوية في صلب استراتيجيا النضال الوطني، وفي جذر تشكل وعي نخباته الفكرية والسياسية

المغربية ونشاط حركاتها الاستقلالية، على الأقل حتى حدود ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥، الواقع الذي تفسره موجات الاستجابة لدعوات الاصلاح كما ظهرت بالمشرق، والتفاعل مع تياراتها الفكرية (= السلفية)، والأكثر اعتمادها منطلقاً لتعبئة ايديولوجيا النضال الوطني ومقاومة الاستعمار.

فتأسيساً على هذا الواقع، تلقّى المغرب العربي جرح الاستعمار كإجهاز على الأنا، وكمسّ لمقومات شخصيتها التاريخية، ودون التساؤل عن تاريخية ظاهرة الاستعمار أو محاولة تشخيص عوامل تكوّنها، قدمت النخبات المغربية الآخر (= المستعمِر) كافراً حق فيه الجهاد، كما حصرت ضعف الذات ووهن عودها في الخروج عن صفاء الدين ومنابعه الأولى، محددة سبل استرجاع القوة لمقاومة الاستعمار، في تطهير الدين، وإصلاح المؤسسات والاعتناء باللغة العربية وصيانة مُقومات الهوية.

إن السلفية، وهذا ما ميز مغرب الوطن العربي عن مشرقه، لم تتوقف عند حدود الدعوة إلى إصلاح الدين وتطهيره، بل تجاوزت ذلك لتصبح أساساً لتأطير النضال الوطني وتعبئة قدراته لمقاومة الاستعمار. . إذ، بالرغم من وجود تيارات منتمية إلى مدارس فكرية متنوعة (= ليبراليون، اشتراكيون، قوميون) فقد تصدرت السلفية تفكير النخبات السياسية المغربية وحَكمت، بدرجات متفاوتة، توجهات حركاتها الوطنية بالدول الثلاث.

لقد لاحظنا عند مقاربة المكانة التي حظي بها بعد الدفاع عن الهوية، قبل تهيكل الحركات الوطنية وبعدها كيف أن النخبات المغربية قد ظلت منشدّة، على صعيد مرجعيتها الفكرية والسياسية، إلى السلفية، منها تستمد عناصر صورتها عن المستعمر وأدواته في الاحتلال، وعلى قاعدتها تصوغ منظوراتها لفهمه وتحديد وسائل مقاومته. وحتى الذين حتمت طبيعة منحدراتهم الاجتماعية ونوعية تكوينهم الفكري، أن يتأثروا بتيارات غير سلفية، لم يتخلصوا من مفعول هذه الأخيرة (= السلفية) ونفوذها إلى تفكيرهم، بدليل توظيفهم مفاهيم سلفية مركزية، أو في أدنى الحالات مراوحتهم بين الدعوة إلى الانفتاح على مكاسب الفكر الحديث والمعاصر والتمسك بمقومات انتمائهم العربي الإسلامي.

وفعلاً، لامسنا، ونحن بصدد قراءة إنتاجات النخبات المغربية ونصوص خطب ووثائق حركاتها الوطنية، إحياء مفهوم الجهاد وتوظيفاً مكثفاً له، ودعوة مزمنة لاستثمار نتائجه في حقل مناهضة الاستعمار ومقاومة سياساته، كما وقفنا عند الأشكال النضالية التي بلورتها الحركات الوطنية وهي تستحضر تراثها وتدعو إلى صيانة مقوماته، في حقول التعليم، اللغة، والنظم التربوية والثقافية. . وفي مجال مطالبة فرنسا احترام بنود عقود الحماية (= أساساً تونس والمغرب الأقصى) والالتزامات القاضية بعدم «المس» بسيادة الدول المغربية واحترام تراثها، مؤسساتها وتقاليدها.

إن مناهضة الاستعمار عبر التمسك بالهوية والدفاع عن مقوماتها، وكذا مطالبة فرنسا بإنجاز الإصلاحات التي تعهدت بها لحظة دخولها بلدان المغرب، لم تقتصر على النضالات

القطرية للحركات الوطنية، بل اكتست طابع التنسيق الجماعي والعمل المشترك، سيما مع تأسيس نجم الشمال الافريقي وجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، خلال أواسط العشرينيات من هذا القرن. لذلك، شكلت الدعوة إلى العمل المشترك لحظة متطورة في سيرورة الوعي الجماعي بالظاهرة الاستعمارية، وسلبية مضاعفاتها على المجتمعات المغربية، كما مثلت ضرورة أولية لتجديد التفكير في توظيف فكرة «المغرب العربي» واستثمار نتائجها لتنشيط ديناميات النضال الوطني، سواء في مجال التعريف بقضية الاستعمار وتوعية الرأي العام القومي، الإسلامي، والدولي بخطورة الاحتلال، أو على صعيد التقريب بين رؤى النخبات المغربية ودعم مطالب حركاتها الوطنية.

لقد خلصنا عند متابعة نشاط الجيل الأول من هذه التنظيمات (= النجم والجمعية أساساً) إلى عدة استنتاجات بشأن طبيعة المرجعية الفكرية التي حكمت نظرة النخبات القائدة لهذين الإطارين، ونوعية التعاطي مع فكرة المغرب العربي، وحدود العلاقة بين النضال القطري والعمل المشترك. فمن جهة، لم يتردد قادة كل من نجم الشمال الافريقي وجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين في توظيف عنصر التراث وتعبئة مقوماته، سواء لفهم الظاهرة الاستعمارية ومناهضة سياساتها، أو الدعوة إلى تنسيق نضالات الحركات الوطنية المغربية وتطوير عملها المشترك، كما أن استحضار مفهوم المغرب العربي، كفضاء تاريخي، اجتماعي وجغرافي، بغرض توظيفه ضمن إطارات جماعية ومشتركة، لم يخلص إلى تأسيس العمل الوحدوي وتأصيل أدواته النضالية، بل ظلت فكرة التنسيق والمقاومة المشتركة مرتبطة بالنضال القطري، مرتهنة بتوجهاته وآفاقه، والأكثر مدمجة بنشاط كل حركة من الحركات الوطنية الثلاث على حدة.

صحيح أن التمسك بالدين لتعبئة المعارك الوطنية وشحذ الوعي بالظاهرة الاستعمارية كان ضرورياً لمجتمعات منتمية إلى المشروعية العربية الإسلامية، ومرتبطة بحقلها الايديولوجي ـ الثقافي، كما هو الشأن بالنسبة إلى دول المغرب العربي وشعوبها، وصحيح أيضاً أن قوة الايمان (= الإسلام) قد تُشكل زاداً روحياً ومعنوياً عميق الأثر في مرحلة المقاومة، سيما إذا كانت السياسات الاستعمارية من طبيعة تلك التي انتهجتها فرنسا تجاه المجتمعات المغربية ومقومات وجودها وشخصيتها، لكن الملاحظ، وهو ما خلصنا إليه عبر كل مقاطع هذا الفصل، أن العديد من الأسئلة المركزية لم تُطرح، أو في أقصى الحالات، وقع تأجيل التفكير فيها، بحجة وجود تناقضات أعمق وأخطر (= الاستعمار)، وأن الظرف يقضي تغليب شعار الوحدة الوطنية وضمان تماسك مكوناتها، على منطق الصراع الاجتماعي (= الطبقي) وأدواته التنظيمية والبرنامجية، لذلك، قلما حصل التفكير في الإقرار بأهمية التنوع واحتمالات الاختلاف مقابل الوحدة، أو تأسيس الوحدة على قاعدة رؤية مبرمجة ومدققة لما هو قطري، وأيضاً تأصيل مشروع التنسيق والعمل المشترك، ليصبح قضية فكرية مركزية لدى النخبات المغربية وحركاتها الوطنية.

لقد كان من الحتمي على الشروط التاريخية التي حكمت وعي هذه الحقبة ووجهت

ممارسة طرفيها في الصراع (= فرنسا/ المغرب العربي) أن تتغير بفعل توترات مست الظاهرة الاستعمارية والمجتمعات المغربية على حد سواء، وهي توترات وضعت الاستعمار المباشر وايديولوجيته على طرف النقيض مع اتجاه التاريخ (= التحرر)، كما نقلت دينامية النضال الوطني للمغرب العربي من مرحلة الدفاع عن الهوية والمطالبة بالإصلاح ضمن دولة الاحتلال، إلى نبذ هذا الأخير وإعدامه والقطيعة معه، وذلك بالإمساك بمفصل الاستقلال والتحرر وتقديمه شعاراً سياسياً ونضالياً مركزياً تحديداً منذ سنوات ١٩٤٣ - ١٩٤٥.

القسم الرابع

في الانتقال من بعد الدفاع عن الهوية إلى مبدأ التحرر والاستقلال وبناء الدولة الوطنية

مُقـدِّمـة

لقد حاولنا، على امتداد القسمين الثاني والثالث، أن نقابل استراتيجيتين منتميتين إلى تجربتين تاريخيتين مختلفتين من حيث التكون والتراكم، القوة والتأثير، وعي الأبعاد والنتائج: استراتيجيا (= فرنسا) مؤسسة على قاعدة تطوير طبيعي، متداخل ومتكامل من حيث بناه العامة، والأعمق مندمج ضمن منظومة خاصة، لها أنساقها الفلسفية والاقتصادية والمجتمعية، وأخرى (= استراتيجيا المغرب العربي) مدافعة، غير مبادرة، منشدّة إلى إرث تاريخي، مثخن بمواطن الانكسار، ومظاهر الضعف، الواقع الذي سبق أن حللنا مصادره(١).

على أرضية اللاتكافؤ بين التجربتين، تحددت مقومات الاستراتيجيتين وأدواتهما في الإنجاز، فانحصرت سياسات فرنسا وأهدافها في الاختراق المادي والروحي للإنسان المغربي، وإدماجه بمنظومتها، وكان رد هذا الأخير ان يكابد ويقاوم، ليس لنفي وإلغاء دولة الاحتلال، ولكن للحفاظ على هويته ومكونات شخصيته، وفي أقصى الحالات المطالبة بالإصلاح، وذلك على الأقل حتى بداية الأربعينيات من هذا القرن (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥)(٢).

لقد أكدت نتائج البحث المعاصر وتقدم مناهجه، حقيقة عدم وجود ما يسمى التطور الخطي في مسيرة الشعوب وتجاربها التاريخية، وأن التراكم بقدر ما يبنى على التطور الطبيعي، بقدر ما يغتني بالقطائع المؤصلة لمنعطفات نوعية في حياة الأمم وتوجهاتها العامة. فهل أشرت

---

(١) انظر الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

(٢) نجدد القول ان سنوات ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥، التي ستتخذها تاريخاً فاصلاً بين لحظتين في تطور نشاط الحركات الوطنية المغربية ليست إلاّ عملاً إجرائياً يتوخى التمييز بين الفترة التي تصدرت فيها مطالب الاصلاح ضمن دولة الاحتلال، والحقبة التي برز فيها مبدأ الاستقلال واسترداد الدولة الوطنية. واللحظتان معا متداخلتان، إذ حتى في ظل الدفاع عن الهوية والمطالبة بالإصلاح سيطرح مبدأ الاستقلال ولو بشكل شاحب، وحتى عند الانتقال إلى مطلب التحرر والاستقلال، سيستمر الدفاع عن الهوية موضوعاً محورياً في نشاط الحركات الوطنية المغربية.

سنوات ١٩٤٣ - ١٩٤٥ لنقله ما، لمنعطف ما، في علاقة «المغرب العربي الناهض - المنبعث»، بتعبير عبد الله العروي(٣)، سواء مع ذاته، أو في صراعه مع الاستعمار؟، وهل من الجائز علمياً وتاريخياً أن نتحدث عن قطيعة في تمثل الظاهرة الاستعمارية وإدراك استراتيجيتها، بالنسبة إلى الحركات الوطنية المغربية، ووعي مختلف مكوناتها السياسية والفكرية؟

نستطيع الجزم، دون مواربة، بأن بداية الأربعينيات قد شكلت، بكل المقاييس، حداً فاصلاً بين لحظتين في تطور العمل الوطني وأولويات مطالبه ومحاور نضاليته، فهي (١٩٤٣ - ١٩٤٥) بذلك قطيعة مع مرحلة المطالب والدعوة إلى الإصلاح، لأنها انتقال نوعي إلى وضع جديد لم تعد الأولوية فيه للدفاع عن الهوية والمطالبة بالإصلاح وحسب، بل غدت الأسبقية أيضاً للتحرر والاستقلال واسترداد الدولة الوطنية، ولو بدرجات متفاوتة بالأقطار الثلاثة(٤) لذا، ومع الإقرار بحصول مثل هذه القطيعة، التي شكلت مرحلة حاسمة غيرت مجرى التاريخ(٥)، نتساءل عما إذا واكب هذا الانتقال (= القطيعة) في ترتيب أولويات الحركات الوطنية المغربية، وعي متجدد وجديد على مستوى المفاهيم المؤطرة لعملها الوطني، والآليات الناظمة لأشكالها النضالية، قطرية كانت أم مشتركة؟

قد يصعب أن نجيب بوثوقية عن تساؤل إشكالي من هذا النوع والطبيعة، وذلك لعدة حيثيات واعتبارات، منها ما يرجع إلى موضوع الوطنية والحركات الوطنية، وما يحمله من تعقيدات وحساسيات، تفترض قدراً من التريث، والاتزان، وعدم الجزم(٦)، وأخرى تعود إلى المصادر المؤرخة لمسيرة النضال الوطني بالمغرب العربي(٧)، ودرجة تقدم البحث العلمي حول نشأته، ومراحل تطوره، وتعددية أبعاده وطبيعة نتائجه(٨).

---

(٣) قارن: Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), tome 2, p. 120.

(٤) قارن: محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية** (الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، ١٩٨٨)، ص ١١١ - ١٢٤ (= المدلول التاريخي للمقاومة المغربية).

(٥) الحكم لجاك بيرك، انظر تقديمه في: عبد الكريم غلّاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٧)، ص ٦.

(٦) لكون المرحلة لم تتحول تاريخاً بعد، بدليل استمرارية حضور مجموعة من رموزها الوطنية، سواء بمؤسسات الدول ومصادر القرار، أو بالتنظيمات السياسية خارج السلطة.

(٧) وهي الملاحظة التي ترددت في أكثر من بحث ودراسة حول تطور الحركات الوطنية بالمغرب العربي، انظر نموذج: «كتابة تاريخ الحركة الوطنية، أعمال ندوة اتحاد كتاب المغرب التي عقدت بالرباط، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨،» العلم (الملحق الثقافي)، ٢٦/١١/١٩٨٨.

(٨) وهي فعلاً قليلة كمياً، إذ باستثناء كتاب علّال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، وبعض المؤلفات القطرية المؤرخة لكل حركة على انفراد، وبعض المذكرات الشخصية، نادراً ما نقف عند بحث تركيبي أو دراسة شاملة، تتناول موضوع الحركات الوطنية المغربية.

فبناءً على الأحداث الكبرى (١٩٤٤ - ١٩٤٧ - ١٩٤٩ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤)(٩)، التي وترت الصراع بين الحركات الوطنية المغربية والاستعمار الفرنسي، وتأسيساً على مضمون المطالب التي أطّرت بروز مثل هذه الأحداث وعكست مواقف التنظيمات الوطنية المغربية منها، يمكن الاقرار بحصول انتقال على صعيد وعي النخبات السياسية المغربية القائدة للعمل الوطني وقتئذ، وهو وعي قد يؤشر لقطيعة مع المنهجية التي حكمت نشاط الحركات الوطنية الثلاث قبل بداية الأربعينيات، بالنظر إلى رفضه (= الوعي) المراهنة على الإصلاح ضمن دولة الاحتلال، وتقديمه التحرر والاستقلال بديلاً أولياً وأفقاً لا مندوحة عنه، لكنه وعي غير متجدد من حيث الأطر المرجعية التي على أساسها كانت تحدد النخبات السياسية المغربية مسوغاتها النظرية والفكرية لمقاومة الاستعمار ومناهضة أساليبه.

فالسلفية، من حيث كونها التيار الأكثر هيمنة داخل التشكيلات الايديولوجية للحركات الوطنية، قد استمرت حتى بعد الاجماع(١٠) على مبدأ الاستقلال، تزاول الوظائف نفسها وتقوم بالأدوار التأطيرية والتوجيهية ذاتها. وهذا ما يفسر لماذا لم يفرز الانتقال من مطلب الاصلاح إلى مبدأ الاستقلال، مفاهيم جديدة على مستوى العمل الوطني وآليات نشاطه.

فالدعوة إلى الاستقلال، التي مثلت ثورة حقيقية في مسيرة النضال الوطني بالمغرب العربي، لم يعضد بالقدر النظري الكافي لتدقيق مغزى هذا الانتقال ودلالاته التاريخية، سواء على صعيد مفهوم الاستقلال مضموناً وبرنامجاً، أو على مستوى القضايا المركزية المرتبطة به(١١)، وأيضاً علاقات القوى المجتمعية الرافعة له. صحيح أن الفهم العلمي والتاريخي لمعنى التناقض، يقتضي التمييز بين ما هو رئيسي وثانوي في الصراع الوطني، كما يشترط حداً أدنى من الوحدة لمقاومة ما هو أخطر وأعمق على مصير الأمة وشخصيتها التاريخية، لكن هل صحيح علمياً وتاريخياً أيضاً أن يختزل الوطني ما هو إجتماعي وثقافي؟ إلى حد يصبح النضال الوطني ليس بين دول عربية إسلامية مستقلة وذات سيادة، واستعمار ولد وتطور في تماسّ وارتباط بالنظام الرأسمالي، بل بين مسلم (= دار الإسلام) وكافر (= دار الكفر)(١٢)، أو في

= (٩) وهي الأحداث التي شهدت تقديم عريضة الاستقلال، وخطاب طنجة، وأزمة المفاوضات التونسية - الفرنسية، واغتيال فرحات حشاد والمساس بالشرعية بالمغرب بنفي الملك الراحل محمد الخامس، واندلاع المقاومة بالمغرب الأقصى، والثورة الجزائرية تحت القيادة الفعلية لجبهة التحرير الوطني.

(١٠) وهو الإجماع الذي لم تتفق عليه الأحزاب الشيوعية المغربية أساساً، وبعض التنظيمات غير الشيوعية، مثل محمد حسن الوزاني بالمغرب الأقصى.

(١١) نفكر أساساً في قضايا التحديث، الديمقراطية، ووحدة المغرب العربي.

(١٢) يقول عبد الكريم غلّاب محللاً «خصوصيات الحركة الوطنية المغربية»: «الإنسان المغربي لا يفكر في كثير من الأحيان خارج الفكر الديني، ولا يترك العقيدة جانباً ليتعامل مع المتغيرات بعيداً عنها، ومن هنا كان لا يفهم «الوطن» فهماً تجريدياً، بمعنى أنه الأرض، أو الأرض ومن عليها، ولكنه يفهم «الوطن» باعتباره دار الإسلام، والمواطنين باعتبارهم مسلمين ولا يفهم أرض الآخرين باعتبارها وطناً للآخرين، كيفما كان هؤلاء الآخرون، ولكنه يفهمها دار الإسلام إن كان هؤلاء الآخرون مسلمين. وهي بذلك داره أيضاً لأنه هو الآخر =

أقصى الحالات بين أمم مغربية ومحتل مستغل وغاصب(١٣).

إن استمرارية الأطر المرجعية السائدة قبل سنوات ١٩٤٣ - ١٩٤٥، فاعلة في تأطير العمل الوطني وتوجيهه سياسياً ونضالياً، حتى بعد طرح مبدأ التحرر والاستقلال، لا يلغي بروز عناصر تحمل مؤشرات وعي جديد بالظاهرة الاستعمارية وأساليب مقاومتها، وهي عناصر لم يكن من الجائز، بتقديرنا، أن توجد خارج السياق التاريخي العام، الذي واكب تطور النظام الاستعماري وما أنتجه من مضاعفات على بنية المنتظم الدولي من جهة، وواقع المستعمرات من جهة أخرى.

هذا، وإن التشديد على التغيرات التي مسّت بنية النظام الاستعماري وبالضرورة المنتظم الدولي المرتبط به(١٤)، لا يعني ترجيح العامل الخارجي على ما له صلة بالوضع الذاتي للحركات الوطنية المغربية، أو التقليل من أهمية التحولات التي شملت مكوناتها الاجتماعية والتنظيمية، بل، على العكس، ننطلق من وجود تكامل وتداخل بين الشرطين (= موضوعي/ نظام إستعماري، ذاتي/ حركات وطنية) في إقرار الانتقال أولاً، وفي تأطير أبعاده وتحديد نتائجه السياسية لاحقاً.

= مسلم. ويفهمها دار كفر إذا كان هؤلاء الآخرون غير مسلمين...». انظر: غلّاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء، ج ٢، ص ٩٢١.

كما أن هشام جعيط وهو يناقش العلاقة بين الشخصية التاريخية والقومية بمعناها الضيق، أي الوطنية، لم يتردد في اثبات التداخل بينهما في حالة المغرب العربي، حين كتب يقول: «وقد أحيت حرب التحرير (= الجزائر) من جديد مبدأ الجهاد وهو الشعار الوحيد الذي كان له معنى في نظر الجماهير...»، ليضيف «وقد كان الوضع على نفس الوتيرة في تونس أن الذين أعدموا وعرضوا صدورهم لنيران الجيش والشرطة الاستعمارية في المظاهرات... كلهم استخدموا كلمة جهاد...». انظر: هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ترجمة المنجي الصيادي، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤)، ص ٤١ - ٩٢.

(١٣) وهي مصطلحات عامة وغير دقيقة، إذ نادراً ما اعتمدت النخبات السياسية المغربية المفاهيم ذات البعد الاجتماعي في تحليل مضمون العمل الوطني وآلياته.

(١٤) مع التنبيه إلى أن النظام الذي ظل أوروبياً على مستوى مفاهيمه الفلسفية وقواعده القانونية وآليات نشاطه، سيشهد تغيرات عميقة مع نهاية الحرب الثانية وتأسيس الأمم المتحدة، وذلك بتعدد أطرافه (= المنظومة الاشتراكية، والدول المستقلة حديثاً) والدعوة إلى تغيير قواعده.

الفصل السابع

بصدد شروط الانتقال ومحدداته

لقد أصبح ضرورياً اليوم، في ضوء ما يسمّى علم اجتماع المعرفة (Sociology of knowledge)، أو اجتماعيات الثقافة بتعبير مانهايم، الاهتمام بالظروف الموضوعية، عند كل تحليل يروم فهم سيرورة الظواهر وتكييف الأحداث، بغرض إدراك المغزى واستنتاج الدلالات القادرة على إسعاف الباحث في الحقل التاريخي ـ الاجتماعي على الإمساك بمفاصل التطور، وتوجس دينامياته في الاستمرارية، والارتقاء والامتداد.

وبصدد موضوع «الحركات الوطنية المغربية» ومقاومتها «الظاهرة الاستعمارية»، قلما توحدت اتجاهات البحث حول قضايا النمذجة، والتحقيب، والمحددات الفاعلة في العمل الوطني، وهي مسائل على درجة عالية ودقيقة من الناحيتين المنهجية والسياسية(١).

فمن منطلق تأكيد حصول انتقال بوعي النخبات السياسية القائدة للحركات الوطنية المغربية، تحديداً مع مستهل الأربعينيات، نعتقد أن المحدد الاقتصادي وحده غير كافٍ لمقاربة وضعية المغرب العربي خلال الحقبة الاستعمارية(٢)، وأن اعتماد البعدين الاجتماعي (= حجم التأثير الاستعماري في المجتمعات المحلية) والايديولوجي (= أشكال ردود الفعل الوطنية وطبيعتها) هو الكفيل، نسبياً(٣)، بالسماح بمثل هذه المقاربة.

وفعلاً، تعكس الكتابات التي تناولت موضوع الحركات الوطنية، وهي كثيرة، مثل هذه المعاينة. فإما أنها تضخّم تأثير الاقتصاد الاستعماري في واقع المجتمعات المغربية،

---

(١) انظر المقدمة العامة لهذا الكتاب.

(٢) قارن: Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), tome 2, pp. 120 - 121.

(٣) ولو ان العروي لا يلبث أن يبدي تحفظات حتى بالنسبة إلى هذين البعدين: الاجتماعي ـ الايديولوجي. للتدقيق، انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

لتخلص إلى أن الاحتلال، بفعل ما أدخله من تغييرات وإصلاحات، قد أفقد المغرب صلاته وتواصله بماضيه وتراثه(٤)، وإما أنها تقلل من أهمية المحدِّدات الاقتصادية والاجتماعية في فهم دلالات التعاقب والانتقال التي واكبت تطور الحركات الوطنية، وأطّرت فكرها وممارساتها على السواء(٥). لذا، فالانتقال من بُعد الدفاع عن الهوية والمراهنة على الاصلاح ضمن دولة الاحتلال، إلى طرح مبدأ التحرر والاستقلال وبناء الدولة الوطنية، كما سبق أن أكدنا في مقدمة هذا القسم، لم يكن من الجائز أن يغدو قناعة متأصلة بوعي الحركات الوطنية ونخباتها السياسية، لو لم تشهد دول المغرب العربي تغيرات اقتصادية ـ اجتماعية وثقافية عميقة، كان لها بالغ التأثير في واقع الحركات الوطنية، سواء من الناحية التنظيمية (= المكونات)، أو على صعيد المفاهيم والآليات الناظمة للعمل الوطني.

إن تعرُّض المغرب العربي لتغيرات من هذا الحجم، واندفاع حركاته الوطنية في اتجاه تجديد عملها السياسي، وإعادة النظر في المنهجية التي أطّرت صراعها مع الاستعمار، أمر لا يجادل فيه اثنان، وذلك بالنظر إلى الاستراتيجيا التي حكمت دخول الاستعمار بلدان المغرب، وصانت استمراره واستقراره. لكن، وحين كانت كل حركة استعمارية حاملة بذور زوالها، فإن منطق تطور النظام الرأسمالي، وقوانينه الأساسية، قد حتمت أن تدخل الظاهرة الاستعمارية مرحلة العد العكسي، ليس في اتجاه الزوال، ولكن بأفق استبدال شكلها القديم بآخر، يتوافق والتغيرات التي مست بُناها العامة، وبالضرورة يواكب التحولات التي عمت قواعد النظام الدولي وآليات نشاطه.

أولاً: التغيرات الحاصلة بِبُنى المجتمعات المغربية وحركاتها الوطنية

لقد أكدنا، في أكثر من سياق(٦)، المنطلقات التي انبنت على أساسها استراتيجيا الاستعمار الفرنسي، وسياساته في مجال التوسع والاحتلال، كما أبرزنا، بالتدقيق المطلوب، كيف أن الظاهرة الاستعمارية، باعتبارها نتيجة منطقية لتطور النظام الرأسمالي وضرورة

---

(٤) للاطلاع على نموذج من هذه الكتابات، انظر اندريه نوشي في دراساته المغربية، ومؤلفه:
André Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954* (Paris: Minuit, 1962).

(٥) وهي الملاحظة التي أبداها جاك بيرك (Jacques Berque) على مؤلّف عبد الكريم غلّاب، حين كتب يقول: «إن التفسير الحقيقي يكمن في نظري (= جاك بيرك) في مسيرة الامبريالية ذلك أن الامبريالية ليست قدراً سماوياً أو نتيجة تشويه يلحق الإنسان، وإنما هي في الواقع ثورة صناعية تستمد جموحها من التوسع الجغرافي ومن الاستغلال. . . ولهذا السبب اقترح عليكم، أيها الصديق العزيز، أن تضيفوا فصلاً جديداً في طبعة مقبلة تتناولون فيه التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في الفترة المتراوحة بين ١٩٢٥ ـ ١٩٤٤. . .». انظر: عبد الكريم غلّاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٧)، ص ٧ ـ ٨.

(٦) انظر بالأساس القسم الثاني من هذا الكتاب.

استمراره، لم تستهدف الاستغلال المادي وحسب، بل ركزت، بإصرار، على أن تكون إجهازاً على كل ما له صلة بهوية المجتمعات المستعمَرة ومقومات شخصيتها التاريخية. والمغرب العربي، الذي تقبّل جرح الاحتلال سقيم العود، ضعيف المركز، مدافعاً غير مبادر، لم يكن بمقدرته تاريخياً سوى أن يقابل هجوم الاستعمار، بـ «استراتيجيا» تتراوح بين «الاندفاع الوجداني»، المفعم بـ «شحنة جهادية» تارة، والمقاومة السياسية المتمركزة على «الذات»، الداعية إلى الاصلاح طوراً آخر.

لذا، كان منطقياً أن تشهد بلدان المغرب تغيرات عميقة، طالت اقتصاداتها فلسفة وإنتاجاً، كما مست مجتمعاتها، سلوكاً وتعليماً وثقافة. هذا، وقد عمّقت نتائج دخول الاستعمار بلاد المغرب من تأخر هذا الأخير كما أدمجته ضمن المنظومة الرأسمالية، خلافاً لما ادعته ودافعت عنه العديد من الكتابات المنظرة لما يسمى «رسالة فرنسا التمدينية»(٧).

فالاستعمار، إذا كانت لنتائجه العميقة من مضاعفات، على صعيد المغرب العربي، فإنه قد وتّر الصراع بينه والحركات الوطنية، كما أمدّ هذه الأخيرة بقوى مجتمعية جديدة فاعلة، وسعت وعضدت من بنى النضال الوطني، وبالضرورة طورت مفاهيم وآليات نشاطه، وهذا شرط مركزي في استجلاء وإدراك دلالات الانتقال من بُعد الدفاع عن الهوية إلى طرح مبدأ التحرر والاستقلال.

١ ـ التغيرات الحاصلة على صعيد الاقتصاد والمجتمع

لقد خلصنا، عند استقرائنا سيرورة تكوّن مفهوم المغرب العربي في التاريخ(٨)، إلى نتيجة أساسية، مفادها: «أن المغرب العربي الذي يُعدّ حقيقة تاريخية جغرافية، واجتماعية إثنية، والذي استكمل عناصر وحدته بانتمائه إلى المشروعية العربية الإسلامية، وبتحوله عنصراً فاعلاً فيها، قد تعرّض، مع أواخر القرن الخامس عشر والقرن الموالي له، إلى توقّف في أنماط تطوره، وتكلّس لمقومات نهضته...» الواقع الذي حلّلنا مُكوناته، واستجلينا مظاهره، بالاعتماد على مفهوم «التأخر التاريخي» كما وقع توظيفه في البحث التاريخي الاجتماعي المعاصر(٩).

فالتأخر التاريخي لم تقتصر نتائجه الأولية على تعميق تفكك وحدة المغرب العربي، وتعريض سيادته للاختراق العثماني أولاً، والإيبيري لاحقاً، بل وفرت شروط إدماج المنطقة بالمنظومة الرأسمالية، واخضاعها لمتطلبات الاستراتيجيا الاستعمارية الفرنسية.

إن عملية الإدماج، التي وقفنا عند طبيعة أدواتها ونوعية مجالاتها، وحلّلنا المؤشرات

---

(٧) وهو ما ناقشنا خلفياته بالفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب، وأكد عليه «جان دريش» في تقديمه كتاب ألبير عياش، انظر: ألبير عياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٥)، ص ١٤ ـ ١٦.

(٨) انظر القسم الأول من هذا الكتاب.

(٩) انظر بالأساس الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

الأولية لمضاعفاتها على اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب العربي، ستتأكد نتائجها العميقة أكثر، مع أواخر الثلاثينيات وعقد الأربعينيات، وهي الفترة التي مثلت أوج تصاعد الامبريالية، وفي الوقت ذاته بداية لانكسارها(١٠).

هذا، ونلمس نتائج الإدماج في ما آلت إليه اقتصادات المغرب العربي وطبيعة توجهاتها (أ)، كما ندرك عمقه في ما أصبح عليه واقع المجتمعات المغربية وحالتها التعليمية والثقافية (ب)، الأمر الذي يفسر، بتقديرنا، طبيعة الانتقال الحاصل بوعي الحركات الوطنية وتفكير نخباتها السياسية.

أ ـ وفعلاً، قد لا يكفي البحث في تطور الحركات الوطنية المغربية ومقاومتها الاستعمار وأساليبه، أن نقتصر على الجوانب السياسية والنضالية دون سواها، بل يفترض علمياً أن نتناول المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك لعمق الصلات التي ربطت الظاهرة الاستعمارية بالاقتصاد ولوزن هذا الأخير وفعاليته، في حقل توسع الاحتلال وانتشاره واستقرار النظام المنتمي إليه.

قد يتعذر منهجياً التدقيق في نتائج الادماج الذي طال اقتصاد المغرب العربي، كما يصعب متابعة مختلف الأدبيات التي تناولت الموضوع وتباينت بشأن مقاربته(١١). ما نود الوقوف عنده، هو الصورة التي آلت إليها اقتصادات المغرب، وطبيعة الاختيارات الموجهة إليها، وبالضرورة واقع القطاعات المشكلة لبُناها العامة، مستندين في ذلك إلى جملة من الإحصاءات والجداول، الكفيلة بتشخيص نتائج الادماج ومدى تأثيره في اقتصاد المغرب ووتائر نموه.

خلاصة مركزية سنعتمدها عند تحليل نتائج الادماج ومضاعفاته على المدى المتوسط والبعيد(١٢)، وهي أن الاقتصاد المغربي قد تعرّض لاختلالات بنيوية، غيرت من أولوياته، ووظائف قطاعاته، بشكل يستجيب لمتطلبات الارتباط بالنظام الرأسمالي، ويتلاءم ومقتضيات التقسيم الدولي للعمل، الذي يُعدّ احدى أدواته الأساسية(١٣). أربعة قطاعات كفيلة بإعطائنا

---

(١٠) ليس المقصود هنا زوالها، ولكن تراجعها أمام بروز معطيات جديدة بالواقع الدولي، حتّمت على الاستعمار أن يغير من شكله.

(١١) من هذه الكتابات، انظر: سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار الحداثة، ١٩٧٨)؛ شارل أندريه جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم [وآخرون]؛ مراجعة فريد السوداني (تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، الباب الأول: «معطيات المشكل،» ص ٣٩ ـ ٨٣؛ مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، الفصل الثالث: «البنية الاجتماعية الجزائرية في ظل السيطرة الفرنسية،» ص ٤٩ ـ ٦٨، وعياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، القسمين الثاني والثالث، ص ٩١ ـ ٢٣٩.

(١٢) نقصد بالمدى البعيد التفكير في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي.

(١٣) وهو التقسيم الذي جعل المغرب العربي، كباقي الدول المستعمَرة وقتئذٍ، مختصاً في تصدير المواد الأولية في شكلها الخام واليد العاملة.

نظرة دقيقة وشاملة، عن عمق الادماج وتفكك الاقتصاد المغـربي، وهي: الزراعـة، المعادن، الاستثمارات، ثم التجارة الخارجية:

فالزراعة، التي شكّل استيطان مجالاتها واستثمار منتوجاتها، هدفـاً حيويـاً باسـتراتيجيا فـرنسا الاستعـمارية كـما سبق أن حلّلنا سلفـاً(١٤)، قد تعـرّضت بفعل الادمـاج، إلى تغييرات عميقـة، أعادت هيكلة بُنـاها الإنتـاجية عـلى أساس مقتضيـات السـوق الفـرنسيـة والمـراكـز الـرأسماليـة، كما أعـاقت تطور الإمكـانات المحليـة، وقللت من فـرص استعـادتهـا مكـانتهـا الطبيعية.

هذا، ونعتقد مع سـمير أمين أن «الاستعمار الـذي استولى عـلى الجزائـر فتونس فمـراكش، وبين البلد والآخر ما يقارب من ثلاثين عاماً، قد ثوّر بالتـأكيد الـطرائق الزراعيـة في مناطق كـانت بقيت أحيانـاً حتى ذلك الوقت قفراً، لكن بما أن هـذه الثورة الـزراعية تـركزت في أراضي الاستعمار وحدهـا تقريبـاً، فقد كـانت التـطورات في الـزراعـة بـطيئـة عـلى وجـه الإجمـال، تـراوحت بـين ١ و٢,٥ بـالمئـة في العـام حسب الفـترات المختلفة...»(١٥)، الحقيقة التي يمكن معاينتها بنوعية المنتوجات وتمركزها بالدول الثلاث.

فإنتاج الحبوب مثلاً، قد ظلّ متقارباً من حيث نسبه المئويـة، ضعيفاً من حيث مـواكبته النمو الديمغرافي بأقطار المغرب العربي. فهكذا لم يتجاوز تطور إنتاج هذه المادة بالجزائر، وعلى امتـداد الفترة الفـاصلة ما بـين ١٨٥٠ و١٩١٠ أكثر من ١,٧ بـالمئة، مـتراوحـاً مـا بـين ٥,٢ و١٨,٨ قنطاراً سنوياً، وهي النسبة التي شهدتها تونس (١,٧ بالمئـة ما بـين ١٩١٠ و١٩٥٥) وإلى حد ما المغرب الأقصى(١٦).

لكن، بالموازاة مع ضعف هذا المنتـوج، الذي يُعتـبر نموه ضرورة أسـاسية بـالنسبة إلى حـاجات المجتمعـات المغربيـة ومتطلبـاتها اليـومية، أدخلت أنـواع زراعية جـديدة وتـطورت إمكاناتها، وذلك لاستجـابتها لـلأسواق الـرأسماليـة(١٧)، ومقتضيات التقسيم الـدولي للعمل، ونعني بذلك الحمضيات، والبواكير، والصيد البحري. فبالجزائر مثلاً، ستشهد زراعة الكروم نمواً ضخماً ما بين الحـربين، إلى حـد أصبحت معه «الأسـاس الاقتصادي للجـزائر الفـرنسية ومقياساً لرفاهيتها»(١٨). فمن ١٨٠,٤١٤ هكتاراً من المساحات الزراعية عام ١٩٢٣، ستنتقل إلى ٣٥٣,٣٣٧ هكتـاراً سنة ١٩٣٢، و٣٣٩,٥١٢ هكتـاراً عـام ١٩٣٥، لتبلغ ٤١٠,١٣١ هكتاراً خلال ١٩٣٩، وهي أرقام مكنت المعمرين الفرنسيين بالجزائر من تحقيق نسب مرتفعة

---

(١٤) انظر الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١٥) أمين، المغرب العربي الحديث، ص ٢٧.

(١٦) حيث شهد أعلى نسبة إنتاج بالمغرب العربي، تراوحت ما بين ٢٠ مليـون قنطار عـام ١٩٣٠، و٣٠ مليوناً مع نهاية الاستعمار.

(١٧) ألم يقل لويس برتراند عام ١٩٣١: «تعتبر الجزائر مزرعة شاسعة للكروم، فهي تغطي بلداً كبيراً في حجم المترويول، إنها معصار ضخم ينبع منه نهر من الخمر، كفوارة ماء طبيعية».

(١٨) Charles Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1979), p. 487.

من أنـواع الخمور، تجـاوزت ١٨,٣٧١,١٠٠ هكتوليـتر في ١٩٣١ ـ ١٩٣٥، الأمر الـذي لم يقتصر على إشباع حاجات السوق الفرنسي وحسب، بـل خلق أزمة تنـافسية حـادة، فرضت على البرلمان التدخل لصياغة حلول قانونية بشأنها(١٩).

وبالمغرب الأقصى، حيث استحـوذ الاستعمار عـلى ما يفـوق مليون هكتـار من الأراضي الفـلاحية(٢٠)، سينصبّ الاهتمام على المنتوجـات الأكـثر إقبـالاً من لـدن الجـاليـة الفـرنسيـة والأوروبيـة. فهكـذا، ستغـطي مسـاحـات زراعـة الكـروم ٤١,٠٠٠ هكتاراً من الأراضي الخصبة، موزعة على المدن والمناطق «النافعة»، بتقدير الاستعمار، كمكناس، والدار البيضاء، والـرباط، وبعض الضيعـات بوجـدة(٢١). والشيء نفسه يقـال بالنسبـة إلى الحمضيـات، التي تطورت ابتداءً من سنة ١٩٢١، بفعل أساليب العصرنة التي أدخلها المعمرون، ونافسوا، بل دمروا بها الإمكانات المحلية(٢٢).

أما بتونس، حيث شرع المعمرون في زراعة الكروم منذ ١٨٩٠، فقد شهد هذا المنتوج وتيرة نمو متصاعدة، بلغت ٥١,٠٠٠ هكتار عام ١٩٢٣، وما يفوق ٣٥,٠٠٠ هكتـار خلال السنوات الأخيرة لـلاستعمار الفـرنسي بتونس(٢٣). هـذا، علاوة عـلى الحمضيات، والبـواكير، والصيـد، وهي تعتبر قـطاعاً مهمّاً من حيث طاقـاته الإنتـاجية(٢٤)، كـما هو الشـأن بـالمغـرب الأقصى(٢٥).

لقد تعرّض قطاع المعادن بدوره، إلى المضاعفات نفسها أو أكثر، سواء من حيث نوعية المـواد المستخرجـة، أو من ناحيـة القطاعـات التي شملتها الصنـاعات المنجميـة. فلكي يظل الاستعمار الفرنسي منطقياً مـع ضرورات أسواقـه الداخليـة، ومنسجماً مـع مقتضيات التقسيم الدولي للعمل، عمد إلى تركيز استثماراته المادية ونشاطـاته الاقتصـادية، ببعض القـطاعات، التي قدّر أنها أكثر استراتيجية لحركته التصنيعية.

---

(١٩) وهو القانون الصادر بتاريخ ٤ تموز/ يوليو ١٩٣١، الذي بمقتضاه أصبح محظوراً على المعمرين الذين يملكون أكثر من ١٠ هكتارات من حقول الكروم، إقامة مزارع جديدة.

(٢٠) للتدقيق في المساحات المزروعة وعدد الاستغلاليات، وكيفية توزيعها على المعمرين، انظر: عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ١٨١ ـ ١٨٢، خصوصاً الجدول رقم (١٢).

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(٢٢) سيما وأن الزراعات المخصصة لإنتاج الخمور، تتناقض والمعتقدات الدينية للمغاربة، الشيء الـذي حرم هؤلاء من أراضٍ شاسعة كان من الممكن أن تشغل لمنتوجات هم في حاجة ماسة إليها.

(٢٣) الملاحظ من خلال هذا الرقم أن نسبة الإنتاج قد انخفضت، وقد يُعزى ذلك إلى اصابة أشجار الكروم بالشيخوخة، والجفاف والفيلوكسرا.

(٢٤) قـدّرت منتجات الصيـد البحري بتـونس بما يقـارب ٤,٧٠٠ طن سنـوياً بـين ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥، و٩٠٠٠ طن بـين ١٩٣٥ ـ ١٩٤٠، و١٠,٣٠٠ مـا بـين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥. انـظر: أمـين، المغـرب العـربي الحديث، ص ٤٣.

(٢٥) حيـث بلغ صيـد الأسماك سنة ١٩٣٠ مـا يقـرب من ١٠ آلاف طن و٣٠ ألف طن عـام ١٩٣٨، لينتقل بشكل متزايد بعد ١٩٤٨ فيصل إلى ٩٠ ألف طن عام ١٩٤٩، و١٤٠ ألف طن خلال ١٩٥٨.

فهكذا، سيحظى استخراج الحديد الجزائري باهتمام متزايد منذ ١٨٨٠، وذلك لمكانته الخاصة ببنية الاقتصاد الفرنسي، كما هو الشأن بالنسبة إلى مادة الفوسفات بكل من تونس (١٩٠٠)، والمغرب الأقصى (١٩٢٥)(٢٦).

لقد بلغت كمية استخراج الحديد الجزائري مليون طن عام ١٩٢٠، و٢,٢ مليون طن سنة ١٩٣٠، لتبلغ ٣,٤ مليون طن كحد أقصى، وهي نسبة مهمة قياساً لما لهذا المنتوج من وزن وفعالية في عملية تنشيط الصناعات، سيما الثقيلة منها(٢٧). كما أن مادة الفوسفات بتونس، قد حققت إنتاجاً تجاوز ٣,٣ مليون طن سنة ١٩٣٠، محتلة بذلك الدرجة الثانية في سلّم الإنتاج العالمي(٢٨)، النسبة التي سيضاعفها المغرب الأقصى بفعل عمليات التحديث والعصرنة، التي شملت هذا القطاع، محققاً ما قدّر بـ ٤,٧٠٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٥١، و٤ ملايين طن عام ١٩٥٢، و٤,٢٠٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٥٣، و٥ ملايين طن عام ١٩٥٤(٢٩). هذا دون أن نغفل مادة الفحم الحجري، التي اكتشفت بكميات هائلة ابتداءً من سنة ١٩٢٨(٣٠).

لقد ترتب على هذا التقسيم (= تخصص دول المغرب العربي في تصدير المواد الأولية) نتائج عميقة، بالنسبة إلى طبيعة الحركة التصنيعية وآفاقها المستقبلية. فهكذا، ستتوسع الصناعات الاستخراجية بالدول الثلاث(٣١)، كما ستتطور، بدرجات متفاوتة، الصناعات الخفيفة المرتبطة بحاجات السوق الفرنسية، ومتطلبات الجالية الأوروبية المقيمة بالمغرب العربي، مثل التغذية، والبناء، وورش الإصلاح(٣٢). وبالموازاة، شهد القطاع الثالث

---

(٢٦) للتدقيق نشير إلى أن المكتب الشريف للفوسفات قد أنشىء عام ١٩٢٠، وأن الاستغلالات الأولى بدأت سنة ١٩٢٢.

(٢٧) دون إغفال معادن أخرى لها أهميتها الخاصة، مثل الفوسفات (٩٠٠ ألف طن عام ١٩٢٥)، والفحم الحجري (٣٠٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٥٥).

(٢٨) وارد في: أمين، المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٢٩) عياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، ص ١٩٢.

(٣٠) لتصل نسبة إنتاجه إلى ٥٦٠,٠٠٠ طن عام ١٩٥٣.

(٣١) نقرأ وصفاً لشارل روبير أجرون يقول فيه: «فبالرغم من تحذيرات بعض المسؤولين المؤكدة حصول توسع صناعي بالمغرب العربي ما بين الحربين، فإنه باستثناء بعض المعدات والآلات الخاصة بالنسيج، التي انتقلت من ليون إلى تلمسان سنة ١٩٣٩، فإننا نلاحظ، خلال الحرب الثانية، أن الجزائر بلد الصوف في حاجة إلى القماش، وأنها المنتجة للحلفة تفتقر إلى الورق، وأن هذا البلد المنتج للفوسفات لا يتوفر على الأسمدة بكميات كبيرة. . . فالجزائر المقطوعة عن المتروبول، غير القادرة على تسلّم وارداتها، بفعل الحرب، قد أصبحت تعاني من غياب مطلق لصناعة الأساس. . .». انظر:
Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 497.

(٣٢) ولو ان الاستعمار قد حاول القيام بعدة مشاريع صناعية خلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية، سواء بالجزائر أو بتونس والمغرب الأقصى. انظر: المصدر نفسه، ص ٤٩٤ ـ ٥٠٦، وعياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، ص ٢٠٢ ـ ٢٣٤.

(= الخدمات) نمواً متزايداً بالمقارنة مع الزراعة والصناعة، كما نلمس ذلك بالجدول الخاص بـ «بنية الانتاج الصناعي»، وجدول «بنية الاستثمارات»(٣٣).

جدول رقم (٧ - ١)
بنية الانتاج الصناعي
(نسبة مئوية)

المغرب - ١٩٥٥		البلدان الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية)
الإنتاج المنجمي	١٧	٥ إلى ١٠
الحرف الصناعية الصغيرة	١٩	٥ إلى ١٠
الصناعة الكبرى	٣٤	٦٥ إلى ٧٠
الكهرباء	٠٦	٠٢ إلى ٠٤
البناء والأشغال	٢٤	١٢ إلى ١٥
المبلغ الإجمالي: إنتاج صناعي	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٧ - ٢)
بنية الاستثمارات
(نسبة مئوية)

المغرب

بداية الاستعمار	حوالى ١٩٥٥	البلدان المصنعة
استثمارات إنتاجية		
- زراعة ٢٩	١٧	٠٥ إلى ١٠
- صناعة ٣٠	٣٣	٧٠ إلى ٨٠
استثمارات غير إنتاجية		
- إسكان ١٧	١٩	٠٥ إلى ١٥
- بنية تحتية ٢٤	٣١	٠٥ إلى ١٥
المجموع ١٠٠	١٠٠	١٠٠

---

(٣٣) كلمة المغرب هنا، هي ترجمة لـ «Maghreb» بالفرنسية، والنسب المئوية توضح المعدلات التي حققتها نسب الإنتاج الصناعي حتى استقلال أقطار المغرب العربي. للتدقيق في الجدولين معاً، انظر: أمين، المغرب العربي الحديث، ص ٢٨ - ٢٩ و٣٢.

وفعلاً، نستنتج من قراءة الجدولين معاً، طبيعة التخصص الذي فرضه الاستعمار على دول المغرب العربي، والذي بمقتضاه تأكد إدماج المنطقة، عبر إعادة هيكلة اقتصادها في اتجاه تصدير المواد الأولية، واستيراد المنتوجات المصنعة، الواقع الذي نلمسه أكثر، ببنية الاستثمارات بالمغرب، إلى تاريخ استقلال مجمل أقطاره، إذ، علاوة على ضعف الاستثمارات بالقطاع الصناعي، مقارنة مع نظيره بالبلدان المتقدمة، وأيضاً تزايد حجم الاستثمارات غير المنتجة، من استهلاك وخدمات، فإن رؤوس الأموال ـ التي واكبت حركات الهجرة والاستيطان بالمغرب العربي، في بداية الاحتلال أولاً، وبعد الحرب العالمية الثانية بشكل أساسي ـ(٣٤) لم تحدث تراكمات تسمح ببناء اقتصادات جوّانية (Introverties)، متوازنة ومستقلة، بل رسخت طابعها البراني (Extravertie)، التابع والمستجيب لمتطلبات المنظومة الرأسمالية العالمية.

فبالعودة إلى الفلسفة التي حكمت حركة الاستثمارات بالمغرب العربي، وحددت المستفيدين منها، ما يؤكد صحة هذا الحكم، ومفعوله على اقتصادات المغرب. ذلك، أن القطاعات التي حظيت بامتيازات خاصة لدى الاستعمار، وبالتالي استوعبت أعلى نسب الاستثمار، هي تلك التي تخدم توسع الاقتصاد الاستعماري وزيادة عائداته، وضمان استقراره، مثل تجهيزات البنية التحتية (= الطرق، السكك الحديدية، الموانىء، السدود. . .)، والأنشطة الموجهة إلى التصدير (= المناجم، المنتوجات المصنعة وشبه المصنعة، والمواد الفلاحية)، وخدمات القطاعات غير المنتجة (= التسويق، الاستهلاك، البناء، العقارات، المنقولات).

وبموازاة ذلك، أهمل الاستعمار قطاعات تعدّ روافد ضرورية لكل تنمية اقتصادية واجتماعية(٣٥). فقد همش «الاقتصاد التقليدي» وفكك نسيجه الاجتماعي، كما أعدم امكانات بناء صناعة ثقيلة، وفي مستوى ثالث أبعد التكوين الثقافي والفني القادر على تهييء الإنسان المغربي: المحور المركزي لكل مشروع يروم النماء والتقدم والاستقلالية(٣٦).

إن التشديد على الطابع الاستغلالي لحركة الاستثمارات بالمغرب العربي، قد يجد تفسيره المنطقي والواقعي، في فحص قائمة المستفيدين من مجمل المشاريع المنجزة بالدول الثلاث،

---

(٣٤) فهكذا مثلاً، سيتضاعف حجم الاستثمارات العامة والخاصة بالمغرب الأقصى، خلال سنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٥٧ بما يقارب أربع مرات لما كان عليه الوضع قبل الحرب العالمية الثانية، وتسع مرات خلالها. فالاستثمارات لم تتعد ٥ , ٥ مليارات فرنك فرنسي ما بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، لتصل إلى ٢٠ ملياراً ما بين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨، و٥٠ ملياراً ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٧. للتدقيق، انظر: عبد العزيز بلال، الاستثمار بالمغرب، ١٩١٢ ـ ١٩٦٤، ط ٢ (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٠)، ص ١١ وما بعدها.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٣٦) يمكن ملاحظة ذلك في ضعف تطور الزراعة التقليدية بالنسبة إلى النمو الديمغرافي للمغاربة، وتقلص حجم الماشية، وعدم فعالية القرض الفلاحي وتدخل الدولة، وأيضاً في تقهقر قطاع الصناعة التقليدية، وتهميش الأطر الوطنية من تحمل المسؤولية بالإدارة ومراكز القرار بفروع الصناعة والفلاحة، وأخيراً في ضعف الاستثمار الخاص بالمجال العلمي والثقافي.

وعلى درجات متفاوتة(٣٧)، كما توضحه أيضاً وضعية التجارة الخارجية خلال فترة الاحتلال.

فعلاً، يكشف قطاع التجارة الخارجية مجمل الخصائص التي طبعت الاقتصاد الاستعماري بالمغرب العربي. فحتى حدود سنة ١٩٥٥، شهدت الدول الثلاث اختلالات في موازينها التجارية، وذلك بالرغم من التفاوت النسبي في معدلات نمو المبادلات الخارجية، من بلد إلى آخر، ومن وضعية إلى أخرى(٣٨).

فهكذا، لم تتمكن صادرات كل من الجزائر وتونس، من تغطية أكثر من ٧٠ بالمئة من الواردات، و٦٥ بالمئة بالنسبة إلى المغرب الأقصى، الأمر الذي يتعذر تفسيره بتزايد حجم الواردات مقارنة مع الصادرات وحسب، بل قد يردّ أيضاً، وهذا هو الأساس، إلى التبادل غير المتكافىء الذي يحكم أثمان الصادرات المغربية بوارداتها (= أسعار المواد الأولية، مقابل المنتوجات المصنعة). ففي المغرب الأقصى مثلاً، وخلال عام ١٩٣٨، فاق «ثمن الطن المستورد أربع مرات ثمن الطن المصدّر، وفي سنة ١٩٥٢ كان يفوقه بخمس مرات، وفي سنة ١٩٥٤ بست مرات أكثر. . .»(٣٩)، الواقع الذي تعكسه نسبياً، قيمة الواردات العامة، التي وصلت سنة ١٩٥٢ إلى ١٨٠ مليار فرنك من أصل ٢٧٥ ملياراً من الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه الصادرات ٩٥ مليار فرنك(٤٠)، عنصر آخر من شأنه أن يساعد على ملامسة الطابع «البراني» لاقتصادات دول المغرب العربي، ونعني به تمحور الصادرات المغربية حول السوق الفرنسية أساساً، وبعض المراكز الأوروبية بالدرجة الثانية، مقابل ضعف مهول للمبادلات الأفقية بين الأقطار الثلاثة: المغرب، الجزائر، تونس، وغياب شبه مطلق تجاه بلدان المشرق العربي.

فخلال سنة ١٩٥٢ مثلاً، بلغت تجارة المغرب الأقصى مع فرنسا وحدها، ما قدّر بـ ٦٣ بالمئة، أي ثلثي المبادلات المغربية مع الخارج، في الوقت الذي لم تكن تتجاوز عام ١٩٣٨، ٣٦,٥ بالمئة(٤١)، وهذا تطور يؤشر، بما فيه الكفاية، لعمق الارتباط مع دولة المتروبول، كما يبرز الخطورة المستقبلية لعدم تنويع أسواق التجارة الخارجية للمغرب الأقصى، ولباقي دول المنطقة، وبالتالي استمراريتها حاملة خصائص التقسيم الدولي للعمل، مستجيبة لمتطلبات المنظومة الرأسمالية العالمية، المعطى الذي يعكسه نسبياً الجدول الخاص بحجم صادرات وواردات أقطار المغرب العربي، منذ بداية احتلال الجزائر، وحتى استقلال كل من تونس والمغرب(٤٢).

---

(٣٧) للتدقيق في حالة المغرب الأقصى، انظر: عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ١٤٥ ـ ١٦٩. وبالنسبة إلى الجزائر وتونس، انظر: أمين، المغرب العربي الحديث، ص ٦٣ وما بعدها.

(٣٨) للتدقيق في معدلات نمو التجارة الخارجية لأقطار المغرب العربي، ومدى تأثيرها بوضعية كل قطر، انظر: أمين، المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٣٩) عياش، المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٤٢) نقلاً عن: أمين، المغرب العربي الحديث، ص ٥٦.

جدول رقم (٧ ـ ٣)
الصادرات والواردات (بالمليارات على أساس سنة ١٩٥٥)

الجزائر	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٣٠	١٩٥٥
ـ الصادرات	٣١	٦٨	١٢٧	١٦٥
ـ النسبة المئوية للإنتاج المادي	٣٣	٤٠	٥٠	٤٤
ـ الواردات	٣١	٦٨	١٢٧	٢٤٠
تونس	—	١٩١٠	١٩٣٠	١٩٥٥
ـ الصادرات	—	١٧	٣٩	٤٤
ـ النسبة المئوية للإنتاج المادي	—	٤٤	٥٢	٣٩
ـ الواردات	—	١٤	٣١	٦٥
مراكش (المغرب الأقصى)	—	١٩١٠	١٩٣٠	١٩٥٥
ـ الصادرات	—	١٠	٢٣	١٢٧
ـ النسبة المئوية للإنتاج المادي	—	٨	١٣	٣١
ـ الواردات	—	٣٣	٧٢	١٩٥

ب ـ إن الظاهرة الاستعمارية، باعتبارها محصلة منطقية في سيرورة تطور النظام الرأسمالي، لم تستهدف الاقتصاد وحده، بل سعت، بكل إصرار، إلى المساس بالمجتمع، في مكوناته وعناصر توازنه، في قيمه الفكرية ونظمه الثقافية. والمغرب العربي، الذي حلّلنا بعض نتائج الادماج الذي طال اقتصاده، ستشهد مجتمعاته تغيرات عميقة، كان لها الوقع البالغ على نسيجه الاجتماعي والحضاري، ليس خلال الحقبة الاستعمارية وحسب، بل حتى بعد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية أيضاً.

ثلاث ديناميات جديرة بالتحليل، لإدراك طبيعة التحولات التي مست المجتمعات المغربية، وكيفت علاقات مكوّناتها الإثنية والثقافية، بشكل يواكب ويستجيب لمقتضيات النمو الاقتصادي «البرّاني» التابع للمنظومة الرأسمالية العالمية:

فأولى هذه الديناميات، تلك المتعلقة بالبنية الديمغرافية، من حيث معدلات نموها، وتكوينها الإثني، تشكّلها المهني، وتمركزها الحضري... الخ، وهي عناصر كفيلة بتقديم صورة تقريبية، عن التغير الذي مس الجوانب البشرية في تحوّل المجتمعات المغربية.

هذا، وبالرغم من الصعوبات التي طرحتها النسب والأرقام الاحصائية المستخلصة

خلال الفترة الاستعمارية(٤٣)، فإن الموجود منها لا يؤشر لحصول آثار للاستعمار في النمو الديمغرافي بالمغرب العربي(٤٤)، كما لا يدعو إلى الاعتقاد بتحقق تزايد بفعل «تحسُّن الأوضاع الصحية للسكان». فمعدلات النمو ظلت متواضعة، وبوتائر متراوحة بين ١,٢ بالمئة و١,٧ بالمئة بالنسبة إلى الدول الثلاث(٤٥)، وحتى على إثر التزايد الذي شهدته المنطقة ما بعد ١٩٤٥، فإن المعدل السنوي لم يتجاوز ٢,٥ بالمئة، كما نستبين ذلك من الجدول الخاص بالسكان(٤٦).

جدول رقم (٧ - ٤)

السكان (بالملايين)

عدد السكان الإجمالي	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥	١٩٦٤
الجزائر	٣,٢	٥,٥	٥,٧	٦,٤	٩,٧	١٠,٩
تونس	—	١,٩	٢,١	٢,٤	٣,٩	٤,٤
المغرب	—	—	٥,٢	٦,٣	١٠,٤	١٢,٦
سكان المدن						
الجزائر	٠,٥	٠,٩	١,١	١,٤	٢,٥	٣,٦
تونس	—	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٨	١,١
المغرب	—	—	٠,٦	٠,٧	٢,٤	٣,٢
سكان المدن المسلمون						
الجزائر	٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,٧	١,٦	٣,٤
تونس	—	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٥	١,٠
المغرب	—	—	٠,٤	٠,٥	١,٩	٢,٩
سكان الريف						
الجزائر	٢,٧	٤,٦	٤,٦	٥,٠	٧,٢	٧,٣
تونس	—	١,٧	١,٨	٢,٠	٣,١	٣,٣
المغرب	—	—	٤,٦	٥,٦	٨,٠	٩,٤

---

(٤٣) لعل أهمها، عدم تطور علم الإحصاء وضعف استعمال معطياته، إضافة إلى بقاء مناطق من الدول الثلاث خارجة عن عمليات الاحصاء، التي قامت بها السلطات الفرنسية، خصوصاً بالبادية والمناطق المتمردة، علاوة على تردد السكان في الإدلاء بحقائق، عن أوضاعهم الديمغرافية، المهنية والاجتماعية.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٤٥) قد يرجع ذلك إلى ضحايا الحروب والثورات التي شهدتها دول المنطقة، منذ احتلال الجزائر (= ثورات ١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧١ بالجزائر، و١٩١٢، ١٩٢١، ١٩٢٦، ١٩٣٤ بالمغرب الأقصى)، إضافة إلى المجاعات والأمراض التي فتكت بالآلاف من المواطنين (= مجاعات ١٨٦٨، ١٨٧٠، ١٩٣٥، ١٩٤٥).

(٤٦) وارد في: المصدر نفسه، ص ٣٧.

إن الذي يستلفت الانتباه أكثر، عند تحليل البنية الديمغرافية للمجتمعات المغربية، هو التشكل المهني للسكان، وحركات الهجرة الداخلية والتمدن. فبالرغم من تواضع النمو الديمغرافي، الذي ظل مع ذلك مرتفعاً بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي، فإن موجات متعددة من الهجرات نحو السهول الفلاحية والأراضي الخصبة، وأحزمة المدن الكبرى قد عمّت سكان الدول الثلاث، تارة من أجل الكسب والنشاط التجاري(٤٧)، وطوراً بغرض البحث عن فرص الشغل بقطاعات الزراعة والصناعة والبناء والخدمات.

وفعلاً، لقد ترتب على موجات الاستيطان الزراعي التي شهدتها بلدان المغرب منذ القرن التاسع عشر، وتوسع قطاع الصناعات الاستخراجية، وتجهيزات الأساس، بروز علاقات اجتماعية من طبيعة رأسمالية، بكل ما تحمله هذه الصفة من قابلية للجدل والتباين والاختلاف(٤٨).

فبالجزائر وتونس، كما بالمغرب الأقصى، أفرز مسلسل إدماج الاقتصاد المغربي بالمنظومة الرأسمالية، مظاهر اجتماعية عميقة، تراوحت بين التفقير المتزايد لقطاعات عريضة من سكان الأرياف العاملين بالزراعة(٤٩)، وبلترة (Prolétarisation) الشرائح الأخرى، المدينية أو تلك النازحة من البوادي تجاه المدن(٥٠). لذلك، يقدم إلينا الجدول رقم (٧ - ٥) الخاص بالتوزيع المهني للسكان النشيطين بالمغرب الأقصى، نموذجاً تقريبياً، لطبيعة التغير الاجتماعي الذي مس التكوين الديمغرافي للسكان بالمغرب العربي(٥١).

---

(٤٧) من ذلك، هجرات سكان سوس وفاس بالمغرب الأقصى، أو مزاب وجربة بتونس، أو وهران، متيجة، وعنابة بالجزائر.

(٤٨) للتدقيق في منطلقات وأبعاد هذا الجدل، نُحيل على بعض الكتابات، وهي كثيرة، التي تناولت موضوع نمط الإنتاج السائد بالمجتمعات المستعمَرة، وطبيعة العلاقات الناجمة عنه: المصدر نفسه، خصوصاً الفصل الثاني: «تحويل المجتمع المغربي،» ص ٧٣ - ١١٠؛ الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي**؛ خصوصاً الفصل الثالث: «البنية الاجتماعية الجزائرية في ظل السيطرة الفرنسية،» ص ٤٩ - ٦٨؛
Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* partie 3, chaps. 4 - 5, pp. 496 - 532, et P. Pascon, «La Formation de la société marocaine,» *BESM*, vol. 33, nos. 120 - 121 (1971).

(٤٩) نقرأ وصفاً أكثر تعبيراً عن حالة تونس، لعبد السلام بن حميدة، يقول فيه: «ويمثل الريفيون بين ٧٠ و٧٥ بالمئة من مجموع سكان البلاد (= تونس) من المزارعين الذين يقارب عددهم المليونين. والسمة المميزة في الريف هي تزايد ظاهرة التفقير التي تسارعت بحكم تسرّب الرأسمال النقدي والإجحاف الاستعماري، وقد استغل الاستعمار فرصة انعدام الملكية الخاصة خارج الشريط الضيق المحيط بالمدن، فأخرج الناس من أراضيهم بمراسيم جُعلت للغرض. . . وقد تفاقمت هذه الظاهرة بسبب الحرب وما صاحبها من التخريب ومصادرة الحبوب والماشية وارتفاع الأسعار. . .». انظر: عبد السلام بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ - ١٩٥٦**، ترجمة جماعية (تونس: دار محمد علي الحامي، ١٩٨٤)، ص ٢٢.

(٥٠) للتدقيق، انظر: أمين، **المغرب العربي الحديث**، ص ٩٤ - ١٠٦ (= تطور البنية الاجتماعية خلال الفترة الاستعمارية).

(٥١) نقلاً عن: عياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، ص ٣٣٠.

جدول رقم (٧ - ٥)
السكان المغاربة النشيطون/ التشكيل المهني
(بآلاف الأشخاص)

	١٩٣٦	نسبة مئوية	١٩٥٢	نسبة مئوية
السكان المنتجون				
ـ الفلاحة، الصيد، الغابات.	١,٢٦٨	٧٥,٧	١,٣٦٠	٦٠,٤
ـ المعادن، أعمال الردم، الصناعة والصناعة التقليدية.	٢٠٥	١٢,٣	٥١٦	٢٢,٩
ـ النقل وأعمال التفريغ	٦٤,٥	٣,٨	٩١	٤
المجموع	١,٥٣٧,٥	٩١,٨	١,٩٦٧	٨٧,٣
السكان غير المنتجين				
ـ التجارة.	٨١	٤,٨	١١٩	٥,٣
ـ الخدمات الشخصية والمنزلية.	٢٨	١,٧	٧٣	٣,٢
ـ الوظائف الإدارية والمهنية، والثقافية، حراس.	٢٩	١,٧	٩٤	٤,٢
المجموع	١٣٨	٨,٢	٢٨٦	١٢,٧
	١,٧٦٥,٥	١٠٠	٢,٢٥٣	١٠٠

لعل في قراءة أرقام هذا الجدول ومعدلاته، ما يسمح باستنتاج عدة خلاصات عن مضمون التغير الذي مس بنية السكان النشيطين، ومواقعهم بهرم الانتاج. فمن جهة، تقلصت نسبياً (١٥,١ بالمئة) أعداد العاملين بالزراعة، لصالح قطاع المناجم والصناعات الاستخراجية والحرفية (= زيادة ١٠,٦ بالمئة)، ومن جهة ثانية، ارتفعت نسبة المشتغلين بـ «الخدمات الشخصية والمنزلية والأعمال الإدارية والبوليس والجيش»(٥٢).

فقد تتعزز ملامسة هذا التغير وإدراك دلالاته أكثر، بتحليل الدينامية الاجتماعية المترتبة على الادماج الذي تعرضت له اقتصادات المغرب، وذلك من خلال عناصر: الدخل القومي وكيفيات توزيعه، وأيضاً نظام الأجور وتطورها، والتراتب الاجتماعي ومستويات العيش الناجمة عنه.

---

(٥٢) تراوح هذه النسبة، بحسب تقدير ألبير عياش، ما بين ٨٠ و٩٠ ألف شخص. أما بالنسبة إلى العدد الإجمالي للمستخدمين بالقطاعات المراقبة من لدن السلطات الفرنسية، فقد وصل إلى ٤٦٠,٠٠٠ حسب إحصاء ١٩٥٢.

لن ندقق في مضمون هذه العناصر ومعطياتها(٥٣)، مكتفين بتناول أهم المؤشرات وأكثرها تعبيراً عن التحولات التي شملت المجتمعات المغربية، وغيرت من مواقعها وأنماط عيشها، وأشكال علاقاتها.

يخلص سمير أمين من تحليله لـ «التكوين التاريخي للمجتمع الكولونيالي» إلى الإقرار بأن «نتيجة هذا النموذج من التطور هي الركود النسبي، لا بل أحياناً نقص الدخل بالرأس على مستوى السكان المسلمين. كل شيء يحصل كما لو أن النمو الاقتصادي الذي لا جدال فيه لم يعد بالفائدة عملياً إلا على الأوروبيين الذين يسمح لهم، أولاً وعلى وجه الخصوص بنمو عددي كبير، وبالتالي، بتحسين للدخل بالرأس...»(٥٤).

وفعلاً، حين ننظر إلى حالة كل قطر على انفراد، قد نعاين ما يؤكد صحة هذه الخلاصة، ويبرر أهميتها. فمتوسط الدخل السنوي الفردي لم يتجاوز حتى حدود ١٩٥٥ أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ فرنك، بالنسبة إلى السكان المغاربة، في الوقت الذي وصلت فيه معدلات مداخيل الجالية الفرنسية أساساً، والأوروبية بوجه عام، إلى ٤٧ بالمئة من الدخل الإجمالي بالجزائر، و٤٣ بالمئة بتونس، و٣٣ بالمئة بالمغرب، وذلك على قلتها، وضعف حجمها مقارنة مع المواطنين الأصليين(٥٥).

جدول رقم (٧ ـ ٦)

توزيع الدخل العام سنة ١٩٥٥ (السكان بالملايين ـ الدخل بمليارات الفرنكات)(٥٦)

	الجزائر		تونس		المغرب	
	السكان	الدخل	السكان	الدخل	السكان	الدخل
غير المسلمين	١,٠	٢٩٨	٠,٣	٩٠	٠,٧	٢١٤
المسلمون العاملون في الزراعة	٥,٣	١١٧	٢,٣	٥٢	٦,٣	٢٠٤
العاملون في غير الزراعة	٣,٤	٢٢٢	١,٣	٦٨	٣,٤	٢٢٦
المجموع	٩,٧	٦٣٧	٣,٩	٢١٠	١٠,٤	٦٤٤

---

(٥٣) للتدقيق أكثر، انظر: أمين، المصدر نفسه، ص ١٠٦ ـ ١١٠، وفتح الله ولعلو، «التغلغل الامبريالي والاندماج في الرأسمالية وتطور التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية،» المشروع، العدد ١ ([د. ت.])، ص ٤٥ ـ ٨٧.

(٥٤) أمين، المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٥٥) يشير البير عياش، استناداً إلى دراسة أندريه باجي عن الاقتصاد المغربي، إلى أن «حصة الاستعمار من الدخل الوطني للبلاد تعادل إن لم تفق حصة ٧,٧٠٠,٠٠٠ من المغاربة». انظر: عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ٢٢٦ وما بعدها.

(٥٦) نقلاً عن: أمين، المصدر نفسه، ص ٧٤.

فعلاوة إذن، على الصورة الواضحة التي يقدمها الجدول رقم (٧ - ٦)، عن التوزيع غير العادل والمجحف في حق السكان المغاربة(٥٧)، فإن نظام الأجور وتطورها بمختلف القطاعات الاقتصادية بالدول الثلاث، يعكس بدوره هذه السمة التي أطّرت العلاقات غير المتكافئة بين مكونات المجتمعات المغربية، الاستعمارية منها والوطنية.

فبالمغرب الأقصى مثلاً، شهدت الأجور انخفاضاً متزايداً ما بين ١٩٢٧ وحتى أواسط الأربعينيات (١٩٤٣)، في الوقت الذي تصاعدت فيه مستويات العيش وارتفعت الأسعار، الأمر الذي يعكسه واقع السكان، الذي مسه الفقر، والبؤس، وانعدام الامكانات الدنيا للبقاء والاستمرارية(٥٨).

جدول رقم (٧ - ٧)
تطور الأجر الأدنى اليومي للعامل المغربي(٥٩)
(١٠ ساعات من العمل إلى حدود فاتح حزيران/ يونيو ١٩٣٦ و٨ ساعات بعد هذا التاريخ)

السنة	الأجر
١٩٢٧	٨ فرنكات
١٩٢٩	١٠ فرنكات
١٩٣٣	٦ فرنكات
١٩٣٦	٤ فرنكات
١٩٣٧	٥,٦ فرنكات

هذا، وبالرغم من الزيادات التي وافقت عليها السلطات الفرنسية (١٩٤٣ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٥)، تحت ضغط الحركة العمالية، كما سنحلل لاحقاً(٦٠)، فإن أجرة ساعة عمل بالدار البيضاء مثلاً، لم تتجاوز أكثر من ٥٦,٩٠ فرنكاً (نيسان/ ابريل ١٩٥٥)، وهو معدل يقلّ عن باقي عواصم دول المغرب العربي (= تونس ٦١ ف، الجزائر ٧٧ ف)، وضعيف إلى حد بعيد بالمقارنة مع ما كان مطبّقاً بفرنسا (= باريس ١١٠ فرنكات)(٦١).

---

(٥٧) ومن مظاهر هذا الإجحاف، أن تكون حصة ٥٥ بالمئة من السكان الجزائريين المشتغلين بالزراعة لا تتعدى ١٨ بالمئة من الدخل فقط، و٦٠ بالمئة بتونس ٢٥ بالمئة من الدخل فقط، و٦٠ بالمئة بالمغرب الأقصى ٣٢ بالمئة من الدخل ليس إلا.

(٥٨) للتدقيق أكثر، انظر مناقشة وردّ ألبير عياش على مجمل الآراء الداعية إلى القول بحصول نوع من الرفاهية لدى السكان المغاربة في: عياش، المغرب والاستعمار: **حصيلة السيطرة الفرنسية**، ص ٣٣١ - ٣٤٥ (= الاستعمار وظروف عيش المغاربة).

(٥٩) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٤٠.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٤١، انظر الفقرة الثانية من هذا الفصل.

(٦١) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٤١.

لقد تطور نظام الأجور في كل من الجزائر وتونس، بالوتيرة نفسها بالمغرب الأقصى(٦٢)، الأمر الذي كانت له المضاعفات ذاتها على أوضاع السكان وظروفهم المعيشية. فهكذا، كانت «الأجور الفلاحية»، يؤكد عبد السلام بن حميدة، «أكثر انخفاضاً، ففي سنة ١٩٤٤ كان العمال الفلاحيون يتقاضون ما بين ٣٥ و٤٠ فرنكاً في اليوم، أي ما يعادل ثمن ٥ خبزات...»، ليضيف: «ولا ننسى أن هؤلاء لا يعملون في الغالب إلا ثلاثة أشهر تقريباً بالإضافة إلى أن مرسوم ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٣٧ يسمح للإدارة بأن تفرض الأجور الدنيا، ومرسوم ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٠ يرى حرية تحديد المكافآت الخاصة بالعمال الفلاحين بالاتفاق بين الأطراف المهنية وهذا ما يعطي لكبار المعمرين «حرية» تفقير العمال بصفة شرعية...»(٦٣).

تساؤل مركزي، تخلل العديد من الكتابات التي تناولت موضوع الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي، سواء من حيث الأشكال النضالية للعمل الوطني والايديولوجيا المؤطرة له، أو من حيث العلاقات الأفقية بين مختلف مكوّنات المجتمعات المغربية، أو على صعيد الظاهرة الاستعمارية ومضاعفاتها العامة (= الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية) على حاضر ومستقبل الأقطار المغربية، إنه التساؤل الرامي إلى استبعاد التحليل العمودي الذي يقصر التمييز بين الاستعمار والحركات الوطنية فقط، وبالمقابل يشدد على أن يحظى التحليل الأفقي، هو الآخر، بقدر كافٍ من الدقة والعمق، قصد تحديد المكونات الفعلية للمجتمعات المغربية، وفهم الآليات الناظمة لنشاطها الوطني، وبالضرورة إدراك المشروع، أو المشروعات المجتمعية، إن وجدت، الرامية إلى إنجازها حالاً واستقبالاً(٦٤).

لقد سبق أن أشرنا، في أكثر من سياق، إلى عدم الجزم بحصول تبنين طبقي بالمغرب العربي خلال الحقبة الاستعمارية، كما أكدنا، في الوقت ذاته، صعوبة استبعاد الاقرار ببروز ملامح فرز اجتماعي بالدول الثلاث، فرز لا يُؤصل لوجود طبقات مهيكلة من الناحيتين التنظيمية والسياسية، ولكن لا يعدم إمكانية القول بحضور عناصر مجتمعية، قادرة على التحول، مع التطور، إلى طبقات فعلية، متناقضة ومتصارعة.

فالتغير الحاصل بفعل الارتباط بالمنظومة الرأسمالية، الذي حلّلنا البعض من مظاهره، على المستويين الديمغرافي والاجتماعي، قد امتد إلى حقل، شكّل على الدوام، مجالاً حيوياً باستراتيجيا الاحتلال، كما مثّل سلاحاً أكثر شحذاً للوعي الوطني، وأعمق إثارة لحماس نخباته السياسية، ونعني بذلك التعليم، ونظمه التربوية والثقافية.

---

(٦٢) قارن: Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954*, chap.5, pp. 97 - 124, et

بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦، ص ٢٧ ـ ٣٠.

(٦٣) بن حميدة، المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٦٤) انظر وجهات نظر كل من: أمين، المغرب العربي الحديث؛ عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، والأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي.

لقد كانت حصيلة الاستعمار جد سلبية، في مجال التعليم، سواء من حيث الانتشار والتوسع، أو على مستوى تطور المؤسسات وتقدّم مناهجها التربوية والعلمية، الواقع الذي تؤكده معدلات التمدرس، ونسب الأمية، وأعداد الخريجين الجامعيين، بدول المغرب العربي الثلاث.

فبالجزائر، حيث أصر الاستعمار على اعتماد سياسة التجهيل(٦٥)، بلغ معدل الأمية ٨٥ بالمئة، كما أن إحصاء ١٩٥٤ يبين أن «هناك ٣,٠٢٠,٠٠٠ طفل في سن الدراسة يوجد من بينهم ١,٩٠٠,٠٠٠ فقط في المدارس، وأما في المعاهد الثانوية، فنجد ٦٢٦٠ تلميذاً بينما لا يتجاوز عدد الطلبة ١٧٠٠ طالب منهم ٥٨٩ في جامعة الجزائر، وفيما كانت نسبة الطلبة بين الأوروبيين ١ لكل ١٢٧ ساكناً فإنها بالنسبة للجزائريين لا تتجاوز ١ لكل ١٥,٣٤١ ساكناً...»(٦٦).

هذا، وتتأكد الحصيلة السلبية للتعليم بالجزائر، حين يُنظر إلى نتائجها المباشرة على مكونات المجتمع، وواقع لغته وقيمه الثقافية والفكرية، إذ، علاوة على تحطيم النظام التربوي الجزائري القديم، سعى الاستعمار إلى خلق وترسيخ ثنائية متعارضة، على صعيد ثقافة النخبة الجزائرية وأنماط تفكيرها، وذلك بواسطة البرامج التعليمية، والامكانات المادية المرصودة لها(٦٧)، وأيضاً من خلال آفاق الشغل وحظوظ الاندماج بمؤسسات الاحتلال ودواليب إدارته(٦٨).

إنها الحصيلة، التي لم يتمكن المغرب الأقصى وتونس من التخلص من سلبيتها وامتداد نتائجها، سواء على مستوى ضعف النظام التربوي وفقر امكاناته، أو على صعيد ثنائية النخبة المثقفة وأوربة جزء منها. فبالمغرب، وبالرغم من «تقدير» الاستعمار لمكانته العلمية، ودعوته إلى المحافظة على مؤسساته التعليمية التقليدية(٦٩)، فإن حصيلة منجزاته كانت أبعد مما ادعته

---

(٦٥) ألم يردد المعمرون الفرنسيون باستمرار القول: «إذا كانت فرنسا عازمة على تكثيف وتوسيع انتشار تعليم الأهالي، فإلى أين سيؤول مستقبل ضيعاتنا، أين ستتجه للحصول على اليد العاملة الفلاحية؟» وارد في: Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* p. 533.

(٦٦) نقلاً عن: محمد حربي، الثورة الجزائرية: سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٨)، ص ٩٥.

(٦٧) المعنى هنا، التعليم الأوروبي وليس الإسلامي، ذلك أن الإمكانات المتاحة لهذا الأخير (= التعليم الأهلي أو الإسلامي) ظلت ضعيفة جداً، مقارنة مع نظيره الفرنسي - العصري، إذ لم يتجاوز متوسط معدل نصيبها من الميزانية الخاصة بهذا القطاع أكثر من ١٩,٦ بالمئة (٢٢,١ بالمئة سنة ١٩٢٦، ١٩,٦ بالمئة عام ١٩٣٠، ٢١,١ بالمئة سنة ١٩٣٧).

(٦٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: Guy Perville, *Les Étudiants algériens de l'université française, 1880 - 1962* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1984), 1ere partie: *L'Évolution des étudiants musulmans des origines à 1954.*

(٦٩) نفكر في سياسة الجنرال ليوطي بشكل عام، وفي التصريح المدلى به بالدار البيضاء بتاريخ ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٢١، حيث أكد تاريخ المغرب ومساهمته في حقول العلوم والمعرفة، مستشهداً بابن خلدون وابن رشد.

«السوسيولوجيا الكولونيالية» ودافعت عن إيجابياته(٧٠). إذ، علاوة على تخفيض الإمكانات المادية المخصصة للتعليم الإسلامي، ومراقبة برامجه، عبر التقليل من أهمية اللغة العربية، وحظر تدريس المواد المرتبطة بتاريخ المغرب ومجالات انتمائه العربي الإسلامي(٧١)، فإن الأرقام المتاحة، تعكس نمواً بطيئاً في معدلات مختلف أطوار التمدرس(٧٢)، وذلك بالرغم من الدعوات المتتالية للحركة الوطنية، للاعتناء بالتعليم الإسلامي، عبر تطوير مؤسساته وتحديث مناهجه وبرامجه(٧٣).

فهكذا، ومع حلول سنة ١٩٥٥، وصلت نسبة الأطفال الذين هم في سن التمدرس، ولم يجدوا مقعداً في التعليم العمومي، إلى ما قدره مليونين، وهو رقم يفوق بكثير ما كان حاصلاً سنتي ١٩٣٨ (١,٢٠٠,٠٠٠) و١٩٤٥ (١,٥٠٠,٠٠٠)(٧٤). وحتى الذين «أسعفتهم» ظروف الاستعمار على ولوج مؤسسات التعليم، لم يتجاوز عددهم، حتى حدود ١٩٥٢، ما قدره ١٦٣,١٧٠ تلميذاً، كما يبيّن الجدول رقم (٧ ـ ٨) بتدقيق(٧٥).

إن أهم خلاصة يمكن استنتاجها من أرقام الجدول رقم (٧ ـ ٨)، هي النسبة الضعيفة للمتمدرسين ممن هم في سن التعليم، إذ لا تتعدى النسبة ١٠ بالمئة من العدد الإجمالي، علاوة عن أن ٩٧,٥ بالمئة منهم في الطور الابتدائي، وما تبقّى بالتعليم الثانوي (٢,٢ بالمئة) والعالي (٠,٣ بالمئة).

تلك مظاهر من التغيرات التي طالت اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب العربي، منذ احتلال الجزائر (١٨٣٠)، وحتى السنوات الأخيرة من وجود الاحتلال. فهي، وإن تفاوتت درجات عمقها من قطر إلى آخر، ومن ظرفية إلى أخرى، فإنها قد توحدت حول الحصيلة

---

(٧٠) نفكر في كتابات كل من: Paul Marty, *Le Maroc de demain* (Paris: Comité de l'Afrique française, 1925), et
غودوفروى ديمومبين، عمل فرنسا في مجال التعليم بالمغرب (باريس: المكتبة الشرقية، ١٩٢٨).

(٧١) وذلك لربط الاستعمار بين تدريس هذه المواد وإمكانية تنامي الوعي الوطني. فبمقتضى ظهير ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤، وقع حصر برنامج التعليم في «تدريس القرآن واللغة العربية، والخط، والنحو، وقراءة واستظهار المتون التعليمية الدينية، والأخلاق، والآداب العائلية...». انظر: عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ٣٦٨.

(٧٢) ولو ان جورج أوفيد، يعتقد بعكس ذلك. إذ بحسب تقديره، تزايد عدد المدرسين بالتعليم الابتدائي الإسلامي مرتين ما بين ١٩٤٦ و١٩٥٥، قياساً على التعليم الأوروبي. انظر:
Georges Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955* (Paris: L'Harmattan, 1984), tome 2, p. 302.

(٧٣) للتدقيق في مآخذ الحركة الوطنية المغربية ومطالبها، انظر: *Le Maroc socialiste* (6 juillet 1946), *Le Populaire* (17 juillet 1947), et *L'Espoir:* (2 juillet 1946), et (3 juin 1947).

(٧٤) Oved, Ibid., tome 2, p. 302.

(٧٥) وارد في: عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ٣٧٢.

جدول رقم (٧ ـ ٨)
توزيع التلاميذ المغاربة بمختلف أطوار التعليم العمومي

مستوى التعليم	ذكور	إناث	المجموع
التعليم الابتدائي والمهني			
ـ الإسلامي	١٢٦,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	١٥٧,٠٠٠
ـ الأوروبي	١,٤٠٠	٢٠٠	١,٦٠٠
			١٥٨,٦٠٠
التعليم الثانوي والمهني من الدرجة الثانية:			
ـ الإسلامي	٣,٠٠٠	—	٣,٠٠٠
ـ الأوروبي	٨٤٠	٢٠٠	١,٠٤٠
ـ التقني	٢٤٥	١٢١	٣٦٦
			٤,٤٠٦
التعليم العالي			
ـ في المغرب	٢٢٣	٠٢	٢٢٥
ـ في فرنسا	٤٣٨	—	٤٣٨
			٦٦٣

وأبعادها: تكسير الوحدة الوطنية للمغرب، وتفكيك نسيجه الاقتصادي والاجتماعي والإثني، وبالضرورة إعادة هيكلته بشكل يتماشى ومتطلبات ارتباطه بالمنظومة الرأسمالية.

لذا، كانت الحصيلة، مع عقد الأربعينيات والسنوات الأولى من الخمسينيات، محاكمة فعلية لجوهر الظاهرة الاستعمارية، ومدلولها التاريخي. فهكذا، لم يعد الوعي الوطني بالظاهرة مبطّناً بالقانون، مراهناً على إمكانية التطور ضمن بنيتها، بل غدا منتقداً لها، داعياً إلى إلغائها، مطالباً باسترداد السيادة وإعادة بناء الدولة الوطنية.

ومما يؤشر لهذا الانتقال في تمثُّل الظاهرة الاستعمارية والوعي بخطورتها، ذلك الاندفاع والحماس الوطنيان اللذان شهدهما المغرب العربي مع مستهل عقد الأربعينيات، وأيضاً تلك الأطروحات التي تخللت تفكير النخبات السياسية القائدة للحركات الوطنية، بشأن مقاومة الاستعمار واستشراف آفاق تجاوزه، وهو انتقال لم يكن من السهل أن يحصل بمعزل عن التغيرات الآنفة الذكر.

٢ ـ التغيرات الحاصلة ببنية الحركات الوطنية

وفعلاً، ننطلق، خلافاً لما ذهبت إليه العديد من الكتابات التي تناولت موضوع

الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي(٧٦)، من أن نتائج الادماج التي مست اقتصاد، ومجتمع، وثقافة المغرب مع عقد الأربعينيات، كان لها الدور الفعّال في تقرير نقلة حركاته الوطنية، سواء على صعيد مكوناتها الاجتماعية، أو على مستوى استراتيجيتها السياسية.

صحيح أن المناخ الدولي المزامن للحرب الثانية، والنظام المؤسس على قاعدة تسوياتها (= يالطا أساساً)، قد أثرا، بشكل عميق، في واقع الاستعمار وحظوظ استمراره، كما فعلا في اتجاه استنهاض الشعوب المحتلة وعيها الوطني، وصحيح أيضاً، أن فقدان العديد من الامبراطوريات الاستعمارية الكلاسيكية، ومنها فرنسا، مكانتها وسلطانها الدولي، كان له الانعكاس الايجابي على حماس المستعمرات، واسترجاعها ثقتها المعنوية، وإيمانها بعدالة قضيتها ومشروعية نضاليتها، لكن الراجح، بتقديرنا، أن الأوضاع الداخلية لمجتمعات دول المغرب العربي، وما شهدته من تغيرات قد تحكمت، إلى حد بعيد، في الديناميات الجديدة للنضال الوطني، ورسم آفاقها السياسية.

سؤال منهجي جدير بأن يُطرح، ونحن بصدد تحليل التغيرات التي مست بنية الحركات الوطنية المغربية، تنظيماً وممارسة، إنه الاستفهام حول ما إذا كان التغير واحداً وموحداً؟ أم أنه مختلف بحسب وضعية كل حركة، ودرجة عمق انغراس الاستعمار بمجتمعها، وأيضاً بحسب مستوى وعي مكوناتها الاجتماعية، ومدى استعدادها للصراع والمقاومة؟

لقد استنتجنا ما يشبه الخلاصات الواحدة، حين حلّلنا نتائج الادماج الذي طال اقتصاد ومجتمع المغرب العربي، دون أن نغفل التفاوتات في الدرجة وليس الطبيعة، التي قد تبرز بقطر دون الآخر، أن تنفرد بها حالة ظرفية دون الأخرى. لذلك، ومن منطلق هذا التشابه، نعتقد بحصول تغير جوهري موحد على مستوى تطور الحركات الوطنية بالأقطار الثلاثة. إنه الاقتناع بضرورة الدعوة إلى التحرر والاستقلال وبناء الدولة الوطنية، وهو الشعار، الذي، وإن كثّف طبيعة التغير وعكس مدلوله التاريخي، فإنه لم يستبعد وجود اختلافات في طبيعة المكوّنات الاجتماعية للحركات الوطنية ونوعية فاعليها الجدد، كما لم يُلغِ مظاهر التباين في الاستراتيجيات السياسية المؤطرة لهذا التغير.

لقد حلّلنا، بأكثر من سياق، كيف أن الوطنية، بالمعنى الذي يُقصد به الدفاع عن «النفس والذبّ عن الكيان والميل للحرية»، تُعدّ ثابتاً متأصلاً في حياة المغاربة، وخاصية مُلازمة لوجودهم. كما أبرزنا، كيف أن الأشكال المعبرة (= الوطنية) والمجسدة لديمومتها، قد تختلف باختلاف الحقب، وتعاقب الأزمنة، وتغيّر الظرفيات.

فعندما ربطنا بين انتقال العمل الوطني من إطار ردود الفعل العفوية تارة، والمنظمة طوراً آخر، إلى نشاط منظّم ومهيكل ضمن حركات وطنية، لم نستهدف أكثر من تبيان

---

(٧٦) نحيل على وجهتي نظر كل من: عياش، المصدر نفسه، ص ٣٩٦ ـ ٤١٥ (= حركة التحرر الوطني)، و Oved, Ibid., pp. 195 - 210.

العلاقة الطردية بين الانتقال ومحدداته، كما توفرت مع بداية عقد الثلاثينيات، ونعني بذلك النخبات السياسية، كما نشأت وتكونت بالدول الثلاث، وأيضاً السياسات الفرنسية الهادفة إلى المس بهوية المغاربة وشخصيتهم التاريخية(٧٧).

هذا، وحين استنفدت مرحلة المطالبة بالإصلاح (١٩٣٠ - ١٩٣٧) قيمتها التاريخية - بالاستنكاف عن المراهنة على دولة الاحتلال، والإصرار على تصعيد وتيرة المقاومة السياسية، كما دلت على ذلك موجات القمع التي تعرضت لها الحركات الوطنية بالدول الثلاث(٧٨)، تعزز النضال الوطني بقوى جديدة، ارتبط وجودها بمظاهر التفقير التي خلّفها الاقتصاد الاستعماري على شرائح اجتماعية واسعة، كما سبق أن حلّلنا، وأيضاً، تقرر اندماجها بحركية النشاط الوطني، بعد حملات التعبئة السياسية، التي أطّرتها النخبات المدينية، تحديداً منذ ١٩٣٠(٧٩).

---

(٧٧) انظر: «ثانياً: موضوع الهوية في تفكير النخبات السياسية المغربية وخطاب حركاتها الوطنية،» ضمن الفصل الخامس من القسم الثالث من هذا الكتاب.

(٧٨) من ذلك الاعتقالات التي شملت كلاًّ من مصالي الحاج ومفدي زكريا، وجماعة من رفاقهم على عهد حكومة «شوتان» (١٧ آب/ أغسطس ١٩٣٦)، وأيضاً المضايقات التي تعرضت لها الحركة الوطنية الجزائرية في أعقاب فشل مشروع بلوم - فيوليت (Blum-Viollette) (١٩٣٨). انظر: جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ١٢٩ - ١٥٩.
أما بتونس، فقد تعرّض أنصار الحزب الدستوري لاعتقالات واسعة، حتّمت على هذا الأخير أن يعقد مؤتمره الثاني (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧)، لاتخاذ موقف ملائم من نظام الحماية، إذ نصت قراراته على «العصيان المدني ومجابهة الاستعمار بعنف»، الأمر الذي دفع السلطات الفرنسية إلى مواجهة الشعب التونسي بالقوة، واعتقال قادة الحزب ونقلهم في ما بعد إلى حصن سان نيكولا بمرسيليا، وهم: يوسف الرويسي، صالح بن يوسف، المنجي سليم، الحبيب بورقيبة، الحبيب بوقطفة، الهادي نويرة، سليمان بن سليمان، الهادي شاكر، علي الزليطني، البشير بن يوسف، علي البلهوان. انظر: الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ - ١٩٥٦**، ط ٢ (بيروت: مكتبة الجماهير، ١٩٧٦)، ص ٦٧ - ٧٩.
موجات القمع نفسها، شملت الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، سواء في أعقاب المظاهرات التي اندلعت بسبب محاولة تحويل مياه قرية «أيت إيمور» بناحية مراكش (١٩٣٧)، أو تلك المعروفة بقضية «وادي بوفكران» بضاحية مكناس (١٩٣٧)، التي انتهت (= المظاهرات) باعتقال: أحمد بن شقرون، محمد برادة، مولاي إدريس المنوني، محمد بن عزو، وابن المدني السلاوي (أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧)، أو على إثر المواجهة التي نظمت احتجاجاً على الوفود التي حجت إلى مدينة الخميسات للاحتفال بمناسبة القديسة سانت تريز (٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧). انظر: غلاّب، **الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ج ١، ص ١٣٩ - ١٦١ (= من الانفراج إلى قمة المواجهة).

(٧٩) في تحليله للمرحلة الفاصلة بين صدور الظهير البربري (١٩٣٠) وأحداث ١٩٣٧، يخلص عبد الكريم غلاّب إلى أن «الظروف التي كانت تعيشها الحركة الوطنية في السنوات السبع التي انقضت منذ الظهير البربري حتى حوادث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧، تدعو إلى كثير من التفكير. فقد كانت الحركة الوطنية فيها تلتصق بالشعب وتعمل على توعيته وتملأ آماله بتحقيق كثير من المكاسب التي تخفف عنه ضغط الحكم الأجنبي المباشر، وتدافع عنه ضد كثير من المظالم التي كان يرزح تحتها...». انظر: غلاّب، المصدر نفسه، ص ١٦٣.
في حين يذهب محمد عابد الجابري، وهو بصدد تحليله الظروف التي قررت الانتقال من «مطالب الشعب المغربي لعام ١٩٣٤» إلى عريضة الاستقلال لسنة ١٩٤٤، إلى أنه «جاء نتيجة نمو الحركة الوطنية وانتشارها، نمواً =

وفعلاً، سنلاحظ، مع بداية الأربعينيات، بروز فئات وشرائح اجتماعية لها وزنها الخاص، بالنسبة إلى العمل الوطني وآفاقه السياسية. فالحركات الوطنية لم تعد مجرد إطارات تنظيمية، تقودها نخبات على قدر مهم من الكفاحية والاستعداد النضالي(٨٠)، إطارات منفتحة مبدئياً على أوسع القطاعات الاجتماعية، غير مرتقبة إلى درجة الانغراس بها(٨١)، بل إضافة إلى ذلك، أصبحت منشدة إلى قوى وازنة في عملية الانتاج الاقتصادي، وما يترتب عليها من مضاعفات على صعيد العلاقات الاجتماعية والسياسية.

فاعل أساسي، سيطبع التغير الحاصل ببنية الحركات الوطنية، ويوسع من جماهيريتها، ويقوي من نضاليتها(٨٢)، إنه «الطبقة العاملة»(٨٣)، التي ارتبط وجودها بالاقتصاد الاستعماري، وسيرورة نموه وتطوره ببلدان المغرب. فالانطلاق من أهمية هذا الفاعل، وتأكيد موقعه الوازن ضمن بنية الحركات الوطنية المغربية، قد يطرح سلسلة من التساؤلات الموضوعية منها والمنهجية، لعل أولها ذلك الذي يدعو إلى معرفة العلاقة بين «العمل الوطني والنضال العمالي بالمجتمعات المستعمَرة»، هل هي علاقة تكامل وتداخل، أم استقلال وتباعد؟ وفي حالة المغرب العربي، ما هو موقع النضال النقابي العمالي ضمن دينامية العمل الوطني، خلال فترة المقاومة من أجل الاستعمار؟ هل عززت «الطبقة العاملة» الحركات الوطنية، وقوّت من فعاليتها؟ وإذا كانت الإجابة بالايجاب، كيف، ومتى؟ وما هي الموضوعات التي شكلت قاعدة النضال النقابي بأفق تطوير وإنضاج النشاط الوطني؟

قد يتعذر منهجياً، التدقيق في مثل هذه التساؤلات، وذلك لتنوع الإجابات واختلاف المنطلقات الفكرية والنظرية المؤطرة لها(٨٤)، وأيضاً لتعدد الأدبيات التي تناولت موضوع

=وانتشاراً، مكّنا لتجذر الحركة داخل صفوف الجماهير وظهور قيادات محلية وإطارات وسطى من أبناء الطبقات الشعبية، مما أعطى قيادة الحركة الوطنية، التي كانت في الأصل نخبة مثقفة تنتمي إلى الأرستقراطية المدينية، قاعدة صلبة يمكن التعويل عليها في مواجهة تصعيد القمع الذي تمارسه سلطات الحماية...». انظر: محمد عابد الجابري، **المقاومة المغربية في مدلولها التاريخي**، ص ١١٣.

(٨٠) قد تتميز الحركة الوطنية الجزائرية عن مثيلتها بتونس والمغرب الأقصى، وذلك لارتباطها منذ أواسط العشرينيات بشريحة لا بأس بها من العمال العاملين بالمهجر، وبالخصوص المؤطرين منهم بنجم الشمال الافريقي.

(٨١) ففي أصل ميلاد حزب الاستقلال (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣) مثلاً، لم يتجاوز عدد المؤسسين خمسين شخصية، منتمية إلى عائلات مدينية ميسورة ومثقفة: ١٨ من قطاع التعليم، ١٠ علماء، ٤ من هيئة المحامين، ٨ تجار... إلخ.

(٨٢) اقتصارنا هنا على عنصر العمال، لا يستبعد وجود مكونات اجتماعية أخرى. إذ ابتداءً من ١٩٤٣ - ١٩٤٤، ستلتحق بالحركات الوطنية شرائح اجتماعية واسعة، غير منتمية بالضرورة إلى القطاع العمالي (= حِرفيين، تجار صغار ومتوسطين، رجال تعليم مزارعين، مسرحين... إلخ).

(٨٣) تجاوزاً نستعمل مصطلح «طبقة عاملة»، مع وعينا ما تطرحه هذه التسمية من نقاشات نظرية وفي المضمون.

(٨٤) من بين وجهات نظر كثيرة، انظر: Claude Liauzu, «Mouvement national et mouvement = ouvrier dans le Maghreb colonial: Pour une approche de mouvements sociaux et d'affronte-

«العلاقة بين العمل الوطني والنضال النقابي بدول المغرب العربي» تأريخاً وتحليلاً(٨٥). ما نودّ التشديد عليه، هو محاولة معرفة حدود الفعل العمالي (= النقابي) في النضال الوطني، ومدى مساهمته في توسيع بنية حركات هذا الأخير وتعزيزها تنظيمياً، منطلقين من قناعة فكرية ونظرية مركزية، قوامها أن «النضال النقابي العمالي بالمجتمعات المستعمَرة، لا يتطور ويكتمل نضجه، إلا بتداخله وارتباطه الجدلي بالعمل السياسي، وأن صراع العمال نقابياً، لا يستهدف مقاومة رأس المال وحسب، بل يعمل على إزالة الاستعمار أيضاً»(٨٦). فما يؤكد صلاحية هذه القناعة وصحتها من الوجهتين التاريخية والسياسية، ذلك التعارض الذي وسم موقف الحركات الوطنية المغربية من «الطبقة العاملة» ودورها الوطني من جهة وإصرار الاستعمار في أن يبقى العمال خارج حركية النضال السياسي، سواء لحظة حرمانهم من حق الانتماء النقابي، أو بعده من جهة أخرى.

وفعلاً، تراوحت علاقة النضال النقابي بالنشاط الوطني، بين مرحلتين متعاقبتين، كان للاستعمار الدور الوازن في تحييد النضال العمالي تارة، والعمل على تقييده طوراً آخر، وفي كلتا الحالتين، ظل منشداً (= الاستعمار) إلى استراتيجيته الأصلية القاضية بضرورة الفصل بين الحركات الوطنية المغربية ومُكوناتها العمالية، وبالتالي بين الصراع النقابي وأبعاده السياسية والوطنية.

فالمرحلة الأولى تمتد من بدايات تكوّن «العنصر العمالي»(٨٧)، وحتى السنوات الأخيرة من

---

ments culturels,» *Revue d'histoire maghrébine*, nos. 13 - 14 (janvier 1979), pp. 105 - 116, et= René Gallisot [et al.], *Mouvement ouvrier: Communisme et nationalisme dans le monde arabe* (Paris: Ouvrières, 1978).

(٨٥) من الكتابات التي تناولت هذا الموضوع، وهي كثيرة، انظر: A. Ayache, *Le Mouvement syndical au Maroc, 1912 - 1942* (Paris: L'Harmattan, 1982);

بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ - ١٩٥٦**، وعبد المالك خلف التميمي، «بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٢، العدد ١ (ربيع ١٩٨٤)، ص ٢٩ - ٥٧.

(٨٦) قارن: Guy Caire, «Syndicalisme ouvrier et sous développement contribution à une étude des rapports entre les structures sociales et l'action économique,» *Revue économique*, no. 2 (mars 1962), pp. 272 - 297, et

عبد اللطيف المنوني ومحمد عياد، **الحركة العمالية المغربية: صراعات وتحولات**، سلسلة المعرفة الاجتماعية (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٥)، ص ٩ - ٤٦ (= التطور السياسي للحركة النقابية في المغرب).

(٨٧) ارتبط ميلاد الحركة العمالية بدخول الاستعمار بلدان المغرب، وشيوع نمط الإنتاج الرأسمالي. فهكذا ستعرف الجزائر، ابتداءً من العقد السابع من القرن التاسع عشر، ظهور فئات واسعة من العمال الزراعيين الذين شملهم التفقير نتيجة الاستيطان الفلاحي، كما ستشهد موجات أخرى من العمال المشتغلين بقطاعات الصناعة، البناء، الأشغال العمومية، سواء بالجزائر ذاتها، أو بالمهجر (فرنسا أساساً: ٥,٠٠٠ عامل سنة ١٩١٢، و٩٢,٠٠٠ عام ١٩٢٣). انظر:

Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, pp. 200 - 223, et

عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ترجمة فيصل عباس؛ مراجعه خليل أحمد

عقد الأربعينيات (١٩٤٧)(٨٨)، حيث مارس الاستعمار سياسات تمييزية، فصل بمقتضاها بين الجالية الفرنسية العاملة بدول المغرب العربي، والسكان المحليين المستخدمين منهم والتابعين لمؤسساته الإنتاجية.

لقد أصدرت السلطات الفرنسية على امتداد هذه الحقبة، سلسلة من النصوص التشريعية والتنظيمية، مكّنت الفرنسيين والأوروبيين العاملين بالدول الثلاث، من مجموعة من الحقوق الخاصة بأوضاعهم المهنية (= الأجور، ساعات العمل، العطل السنوية، الراحة الأسبوعية، الأمراض المهنية، فسخ العقود، المنازعات، حوادث الشغل... إلخ)، وأيضاً بالوسائل النضالية لتحسين هذه الأوضاع (= حق الانتماء النقابي والإضراب أساساً)(٨٩). وبالمقابل، حرمت العمال المنتمين إلى دول المغرب العربي الثلاث، من الاستفادة المطلقة

=خليل، السلسلة التاريخية، ط ٢ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، ص ١٥١ وما بعدها.

كما أن الأشكال الأولى للتغلغل الاستعماري بتونس، ستحوّل العديد من الشرائح، سواء بالقطاع الزراعي، أو الحرفي، إلى عملة يعيشون على قوة عملهم، وذلك تحديداً منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما تدل على ذلك الأعداد المتصاعدة من العمال المشتغلين بالسكك الحديدية والموانىء واستغلال واستخراج المعادن وتسيير المقاولات، والوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، التي أقيمت بتونس غداة استقرار نظام الحماية. انظر: الطاهر الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ط ٤ (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤)، ومصطفى كريم، «مسألة الحق النقابي بتونس، ١٨٨١ - ١٩٣٢،» **المجلة التاريخية المغربية**، العدد ٣ (١٩٧٥)، ص ٢٧ - ٤٤.

أما بالمغرب الأقصى، حيث نلاحظ بروز حركة عمالية بقطاعات الزراعة والاستخراجات المعدنية والموانىء والطرق، مكونة من رجال ونساء وأطفال دون سن التشغيل أحياناً (فبمناجم الفوسفات مثلاً، وبحسب احصاءات ١٩٣١، بلغ عدد النساء العاملات بهذا القطاع ٣٠٨٣ إمرأة مقابل ٦٥٠٠ رجل و٢٤٥١ طفلاً، وفي سنة ١٩٣٨ بلغ العدد في قطاع الصناعة ٦٧٨٢ امرأة مقابل ٩٦٧٠ مغربياً و٤١٩٠ أوروبياً. انظر: أحمد تافسكا، **تطور الحركة العمالية في المغرب** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠)، ص ٨٤ وما بعدها، وألبير عياش، «نشأة الطبقة العاملة المغربية وتطورها أثناء الفترة الاستعمارية، ١٩١٩ - ١٩٥٢،» ورقة قدّمت إلى: منظمة العمل العربية، **دراسات عن الطبقة العاملة في الوطن العربي**، بحوث الندوة الأولى للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، ص ٨٤ وما بعدها.

(٨٨) نتخذ من سنة ١٩٤٧ حداً فاصلاً بين المرحلتين، لأسباب تتعلق بتطور الحركة العمالية وتصاعد قوتها بالدول الثلاث، وبداية تكون استقلاليتها النقابية ونضج اندماجها بالنضال الوطني.

(٨٩) من ذلك قانون ٢١ آذار/ مارس ١٨٨٤، و١٢ آذار/ مارس ١٩٢٠، ومرسوم ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢ بتونس، أما بالمغرب الأقصى فقد استصدرت عدة ظهائر تتعلق بـ: نظام الشغل (ظهير ١٣ تموز/ يوليو ١٩٢٦)، التعويض عن حوادث الشغل (ظهير ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٧)، مجالس الخبراء (١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٩)، الراحة الأسبوعية (ظهير ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١)، هجرة العمال الأجانب إلى المغرب (ظهير ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤)، تنظيم أداء الأجور (ظهير ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٣٦)، تنظيم العطل السنوية (ظهير ٥ أيار/ مايو ١٩٣٧)، الاتفاقيات (ظهير ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٣٨)، الأجراء وفسخ العقود (ظهير ٧ آذار/ مارس ١٩٤٠)، إعفاء الأجراء من الشغل (ظهير ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠)، الأمراض المهنية (ظهير ٣١ أيار/ مايو ١٩٤٣)، العطلة السنوية (ظهير ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦)، المصالحات والتحكيم في منازعات الشغل (ظهير ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦)... إلخ.

والشاملة من تطبيق هذه النصوص، سواء على مستوى الحقوق والامتيازات المهنية، أو على صعيد الوسائل الضرورية لتحصين هذه الحقوق وتطويرها لما هو أفضل.

إن الذي يفسر مظاهر التمييز في سياسة الاستعمار تجاه العمال المغاربة، هو إصراره على أن يبقى هؤلاء دون التوفر على الحد الأدنى للعيش والبقاء(٩٠)، وعزلهم، أساساً، عن حركية النضال الوطني وذلك بحظر حقهم في الانتماء النقابي، والتمتع بمشروعية اللجوء إلى ممارسة الاضراب.

لقد حتّم التطور العددي للعمال المغاربة، وتزايد وعيهم بواقع الاستغلال الممارس من لدن رأس المال الفرنسي، على الاستعمار أن «يتحمل» مضطراً التحاقهم بفروع النقابات المحدثة بدول المغرب العربي الثلاث، دون أن تسمح النصوص التشريعية والتنظيمية بذلك.

بهذا الصدد، تقدم تونس نموذجاً متميزاً في حقل النضال العمالي والدعوة إلى تكوين نقابات محلية، لها من الاستقلالية ما يجعلها قادرة على مقاومة رأس المال الفرنسي، والحد من أشكاله الاستغلالية، وذلك بالمقارنة مع تجربتي كل من الجزائر والمغرب الأقصى(٩١). فمنذ (١٩٠٤)، شهدت تونس حركات متتالية من الاضرابات(٩٢)، استهدفت الدفاع عن المطالب العمالية الخاصة بنظام الأجور وساعات العمل والأوضاع المهنية(٩٣). كما واكبتها دعوات منادية بتأسيس إطارات نقابية موحدة(٩٤)، كفيلة بإعداد العمال وتهييئهم لخوض نضالات، من شأنها أن ترفع من معنوياتهم وتحسّن من شروطهم المادية، وذلك بالرغم من افتقارها (= الإضرابات) إلى عنصري التنظيم والتوجيه القبليين.

لقد كان طبيعياً أن تقابل هذه المطالب بالرفض من لدن سلطات الحماية، تقديراً منها لخطورة الاستجابة لدعوات من هذا النوع، ليس لكونها ستلغي التمييز العرقي - الاجتماعي الذي اعتبره الاستعمار ضرورة أساسية فحسب، بل لأنها ستعدم الوجود الفرنسي بتونس

---

(٩٠) على سبيل المثال، انظر المقارنة التي أجراها الطاهر الحداد، في وقت مبكر، بين تطور المواد الاستهلاكية الأساسية (الخبز، الدقيق، زيت الزيتون، الصابون، القهوة، السكّر، اللحم) وتطور أسعارها ما بين تموز/ يوليو ١٩٢٣، وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٤، بالنسبة إلى عائلة مكونة من خمسة أفراد. انظر: الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ص ١١٣ - ١١٤.

(٩١) نلمس ذلك في البروز المبكر لحركات الإضراب (١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٢٤)، والدعوة إلى تأسيس نقابات تونسية مستقلة عن فروع النقابات الفرنسية.

(٩٢) قارن: Mustapha Kraïem, *La Question du droit syndical en Tunisie, 1881 - 1932,* pp. 28 ff.

(٩٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: Stefane Colosio, «La Grève générale et l'organisation ouvrière à Tunis,» *La Revue* (Le Mouvement socialiste), (15 novembre 1904).

(٩٤) نقابات تمثل الجاليات الأجنبية (فرنسا، ايطاليا، اليهود) والسكان المحليين، دون تمييز عرقي (= الانتماء الديني والحضاري) أو اجتماعي (= نظام الأجور، وحقوق الشغل).

لاحقاً(٩٥). لذا، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، وما تلاها من مضاعفات على اقتصادات المستعمرات ونفسيات شعوبها(٩٦)، ستعرف تونس موجات جديدة من الاضرابات، شملت عمال الرصيف بكل من تونس (١٣ آب/ اغسطس ١٩٢٤) وبنزرت (آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤)، وعمال الجير والإسمنت بحمام الأنف وهنشير بوتنفيل (Potinville)(٩٧).

ومما يستوجب التشديد هنا، هو أن الحركة العمالية التونسية، وهي تخوض تجربتها الثانية في مجال اللجوء إلى الاضراب والدعوة إلى تأسيس نقابات مهنية، لم يكن من السهل أن تتعزز نضالاتها وتتوسع آفاقها، لو لم تحظَ بقيادة وتوجيه ثلة من النقابيين التونسيين، المفعمين بالعزم على مقاومة رأس المال الفرنسي ومؤسساته(٩٨).

واحد من هؤلاء، وسمت شخصيتُهُ مسارَ الحركة العمالية، وطبعت تنظيماتها النقابية، إنه محمد علي (١٨٩١ - ١٩٢٨)، الذي أجمعت جل الكتابات، التي تناولت تجربته النقابية - السياسية(٩٩)، على دوره المركزي في بناء العمل النقابي وتطوير مفاهيمه وأطروحاته. فهو لم يعتبر تونس «شهيدة» الاجتياح الفرنسي، خلافاً لما ذهب إليه الثعالبي وحزب الدستور القديم، بل، على العكس من ذلك، أقرَّ بالدور الذي قام به الاستعمار في «زعزعة الوعي الوطني، وتخويل البلاد التقنيات المعاصرة للاقتصاد والإدارة»(١٠٠)، وبالمقابل أكد أن «الضعف

---

(٩٥) للتدقيق في تقديرات سلطات الحماية بتونس، انظر الرسالة التي بعث بها مقيمها العام إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣ نيسان/ ابريل ١٩٠٥، الموجودة بأرشيف الحكومة التونسية، سلسلة E، رقم ٢٥٠، DI.

(٩٦) نشير إلى أن ما يفوق ٦٥,٠٠٠ تونسي قد شاركوا إلى جانب فرنسا في الحرب الأولى، توفي منهم ما يقرب من ١٠,٩٠٠، وتمّت تعبئة أكثر من ٣٠,٠٠٠ للمساهمة في إعادة بناء فرنسا، أي أن ربع السكان التونسيين النشيطين ظلوا في خدمة المتروبول ما بين ١٩١٤ - ١٩١٨، وكل هذه الأعداد ومعها الشعب التونسي، توقعوا تعاملاً مماثلاً من لدن فرنسا، لكنهم أصيبوا بخيبة الأمل لما تعرّضوا له، مباشرة بعد انتهاء الحرب، من مظاهر البؤس الاقتصادي (= الجفاف والمجاعات) الاجتماعي (= تدهور مهول لشروط العيش)، وتضييق للحريات العامة (= سياسياً ونقابياً).

(٩٧) للاطلاع أكثر على ظروف هذه الاضرابات وتطورها، انظر: الحداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، ص ٥٥ وما بعدها.

(٩٨) من هؤلاء نذكر: محمد علي الحامي، إبراهيم بن عمر، محمد قدور، البشير الجودي، المختار العياري، محمود الكبادي، محمد الغنوشي، البشير الفالح، أحمد الدرعي، محمد الخياري، الطاهر عجم، محمد الدخلاوي، وغيرهم. للاطلاع على سيرهم الذاتية ومسؤولياتهم النقابية، انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٦ - ١٦٢.

(٩٩) انظر في جملة المؤلفين: Ahmad Khaled, *Mohammed Ali Al Hammi* (Tunis: [s.n.], 1968), et N. Sraïeb, «Note sur les dirigeants syndicalistes tunisiens de 1920 - 1934,» *Revue de l'occident musulman et de la méditerranée,* no. 9 (1er semestre 1971), pp.91 - 118.

(١٠٠) Eqbal Ahmad et Stuart Schaar, *Mhammed Ali et les fondements du mouvement syndicaliste,* p. 29.

الداخلي» هو الذي «سمح بدخول الأجانب أرض تونس» وأن «إصلاح المجتمع والأشخاص هو الكفيل بتحرير البلاد. . .»(١٠١).

لذلك، كان اقتناعه راسخاً، بضرورة الرفع من وعي «الطبقة العاملة» والعمل على دمجها بدينامية النضال الوطني، تقديراً منه لمكانة هذا المكوِّن الاجتماعي في حاضر تونس ومستقبلها. لذلك، كانت مناقشاته مواقف «اتحاد النقابات الفرنسية» واضحة، في ما يخص استبعاد هذا الأخير إمكانية تكوين تنظيمات نقابية مستقلة بتونس(١٠٢)، حيث رد عليها بالقول: «إنني لا أنظر إلى فكرة العَمَلة المنفصلين عنكم، ولا إلى الماضي المؤلم الذي كان لهم، وإنما أجيبك عن مسألة الانقسام الذي ثقل حمله عليك: إنه لا يمنعكم شيء من الانخراط في النقابة التونسية ما دامت تشكيلاتها ستنخرط في العالمية طبق مبادىء العَمَلة، وكما هو موجود عند عَمَلة العالم أجمع. وعندئذ يمكن اتقاء الانقسام الذي تخشون شره. على أن النظام النقابي خاضع في كل بلاد العالم لنظام الشعوب، فكل أمة تشكل في أرضها نظاماً كاملاً، ثم ينضم للعالمية. ولماذا لا تعتبر تونس شعباً من الشعوب كما هي في الواقع ما دامت لم تكن تراباً فرنسياً، وعندها يمكن اجتماعنا شيئاً واحداً، ولا أرى ما يمنعكم من ذلك إلا إذا كانت صفة «حماة» تأبى عليكم التنازل لنا، واعتبارنا مثلكم في الإنسانية. أما التخصص في النقابية وفي الصناعات التي تقول يا م. دوريل: إنه مفقود في الأهلي، فإني بدون أن أعارضكم هنا أرى أن أمثالكم حينما تنضمون إلينا يوجد هذا التخصص الناقص. وهل نحن إلا عَمَلة كلنا شيء واحد، ونرقى بمعاضدة بعضنا لبعض، ولا أرى معنى لكلمة: أنتم، ونحن، بين أناس عَمَلة. . .»(١٠٣).

ليس في هذا النص، ما يدعو إلى التساؤل عن منطلقات وأهداف الحركة العمالية التونسية، بقيادة وتوجيه محمد علي، إنه بيان واضح عن تمثل حقيقي وتاريخي لوضعية تونس، وما ينتظر «الطبقة العاملة» من مسؤوليات وطنية، كما أنه (= النص) كشف فاحص عن مدى إدراك النخبة النقابية مفهوم النضال العمالي، تنظيماً وممارسة ووظيفة(١٠٤).

بهذا الوعي، توج محمد علي معاركه النقابية، بتأسيس «جامعة عموم العَمَلة التونسية» (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤)، وذلك بالرغم من تحفظات بعض الوطنيين التونسيين(١٠٥)،

---

(١٠١) مما جعله ينتقد قيادة حزب الدستور القديم، في مراهنتها على مبادىء ولسون، وقرارات عصبة الأمم، لتحرير تونس وإصلاح أحوال مجتمعها.

(١٠٢) فمما جاء على لسان الكاتب العام لاتحاد النقابات الفرنسية، قوله: «إن ذلك (= تأسيس نقابات مستقلة بتونس) يقسم قوة العَمَلة إلى شطرين أمام قوة المال المتحدة، ولا شيء يوجب هذا الانقسام ما دامت فوارق الأديان والأجناس معدومة في المبادىء النقابية ولا أفهم هنا شيئاً سوى أن التعصب الديني أو الملي هو الذي منعكم من الانضمام إلينا. . .». وارد في: الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ص ١٢٥.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(١٠٤) بهذا الصدد كتب فرحات حشاد عن مفهوم محمد علي للعمل النقابي، يقول: «يكاد يتطابق مع طبيعة بلادنا وأنشطتها ومواردها. بلد فلاحي وحرفي أكثر منه صناعي، فالحركة النقابية التي كان يحلم بها محمد علي تعتمد أساساً على النظام التعاضدي في الإنتاج والاستهلاك. . .». وارد في: بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ - ١٩٥٦**، ص ٦٣.

(١٠٥) نفكر أساساً في معارضة كل من أحمد بن ميلاد ومختار عياري.

والمعارضة المطلقة لسلطات الحماية، بما في ذلك الأوساط الاشتراكية بفرنسا(١٠٦)، هذه الجامعة التي، وإن استلهمت البعض من مبادئها التنظيمية من «الكونفدرالية العامة للشغل»، انبنت وتكونت على أساس نقابي متطور، يناضل من أجل الرفع من وضعية العمال وإزاحة مظاهر الاستغلال عنهم، دون أن يغفل توجهه الوطني، الذي يقتضي منه الاندماج بالديناميات السياسية التي تفتحها مختلف مكونات المجتمع التونسي.

لقد توقفت تجربة «جامعة عموم العَمَلة التونسية» دون أن تعمر طويلاً (٣ ـ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥)(١٠٧)، إلا أنها على قصرها، قد خلفت دروساً تاريخية في مجال التكامل بين النضال الوطني والصراع العمالي ـ النقابي، الذي لا يُعتبر ضرورة لتعزيز الحركة الوطنية، وتقوية مقاومتها للاستعمار فحسب، بل يُعدّ أيضاً وسيلة فعالة لفرض مطالب العمال وصيانة كرامتهم(١٠٨).

هذا، ومقابل تجربة تونس النقابية، تطورت الحركة العمالية في كل من الجزائر والمغرب الأقصى، بشكل مطابق للخصائص العامة المشتركة لنظيرتها بتونس، لكنه مختلف عنها نسبياً، سواء على مستوى تاريخ الظهور وحجم ثقل الاستعمار، أو على صعيد الاستقلالية وحدود الارتباط بالنضال الوطني.

ذلك ما نلامسه أكثر في تجربة الجزائر، حيث لم يسمح الاقتصاد الاستعماري بتكوّن «طبقة عاملة» فعلية، كمياً وعلى المستوى النوعي(١٠٩)، كما حظرت تشريعات الاحتلال (= قانون الأهالي لعام ١٨٨١) على الجزائريين الحق في تأسيس نقابات خاصة بهم، مبيحة حق الاستفادة من ذلك لعمال الجالية الفرنسية والأجنبية. لذلك فإن التطور الفعلي للحركة العمالية، هو الذي ستفرزه الموجات المتتالية لهجرة الجزائريين نحو فرنسا، وانضمامهم إلى نجم

---

(١٠٦) قام الاشتراكيون والشيوعيون، من أمثال:
Robert Louzon, Jean Paul Finidori, A. Duran, Angliviel, et Joachim Durel
بأدوار بارزة في تنظيم العمال نقابياً، وذلك بإحداث فرع للكنفدرالية العامة للشغل بتونس (١٩١٩)، إلا أنهم عارضوا تأسيس نقابة مستقلة بحجة أن ذلك يمس بوحدة العمال ويقسم قوتهم النضالية.

(١٠٧) نشير إلى أن «جامعة عموم العملة التونسية» قد أُعيد إحياؤها عام ١٩٣٦، لظروف متنوعة: أولها صدور مرسوم من الباي (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢) يسمح بحرية العمل النقابي، وثانيها صعود الجبهة الشعبية إلى السلطة بفرنسا (١٩٣٦)، مما أتاح هامشاً من «الحريات»، على الأقل للمطالبة بتعميم الامتيازات التي حظيت بها الطبقة العاملة بفرنسا على عموم الشغيلة بالمستعمرات، وثالثها حركات الاحتجاج السياسي التي عمّت القطر التونسي سنوات (١٩٣٦ ـ ١٩٣٨)، والتي تجلت نقابياً في موجات الاضراب في العديد من مؤسسات الإنتاج، وصل عددها إلى ٢١,٠٠٠ مضرباً عام ١٩٣٦، و٢٦,٠٠٠ سنة ١٩٣٧. انظر: بن حميدة، المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٤، وبول صباغ، تونس: محاولة في المونوغرافية (باريس: المنشورات الاجتماعية، ١٩٥١)، ص ٢١٨ وما بعدها.

(١٠٨) قارن: Ahmad et Schaar, *Mhammed Ali et les fondements du mouvement syndicaliste*, pp. 43 - 44.

(١٠٩) للتدقيق، انظر: جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، ص ١٥٠.

الشمال الافريقي، الذي يُعدّ، كما سبق أن حللّنا(١١٠)، إطاراً عمالياً من حيث تركيبته، مشتركاً بالنظر إلى توجهاته وأبعاده العامة، التي لم تعتمد المطالب الاقتصادية ـ الاجتماعية العمالية قاعدة لنضالاتها وحسب، بل استهدفت أيضاً، الدفاع عن شخصية المغاربة والدعوة إلى استقلال أقطارهم، وفي ذلك ربط جدلي بين النضال النقابي والتحرر الوطني.

لقد اشتركت التجربة الجزائرية مع نظيرتها التونسية، في إصرار الاستعمار على منع تأسيس نقابات محلية، وعزل العمال عن الاندماج بحركية النضال الوطني. وحتى مع تأسيس «اللجنة العامة للعمال» (١٩٣٦)، فإن الارتباط لم يحصل(١١١)، وذلك بالرغم من انعكاساتها الايجابية على صعيد تعبئة العمال وتوعيتهم أوضاعهم(١١٢)، الواقع الذي ستتداركه نسبياً اللجنة العامة للعمال المتحدين، التي شكّل إحداثها خطوة نحو إقامة تنظيم نقابي وطني مستقل: اللجنة العامة للعمال الجزائريين (١٩٥٦).

وبالمغرب الأقصى، حيث عملت النخبة الوطنية على تأسيس نقابات، والمطالبة بالحقوق الكاملة للعمال(١١٣)، ستشهد حركة الشغيلة تطوراً مشابهاً في خطوطه العامة، لما حصل بكل من تونس والجزائر(١١٤)، خصوصاً في ما يتعلق بموقف الاستعمار من إحداث تنظيمات نقابية مستقلة ذات توجه وطني، واللجوء إلى ممارسة حق الاضراب(١١٥).

---

(١١٠) انظر: «أولاً: نجم الشمال الافريقي،» ضمن الفصل السادس من القسم الثالث من هذا الكتاب.

(١١١) للتدقيق، انظر: جغلول، المصدر نفسه، ص ١٥٣ وما بعدها (= الإصلاحية الجهوية للجنة العامة للعمال، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥).

(١١٢) وهو الوعي الذي عكسته الاضرابات التي شهدتها الجزائر سنوات ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، في كل من وهران، سيدي بلعباس، سفيسف، والكويف.

(١١٣) نشير إلى اهتمام الحركة الوطنية بمسألة تنظيم العمال في نقابات نضالية بالمدن الأساسية، كالدار البيضاء، القنيطرة، فاس، بإشراف نخبتها السياسية (= علاّل الفاسي، وأبو الشتاء الجامعي). انظر: غلاّب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء،** ج ١، ص ٩٨ وما بعدها.

إلا أن الحركة الوطنية ستبلور هذا الاهتمام بنص «المطالب المستعجلة» المقدمة إلى الإقامة العامة الفرنسية عام ١٩٣٦، حيث سيشمل الفصل الأول الخاص بالحريات الديمقراطية، التنصيص على حرية تأسيس النقابات والجمعيات وإقامة التجمعات، والفصل الرابع، المطالبة بحماية الفلاحين من الحكام والمعمرين والمرابين، أما الفصل الخامس، فقد أكد ضرورة تطبيق قوانين العمل الفرنسي على العمال المغاربة. انظر: علاّل الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي،** ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ١٨٦.

(١١٤) وهو التطور الذي يمكن حصره في ست مراحل: مرحلة التسلل أو التسرب النقابي (١٩٣٦ ـ ١٩٣٨)، مرحلة الجرم النقابي (ظهير حزيران/ يونيو ١٩٣٨)، الحماية النقابية (١٩٤٢)، فترة تأسيس الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب (١٩٤٩)، مرحلة التقدم نحو الاستقلال النقابي (١٩٥٢)، وأخيراً فترة تأسيس الاتحاد المغربي للشغل (٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٥). انظر:

R. Prallet, «Le Mouvement ouvrier marocain,» *Revue confluent,* no. 9 (septembre-octobre 1960), pp. 581 et 600.

(١١٥) للتدقيق في العلاقة بين النضال النقابي والنشاط الوطني بالمغرب، خلال الفترة الفاصلة ما بين =

وحتى بالنسبة إلى الجالية الفرنسية والأوروبية، فإن النصوص الأولى لقانون الشغل، لم تظهر إلا مع أواسط العشرينيات (= ظهير ١٣ تموز/ يوليو ١٩٢٦ الخاص بنظام الشغل)، كما أن حق الانتهاء النقابي لم يقع الاعتراف به رسمياً إلا سنة ١٩٣٦، وذلك بالرغم من وجود فرع لـ «الكونفدرالية العامة للشغل» بالمغرب منذ ١٩٣٠(١١٦). لقد أصرت السلطات الفرنسية على اعتماد استراتيجيا فصل النضال النقابي عن أبعاده التحررية والوطنية، كما استهدفت تهميش العمال المغاربة، عبر التضييق على إمكانات انضمامهم الشخصيّ لفروع النقابات الفرنسية بالمغرب(١١٧)، وذلك تقديراً منها لمكانة «الطبقة العاملة» في تعزيز النضال الوطني وتقوية بنيته(١١٨).

هذا، ومما زاد من التحام الحركة العمالية بالنشاط الوطني، معايشتها مظاهر التمييز المادية (= الأجور) والمعنوية (= المكانة والمسؤوليات) حتى داخل فرع «الكونفدرالية العامة للشغل»، الذي ظلت نسبة واسعة من قادته مؤمنة بـ «الدور الحضاري لفرنسا بالمغرب» وكذلك «الدور الحضاري للعمال الأجانب»(١١٩)، الواقع الذي تؤكده العديد من الوثائق الصادرة عن هذا التنظيم(١٢٠).

لكن مع سنة ١٩٣٦، كانت الحركة العمالية المغربية على موعد مع التاريخ، حيث كادت أن تشل مؤسسات الاقتصاد الاستعماري، بفعل الاضرابات التي خاضتها بمعمل كوزيما بالدار البيضاء (١١ حزيران/ يونيو ١٩٣٦)، والتي اتسعت في ما بعد إلى مناجم الفوسفات بكل من خريبكة واليوسفية، والفحم بجرادة(١٢١) لذا، فإن أهم خلاصة يمكن استنتاجها من

= ١٩٣٠ و١٩٥٦، انظر بالأساس:

Fouad Benseddik, «Les Attitudes politiques du syndicalisme dans le Maroc colonial, 1930 - 1956,» (Thèse pour le doctorat d'état en sciences politiques, Nanterre, Université de Paris X, mars 1989).

(١١٦) للتدقيق، انظر: المنوني وعياد، الحركة العمالية المغربية: صراعات وتحولات، ص ٣٠ وما بعدها.

(١١٧) قارن: التميمي، «بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني،» ص ٣٨ وما بعدها.

(١١٨) نقرأ ذلك في تقارير الإقامة العامة الخاصة بأوضاع المغرب الأقصى. ففي التقرير الشامل (٣٢ صفحة) للجنرال نوجيس المؤرخ بـ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧، الموجه إلى السلطات الفرنسية بباريس، نُلامس مثل هذا التقدير حين أكد على أن «الوضعية بالمغرب يجب أن يُنظر إليها بجد. ذلك، أن الوطنيين، باستنادهم على قوى داخلية وخارجية... يستغلون بفطنة الاستياء الناجم عن الصعوبات الراهنة: البؤس، غلاء المعيشة، الإنذار بالحرب...»، ليضيف: «ليس لدينا خيار آخر، سوى اتخاذ إجراءات صارمة في حق زعماء الحركة... مهما كانت ردود الفعل الناجمة عن ذلك...».

(١١٩) انظر: المنوني وعياد، المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٢٠) إضافة إلى وثائق التأسيس والمؤتمرات، يمكن العودة إلى الصحافة النقابية، سيما أعداد المغرب الاشتراكي، لعام ١٩٣٦.

(١٢١) انظر: Benseddik, «Les Attitudes politiques du syndicalisme dans le Maroc colonial, 1930-1956,» pp. 234 - 305.

قراءة ظروف الاضراب ونتائجه النقابية والسياسية معاً، هي أن هناك حركة عمالية بالمغرب الأقصى في طور التحول والانتقال، من مجرد عنصر هامشي غير فاعل، إلى مكون أساسي ووازن، بمسيرة النضال الوطني[١٢٢]، وهو الانتقال الذي سيتبلور أكثر مع تأسيس اتحاد النقابات الموحدة بالمغرب (١٩٤٣).

وفعلاً نلمس الانتقال أكثر، حين نقارب طبيعة المرحلة الثانية في تطور علاقة النضال النقابي بالعمل الوطني، تحديداً مع أواسط الأربعينيات. فخلالها سيتوسع حجم «الطبقة العاملة»، تمشياً مع التغيرات التي مست بنية الاقتصادات المغربية، كما سيتعمق وعيها بأوضاعها الاجتماعية، وبالضرورة شعورها الوطني، وإحساسها بأهمية الاندماج بديناميات النضالية.

إن التشديد على مواصفات المرحلة وخصائص الانتقال، لا يمنع القول بأن علاقة النضال النقابي بالعمل الوطني، ستعرف مسارات مختلفة، إن لم تكن متباينة بحسب استراتيجيا كل حركة وطنية، وبالضرورة بحسب موقف كل تنظيم نقابي منها. فبتونس، حيث ستنفرد الحركة العمالية، مقارنة لمثيلاتها بالجزائر والمغرب الأقصى، بإعادة تأسيس تنظيم نقابي مستقل، وفقاً لما نص عليه مرسوم الباي لعام ١٩٣٢[١٢٣]، ستعمل (= الحركة العمالية) ابتداءً من ١٩٤٤ - ١٩٤٥، على اعتماد استراتيجيا متميزة قوامها: القطيعة مع الكونفدرالية

---

(١٢٢) بالنسبة إلى غاليسو يُعتبر الاضراب أول انتصار عمالي بالمغرب وأيضاً «انتصاراً عمالياً ببلد لا زالت فيه القوى الاجتماعية المحافظة وأرباب العمل أكثر وزناً وتأثيراً» و«في بلد لا زالت الإدارة الاستعمارية ضد الحركة العمالية...». انظر: روني غاليسو، **أرباب العمل الأوروبيون بالمغرب، ١٩٣١ - ١٩٤٢** (الرباط: المنشورات التقنية لشمال إفريقيا، ١٩٦٤)، ص ١٢٦ - ١٣٠.
أما بالنسبة إلى الأوساط الاشتراكية والشيوعية، فالاضرابات تعد دليلاً على «وجود بروليتاريا وصراع طبقي بالمغرب، على غرار باقي البلدان» انظر: **المغرب الاشتراكي**، العدد ٩٧ مكرر (حزيران/ يونيو ١٩٣٦).
وبالنسبة إلى جريدة **إفريقيا الفرنسية** الناطقة باسم الاستعمار، فالوضعية بالغة الخطورة إذ يجب «ألا ننسى أن تواطؤ المضربين الأوروبيين مع الأهالي، قد يكتسي طابعاً أكثر إزعاجاً، سيما وأن التهدئة حديثة العهد، وأن عدداً كبيراً من العمال النازحين من الجنوب، لم يمضِ على تقديهم السلاح أكثر من شهر». انظر: **إفريقيا الفرنسية** (تموز/ يوليو ١٩٣٦).

(١٢٣) من ذلك «نقابة موظفي وعمال شركة صفاقس - صفاقس التونسية» المؤسسة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٤٤، تحت إشراف مسعود علي سعد. وأيضاً «اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب»، الذي مثل كل من فرحات حشاد والشيوعي محمد النافعي أدواراً مركزية في إحداثه (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٤). وفعلاً شهد الاتحاد توسعاً كمياً مهماً، إذ انتقل عدد المنخرطين ما بين كانون الثاني/ يناير ١٩٤٥ وحزيران/ يونيو ١٩٤٦ من ٣٥٠٠ إلى ٦٠٠٠ منخرط، كما تمكن من الحصول على انضمام ما يقرب من ٢٧ نقابة حتى حدود حزيران/ يونيو ١٩٤٥. انظر: بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ - ١٩٥٦**، ص ٦٦ - ٨٠، Elbaki Hermassi, «Mouvement ouvrier en société coloniale, la Tunisie entre les deux guerres,» (Thèse de doctorat de 3eme cycle en sciences sociales, Paris, 1966).

العامة للشغل واتحاداتها المحلية بتونس[١٢٤]، وفي الوقت ذاته الإصرار على اتخاذ بُعد تنظيمي وتوجيهي إزاء التشكيلات الحزبية التونسية الموجودة وقتئذ (= الحزب الشيوعي والحزب الحر الدستوري أساساً)، لكن دون أن يجنّبها مثل هذا الموقف الانخراط في قضايا التحرر والاستقلال[١٢٥].

فكما كان لمحمد علي دور الريادة في إرساء أسس التنظيم النقابي بتونس، ستؤثر شخصية فرحات حشاد في تطور الحركة العمالية توجيهاً وتنظيماً، منذ التحاقه بالاتحاد المحلي للكونفدرالية العامة للشغل (١٩٣٦) وحتى اغتياله (١٩٥٢/١٢/٨)[١٢٦]. فمن مظاهر نفاذ شخصيته، وتأثيرها الوازن في مسيرة النضال العمالي بتونس، نجاح حشاد في توحيد التنظيمات النقابية المستقلة[١٢٧]، وصهرها ضمن إطار واحد وموحد: **الاتحاد العام التونسي للشغل** (٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦)، وأيضاً تمكنه النسبي من صياغة استراتيجيا، تضمن حداً أدنى من الاستقلالية للاتحاد، دون أن تعزله عن مسؤوليته الوطنية، أو تجرّده من أبعاده الجهوية ـ القومية والدولية.

إن معادلة النقابي ـ السياسي واردة بتفكير فرحات حشاد وممارسته، كما أن إشكالية أي منهما الأسبق في توجيه النضال العمالي وتحديد خياراته، حاضرة على امتداد تجربة قيادته الاتحاد العام التونسي للشغل وحتى قبله[١٢٨]. ألم يقل، منتقداً توجهات الكونفدرالية العامة للشغل،

---

(١٢٤) وهي قطيعة كان الدافع إليها أولاً مظاهر التميز تجاه العمال التونسيين، لتتحول لاحقاً إلى تناقض حول استراتيجيا النضال النقابي وأبعاده الوطنية، لمزيد من الاطلاع، انظر: بن حميدة، المصدر نفسه، ص ٢٢٢ ـ ٢٤٣ (علاقته بالكونفدرالية العامة للشغل س،ج، ت).

(١٢٥) كما تدل على ذلك الوثائق المؤرخة لتجربة الاتحاد العام التونسي للشغل، سواء بالنسبة إلى تحرر تونس واستقلالها (انظر أساساً وثائق كل من المؤتمر التأسيسي المنعقد بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦ ووثائق المؤتمر الرابع لشهر آذار/ مارس ١٩٥١)، أو في ما يتعلق بالدعوة إلى وحدة الطبقة العاملة بمختلف أقطار المغرب العربي (انظر بالأساس الحوار الذي أجري مع فرحات حشاد، في: **الزهرة**، ١٩٤٧/١/١٤، ومقاله المنشور بـ **الندوة**، العدد ١٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢)). أو تجاه القضايا القومية، وفي مقدمتها المسألة الفلسطينية، انظر: عبد السلام بن حميدة، «النقابات والوعي القومي: مثال تونس،» في: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٤٣ ـ ٣٦٣.

(١٢٦) لمزيد من الاطلاع على تجربة فرحات حشاد، في حقل النضال النقابي والسياسي معاً، انظر: عمر سعيدان، **فرحات حشاد بطل الكفاح القومي والاجتماعي: حياته، مذهبه، آثاره** (سوسة، تونس: مطبعة الشلي، ١٩٦٩).

(١٢٧) وهي تحديداً «اتحاد النقابات المستقلة للجنوب» و«اتحاد النقابات المستقلة للشمال» و«جامعة الموظفين التونسيين».

(١٢٨) نفكر أساساً في موقف النقابيين التونسيين، وفرحات حشاد أساساً، من فشل إضرابات تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨، التي استهدف الشيوعيون الفرنسيون من خلالها، الإطاحة بحكومة «دالادييه»، انظر تقييمات فرحات حشاد اللاحقة، في: فرحات حشاد، «تونس والحركة النقابية،» **مساجلات عمالية** (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩)، ص ١٩ وما بعدها.

«لقد علمونا نحن المناضلين النقابيين التونسيين أن العمل النقابي وخاصة ذلك الذي تجسده الكونفدرالية العامة للشغل لا يهتم بالسياسة ولا يكترث باتجاهات العمال السياسية ولا بمعتقداتهم الدينية، أفلم نردد دائماً أن الحركة النقابية ما هي إلا تجمّع لكافة الشغالين في صلب منظمة كونفدرالية للدفاع عن مصالحهم المهنية» ليضيف «ولقد استعملت وثيقة أميان (Amiens) كحجة للتدليل على هذه الحقيقة وهي وثيقة تكرس بدون أدنى التباس استقلالية الحركة النقابية عن أي تدخل سياسي سواء كان حزبياً أو غيره، وقد انخرطنا في الكونفدرالية العامة للشغل على هذا الأساس»(١٢٩).

بماذا إذن، يمكن تفسير النزعة القاضية بفصل النضال النقابي عن العمل السياسي، في تفكير فرحات حشاد، الذي سيصبح، من دون منازع، رمزاً للاتحاد العام التونسي للشغل؟ هل هو موقف مبدئي نابع عن قناعة واعية بضرورة حصر نشاط الحركة العمالية في ما هو مطلبي ـ مادي صرف ليس إلا؟ أم أن الإقرار بذلك لا يعدو أن يكون حكماً سطحياً(١٣٠)، وأن الدعوة إلى توجيه النضال النقابي نحو الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية التونسية، وتجنيبه الانفعال والتفاعل مع الصراعات السياسية بفرنسا، تُعدّ أساساً وبالضرورة موقفاً فكرياً ـ نظرياً من الاستراتيجيا المعتمدة من لدن «الكونفدرالية العامة للشغل»، واتحاداتها المحلية بتونس من قضية تحرر واستقلال هذا القطر؟

نعتقد برجاحة التساؤل الثاني، وصحته من الوجهتين التاريخية والسياسية. ذلك أن الاتحاد العام التونسي للشغل، بقدر ما كان قادته مؤمنين بضرورة انخراط «الطبقة العاملة» في دينامية النضال الوطني التحرري، كانوا مقتنعين بلاتاريخية استراتيجيا الحركة الشيوعية، ومعها الحزب الشيوعي التونسي، بشأن قضايا المستعمرات وتطلعات شعوبها إلى التحرر والاستقلال.

لقد أبرزنا بعض عناصر هذه الاستراتيجيا، حين ناقشنا مدى استقلالية توجهات نجم الشمال الإفريقي عن أطروحات الحزب الشيوعي الفرنسي(١٣١)، كما سنحلل مكانة التنظيمات الشيوعية المغربية، وحدود وزنها داخل المكونات الرافعة شعار الاستقلال لاحقاً(١٣٢). ما نود

---

(١٢٩) وارد في: بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(١٣٠) إن قناعة فرحات حشاد بوجود علاقة جدلية بين النضال النقابي والنشاط الوطني، أمر لا شك فيه. ألم يرجع أصل كل مصائب المجتمعات إلى الاستعمار، حين قال: «انظروا إلى ما حولكم تجدوا أيادي الاستعمار وراء كل نكبة من نكباتنا...» (انظر: الحرية، ١٩٤٨/١٢/١٧)، ثم قال قبل ذلك: «إن سعادة الطبقة الشغيلة مقترنة بسعادة الوطن وبراحته ولا يمكن تحقيق الازدهار الاجتماعي تحت نفوذ النظم الاستعمارية وضغطها والطبقة العاملة التونسية التي تشعر كل الشعور بهاته الحقائق تبذل أقصى الجهد لتكون خير مثل في كفاح البلاد حتى بلوغها غايتها المنشودة...» (انظر: الحرية، ١٩٤٨/٨/١).

(١٣١) انظر: «أولاً: نجم الشمال الإفريقي،» ضمن الفصل السادس من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١٣٢) انظر: «أولاً: الحركات الوطنية وبُعد الاستقلال/ المكانة والوظيفة،» ضمن الفصل الثامن من القسم الرابع من هذا الكتاب.

تأكيده، لإبراز النظرة اللاتاريخية للحزب الشيوعي التونسي[١٣٣]، هو انشداده للأطروحة التي تقيم ربطاً حتمياً بين انتصار الطبقة العاملة في «المتروبول» وتحرر المستعمرات، ألم يوجه (= الحزب) نداء (حزيران/ يونيو ١٩٤٤)، وشعب تونس في أوج مطالبته بالاستقلال، يقول فيه: «إن الحركة التي نخوضها يجب أن تتواصل في تحرير فرنسا الكلي إلى حد القضاء على الهتلرية عدو الإنسانية وسيحدد مصير تونس بهذه المعركة وسيبرز إثر نهايتها المتصرة عالم أفضل، عالم تخلص من الاضطهاد النازي، حيث تكون تونس وفرنسا مشاركتين في مجموعة أخوية فتسيران إلى الأمام نحو المزيد من الحرية والعيش الكريم. . .»[١٣٤].

هذا، ومما يؤكد اختلاف فرحات حشاد مع استراتيجيا الشيوعيين، وليس عداوته المبدئية للشيوعية كمنظومة قيم وأفكار، تلك الروابط، والتحالفات، والالتقاء في وجهات النظر، التي ستجمع الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الشيوعي التونسي، خصوصاً بعد «إزاحة الوزراء الشيوعيين من حكومة رماديه (Ramadier) (٥ أيار/ مايو ١٩٤٧)»[١٣٥].

فابتداءً من هذا التاريخ، سيعرف الحزب الشيوعي التونسي تغيراً نسبياً في أطروحاته الأساسية بشأن ظاهرة الاستعمار، والمداخل الفعلية لتجاوزها، وبالضرورة نوعية العلاقات التي يجب أن تربط مختلف مكونات الحركة الوطنية، نقابية كانت أم سياسية. فهكذا، سيساهم الاتحاد جنباً إلى جنب مع الحزب الشيوعي، في «لجنة الحرية والسلام التونسية» (١٩٤٨)، كما انخرط بـ «الجامعة النقابية العالمية» ذات الأكثرية الشيوعية. وحتى أثناء انعقاد المؤتمر الدولي لـ «أنصار السلم» بباريس وبراغ (٢٠ ـ ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٤٩)، لم يختلف الاتحاد كثيراً عن الحزب الشيوعي، في تقديره قوة الاستعمار الفرنسي، وحظوظه في الاستمرار بالمغرب العربي، وأيضاً في القوى المستفيدة من حروب الاحتلال[١٣٦].

---

(١٣٣) للتدقيق في نشأة الحزب الشيوعي التونسي، تطوره، برنامجه، أطروحاته، علاقاته بالحركة الوطنية، انظر: مصطفى كريم: «حول جذور الحزب الشيوعي التونسي، ١٩١٩ ـ ١٩٢٩،» **المجلة التاريخية المغربية**، العدد ٢ (١٩٧٤)، ص ١١٦ ـ ١٣٧، و«الحزب الشيوعي التونسي خلال سنوات الثلاثينيات،» **المجلة التاريخية المغربية**، العددان ٢١ ـ ٢٢ (١٩٨١).

(١٣٤) وارد في: بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦**، ص ١٦٤.

(١٣٥) وهو الحدث الذي كانت له انعكاسات بالغة الأثر على الحزب الشيوعي الفرنسي، والتنظيمات الشيوعية بدول المغرب العربي، لعل أول مظهر لذلك موقفه من قضايا الاستعمار، وهو ما عبر عنه جدانوف خلال انعقاد مؤتمر الأحزاب الشيوعية ببولونيا (أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧)، بالقول: «إن أزمة النظام الاستعماري جعلت النظام الرأسمالي مهدداً من الخلف. . .».

(١٣٦) نقرأ ذلك بنص الخطاب الذي ألقاه النوري البودالي، الكاتب العام المساعد للاتحاد، حين أكد يقول: «إننا متيقنون أن الاستعمار الفرنسي لم يكن قادراً على استئناف حربه ضد الشعب الفيتنامي، وكذلك الاستعمار الهولندي لم يكن قادراً على غزو أندونيسيا لولا اعتمادها على قروض مخطط مارشال وعلى مساعدة الولايات المتحدة الفعلية مما مكّنها من الطائرات والدبابات والمدافع والرشاشات التي تستعملها الآن كل من فرنسا وهولندا لتحقيق رغبة السيطرة على كل الشعوب التي وقعت تحت هيمنتها، وتهديدات الحرب التي يشنها تجار السلاح والرجعيون لم تزل إلا في تدعيم الوضع العالمي لصالح الامبريالية التي كانت وما تزال عدونا الرئيسي. . .». انظر: بن حميدة، المصدر نفسه، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

إن التقاطع بين الاتحاد والحزب الشيوعي التونسي، لم يحصل على مستوى التصورات وحسب، بل تجاوز ذلك إلى الفعل. فمع بداية ١٩٥٠، سيتوحدان في الاضرابات التي شنها عمال رصيف بنزرت، والتي اكتست وقتئذ طابعاً سياسياً خاصاً، لكونها كانت تتعلق برفض «إفراغ أسلحة تتمثل في ٤٤ طائرة كانت تحملها الباخرة Dixmude كانت قد سلمت لفرنسا في نطاق إعادة تسليح الحلف الأطلسي والمساعدة الأمريكية»(١٣٧).

لقد شكلت حقاً هذه السنوات (١٩٤٧ ـ ١٩٥٠)، لحظة تقارب وتعايش بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الشيوعي، إلا أن ذلك لم يعمِّر طويلاً، إذا ابتداءً من سنة ١٩٥١ ستعرف العلاقات بين الإطارين أنواعاً من الفتور، بلغت حد الانتقاد والانتقاد المتبادل(١٣٨). فمقابل هذا الجفاء السياسي، ستدخل علاقات الاتحاد بالحزب الدستوري الجديد مرحلة من التوافق والتطابق، إلى درجة أصبح الاستفهام عن إياهما تابع للآخر وارداً ومشروعاً، خصوصاً بالنسبة إلى موقف الاتحاد من استراتيجيا المفاوضات القطرية مع فرنسا، التي اعتمدها حزب الدستور الجديد منذ ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠(١٣٩)، وانسحابه (= الاتحاد) من «الجامعة النقابية العالمية»(١٤٠) وانضمامه إلى «الجامعة العالمية للنقابات الحرة ـ سيزل (SISL)»، التي حدد فرحات حشاد أهميتها بالقول: «إن السيزل موجودة في كل مكان عن طريق تنظيماتها المنتشرة في أوروبا وأمريكا وآسيا وفي غيرها من الأماكن، وهي توصل صوت العمال حتى إلى منظمة الأمم المتحدة وتنسق مع اليونسكو مباشرة وبصورة نشيطة من أجل نشر برامج التعليم العام، المهني والاجتماعي عبر كل

---

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(١٣٨) غالباً ما تكررت انتقادات فرحات حشاد استراتيجيا الشيوعيين وطريقة استثمارهم السياسة، دون أن تمس ببعض مبادىء الشيوعية ومفاهيمها. لذلك نراه يقول في تموز/ يوليو ١٩٥١: «إن الطريقة الشيوعية ترمي في الظواهر إلى تحرير الشعوب وأقول جيداً في الظاهر، لكن في الحقيقة لا يوجد بالنسبة إلى الكتلة الروسية سوى شكل واحد للتحرر ألا وهو التحرر الشيوعي، والشعب التونسي رغم أنه مستعمَر من قبل الأجنبي ويطمح بالطبع إلى التحرر من ربقة الاستعمار لا يمكن أن يقبل هذا «التحرر النموذجي» المستوحى من ايديولوجيا ضيقة لا تعترف كلياً بالحريات الفكرية الأساسية وبحرية التعبير وهي جد عزيزة وحيوية للإنسان».

(١٣٩) وهو الموقف الذي شكّل موضوع جدل غير محسوم، فبالنسبة إلى الحزب الدستوري الجديد، حظيت استراتيجيا المفاوضات بتثمين الاتحاد ومؤازرته، إذ صرح الحبيب بورقيبة بتاريخ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥٠، يقول: «إن منظمتنا العتيدة الاتحاد العام التونسي للشغل عبّرت على لسان كاتبها العام فرحات حشاد عن مساندة البروليتاريا التونسية أثناء وجودي بباريس...». انظر: حسن السعداوي، «الوحدة العمالية القومية: البرجوازية في تونس،» الحركة النقابية العالمية، العددان ٨ ـ ٩ (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠)، ص ٤٧. في حين نقرأ رأياً مخالفاً لدى قادة الاتحاد يقول: «إذا نحن لا نؤيد التسيير الشيوعي الحاد وانعدام الفرد وحقوق الرجل والمواطن فنحن لا نحبذ أولئك الذين يريدون التذرع بمقاومة الشيوعية لإخفاء سياستهم الرجعية والمناهضة للطبقة الشغيلة، ولتغطية فكرتهم المحافظة الضيقة والمتأخرة لصرف الأنظار عن استثمارهم العمال ومعارضتهم للتقدم الاجتماعي...». انظر: المؤتمر الرابع للاتحاد، «وثائق المؤتمر الرابع للاتحاد (مارس ١٩٥١): تقرير لجنة العلاقات الخارجية،» ص ٣٨ وما بعدها.

(١٤٠) وهو الانسحاب الذي يبرره الاتحاد العام التونسي للشغل، بالاستغلال السياسي للنضالات النقابية من لدن الجامعة ولصالح الكتلة السوفياتية، وأيضاً بموقف هذه الأخيرة من وحدة الطبقة العاملة بأقطار المغرب العربي. انظر: المؤتمر الرابع للاتحاد، المصدر نفسه، ص ٣٠.

العالم. وهي تشارك باستمرار في أعمال المكتب الدولي للشغل (مكتب العمل الدولي) بجنيف الذي يسهر على تطور التشريع الاجتماعي المستمر ومشاركة أوسع للأجراء في تسيير المؤسسات. كما أنها تهتم بصورة خاصة ببلورة مخططات النهوض الاقتصادي التي تربط الأمم وتسهر على تنفيذها. وهكذا تصبح السيزل عاملاً يحرك الحياة الدولية ويؤثر تأثيراً كبيراً على القرارات التي يرتبط بها مصير الإنسانية...»(١٤١).

بماذا إذن، يمكن تفسير هذا الانعطاف في توجهات الاتحاد العام التونسي للشغل؟ هل هو استيعاب سياسي للنقابة من لدن الحزب الدستوري الجديد؟ أم مجرد تحوّل مدروس وواع فرضته ظروف المقاومة والنضال الوطني؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل يمكن الإقرار بأن الاتحاد قد ظل محافظاً على استقلاليته تجاه الحزب، وأن التغيرات التي تخللت علاقاته بمختلف المكونات السياسية والنقابية، التونسية والدولية معاً، لم تكن أكثر من «تكييف» و«مطابقة» لممارساته مع محيطه العام، ليستمر (= الاتحاد) رافداً فاعلاً ومكوناً وازناً ببنية الحركة الوطنية التونسية؟

لقد تراوحت التحليلات التي تناولت علاقة الاتحاد بالحزب الدستوري الجديد، بين حدين اثنين، أو تدقيقاً بين نظرتين مختلفتين من حيث تقدير طبيعة علاقة الإطارين، وحدود تفاعلهما، بل ومدى وجود تأثير أحادي أو متبادل(١٤٢)، لكن وفي ضوء هذه المراوحة، قد ظل الإجماع قائماً على أن الاتحاد العام التونسي للشغل، بتأسيسه، وتطور نضاليته، قد شكّل فعلاً مكوناً مركزياً غيّر من موازين الصراع ضد الاستعمار، وأمدّ الحركة الوطنية بقدرات نضالية بالغة التأثير والنفاذ(١٤٣).

أما بالجزائر، حيث أثّرت ظروف الحرب العالمية الثانية في واقع الحركة العمالية ونضالية تنظيماتها النقابية(١٤٤)، فإن انتفاضة قسنطينة (١٩٤٥) ـ التي شكلت حدثاً قلّ نظيره منذ ثورة

---

(١٤١) ورد ذكره في: بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ - ١٩٥٦، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(١٤٢) بالنسبة إلى قادة الحزب الدستوري الجديد، يُعدّ هذا الأخير إطاراً مفتوحاً لكل الشرائح الاجتماعية التونسية، وأن الانخراط على أساس «طبقي» لا معنى له، لأن التناقض أصلاً بين الأمة التونسية والاستعمار والامبريالية، في حين لدى البعض من المناضلين النقابيين، ليس في الحزب، عدا مطلب الاستقلال، ما يحدو إلى الانضمام إليه. لنقرأ وصفاً لهذه الوضعية على لسان معلّم، عضو بالاتحاد والحزب معاً، يقول فيه: «كنا نتواجد صلب هذا الحزب إلى جانب كبار الملاكين ونحن وإن التقينا معهم في الهدف الطويل المدى وهو النضال من أجل الاستقلال فقد كنا نمارس إلى جانب ذلك نضالاً ثانياً من أجل الخبز جعلنا في صراع معهم...». هذا، ويستبعد الباحث عبد السلام بن حميدة، أي تبعية للاتحاد إلى الحزب، وأن اللحظات التي قررت التقاء الإطارين، كانت ضرورية لتطوير مفهوم الاستقلال والإسراع في إنجازه. انظر: المصدر نفسه، ص ١٧٦ - ١٨٠.

(١٤٣) للتدقيق في طبيعة التأثير وحجم القُدرات النضالية، انظر كلاً من: Mustapha Kraïem et C. Sammut, «Mouvement national et mouvement ouvrier dans un milieu colonial (exemple la Tunisie),» *R.H.M.*, nos. 13 - 14 (janvier 1979), pp. 69 - 94, et A. Benhmida, «Le Rôle du syndicalisme tunisien dans le mouvement de libération nationale, 1946 - 1956,» *Les Cahiers de Tunisie*, vol. 29, nos. 117 - 118 (1981), pp. 237 - 250.

(١٤٤) نفكر أساساً في المضاعفات الاقتصادية (= البطالة، الجفاف، التفقير) الناجمة عن الحرب، =

المقراني (١٨٧١)(١٤٥)، من حيث العنف والقوة وحجم الخسائر(١٤٦) قد أذكت حيوية هذه التنظيمات، وأدخلت الطبقة العاملة دائرة النضال الوطني من جديد.

صحيح أن الحزب الشيوعي الجزائري، الذي ظل منشدّاً إلى الأطروحات العامة لنظيره الفرنسي(١٤٧)، لم يتمكن من الفعل في الحياة السياسية الجزائرية منذ تأسيسه (١٩٢٠)(١٤٨)، وحتى سنوات تعريبه (١٩٣٥ - ١٩٣٧)، والقضاء بحله (آب/ أغسطس ١٩٣٩)(١٤٩)، لكن الثابت أن أحداث قسنطينة وما أعقبها من تطورات، سواء على صعيد بنيته كحزب، أو في علاقته بمحيطه المغربي(١٥٠)، قد غيرت من نظرته إلى الظاهرة

=والظرفية السياسية المواكبة لتحرر فرنسا والعودة إلى ممارسة الحكم الشرعي (= إلغاء حكومة فيشي الموالية للنازية)، الأمر الذي كانت له انعكاسات ملموسة على الأوضاع السياسية بداخل المستعمرات الفرنسية، ومنها الجزائر.

(١٤٥) Roger Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961* (Paris: A. Colin, 1962), p. 350.

(١٤٦) بتقدير الحركة الوطنية الجزائرية، بلغت الخسائر البشرية ٥٠,٠٠٠ قتيل، في حين حصرت الاحصاءات الرسمية لسلطات الاحتلال هذا الرقم في: ٣٥٠٠ قتيل. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤٨ وما بعدها.

(١٤٧) وهي الأطروحات التي تراوحت بين «الربط بين صعود الطبقة العاملة لمراكز السلطة بالمتروبول وتحرير المستعمرات (١٩٢٠ - ١٩٣٨)، والدعوة إلى «التحالف مع الديمقراطيات الغربية لمواجهة أخطار النازية والفاشية (١٩٣٩ - ١٩٤٣)»، «والاندماج بالاتحاد الفرنسي لتعضيد نضال الطبقة العاملة الفرنسية (١٩٤٣ - ١٩٤٧)». للتدقيق، انظر: Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, pp. 379 - 385 et 596 - 601, et عمار أوزيغان، **الجهاد الأفضل**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، ص ٥٦ - ٨٣ (= الوعي الطبقي والحس القومي).

(١٤٨) ١٩٢٠ هي سنة إحداث فرع الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر، باسم الحزب الشيوعي بالجزائر، ليتحول عام ١٩٣٦ إلى الحزب الشيوعي الجزائري. لمزيد من الاطلاع، انظر:
Taleb Bendiab, «La Pénétration des idées et l'implantation communiste en Algérie dans les années 20,» dans: Gallisot [et al.], *Mouvement ouvrier: Communisme et nationalisme dans le monde arabe*, pp. 127 ff.

(١٤٩) وهو الحل الذي أفقده خيرة أطره القيادية، بالاعتقال والسجن والإبعاد، علاوة على استقالة كاتبه العام السيد ابن علي بوخورت، غداة اجتياح الاتحاد السوفياتي فنلندا، مبرراً موقفه بالقول: «ويجسد الاتحاد السوفياتي اليوم، طرق العنف والاحتلال نفسها التي اعتمدتها النازية. . . : إنني لا أتضامن مُطلقاً مع السياسة الحالية للاتحاد السوفياتي وللأممية الشيوعية. . .»، ومنذ ١٩٣٩ وحتى ١٩٤٢ - ١٩٤٣، تولى الشيوعيون الاسبان الموجودون كلاجئين بالجزائر، مهام قيادة الحزب سرياً.

(١٥٠) نفكر أساساً في مؤتمر الأحزاب الشيوعية بكل من المغرب - الجزائر - تونس، الذي انعقد بالجزائر بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤، تحت رئاسة الحزب الشيوعي الفرنسي ممثلاً في شخص ليون فيكس (Léon Feix). لقد شدّد المؤتمر على وحدة هذه الأحزاب النابعة من تحليلها الأوضاع الدولية وواقع بلدانها، لكن دون أن يطرح المؤتمر استقلال هذه الأخيرة، بل أكد من جديد على ارتباط المغرب العربي بفرنسا. للاطلاع على التغطية الكاملة لأشغال المؤتمر ومقرراته، انظر: الحرية، ٥/١٠/١٩٤٤ (بالفرنسية).

الاستعمارية، والاستراتيجيات الممكنة لتجاوزها(١٥١). لذلك، فاستحضار مسار الحزب الشيوعي الجزائري، وتأكيد الانعطافات التي شهدها مع أواسط عقد الأربعينيات، تبرره المكانة التي حظي بها الشيوعيون داخل فروع الكونفدرالية العامة للشغل بمختلف دول المغرب العربي، ومنها الجزائر، وبالتالي تستوجبه الأدوار التي نيطت بالشيوعيين في إغناء النضال النقابي، وتطوير مفاهيمه وأدواته.

أما بالمغرب الأقصى، حيث شكّل ميلاد اتحاد النقابات الموحدة بالمغرب (١٩٤٣)، مؤشراً لانتقال جديد في تطور الحركة العمالية ووعيها النقابي ـ النضالي، فإن عقد الأربعينيات سيكثف من علاقات الطبقة العاملة بالحركة الوطنية ، وذلك بفعل عوامل بنيوية، قورت التقارب بين الإطارين أولاً، ووفرت شروط اندماجهما النضالي لاحقاً.

عامل مركزي جدير بالوقوف لمقاربة التغيّر الذي مس بنية الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، وبالتالي قرر الانتقال من الدعوة إلى الاصلاح ضمن دولة الاحتلال إلى طرح مطلب التحرر والاستقلال، إنه التفاف جل مكونات الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، مجسدة في شخص ممثلها الشرعي الملك الراحل محمد الخامس، حول شعار الاستقلال والمطالبة باسترجاع السيادة الوطنية.

لن ندقق في المؤشرات السياسية لعودة المؤسسة الملكية إلى احتضان وتبنّي نشاط الحركة الوطنية (١٥٢)، وإن كنا مقتنعين بأن الصلات لم تنقطع بينهما منذ زيارة الملك الراحل مدينة فاس (٨ أيار/ مايو ١٩٣٤) واحداث عيد العرش (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤)(١٥٣)، ما نود تأكيده هو أن هذا الالتفاف، الذي شكّل خاصية ميزت الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى دون سواها، قد فتح دينامية سياسية ـ نضالية، وحّدت مجمل العناصر الفاعلة بالنضال الوطني، كما دفعت، وهذا ما نريد التشديد عليه، بالمكونات المستبعِدة شعار

---

(١٥١) حتى لا نعمم نقول إن التغير لم يرتق إلى مستوى القطيعة مع كل الأطروحات السابقة، أو الانخراط الكلي مع مكونات الحركة الوطنية الجزائرية. إذ في أوج محاكمة قادة هذه الأخيرة (حزب الشعب وأصدقاء البيان والحرية أساساً) بعد أحداث أيار/ مايو ١٩٤٥، اعتمد الشيوعيون موقفاً في غير صالح هؤلاء القادة، وذلك باعتبارهم «مناوئين لفرنسا» و«لسيادتها بشمال افريقيا». انظر: **الصدى الجزائري**، ١٩٤٥/٨/٧ (بالفرنسية)، وأيضاً باعتبار الانتفاضة «مؤامرة فاشستية». نقلاً عن:
Gregoire Madjarian, *La Question coloniale et la politique du parti communiste français, 1944 - 1947*, note no. (45), p. 106.

(١٥٢) سندقق ذلك في الفصل الثامن من هذا القسم من الكتاب.

(١٥٣) من مظاهر هذا التواصل، التجاوب الشعبي الذي استقبلت به الحركة الوطنية والشعب المغربي، زيارة الملك الراحل محمد الخامس مدينة فاس (٨ أيار/ مايو ١٩٣٤)، ومؤسساتها التاريخية والدينية (= القرويين والصلاة بجامعه، والأضرحة المحترمة)، وهو الحدث الذي دفع بالسلطات الفرنسية إلى اعتقال البعض من قادة الحركة الوطنية وحظر صحافتها ووسائل إعلامها (= جريدة عمل الشعب، والحياة ومجلة السلام والمغرب الصادرة بكل من المنطقة الخليفية وباريس. انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ١٦١ ـ ١٦٤.

الاستقلال، إلى التفكير في صياغة استراتيجيا نضالية أقرب إلى منطلقات هذه الوحدة، منها إلى أطروحات أخرى.

فهكذا، سيعرف الحزب الشيوعي المغربي المحدث عام ١٩٤٣(١٥٤)، جملة من التغيرات طالت بنيته التنظيمية (= المغربة ابتداءً من سنة ١٩٤٥)، وتوجهاته السياسية (= الدعوة إلى المساواة بين الأمتين المغربية والفرنسية)(١٥٥)، وبالتالي جعلت منه مكوناً فاعلاً في تأطير النضالات النقابية، قبل أن يلتئم بأطروحات الحركة الوطنية.

وفعلاً، لقد مثّل الشيوعيون دوراً مهماً في تأطير الحركة العمالية وتوجيه نضالاتها النقابية، وذلك بغضّ النظر عن التباعد في وجهات النظر بين الحزب الشيوعي وباقي مكونات الحركة الوطنية. فاتحاد النقابات الموحدة بالمغرب، التي لم يتجاوز عدد أفراده حتى عام ١٩٤٣، ١٣,٤٨٩ منخرطاً، سيصل في نيسان/ ابريل ١٩٤٤، إلى عشرين ألفاً، ليقفز خلال أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها إلى ٤٤ ألفاً، و٥٠ ألفاً سنة ١٩٤٥، وبعدها إلى ٥٢ ألفاً سنة ١٩٤٧(١٥٦).

هذا، ونعتبر الربط بين النمو الكمي لاتحاد النقابات الموحدة بالمغرب، أو الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب ابتداءً من عام ١٩٤٦(١٥٧)، والحزب الشيوعي المغربي، ضرورياً إذا استحضرنا مكانة هذا الأخير داخل الاتحاد، وفاعليته في إنجاح مجمل الاضرابات (١٩٤٨ - ١٩٥٠) التي أعلنها عمال السكك الحديدية، والوظيفة العمومية، ومستخدمو القطاعين الخاص وشبه العام(١٥٨)، والتي شكلت الموجة الثانية من الاضرابات الناجحة بعد حركة ١٩٣٦(١٥٩).

---

(١٥٤) تأسس فرع الحزب الشيوعي الفرنسي بالمغرب الأقصى عام ١٩٣٩، وتحول سنة ١٩٤٣ إلى «الحزب الشيوعي بالمغرب»، إلا أن هذا التغيير في التسمية، لم يواكبه تحوّل في النظرة السياسية لقضية الاستعمار بالمغرب، إذ استمر الحزب منطلقاً من جل أطروحات، موريس توريز (Maurice Thorez)، داعياً إلى دمقرطة المؤسسات وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، دون أن يطرح مبدأ الاستقلال. للإطلاع أكثر على تجربة الحزب الشيوعي المغربي قبل عام ١٩٤٣ وبعده، انظر كلاً من:

Robert Rézette, *Les Partis politiques marocains* (Paris: A. Colin, 1955), et A. Ayache, «Les Communistes du Maroc et les marocains, 1936 - 1939,» dans: Gallisot [et al.], *Mouvement ouvrier: Communisme et nationalisme dans le monde arabe,* pp. 159 - 172.

(١٥٥) قارن: «Afrique du nord, la menace du separatisme,» dans: Madjarian, *La Question coloniale et la politique du parti communiste français, 1944 - 1947,* pp. 76 - 92.

(١٥٦) Benseddik, «Les Attitudes politiques du syndicalisme dans le Maroc colonial, 1930 - 1956,» pp. 378 - 379.

(١٥٧) خلال المؤتمر الرابع لاتحاد النقابات الموحدة بالمغرب، المنعقد بتاريخ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، نص التقرير المتعلق بالتعديلات الخاصة بالقانون الأساسي، على أن المؤتمر السادس عشر للكونفدرالية العامة للشغل، قد أوجب تعديل اسم «الاتحاد المحلي» بـ«الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب».

(١٥٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: Benseddik, Ibid., pp. 498 - 506.

(١٥٩) قارن: عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ٤٠٦ - ٤٠٧.

صحيح أن الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية ما بين ١٩٤٣ و١٩٤٨(١٦٠)، كانت أكثر نضجاً لإذكاء حس العمال وشحذ وعيهم واقع الاستغلال، وصحيح أيضاً أن الحزب الشيوعي، تمشياً مع استراتيجيا الكونفدرالية العامة للشغل(١٦١)، وحتى الإقامة العامة(١٦٢)، قد شجع على انخراط العمال المغاربة في الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب وادماجهم بالنضالات النقابية، لكن الثابت أن الحركة الوطنية ، تقديراً منها لأهمية الطبقة العاملة في تطور وتثوير النشاط الوطني، واقتناعاً منها بمركزية النضال داخل الاتحاد العام قصد توجيهه توجيهاً وطنياً(١٦٣)، قد مثلت دوراً أساسياً في كسب هذا الرهان، كما عكست ذلك نتائج المؤتمر السادس للاتحاد المنعقد بتاريخ ١١ ـ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠، الذي شكل حقاً مؤشراً لنجاح التيار الوطني داخل المركزية النقابية (= الاتحاد)، قبل أن تصبح هذه الأخيرة نقابة وطنية باسم «**الاتحاد المغربي للشغل** (٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٥)»(١٦٤).

إنه رهان لم تقتصر مكاسبه على الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى وحسب، بل امتدت إلى تونس والجزائر، ولو بدرجات متفاوتة في الزمان والمكان. فالاستعمار الذي حاول، بكل إصرار، أن يجرد النضال النقابي من خصوصية ارتباطه الجدلي بحركة التحرر الوطني، قد أخفق في فك هذا التداخل والتكامل. وبالمقابل، نجحت الحركات الوطنية في استثمار

---

(١٦٠) وهي الأوضاع المتسمة بالبؤس المادي والتمزّق الاجتماعي، وارتفاع معدلات «التّبلتر» والتفقير، انظر: روبير مونتاني، ولادة البروليتاريا المغربية: **تحقيق جماعي ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠**([د.م.]: منشورات بيروني، ١٩٥١)، والمحجوب بن الصديق، «النقابية المغربية تسير،» (١٩٥٤)، وهذا التقرير أعده بن الصديق وهو رهن الاعتقال.

(١٦١) تلك الاستراتيجيا التي كانت تستهدف عزل الطبقة العاملة عن النضالات الوطنية، وحصر نشاطها في ما هو نقابي صرف، ولو أدى بها الأمر إلى قبول انخراط المغاربة باتحاداتها المحلية بشكل غير قانوني، كما عبّر عن ذلك، هنري برودوم (Henri Prudhomme)، سنة ١٩٤٥ بالقول: «فخلال المؤتمر السادس عشر الكونفدرالية العامة للشغل، أي منذ إعادة تأسيسنا، وبالرغم من القوانين، والمعارضات والتهديدات التي كنا نتعرض لها من لدن السلطات، ورغم كل ذلك قبلنا المغاربة، فهناك اليوم ما يبلغ ٣٠,٠٠٠ مغربي مسلم بتنظيماتنا النقابية كان من الممكن أن تكون عملاً سهلاً لو سمحت السلطات بالحق النقابي... نحن على دراية بسخط واستياء العمال المغاربة. لذا تحاول نقاباتنا أن تطلعهم على الصورة الحقيقية لفرنسا، إنها تطمح لأن نحببها لهم»، وارد في: Benseddik, «Les Attitudes politiques du syndicalisme dans le Maroc colonial, 1930 - 1956,» p. 390.

(١٦٢) لا يعني محاباة الحزب الشيوعي للإقامة العامة، أو تنفيذ توجيهاتها، بل نقصد أنه حتى السلطات الفرنسية بالمغرب الأقصى قد دفعت في اتجاه التحاق المغاربة بالتنظيمات النقابية التابعة للكونفدرالية العامة للشغل، ولو بشكل غير قانوني، تجنّباً واعتراضاً على إحداث إطارات عمالية محلية، ملتحقة بالحركة الوطنية وبنضالاتها التحررية، من ذلك مثلاً، دعوات إريك لابون القاضية بأن تقوم النقابات «بتجنيب العمال من الارتباط بالوطنيين، أو على الأقل بالحركات التقليدية والانفصالية»، وأيضاً إصراره على «الالتحاق بالكونفدرالية العامة للشغل». انظر:
Jean Lacouture et Simonne Lacouture, *Le Maroc à l'épreuve* (Paris: Seuil, 1958), p. 197.

(١٦٣) كما حدث عند صعود أُطر نقابية وطنية إلى مواقع المسؤولية بالاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب، من أمثال المرحوم محمد التباري، الطيب بن بوعزة، والمحجوب بن الصديق، وغيرهم.

الأوضاع العمالية بتحسيسها بأوضاعها أولاً، وبتنظيمها وإذكاء وعيها لاحقاً، الواقع الذي قررته وساعدت على إنضاجه نوعية التغيرات التي طالت اقتصاد ومجتمع وثقافة دول المغرب العربي، بفعل مُسلسل الإدماج الذي تعرّض له لهذا الأخير منذ منتصف القرن التاسع عشر.

خلاصة مركزية نخالها جديرة بالإبراز، في خاتمة هذا المطلب، وهي أن النتائج العميقة التي مست الإنسان المغربي في شروط عيشه، وعلاقاته العامة، وفي قيمه وثقافته، وأسس انتمائه الحضاري، قد حدت به إلى وعي الظاهرة الاستعمارية وعياً متقدماً، إن لم نقل أعمق جذرية مما كان سائداً قبل مستهل عقد الأربعينيات. فالاستعمار لم يعد مجرد اجهاز على الأنا ومقوماتها، بل، أكثر من ذلك، أصبح نظاماً لتشريع التخلف والفقر والجهل، والمستعمِر لم يعد كافراً وحسب، بل غدا مستغِلاً، محتكِراً، ورب عمل أيضاً. وبالتالي لم تعُد المواجهة منطلقة من رد الفعل، متمحورة حول الدفاع عن الهوية والشخصية التاريخية فقط، بل أصبحت بالضرورة مطالبة بإلغاء الاستعمار في أصوله وفصوله، وهذا يعني صياغة استراتيجيا جديدة قوامها الدعوة إلى التحرر والاستقلال وإعادة بناء الدولة الوطنية.

لقد شكلت ظرفية عقد الأربعينيات بداية حاسمة على طريق صياغة هذه الاستراتيجيا، التي تعتبر بروز الطبقة العاملة واندماجها بالعمل الوطني، أول توجهاتها وانطلاقاتها، وهي استراتيجيا لم يكن من السهل أن يتصلب بناؤها، وتكتمل أبعادها، لو لم تواكبها تغيرات في مسيرة الاستعمار وبنية النظام الدولي.

ثانياً: الظاهرة الاستعمارية والنظام الدولي/ مظاهر الأزمة ومؤشرات التحول

ليس استطراداً أن نجدد تأكيد الارتباط العميق بين الاستعمار كظاهرة تاريخية، اقتصادية، واجتماعية، ونشوء وتطور النظام الرأسمالي، وبين هذا الأخير وسيرورة تكوّن وتراكم القواعد والمبادىء، والآليات الناظمة لنشاط المجتمع الدولي، المؤطرة لعلاقات وَحَداته السياسية، تحديداً منذ القرن السادس عشر وحتى الحرب العالمية الثانية(١٦٥).

لقد تحكمت القوى الأوروبية، على امتداد هذه المرحلة، بدرجات متفاوتة(١٦٦)، في

---

(١٦٤) لمزيد من التفاصيل، انظر أساساً: Benseddik, Ibid., pp. 730 - 809.

(١٦٥) نقول القرن السادس عشر، إذا اعتمدنا لتحقيب الفكر السياسي الأوروبي، الذي يقرن ميلاد الدول القومية بالقرن السادس عشر، ويربط بين نشوء قواعد القانون الدولي ومعاهداته الكبرى وظهور هذه الدول. للتدقيق أكثر، انظر: Simone Dreyfus, *Droit des relations internationales* (Paris: Cujas, c1978), et René Girault, *Diplomatie européenne et impérialisme, 1871 - 1914* (Paris; New York: Masson, 1979).

(١٦٦) نفكر أساساً في تعاقب الأدوار بين القوى الأوروبية الأساسية (= انكلترا، اسبانيا، فرنسا، ألمانيا)، ونوعية الصراعات المواكبة لذلك، وأيضاً طبيعة المعاهدات المنظمة والمؤطرة لهذه الأدوار والصراعات (= معاهدات: وستفاليا ١٦٤٨، أوتريخت ١٧١٣، فيينا ١٨١٤ - ١٨١٥، برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥)، كما نرمز =

صياغة قواعد القانون الدولي، ورسم التوجهات الكبرى لصانعيه، وبالتالي أشرفت، دون سواها، على بناء الاستراتيجيات، التي تتماشى ومتطلبات تطور دولها، بل تستجيب لمصالحها الحيوية.

فالإجهاد من أجل تقديم إطار نظري ـ معرفي كفيل بإثبات «مشروعية» الاستعمار، وتحديد المفاهيم المؤطرة له، كان يعكس حقيقة هذا الوضع التاريخي (= تطور النظام الرأسمالي)، كما كان يعبّر عن طبيعة القوى الفاعلة فيه (= أوروبية أولاً، وغربية لاحقاً). لذا، وحتى حدود صدمة الحرب العالمية الأولى، قلما شكّلت الظاهرة الاستعمارية موضوع تساؤل جدي، أو بحث موضوعي في المنطلقات، والأسباب والأبعاد، على مستوى الفكر السياسي الغربي، بمختلف تياراته الايديولوجية والسياسية(١٦٧).

من هذا المنطلق، نعتقد بوجود تكامل بين التغيرات التي طالت اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب العربي، ومست بُنى حركاته الوطنية من جهة، والأزمة التي اعترت نمو الرأسمالية واستمرار الاستعمار، والتحولات التي شهدها النظام الدولي من جهة ثانية، وذلك حين نستهدف فهم ومقاربة الانتقال الحاصل على صعيد وعي النخبات السياسية المغربية، من بعد الدفاع عن الهوية إلى المطالبة بالتحرر والاستقلال وبناء الدولة الوطنية.

فالظاهرة الاستعمارية، من حيث كونها الوليد الشرعي للرأسمالية في مرحلة أسمى من تطورها، كان ضرورياً أن تتأثر بأزمة نمو هذه الأخيرة، وحاجتها إلى التجدد والتجديد، كما كان حتماً على الفكر الذي نَظّر إلى الظاهرة وأوجد مسوغات «مشروعيتها»، أن يراجع منطلقاته النظرية، ويجدد جهازه المفاهيمي، ليُحدث انسجاماً وتناغماً بينه وبين الوضع التاريخي الجديد.

لذا، فخطاب الاحتلال، الذي سبق أن ناقشنا أصوله ومنطلقاته(١٦٨)، ستتخلله، تحت طائلة الإحساس بتراجع الظاهرة الاستعمارية وشيخوخة أشكالها التقليدية، نزعات ايديولوجية ـ فكرية، متراوحة بين الدعوة إلى الاصلاح لضمان خط الاستمرارية (= التشارك والاتحاد)،

= إلى بداية ظهور قوى من خارج أوروبا (= الولايات المتحدة الأمريكية واليابان) مع أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

(١٦٧) إذ باستثناء الفكر الاشتراكي الذي حلّل الظاهرة الاستعمارية، باعتماد أُطر مرجعية مختلفة ومناقضة لما كان سائداً وقتئذ، لم يطرح الفكر السياسي الغربي الظاهرة، بشكل يكشف عن أصولها ومنطلقاتها، ويحدد أبعادها ونتائجها المحتملة، بل وحتى لحظة الإحساس بثقل الحركة الاستعمارية وخطورتها، لم يوضع الاستعمار موضوع استفهام أو نقد ومراجعة. فعوض ذلك شرع البحث في تكييف سياساته وفق مقتضيات نمو الحركة وتطور توسعها. انظر:

Raoul Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962* (Paris: Pluriel; La Table ronde, 1972), pp. 77-107 (= الجدل الكبير) و et pp. 201 - 224 (= الانشغالات الكولونيالية الأولى).

(١٦٨) انظر «أولاً: حول الأصول والمنطلقات،» ضمن الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

والمناداة بالتخلي (= منح الاستقلال) بأفق كسب رهانات الترابط والتكافل والمحافظة على «الحقوق التاريخية» لفرنسا داخل مستعمراتها.

هذا، وقد واكب تراجع الظاهرة الاستعمارية، وانحلال «مشروعية» خطابها حول الاحتلال، نمو مطّرد في وعي نقد شرعية النظام الدولي، فلسفة، وقواعد، وآليات. وهو نقد لم يكن من الجائز أن يتبلور ويصبح فاعلاً، لو لم تمس بنية المنتظم الدولي متغيرات، شملت نوعية مكوناته السياسية (= ظهور المعكسر الاشتراكي والدول المستقلة حديثاً)، وطبيعة تصوراتها لما ينبغي أن يكون عليه العالم وعلاقات أطرافه (= الايديولوجيا الاشتراكية وايديولوجيا التحرر والاستقلال).

١ ـ حول أزمة خطاب الاحتلال/ قراءة في النصوص

قد يبدو «الاستعمار كأنه المؤسسة التي سببت أكثر الآلام وأسالت أغزر الدموع»(١٦٩)، بهذا التعبير الدّال والعميق، حدّد فيليسيان شاليه (Félicien Challaye) نظرته إلى الظاهرة الاستعمارية ونتائجها(١٧٠). إنه واحد من الأصوات الكثيرة التي اتخذت من الاستعمار ومضاعفاته موضوعاً للمساءلة، والنقد، والدعوة إلى المراجعة(١٧١).

وفعلاً، لقد كشفت أزمة نمو الرأسمالية ـ تجاوزاً مع نهاية العشرين سنة الأولى من هذا القرن، وتحديداً مع أواخر ثلاثينياته ومستهل أربعينياته ـ عن محدودية سيادة منطق رأس المال، ونسبية استمرارية أدواته في مجال الهيمنة، والاستغلال، والاستعمار. لذلك، كان وعي استراتيجيي الاحتلال أزمة خطابهم، واستنفاده قيمته التاريخية، وبالتالي إحساسهم وإصرارهم على ضرورة التحيين والتجديد، ليستعيد الخطاب روحه، وليغدو الاستعمار قادراً على إعادة إنتاج ذاته مجدداً.

«أصغوا بإمعان لهذا الهمس الهائل ـ الرهيب، فلستم لوحدكم القادرين على سماع العالم»(١٧٢)، بهذه الكلمات نبّه النائب الجزائري المسلم القاضي عبد القادر عام ١٩٤٧ البرلمان الفرنسي إلى ضرورة الانصات إلى أصوات التحرر وهي تتلجلج بأقصى تخوم آسيا، وأعماق إفريقيا،

---

(١٦٩) Félicien Challaye, *Souvenirs sur la colonisation* (Paris: Picart, 1935).

(١٧٠) ليقول أيضاً: «ليس الاستعمار بمؤسسة إنسانية، إنه نظام للاضطهاد السياسي، هدفه استغلال الشعوب الخاضعة اقتصادياً» مضيفاً «ان امتيازات الاستعمار لا تعوض المظالم، العنف، والجرائم المرتكبة بمختلف أشكالها...» ليختتم بالتشديد على ضرورة «التطور الثوري، الذي سيؤدي تدريجياً بالدول المستعمَرة إلى الاستقلال...». انظر: المصدر نفسه.

(١٧١) من الكتابات الرافعة لهذه الأصوات، انظر: Aimé Césaire, *Discours sur le colonialisme* (Paris: Réclamé, 1950); Frantz Fanon, *Les Damnés de la terre* (Paris: Maspéro, 1936), et Dominique O. Mannoni, *Psychologie de la colonisation* (Paris: Seuil, 1950).

(١٧٢) وارد في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p. 278.

وشموخ جبال بلدان المغرب. فهل أصغى الاستعمار إلى صوت الحقيقة؟ إلى اتجاه التاريخ، وهو يروم، في أقصى عنفوانه، آفاق الحرية والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية؟

حقيقة تاريخية واحدة، جديرة بالتأكيد والتشديد عليها، وهي أن الغرب، والاستعمار أداة له، الذي أعدم كل إمكانية لفهم الآخر (= والمعني هنا بلدان المغرب) والتحاور معه من خارج نسق قيمه وثقافته واستراتيجياته السياسية، قد بدأ يتلمس، لأول مرة، طريقه إلى الاحساس بوجود طرف له من التاريخ والتراكم الحضاري، ما ينزع عنه أبغض نعوت وأحكام «السوسيولوجيا الكولونيالية»، ويسعفه على ولوج مكانته الطبيعية ضمن الأمم الحرة المستقلة.

هذا، وتقدم النصوص التي واكبت وأطّرت هذا التغير في تفكير ورؤية الاستعمار ذاته والآخر، حضور مثل هذا الاحساس. هو بتقديرنا، إحساس شقي، قلق، منشدّ إلى عظمة التاريخ الاستعماري، وجنون الامبراطورية الكبرى تارة، ومندفع إلى ممارسة الواقعية، والإنصات إلى اتجاه التاريخ طوراً آخر (أ)، الأمر الذي نعاينه ونلامسه بنوعية المشاريع التي قدمتها فرنسا، لكسر وتجاوز أزمة التواصل والحوار بينها وبين مستعمراتها (ب).

أ ـ لقد حلّلنا سلفاً، كيف تمحور خطاب الاحتلال، وهو بصدد البحث عن «مشروعية» تبرير حركته التوسعية ببلدان المغرب، حول ثلاث قضايا جوهرية: تشكيكه في مكانة الإسلام بوجدان المغاربة وحياتهم، والحكم على هؤلاء بالعقم السياسي والعجز عن بناء دول عصرية، وأخيراً التشكيك في وحدة المغرب التاريخية والإثنية. والاستعمار في كل هذا، كان يستهدف إثبات أمر ظل، على امتداد عمر الجمهورية الثالثة، حقيقة لا مراء فيها، قوامها أن هناك شعوباً متمدنة، وأخرى دون ذلك، ومن واجب فرنسا، استكمالاً لرسالة روما، أن تقوم بمسؤولية «التمدين» وإسعاف المجتمعات المستعمَرة على الانتقال من طور «البربرية» إلى واقع «التحضر».

لم تعد هذه النغمة (= التمدين) تتخلل خطاب الاحتلال، بفعل تصاعد نضالات الحركات الوطنية المغربية^(١٧٣)، واشتداد أزمة الرأسمالية. بل نقيضاً لذلك، وقع الاقرار، ولأول مرة، بسوء تقدير الاستعمار مكانة الإسلام وحظوته داخل المجتمعات المغربية، وجهله العلاقة التكاملية بين الدين والوطنية، وعدم احترامه تراث «الأهالي» وتقاليدهم وأنماط عيشهم^(١٧٤).

---

(١٧٣) ولو ان هناك استثناءات بقيت سلبية في مواقفها تجاه هذه التحولات، غير مقتنعة بما تعرفه الحركات الوطنية المغربية من نضالات، نشير إلى نموذج من هذه الكتابات: Robert Montagne, «La Crise nationaliste au Maroc,» *Politique étrangère*, vol. 2, no. 6 (décembre 1937), pp. 3 - 30.

(١٧٤) لمزيد من التفاصيل، انظر في جملة المؤلفين: Georges Hardy: *Les Éléments de l'histoire coloniale* (Paris: La Renaissance du livre, 1920), et *Nos grands problèmes coloniaux* (Paris: A. Colin, 1929), et Eugène Léonard Guernier, *L'Afrique champ d'expansion de l'Europe* (Paris: A. Colin, 1938).

لقد كان لصدور مؤلف شارل أندريه جوليان تاريخ افريقيا الشمالية (١٩٣١)، أعمق الصدى داخل الأوساط الاستعمارية(١٧٥)، التي بالرغم من تعبئتها الشاملة لإنجاح احتفالات «معرض فانسين»(١٧٦)، لم تخفِ، ولو سراً، قلقها مما يضمره لها المستقبل ببلدان المغرب(١٧٧).

> «الحضارة، التمدين، كبرياء الأوروبيين ومدفن براءتهم، يقول رينه ماران (René Maran)، إنك تشيد مملكتك على جثث الآخرين. فكيفما ابتغيت، ومهما فعلت، ستعيش في الرياء. ففي نظرتك تنبجس الدموع، وتصرخ الآلام، إنك القوة فوق القانون. فأنت لست مشعلاً، لكن حريقاً، إن أي شيء تمسه تتلفه»(١٧٨).

بهذه الكلمات الدافئة، النابعة من أعماق روائي فرنسي الجنسية، زنجي الأصل والانتماء(١٧٩)، أصدر رينه ماران دعوته إلى التخلي عن عقدة «تفوّق الغرب»، والاندفاع في اتجاه الاعتراف بـ «الآخر»، وامتلاك الشجاعة للانفتاح على نسق قيمه، ثقافته وتراثه الحضاري(١٨٠).

فهكذا نقرأ بأطروحة جوزيف فولييه (Joseph Folliet) (١٩٣٣)، نصوصاً تتأرجح بين التمسك بمبدأ الاستعمار والدعوة إلى الاقتراب من المستعمَر وتفهُّم أوضاعه(١٨١). فاختلاف الحضارات عنده، ليس في الطبيعة ولكن في الدرجة، لكون ذلك (= الاختلاف) لا يغدو أن يكون نتيجة تأخر في التنمية أو كارثة عرضية. إن الإقرار بالنسبية في اختلاف الحضارات، لم

---

(١٧٥) لكون الكتاب شكّل نشازاً مقارنة مع ما كان موجوداً من المؤلفات التاريخية لحظة صدوره. علاوة على أن شارل أندريه جوليان، منذ العشرينيات، قد مثّل واحداً من المفكرين الفرنسيين الذين كانت لهم الجرأة الفكرية والسياسية لمناهضة الاستعمار والدعوة إلى مراجعة منطلقاته.

(١٧٦) وهو المعرض الاستعماري الفريد من نوعه، الذي وظّف له الاحتلال كل إمكاناته المادية والفكرية، ليعكس «عظمة» فرنسا وحصيلة «إنجازاتها» بالمستعمرات. فقد دشنه وزير المستعمرات بول رينو (Paul Reynaud) خلال شهر أيار/ مايو ١٩٣١، واستمر في استقبال أكثر من أربعة ملايين زائر حتى تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها. للتدقيق أكثر في مضمون هذا الحدث (= المعرض) وإشعاعه ونتائجه بتقدير الاستعمار، انظر: *Exposition coloniale internationale de Paris, 1931*, rapport présenté par le gouverneur général Olivier (Paris: Imprimerie nationale, 1932).

(١٧٧) سيما وأن فرنسا قد فشلت، قبل المعرض بسنة، في الاحتفال بمرور قرن على احتلال الجزائر، وعقد المؤتمر الأفخارستي بتونس، وانجاح تطبيق مقتضيات الظهير البربري بالمغرب الأقصى.

(١٧٨) René Maran, *Batouala: Véritable roman nègre* (Paris: Albin Michel, 1921).
وقد ورد في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p. 243.

(١٧٩) للتدقيق في أفكار وأعمال ماران (Maran)، انظر: Girardet, Ibid., pp. 242 - 244.

(١٨٠) وهي دعوة تكاملت مع مجموعة من الكتابات التي شرعت في الظهور مع العشرينيات من هذا القرن، استهدفت في مجملها، وبغض النظر عن التباين النسبي في منطلقاتها الفكرية، إبراز وجود تراث حضاري خاص بالشعوب الإفريقية والأسيوية. من ذلك مؤلفات موريس دولافوص (Maurice Delafosse) الخاصة بالحضارات الزنجية ـ الإفريقية، والسود بإفريقيا، والروح الزنجية، وكلها بالفرنسية، وأيضاً كتابات روبير دو لا فينييت وغيرهما.

(١٨١) قارن: Joseph Folliet, *Le Droit de colonisation: Étude de morale sociale et internationale* (Paris: Bloud et Gay, 1933).

يقنع جوزيف فولييه، باستبعاد الأطروحات السياسية لخطاب الاحتلال: أهمية الاستعمار وضرورة استمراره. فالحجج التي يعتمد عليه مناهضو الاستعمار، يقول فولييه «لا تغدو أن تكسر أمام ضخامة الواقع: وجود الاستعمار في حد ذاته. فحين تحتل أمم دولاً أخرى، بماذا سننصح مستعمريها أن يفعلوا؟ الثورة؟ وحتى إذا نشبت حرب طويلة وقاسية، فماذا عسانا أن نقدم للمتمردين، عوض الاستقلال، الدمار والاضطهاد المزدوج؟ وماذا يمكن لمناهضي الاستعمار أن يقولوا للشعوب المستعمِرة؟ لتذهب دون رجعة؟ إنه إجراء غير نابع من تفكير عميق، ومن شأنه أن يرتب نتائج جد خطيرة: اضطراب اقتصادي، العودة إلى البربرية والدمار وتقتيل صغار المعمرين غير القادرين على العودة إلى أوطانهم بسرعة. وحدهم الرأسماليون الكبار سيستفيدون. . فهل جماهير الشعوب المستعمَرة في حاجة إلى هذا الشكل من الهجرة؟ إنها ستسقط لا محالة تحت قساوة هيمنة زعماء الأهالي، أو أمام ضربات قوى استعمارية أقل ارتياباً. . .»(١٨٢).

فمع استبعاد هذه النظرة، الصادرة عن باحث في علم اللاهوت، أو حتى الكتابات التي تبلورت داخل الفكر الكنسي على امتداد عقد الثلاثينيات، والداعية إلى أنسنة (Humanisation)، الحركة الاستعمارية(١٨٣)، فإن «الغرب» كمفهوم تاريخي، وحقل ايديولوجي - ثقافي، قد تعرّض للمساءلة والنقد حتى من طرف المدافعين عن استمراره، المناصرين لهيمنة مشروعه الحضاري(١٨٤).

إن اليقين بتفوق حضارتهم (= الغربيون)، يؤكد لوسيان روميه، يجب أن تثبته التجربة، أن تحافظ على «سموهم الأخلاقي والاجتماعي ساطعاً، وأن يُبرز العلم أخطاء الشعوب غير الأوروبية. لكن عن ماذا كشفت التجربة؟ لقد أبانت وجود حضارات مختلفة حقاً، لكن متساوية، إن لم تكن متفوقة عن مثيلاتها الأوروبية، من ذلك حضارات الشرق الأقصى، الهند، والإسلام. إن مطالبة الشعوب، المسماة سابقاً «البربرية»، بالتساوي في التمدن الخلقي والاجتماعي مع الأوروبيين، لم تعد تواجه بحدة المقاومة نفسها واللامبالاة، من لدن الأوروبيين أنفسهم بل الأكثر، أصبحنا نلاحظ بعض مثقفي أوروبا ينجذبون إلى حضارات مغايرة. فماذا سيفعل العلم؟ إنه يبرهن على أن التقاليد نتاج لحتمية محلية أو إثنية، الأمر الذي يستبعد صراحة فكرة وجود تراتبية قيمية وروحية. . .»(١٨٥).

يندرج نص لوسيان روميه وغيره من الكتابات، ضمن موجة، تمثلت صدمة الحروب الأولى وأدركت أبعادها التاريخية، على مكانة «الغرب»، وحدود «كونية» قيمه، ومدى حظوظ نفاذ مشروعه الحضاري. وهي موجة، بقدر ما تقدمت نسبياً على طريق الابتعاد عن

---

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(١٨٣) كما عكستها مؤلفات كل من P. Delos، هل التوسع الاستعماري مشروع وP. Bruno Desolages، واجبات، حقوق ومسؤوليات القوى الاستعمارية، التي استمدت مجمل أسسها من أفكار «فرانسيسكو دوفيتوريا (Fransisco Devittoria) التي ترجع إلى القرن السادس عشر. لقد ربط هذا الأخير بين الحق في الاستعمار والحق في «العلاقات» الضرورية لبقاء واستمرارية الإنسانية كاملة، إذ لا يمكن لشعب أن يظل محتكراً لثروات تُعد أساسية وحيوية لباقي الإنسانية. . .».

(١٨٤) نفكر أساساً في هنري ماصي (Henri Massi)، وتحليلاته للمخاطر التي تواجه الغرب، وأيضاً نقده له، انظر: Henri Massi, *Défense de l'occident* (Paris: Plon, 1927).

(١٨٥) L. Romier, *Explication de notre temps* (Paris: B. Grasset, 1925), pp. 115 - 156.
وقد ورد في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, pp. 225-226.

الأطروحات «العرقية» كما تكونت مع النهضة وتأصلت مع ميلاد «السوسيولوجيا» وبداية استقلالها كعلم خلال القرن التاسع عشر، عجزت عن إقامة قطيعة بينها وبين الخلفية الفلسفية والتاريخية التي حكمت وأطّرت هذه الأطروحات. لذا، ظل خطابها (= ما ترمز إليه) يروم الإصلاح لا التغيير، يتوخى الترميم لا الهدم(١٨٦).

لكن، وبالرغم من الطبيعة الإصلاحية لهذا النوع من الكتابات، فإن تقدماً جوهرياً قد حصل على صعيد النخبات الفكرية والسياسية الفرنسية، يسارية كانت أم يمينية. إنه وعي أزمة النظام الرأسمالي، وتنامي روح المقاومة لدى الشعوب المستعمَرة، وتصاعد نضالات حركاتها الوطنية. كما ستزداد حدة هذا الوعي، وتشتد قناعات النخبات الفرنسية، حين ستكشف ظرفية الحرب الثانية، عن تراجع مكانة المتروبول، واعتمادها على المستعمرات لإيقاف الإذلال الذي لحق بها(١٨٧)، وأيضاً حين ستعلن التسويات الممهدة للسلام(١٨٨)، عن ميلاد عالم جديد، لن تسمح، فلسفته، ونوعية أطرافه، وطبيعة قواعده باستمرار الاستعمار بالشكل الذي ظهر به مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر(١٨٩).

فكما أطّرت خطاب الاحتلال مفاهيم عكست قوة تصاعد الاستعمار، وعبّرت عن لحظة أوجه، كالاستيطان والإدماج والتجنيس والتمدين، فإن ظرفية ما بين الحربين، بكل ما شهدته من تغيرات جوهرية، ستُنتج المفاهيم وتحدد الأدوات المستجيبة لها، القادرة على مواكبة تحولاتها.

فهكذا، سيتخلل خطاب الاحتلال مفهوم التشارك، الذي من دون أن يمس جوهر النظام الاستعماري، يدعو إلى «التقرب» من الشعوب المستعمَرة، عبر «الإنصات» إلى مطالبها، والعمل على إدماجها بفرنسا، من خلال آليات تكفل لها قدراً من المشاركة «المؤسساتية»، كما تضمن لها حداً من «الاستقلالية» في تدبير شؤونها المحلية العادية(١٩٠).

---

(١٨٦) وهي النظرة التي نُلامس تطبيقاتها بشكل متقدم لدى غاليني Gallieni بمدغشقر (١٨٩٠ - ١٨٩٩)، ولاحقاً وأساساً عند ليوطي بالمغرب الأقصى، سواء في تعريفه نظام الحماية، أو في تحديده لمضمون «التهدئة»، وطبيعة الإصلاحات التي أدخلها على اقتصاد المغرب، ومؤسساته الإدارية، ونظامه التعليمي - التربوي، أو في نظرته إلى تاريخ المغرب دولة، وتراثاً وتقاليد. للتدقيق في هذا الموضوع في ضوء تجربة الجنرال ليوطي، انظر: Abdellah Benmlih, «Structures politiques du Maroc colonial d'un «état» sultanien à un «état» sédimental,» (Thèse pour le doctorat d'état en sciences politiques, Paris II, mai 1988), pp. 163 ff.

(١٨٧) نفكر في الاحتلال النازي أجزاء من التراب الفرنسي، وتنصيب حكومة فيشي الموالية له (١٩٣٩ - ١٩٤٢)، برئاسة الماريشال بيتان (Petain).

(١٨٨) نعني أساساً اللقاءات التي مهدت لمؤتمر «سان فرانسيسكو» (١٩٤٥) المؤسس لمنظمة الأمم المتحدة، سيما مؤتمر يالطا في شباط/ فبراير ١٩٤٥.

(١٨٩) أي استبعاد الاستعمار العسكري المباشر، وإحلال الاستعمار غير المباشر (= الاقتصادي - الثقافي) عوضاً عنه، أو الاستعمار دون مستعمرات كما سماه ماجدوف.

(١٩٠) وهذا يعني التخلي عن «عقلية الاحتلال» بتعبير «ألبير صارو (Albert Sarrault)، لأن المشكل =

نقرأ تعبيراً صريحاً عن هذه الدعوة، لدى مؤرخ الاستعمار جورج هاردي (G. Hardy)، الذي بتأكيده التحول الذي مسّ، الاستعمار من حيث نظامه ووظائفه(١٩١)، قدم «الشراكة» كصيغة للتواصل بين فرنسا ومستعمراتها، حين قال: «إننا بعيدون عن هذا التصور (= إخضاع مجتمع من لدن آخر)، بل نسير شيئاً فشيئاً نحو الشراكات، التي تسمح لبعضنا البعض بالمحافظة على شخصيته ومؤسساته، على تقاليده وأعرافه، والتي ستؤسس في ذات الوقت على تضامن المصالح والتفاهم المعنوي. . .» ليضيف «فهكذا، يمكن أن نتصور أنظمة بعيدة عن الإخضاع والاستقلال، قادرة على حماية الضعفاء والمتأخرين، دون أن تضر بتطورهم أو بحريتهم الحقيقية، فبدون شك نحو هذه الأشكال من النماذج يجب أن تتجه أنظار الشعوب المستعمِرة قصد الحفاظ على سمو مسؤولياتها. . .»(١٩٢).

وفعلاً، مع اشتداد أزمة النظام الرأسمالي، التي شكلت الحرب الكونية الثانية واحدة من أجلّ صورها تعبيراً، ستشهد الساحة الفكرية الفرنسية بروز وفرة من الأدبيات المناهضة له (= الاستعمار)، الداعية إلى زواله. وهي تيارات، وإن لم تتوحد في المنطلقات الفلسفية الناظمة لمقارباتها ظاهرة الاستعمار، فإنها قد اتفقت في الأهداف الكبرى التي تروم التشديد عليها والإصرار على التعبئة حول مشروعية إنجازها: إيقاف الاستعمار عبر الاستقلال وممارسة الحق في تقرير المصير(١٩٣).

فعلاوة على الكتابات التي أطّرت مواقف الحركة الشيوعية وتنظيماتها السياسية بفرنسا والمستعمرات على حد سواء(١٩٤)، والتي سبق أن حلّلنا البعض من جوانبها بأكثر من

= الاستعماري، يؤكد رؤول جيراردي، «لم يعد يطرح بمنطق التفوق، بل يجب أن تحدد، بناء على عقد متبادل، أسس المصير المشترك بين المستعمِر والمستعمَر، كما يشترط منها إيجاد ضرورات مشتركة للعيش في حرية، ويداً في يد . . .». انظر: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p. 270.

(١٩١) إنه التحول الذي حدده جورج هاردي، بقوله: «لم يعد لاستعمار اليوم أي شيء مشترك مع ما كان سائداً خلال سنواته الأولى، الاستغلال، الهيمنة، السيطرة السهلة والمربحة. إنها صيغ تمتد إلى زمن قد ولى، فلم يتعلق الوضع سابقاً سوى بحقوق، أما اليوم فالأمر يعني الواجبات. . .» ليضيف محدداً مهام المستعمِر في «أن يفرض ذاته بقيمه الروحية فقط، وفي أن يحبب، بشكل عميق، قبول الاختلافات في الضمائر والمؤسسات، وأن يحتضنها دون مواجهة أو تمرد، بل يجب أن يعمل على التقليل منها دون عصبية أو اضطراب. وأخيراً، عليه أن يقرّب ويصهر، بواسطة الروابط الوثيقة، كلاً من الثقة والتقدير. . .». انظر:

Georges Hardy, *Ergaste ou la vocation coloniale* (Paris: Larose, 1929).

وقد ورد في: Girardet, Ibid., p. 444, ref . (10).

(١٩٢) Hardy, *Nos grands problèmes coloniaux*, p. 93.

(١٩٣) إضافة إلى الكتابات المناهضة للاستعمار، التي أحلنا عليها بالهامش رقم (١٧١) السابق، يمكن الإشارة إلى مراجع أخرى تناولت الموضوع نفسه، لكن في فترات لاحقة لاستقلال أقطار المغرب العربي:

Henri Grimal, *La Décolonisation, 1919 - 1963* (Paris: A. Colin, 1965), et Hubert Deschamps, *La Fin des empires coloniaux* (Paris: Presses universitaires de France, 1969).

(١٩٤) بالنسبة إلى الكتّاب المناهضين للاحتلال والمنتمين إلى المستعمرات الفرنسية، نفكر أساساً في كل من ايمي سيزير (Aimé Césaire)، الذي شكل واحداً من المناشدين للحرية قبيل وبعد الحرب العالمية الثانية، كما زاد التزامه السياسي بالحزب الشيوعي إلى حدود ١٩٥٦، من قوة نضاليته وصرامة موقفه تجاه الظاهرة الاستعمارية. انظر: Césaire, *Discours sur le colonialisme*. =

سياق[١٩٥]، تعرضت السياسات الاستعمارية الفرنسية لحملات من النقد، تأرجحت بين المطالبة بالاعتراف بحق الاستقلال، والتخلي بشرف مع المحافظة على «المكاسب التاريخية»، وفي كلتا الحالتين تظل الخلفية الفلسفية المستبطنة بهذه الحملات هي الإصرار على أن تخرج فرنسا دون أن تمس «عظمتها» و«مركزها العالمي» بعيون مستعمراتها والرأي العام الدولي.

هذا، وتوحي مجموعة من الكتابات التي صدرت خلال عقد الأربعينيات ومستهل الخمسينيات، بتكوين إحساس لدى قطاعات واسعة من الرأي العام الفرنسي - حتى داخل الشرائح الأكثر تشبثاً بفكرة الامبراطورية وبقاء الاستعمار - قوامه ترشيد النفقات الحربية، كي لا تتعرض فرنسا لخسائر اقتصادية - مالية وبشرية، أكثر فداحة من تلك التي حدثت بالحرب الثانية وهزائم الهند الصينية[١٩٦].

لقد طرح ريمون كرتييه (Raymond Cartier)، وهو بصدد دفاعه عن ضرورة تجنيب فرنسا طريق الإفلاس، أسئلة جوهرية، تعلقت أساساً بحصيلة وجود فرنسا بإفريقيا، وقيمة هذه الأخيرة، وإسهاماتها، وثمن التضحية من أجل الإبقاء عليها بالنسبة إلى الشعب الفرنسي[١٩٧]، ليخلص إلى القول: «فسويسرا، هذا البلد الأكثر غنى-واستقراراً بأوروبا، لم يكن بحوزته متر واحد في ما وراء البحار، والسويد أيضاً. . . كما أن حالة هولندة أكثر تعبيراً. فقد كان وجودها يعتبر مرتبطاً بداهة بمناطق الهند الشرقية، حيث البترول، الأرزّ، الشاي، القهوة، التوابل، وكنوز أخرى. . . إلا أن هولندة هجرت هذه المناطق في ظروف سيئة، حين خُربت، وحُرمت من أسواقها الألمانية التي دمرتها القنابل. فكان يكفيها بضع سنوات لتسترجع رخاءها ورفاهية عيشها. فقد كان من الممكن ألا تعيش الوضعية نفسها، لو تخلت عن تحديث مصانعها، واتجهت صوب هذه المناطق لبناء الطرق الحديدية جاوه (Java)، وسدود

= وأيضاً فرانز فانون الذي اعتبر كتاباته مرافعة تاريخية ضد الاستغلال، التميز العنصري، والظلم الاستعماري، كما عكستها مؤلفاته: **معذبو الأرض؛ بيض الأقنعة سود البَشَرة** (باريس: ١٩٥٢)، **سسيولوجية الثورة** (١٩٦٠). للتدقيق في سيرته الذاتية ومضمون أعماله، انظر: سعاد شيخاني، «فرانز فانون: فكره السياسي،» **الفكر العربي**، السنة ١٣، العدد ٢٣ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١)، ص ١٠١ - ١١٣. كما نفكر في الكاتب التونسي ألبير ميمي، الذي بدقة وعمق فائقين حاول أن يحدد خصائص المستعمِر ومكونات الاستعمار، والعلاقة بين هذا الأخير والمستعمَر (= الاستعمار استطاع أن يزين صورته في مخيلة الشعوب كمغامر نبيل، غايته تعمير البلاد ونشر الثقافة، إلا أنه سرعان ما تبددت تلك الصورة في الأذهان، فالمبررات الاقتصادية للمؤسسة الاستعمارية، تتضح في كتابات مؤرخي الاستعمار أنفسهم. وإذا كان الأوروبيون يتحدثون عن المغامرة، والغربة، والإثارة، فلماذا لا يتم البحث عنها إلا في المناطق السهلة، ولماذا يراعى في اختيار المُستعمرات قلة التكاليف ووفرة الأرباح. . .». انظر: ألبير ميمي، **صورة المستعمِر والمستعمَر**، ترجمة جيروم شاهين (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠).

(١٩٥) انظر الفصلين السادس والسابع من هذا الكتاب.

(١٩٦) قدّرت احصاءات القتل الفرنسيين خلال واقعة «ديان - بيان - فو» (٨ أيار/ مايو ١٩٤٥) لوحدها، بما يقرب من ٩٢,٠٠٠ شخص، و٥٣ ألف مليار من الخسائر المادية.

(١٩٧) للتدقيق في أفكار ريمون كرتيي (Raymond Cartier)، ومنهجه في معالجة المسألة الاستعمارية، انظر: B. Castagnède, «Raymond Cartier et la question coloniale,» (Mémoire de DES en sciences politiques, Université de Bordeaux, 1967).

سوماطرة (Sumatra) وأداء التعويضات العائلية لمتعددي الزيجات في بورنيو (Borneo)(١٩٨).

بهذا المنطق المنسجم مع المصالح القومية للغرب عامة، ولفرنسا على وجه خاص، ستتعدد الدعوات، المنتقدة تارة أساليب العنف والقوة المنتهجة بالمستعمرات(١٩٩)، المناشدة طوراً آخر، بفتح ديناميات لسلام يبقي على «عظمة فرنسا»، دون أن يفقدها مصداقيتها داخل المناخ الديمقراطي الدولي، كما بدأ في التكون غداة الحرب الثانية وإحداث منظمة الأمم المتحدة.

وفعلاً، لقد فرضت موجات المقاومة ـ التي اندلعت بالدول المغربية الثلاث، نتيجة المس بـ «الشرعية» ونفي الملك الراحل محمد الخامس، وحملات القمع بتونس، ومحاصرة جبهة التحرير الوطني الجزائرية والتنكيل بخيرة قواعد وأطر ثورتها ـ على استراتيجيي الاستعمار الفرنسي أن يراجعوا «منطق الحرب» ويعتمدوا خططاً تجنح إلى السلام الواعد بإمكانات البقاء ضمن صيغ «غير مكلفة»، معاصرة ومعقلنة(٢٠٠).

ففي ظل اشتداد الجدل حول «مشكلة الجزائر»، ستطرح كتابات ريمون آرون (Raymond Aron) أسئلة مركزية، تجاوزت حدود العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها (= الجزائر)، إلى الاستفهام حول مصير دولة عظمى من عيار فرنسا، ومستقبل إشعاعها الفكري، «الإنساني» والحضاري(٢٠١). فهل «فرنسا»، يقول ريمون آرون، «غير مخلصة لذاتها، غير وفية لمبادئها، عندما تصر على الإبقاء على «روابط غير قابلة للفسخ» بينها والجزائر، عندما تريد المحافظة على حضورها بالجهة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط... إن تمرد شعوب آسيا وإفريقيا ضد الفرنسيين، ليس لمجرد المطالبة بحقوق فردية، إنه أولاً وأساساً ثورة على السيطرة الأجنبية. إن توفر الهنود والمصريين على مؤسسات قريبة من الليبرالية، أمر يهمهم لوحدهم دون سواهم. فشعوب اللون، التي أذلها الغربيون سابقاً، يوظفون مفاهيم ومصطلحات الغرب للتعبير عن مطالبهم، لكن إذا نحن طرحنا عليهم المفاضلة بين المؤسسات الليبرالية والعيش تحت الوصاية الفرنسية، أو مؤسسات جائرة لدولة مستقلة، فإن أغلبيتهم، وبخاصة المثقفين الناطقين باسمهم، ستختار الحل الثاني دون تردد أو مواربة...» ليضيف بعد تأكيده أولوية الوطنية على الليبرالية، والاستقلال على الحقوق الفردية، فيقول: «فبدون شك سيقومون (= الجزائريون) بهذا الاختيار (= الأولوية) بدون تردد أو تأنيب ضمير.. فليس بإمكاننا الإبقاء على القوة باسم الليبرالية، وضداً

---

(١٩٨) Paris - Match: (18 août 1956) et (1 septembre 1956).

وقد وردت في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p. 328.

(١٩٩) من الأدبيات التي تناولت موضوع العنف الممارس من لدن السلطات الفرنسية، خصوصاً بالجزائر بعد اندلاع ثورة الفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، نشير إلى: Pierre - Henri Simone, *Contre la torture* (Paris: Seuil, 1957), et Jules Roy, *La Guerre d'Algérie* (Paris: R. Julliard, 1960).

(٢٠٠) نقصد بمعاصرة، مواكبة للتحولات التي شهدتها الظاهرة الاستعمارية والنظام الدولي معاً، ونعني بعقلنة، منسجمة مع منطق الاستعمار الجديد كما بدأ في النشوء والتكون.

(٢٠١) لمزيد من الاطلاع على آراء وأفكار ريمون آرون، بشأن هذا الموضوع، انظر:

Raymond Aron: *La Tragédie algérienne* (Paris: Plon, c1957), et *L'Algérie et la république* (Paris: Plon, 1958).

على الانتفاضات الوطنية، لأن المحافظة على القوة تقصي الليبرالية. فالمجتمع الجزائري المسلم، لم يندمج قط بالحضارة الليبرالية، كما أن حرب الجزائر عبء اقتصادي ليس إلا، ولأن تصنيع هذه البلدان، التي تعاني من نمو ديمغرافي سريع، هو الآن وسيظل ثقلاً اقتصادياً. فحتى لو بقيت الجزائر جزءاً لا يتجزأ من الجمهورية، وحتى لو تحقق الاعتماد المتبادل بين فرنسا وتونس والمغرب، فإن حجم الاستثمارات الضرورية سيكون أكثر ثقلاً بالنسبة إلينا وحدنا. فمن الأفضل منذ الآن، أن نحسس الحكومة الأمريكية بأهمية هذا المشروع، عوض أن نشتكي غداً من النقص النوعي، والفضول السياسي للدولار...»(٢٠٢).

قليلة هي الأصوات السياسية وغير السياسية، التي نظّرت إلى قطائع في الفكر الغربي، وعملت من أجل إنجاز ذلك خصوصاً في مجال الاستعمار، والدعوة إلى التواصل مع الأنساق الحضارية غير الغرب. فحتى الفكر الاشتراكي، الذي يدين له التاريخ بالكثير في مضمار تعرية الظاهرة الاستعمارية والكشف عن تاريخية تكوُّنها، قلما ارتقت التنظيمات السياسية، الشيوعية منها والاشتراكية، إلى مستوى الفهم التاريخي للعلاقة بين الوطنية ومناهضة الاستعمار(٢٠٣)، وبين هذا الأخير وضرورة الاستقلال الفعلي والشامل(٢٠٤).

هذا، وحين نشدد على محدودية الفكر الاشتراكي، كما أفرزت ذلك حصيلة تجارب العديد من الأحزاب السياسية بالدول الغربية، ومنها فرنسا، فإننا نتوخى تأكيد إشكالية، قلما وقع الاتفاق حول منطلقات ونتائج مقاربتها، ونعني قضايا الشعوب غير المنتمية إلى النسق الغربي، تاريخاً، وتراثاً، وفكراً، وحضارة(٢٠٥).

فاليسار الفرنسي، وبالرغم من وقوف العديد من شخصياته وقادته إلى جانب قضايا المغرب العربي ومشروعية نضالات حركاته الوطنية(٢٠٦)، قد بقيت مجموعة من تنظيماته السياسية منشدّة إلى الأطر المرجعية للمركزية الأوروبية، منها تنتقد الاستعمار وممارساته، دون أن تدعو إلى إلغائه من أصوله، وعلى أساسها تعترض على سياسات فرنسا، دون أن تتقاعس في التمسك بـ «عظمتها»، و«إشعاعها»، وحتى في «حقها في المحافظة على إرثها» بالمستعمرات التي احتلتها سابقاً(٢٠٧).

---

(٢٠٢) Aron, *La Tragédie algérienne*, pp. 6 - 8 et 22 - 23.

(٢٠٣) نفكر في الاستراتيجيا التي انتهجتها الحركة الشيوعية بفرنسا، وفروعها بأقطار المغرب العربي، قبل أن تصبح أحزاباً محلية مستقلة.

(٢٠٤) بالنسبة إلى حالة المغرب الأقصى مثلاً، قارن: Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955*, tome 2, chap. 16, pp. 244-336.

(٢٠٥) من ذلك، قضايا: التخلف وعلاقته بالاستعمار، التنمية ومشكلة النموذج، الدولة وبناء المؤسسات الديمقراطية... إلخ.

(٢٠٦) نفكر في بعض الأسماء المعروفة بصداقتها للحركات الوطنية المغربية، مثل روبير جان لونغي (Robert Jean Longuet) وجماعة مجلة المغرب، شارل أندريه جوليان، ألبير عياش، وجان دريش (Jean Dresch)... إلخ.

(٢٠٧) نفكر أساساً، في: Alain Savary, *Nationalisme algérien et grandeur française* (Paris: Plon, 1960).

لقد مثلت كتابات فرانسوا ميتران (François Mitterand) تجسيداً ملموساً لهذا النمط من التفكير لدى الاشتراكيين الفرنسيين(٢٠٨). فبقدر ما هو حريص على «إدانة كل سياسة تستميت في قمع الوطنيين بالمستعمرات وترفض فتح الحوار معهم»، بقدر ما هو مصر على المحافظة على «الإرث الذي راكمته فرنسا بالقارات الأجنبية»... فمن هم «الوطنيون الحقيقيون٢١» يتساءل، فرانسوا ميتران، «هل أولئك الذين يعرّضون الحضور الفرنسي للخطر، بوازع الدفاع عن مصالح ثانوية؟ أم هم الذين يتمنون لفرنسا التعقل والوعي برسالتها التقليدية؟»، ليضيف: «فبدون افريقيا لن يكون هناك تاريخ لفرنسا خلال القرن الواحد والعشرين...»(٢٠٩).

تلك نماذج من الآراء، والتحليلات، والمواقف، التي عكست أزمة خطاب الاحتلال، ونظّرت لضرورات مراجعة مفهوم «الاستعمار»، شكلاً وإلى حد ما في المضمون، لكي يواكب التغيرات الانعطافية الحاصلة في بنية النظام الرأسمالي ومحيطه الدولي.. وأيضاً وأساساً، لكي يحدد لذاته مخرجاً يبقي على نسيج العلاقات التي راكمها طيلة وجوده بالمستعمرات، ويمتص استياء هذه الأخيرة، ويحد من نضالات حركاتها الوطنية.

لقد جسدت السياسة الديغولية، على امتداد السنوات الأولى، من عمر الجمهورية الرابعة، الإطار الرسمي التطبيقي، لجل الدعوات التي عبّرت عن أزمة خطاب الاحتلال، وبلورت بدائله الممكنة؛ والديغولية، في قراءتها - الاتجاهات الفكرية النافذة داخل الرأي العام الفرنسي، السياسي والشعبي معاً - قد أصرت، أو على الأقل هكذا كانت تعتقد، على تحديد مسوغات نظرية، لبناء استراتيجيا استعمارية جديدة، تكفل لفرنسا توازناً دقيقاً ومعقلناً، سواء في نطاق انتمائها إلى المنظومة الرأسمالية، أو في علاقتها بالدعوات المنادية بدمقرطة النظام الدولي، أو في مواجهتها ايديولوجيا التحرر، كما عبّرت عنها برامج ومطالب الحركات الوطنية بأكثر من قارة(٢١٠).

وفعلاً، ساعد الاحتلال النازي أجزاء من التراب الفرنسي، وتنصيب حكومة تابعة له (فيشي ١٩٣٩ - ١٩٤٢)، على إنضاج الشروط التاريخية لظهور «الديغولية»، كخط سياسي، يعتمد مفهوم الوطنية أرضية لصهر التنظيمات الحزبية داخلياً، والتقريب بين فرنسا ومستعمراتها، أو الامبراطورية ومكوناتها، بلغة الكتابات المدافعة عن «السيادة الفرنسية» وقتئذ(٢١١).

---

(٢٠٨) للاطلاع أكثر على أفكار فرانسوا ميتران وتحليلاته بشأن إزالة الاستعمار، ومستقبل علاقات فرنسا بأقطار المغرب العربي، انظر: François Mitterand: *Aux frontières de l'union française, Indochine-Tunisie,* lettre préface de Mendes France (Paris: Julliard, 1953), et *Présence française et abandon* (Paris: Plon, 1957).

(٢٠٩) Mitterand, *Présence française et abandon.*

وقد ورد في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962,* p. 323.

(٢١٠) للتدقيق في أفكار وتحليلات الجنرال ديغول، وعناصر استراتيجيته ما بين ١٩٤٠ - ١٩٤٦، انظر: Charles de Gaulle, *Discours et messages, 1940-1946* (Paris: Berger - Levrault, 1946).

(٢١١) قارن: Michel Deveze, *La France d'outre-mer de l'empire colonial à l'union fran-* =

مفهوم مركزي واحد، انبنت عليه الاستراتيجيا الفرنسية الجديدة في حقل الاستعمار، والتعامل مع مطالب المستعمرات، إنه التشارك، الذي يدعو إلى «التقرب» من «الأهالي» و«الإنصات» إلى مشاكلهم، والعمل على «إشراكهم»، دون أن يعني ذلك الاستقلال أو القطيعة مع وضعية الاستعمار ونظام الحماية.

لقد أوجدت حكومة «فرنسا الحرة» الصيغة السياسية لمفهوم «الشراكة»، حين جددت الدعوة إلى فكرة «الامبراطورية»، التي اكتست مع ١٩٤٠ «حظوة سحرية، جعلت منها واحدة من محاور الفكر السياسي الفرنسي، على حد تعبير ليوبولد سيدار سنغور(٢١٢). لذا، فوحدة الامبراطورية، عند زعيم فرنسا الحرة، والناطق بلسانها، الجنرال ديغول، رديف للوحدة الوطنية، لأن «فرنسا لا تبتغي لامبراطوريتها التفكك ولا التحييد.. ولأن الامبراطورية عنصر أساسي للمستقبل، ضروري لعظمة الأمة...»(٢١٣).

هذا، وقد استجاب لدعوات الجنرال ديغول وصوت «فرنسا الحرة»، عدد وافر من المقيمين العامين وغيرهم من الأطر العليا العسكرية والمدنية(٢١٤)، كما عملوا جميعاً على تحسيس قطاعات الرأي العام بالمستعمرات، وشحذ وعيها(٢١٥)، بأولوية تقديم الدفاع عن «السيادة الفرنسية» على النضال الوطني(٢١٦).

إن استثمار ظرفية الحرب واختراق السيادة الفرنسية، لتأكيد فكرة الامبراطورية،

çaise, 1938 - 1947 (Paris: Hachette, 1948), 2eme partie: *Naissance de l'union française*, pp. 14 ff.

(٢١٢) ورد ذكره في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p. 285.

(٢١٣) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٢١٤) ومع ذلك، هناك البعض من المسؤولين الفرنسيين بالمستعمرات، الذين لم يمتثلوا لنداءات حكومة فرنسا الحرة، مبدين تحيزهم للجنرال بيتان، نذكر منهم بالخصوص نوجيس بالمغرب الأقصى، وآنيه (Anet) بمدغشقر. انظر: Deveze, Ibid., pp. 152 - 176.

في حين دافع أغلب المقيمين العامين عن الوحدة الوطنية لفرنسا وسلامة إمبراطوريتها، مبرزين الدور الحضاري والإشعاعي لأعمالها. ففرنسا عند رينه بليفن هي التي حررت المجتمعات البدائية من أوبئة خطيرة، كادت أن تقضي عليها، كالأمراض والخرافات والجهل والارتشاء والاستغلال... والتقدير نفسه عبّر عنه الحاكم العام لورنتي (Laurentie)، في حين ذهب رينه كسان (René Cassin) إلى أن «سكان الامبراطورية لن يكفيهم أداء ما هم مدينون به لفرنسا، سوى تكوين جيوش للمساعدة على تحرير الوطن الأم...». انظر: Girardet, Ibid., p. 284.

(٢١٥) بناءً على تصريحات الجنرال ديغول حول مدى إمكانية استمرار فرنسا في المقاومة، وبخاصة تصريح ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٤٠، تأسس «مجلس الدفاع عن الامبراطورية» (١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠)، بغرض «المحافظة على روابط الإخلاص بين أقاليم ما وراء البحار وفرنسا، والسهر على استتباب أمنها الداخلي والخارجي...».

(٢١٦) وهو الموقف (= تقديم الدفاع عن فرنسا على النضال الوطني) الذي أثيرت حوله عدة نقاشات، تعلقت أساساً بمدى صحته بالنسبة إلى الحركات الوطنية بالمستعمرات، وحدود التزام هذه الأخيرة به، ومدى استغلالها لتناقضات القوى الاستعمارية وحروب فرنسا، في تمتين وتعزيز مقاومتها من أجل التحرر والاستقلال.

وامتصاص استياء حركات التحرر بالمستعمرات، لم يجنب «الديغولية» حملات النقد والمواجهة، سيما بعد إنزال الحلفاء (١٩٤٢)، وبروز المؤشرات الأولى لانهيار النازية والفاشية، وانتصار مبادىء ميثاق الأطلسي (١٩٤١)(٢١٧).

ليس في نيتنا التدقيق في توصيف هذه الحملات وتحديد أبعادها ونتائجها(٢١٨)، غرضنا الإمساك بانعطافات خطاب الاحتلال وهو يواجه أزمته، ويجهد من أجل بلورة صيغ سياسية عملية لتجاوزها. فعودة الشرعية إلى المؤسسات الفرنسية وتحرير أقاليمها المحتلة، كان يعني في وعي حركات التحرر، ومنها الحركات الوطنية المغربية، فاتحة عهد جديد، قِوامه الاعتراف بحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير والاستقلال، سيما وهي التي شكلت الدرع الواقي لفرنسا في حربها ضد دول المحور. . .»(٢١٩). في حين ولّدت عودة الحرية إلى فرنسا، إحساساً متزايداً بالعظمة، وتمسكاً إجماعياً لدى قادتها(٢٢٠). فمن رحم هذا التعارض في قراءة ظرفيات ما بعد الحرب، وإدراك التغيرات التي طالت الظاهرة الاستعمارية وبنية النظام الدولي، ستسعى فرنسا إلى ادخال اصلاحات عامة بالمستعمرات، سيما بإفريقيا السوداء، كما نلمس ذلك في مناقشات مؤتمر «برازافيل»، ونصوص توصياته (٣٠ كانون الثاني/ يناير ـ ٨ شباط/ فبراير ١٩٤٤)(٢٢١).

---

(٢١٧) وهو الميثاق الذي ساهم في وضعه كل من الرئيس الأمريكي روزفلت والانكليزي تشرتشل في آب/ أغسطس ١٩٤١، فمما ورد في مبادىء هذا الميثاق: لا توسع إقليمياً، لا تغيرات إقليمية لا تتفق مع رغبات الشعب المعني بها، وحق الناس جميعاً في اختيار شكل الحكم الخاص بهم. . . والابتعاد عن استعمال القوة كأداة للعلاقات الدولية. انظر: نيفز آلان وهذرستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ج ١، ص ٣٧٥ و٤٠٤.

(٢١٨) كما سنتناول ذلك بالتدقيق في الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(٢١٩) كما أقر بذلك الجنرال ديغول بمذكراته، قائلاً: «كنت مصمماً على ألا أتخلى عن الأمل أبداً. فإذا عجزنا عن استعادة الوضع والسيطرة عليه في الوطن، فإن علينا أن نفعل ذلك في أماكن أخرى. فهناك امبراطوريتنا، وهي تعرض علينا الملاذ والملجأ. . .» ليضيف «فإذا كانت مغامرتنا الافريقية في مجموعها لم تحقق جميع النتائج التي كنا نتوخاها، إلا أنها أمّنت أساس مجهودنا الحربي تأميناً قوياً في منطقة تمتد من الصحراء إلى الكونغو، ومن المحيط الأطلسي إلى حوض النيل. . .». نقلاً عن: **مذكرات الجنرال ديغول**، الطبعة العربية، ج ١، وارد في: غلاّب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ج ١، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٢٢٠) إنه التمسك الذي أجمعت عليه قوى اليسار واليمين معاً، مع وجود فروقات في منطلقات التبرير وطبيعة النتائج المتوخاة. للتدقيق في رؤى اليسار الفرنسي لفكرة الامبراطورية، انظر:

Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocaine, 1905 - 1955*, tome 2, chap.14, pp. 205 - 240.

(٢٢١) للتدقيق في أعمال المؤتمر، نقاشاته، توصياته، وبخاصة التقرير المهم لفيلكس إيبو (Felix Eboue)، انظر كلاً من: J. de la Roche et J. Gottmann, *La Fédération française* (Montreal: L'Arbre, 1945).

وقد ورد في: Deveze, *La France d'outre - mer de l'empire coloniale à l'union française, 1938 - 1947*, pp. 176 - 205.

لقد استهدف المؤتمر «الاستجابة لتمنيات الأهالي، وتسكين استيائهم، ووضع حد لغليانهم. .»(٢٢٢)، وهو في توصياته العامة السياسية - الاقتصادية والاجتماعية، لم يتجاوز حدود الدعوة إلى تقريب الصلة بين فرنسا والمستعمرات، التي أصيبت بالوهن نتيجة الحرب، وبسبب تصاعد نضالات حركات التحرر. فهل نجحت فرنسا في إسقاط روح الاصلاحات التي أوحت بعقد مؤتمر برازافيل على واقع دول المغرب العربي، الممثلة في شخص حركاتها الوطنية، كمراقبة بالمؤتمر؟ ستكون الاجابة بالنفي، وهو نفي جسدته قبيل المؤتمر، عريضة الاستقلال (١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤) بالمغرب الأقصى، وقبلها برنامج الاصلاحات بالجزائر (أيار/ مايو ١٩٤٣)، وبعدهما الميثاق الوطني التونسي (٢٣ آب/ أغسطس ١٩٤٦)، وكلها وثائق تاريخية، عكست الوجه الآخر من التعارض في تمثل ظرفيات ما بعد الحرب الثانية، حين شددت على مبدأ التحرر والاستقلال، واستبعدت مفهوم «التشارك».

لقد كان مفترضاً، أن تقيم الجمهورية الرابعة (١٩٤٦ - ١٩٥٨)، وهي التي خرجت من منعطف التغيرات التي أفرزتها ظروف الحرب الثانية، قطيعة مع إرث مثيلتها الثالثة، سيما في موضوع الاستعمار تنظيراً وممارسة. .(٢٢٣) لكن ذلك لم يحصل، وبأفق تجديد مصادر «مشروعية» هذا الإرث، وعصرنة أطروحاته لتغدو ملائمة ومواكبة شكلاً، لواقع النظام الدولي، والمسار الجديد للاستعمار، سيقع التنصيص بدستور الجمهورية الرابعة (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦) على تأسيس «الاتحاد الفرنسي»، كإطار قانوني - سياسي كفيل بنقل مفهوم «التشارك» من طور النظرية إلى مستوى التطبيق، وقادر على جعل فكرة «الامبراطورية» أكثر حيوية وتعبيراً وتجسيداً لتواصل فرنسا مع مستعمراتها(٢٢٤).

هل حصل التواصل حقاً؟ وهل كان من الجائز أن يتم في ظل ظرفية تاريخية حبلى بمؤشرات التغيير، ومواصفات التحول؟ لا شيء يقدر على معاكسة اتجاه التاريخ حين تكتمل قوانينه، وتنضج حتمياته: فالنخبات القائدة للحركات الوطنية المغربية أمسكت بمفصل نضالي مركزي (= الاستقلال)، والظاهرة الاستعمارية استنفدت مرحلة تاريخية بأكملها، لتدخل طوراً جديداً (= ضرورة تغير الشكل)، والنظام الدولي تغيرت بنيته، فلسفة، وأطرافاً، وقواعد وآليات.

---

(٢٢٢) Deveze, Ibid., p. 181.

(٢٢٣) وفعلاً نلمس الاستمرارية في خطاب الاحتلال، بالرغم من المتغيرات الداعية إلى ضرورة تجديده، في الأسس الفلسفية لنزعة الاستعمار، وفي سياساته التطبيقية، وفي البدائل التي قدمتها السلطات الفرنسية لحل مشكلة الاحتلال. وأيضاً في الايديولوجيا المؤطرة لفكرة الامبراطورية. للتدقيق، انظر:
Michel Henri, *Les Courants de pensée de la résistance* (Paris: Presses universitaires de France, 1962).

(٢٢٤) للاطلاع على مشروع «الاتحاد الفرنسي»، من حيث الأسس القانونية، والمؤسسات السياسية، انظر كلاً من: François Borella, *L'Évolution politique et juridique de l'union française depuis 1946* (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1958), et Hubert Deschamps, *L'Union française: Évolution juridique et politique* (Paris: Les Cours de droit, 1949).

٢ ـ النظام الدولي الجديد/ حدود القطيعة وعناصر الاستمرار

ثمة إشكالية ظلت موضوع جدل قلما حصل الاتفاق حول منطلقات مقاربتها، وجزئيات تحليلها، سواء داخل مدارس الفقه والقانون الدولي، أو على صعيد الكتابات متعددة الحقول المعرفية، ونعني بذلك علاقة النظام الدولي بالمنظومة الرأسمالية، وحدود التأثير والتفاعل بينهما، ومدى استقلالية الواحد عن الآخر في التطور، والصيرورة، والتراكم[٢٢٥].

ننطلق من وجود تلازم طردي بين ولادة نمط الإنتاج الرأسمالي وتأصله وتكوّن منظومته، ونشوء النظام الدولي وبروز قواعده ومبادئه، واستكمال آلياته وأدوات نشاطه. فبقدر ما كانت الدول القومية بأوروبا، تتقدم على طريق توطيد بنائها الاقتصادي ـ السياسي، والاجتماعي ـ الثقافي، بقدر ما كانت تبحث عن القواعد التي تحكم علاقاتها الخارجية، وتنتظم سلوكها الدولي، الذي بقي أوروبياً بالرغم من طابعه الكوني، حتى أواخر القرن التاسع عشر[٢٢٦].

لقد ظلت أوروبا الطرف المركزي، إن لم يكن الوحيد، ومشروعها الحضاري هو السائد[٢٢٧]، وبالضرورة غدت «الشرعية الدولية»، من حيث الفلسفة، والقواعد، والأدوات، مرتبطة بهذا الطرف، مستجيبة لمشروعه الحضاري، أي رؤيته للإنسان والكون معاً. لذلك، لم تعتبر الحركة الاستعمارية مسّاً بـ «الشرعية الدولية»، كما لم يُنظر إلى وسائلها في التوسع (= القوة والعنف) كخرق لا لمبادىء السلوك الدولي ولا لقواعده[٢٢٨]. وحتى حين حتّمت قوانين التطور الرأسمالي الانتشار عمودياً عبر الاحتلال، لم يعترض على المبدأ (= الاستعمار)، بل نوقشت آلياته وطرقه، ليضمن توازناً أكثر فعالية بين القوى الأوروبية المتصارعة[٢٢٩].

لقد أكدنا سلفاً أهمية العوامل الداخلية (= التغيرات) في فهم محددات الانتقال من بُعد الدفاع عن الهوية إلى مبدأ التحرر والاستقلال، كما شدّدنا على مفعول هذه التغيرات في إعادة

---

(٢٢٥) للاطلاع على نماذج من هذا الجدل بداخل الكتابات الأوروبية والمغربية المعاصرة، انظر: Girault, *Diplomatie européenne et impérialismes, 1871 - 1914;* Dreyfus, *Droit des relations internationales,* et René Jean Dupuy, *La Communauté internationale entre le mythe et l'histoire* (Paris: Economica, 1976).

(٢٢٦) نفكر في المعاهدات التاريخية الكبرى التي تضمنت مجموعة من القواعد والمبادىء المنظمة للعلاقات الأوروبية ـ الأوروبية وأوروبا وباقي دول العالم، وهي كالتالي: معاهدة وستفاليا ١٦٤٨، أوتريخت ١٧١٣، فيينا ١٨١٤ ـ ١٨١٥، وبرلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥.

(٢٢٧) قارن: أنور عبد الملك، **تغيير العالم**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، خاصة الفصل الأول: «في أصول النظام العالمي،» ص ١١ ـ ٢٣.

(٢٢٨) للتدقيق، انظر: امحمد مالكي، «العنف في العلاقات الدولية: قراءة في تاريخ المفهوم ودلالاته المعاصرة،» **الوحدة**، السنة ٦، العدد ٦٧ (نيسان/ ابريل ١٩٩٠)، ص ٦ ـ ٢١.

(٢٢٩) بدليل أن مؤتمر برلين (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥)، الذي قسّم إفريقيا إلى مستعمرات، لم يعترض على المبدأ (= الاستعمار)، بل وضع القواعد المنظمة له: حصول استعمار فعلي من لدن جيش الدولة وأجهزتها، ثم الإخبار والتبليغ بالتحقق المادي لحالة الاحتلال.

تأسيس وعي النخبات المغربية، وتوجيهه سياسياً صوب الدعوة إلى إلغاء دولة الاحتلال واسترداد السيادة الوطنية.

هذا، ومع الإقرار بمركزية التغير الذي طال بنية المجتمعات المغربية، ومكونات حركاتها الوطنية، نعتقد أن للعوامل الخارجية (= الدولية) مكانتها الخاصة، في إنضاج صياغة شعار الاستقلال، وتحديد أبعاده ونتائجه. ذلك، أن النظام العالمي، الذي ضمنه، وفي سياق تطور قواعده وآلياته، برزت الظاهرة الاستعمارية، سيشهد في أعقاب الحرب الثانية، تغيرات مست أسس فلسفته، ونوعية أطرافه، وطبيعة شرعيته (أ)، كما أن نظمه الفرعية ـ القارية، ستعرف، بإيقاع أسرع وأكثر حماساً، تيارات مناهضة للاستعمار واستمراره، داعية إلى التحرر والاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية (ب)، الواقع الذي كان له أعمق الأثر في إذكاء وعي الحركات الوطنية تاريخية شعارها، وأهمية أولوية النضال من أجله.

أ ـ لقد مثّلت سنة ١٩٤٥، بكل المقاييس، تاريخاً نوعياً، على صعيد إدراك تحولات النظام الدولي، وإعادة التفكير في «عالميته»، وبالضرورة على مستوى «شرعيته»، أي القبول بمدى صلاحية أن تستمر قواعده في تأطير علاقات المجتمع الدولي، وتنظيم وحداته السياسية.

وفعلاً، إذا اعتمدنا مفهوم فائض القيمة التاريخي، بالشكل الذي استعمله ووظفه أنور عبد الملك، في مُقاربته تاريخ تشكّل العالم، واحتمالات تغيره، وبالتالي في تحديده مصادر تكوّن «الهيمنة الأوروبية»(٢٣٠)، فإن دلالات ١٩٤٥، لا تكمن في نهاية الحرب الثانية، وإحداث مؤسسات للسلم والأمن (= الأمم المتحدة) أساساً وحسب، بل أيضاً في بداية استنفاد هذا المفهوم قيمته التاريخية.

فالهيمنة الأوروبية أولاً، ثم الغربية لاحقاً، التي تكونت مع نهضة القرن الخامس عشر، وتقوّت مع ثورات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتعززت بحركة الاستعمار، ستشهد «تراجعاً» نسبياً في قوة الامتداد وعمق التأثير، وهو تراجع لم يوقف سيادة المشروع الحضاري الغربي، ولكن عرّضها للنقد والاستفهام والتساؤل.

فكما تعرضت مشروعية (Legitimité) خطاب الاحتلال للاعتراض والمناهضة، من لدن حتى أكثر التيارات دفاعاً عنها، غدت الشرعية الدولية (Legalité internationale) بدورها، مجالاً للتحفظ، وموضوعاً للانتقاد بأفق التجديد والمراجعة، سيما وهي التي وُضعت على مقاس القوى الغربية، وفي تماسّ مع مصالحها الحيوية(٢٣١).

---

(٢٣٠) قارن: عبد الملك، المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٢٣١) نقصد بـ «الشرعية» الدولية، النظام القانوني (= القواعد والمبادىء) الناظم لعلاقات المجتمع الدولي ونشاط أطرافه. بهذا المعنى، ظلت «الشرعية» مرتبطة بالفلسفة الليبرالية الغربية، كما أن مبادىء القانون الدولي وقواعده ومفاهيمه، لم تتكون بمعزل عن هذه الفلسفة، ولا عن الضرورات التي يقتضيها تطور المجتمعات الأوروبية.

ثلاثة متغيرات، نخالها كفيلة بالتدليل على بروز ملامح نظام دولي جديد مع نهاية الحرب العالمية الثانية. وهي، وإن أشّرت لحصول «قطيعة» مع خصائص الوضع السابق لمنعطف الحرب، فإنها لا تلغي وجود عناصر تدل على استمرار روح «الهيمنة الغربية» الدولية، ضمن مناخ عالمي جديد طبعاً، وفي إطار موازين قوى، لم تعد أوروبا هي مركزها الوحيد والأوحد. إنها تحديداً: الأطراف (= المكونات)، المشاريع (= الفلسفة)، والمفاهيم (= القواعد والمبادىء المؤطرة للشرعية).

إن «عالمية» النظام الدولي، التي ظلت أوروبية من حيث التقرير والتأثير[٢٣٢]، ستشهد، مع تصاعد التوسع النازي، وتفاقم خطورته على أكثر من دولة[٢٣٣]، بروز قوى جديدة، وسّعت من مكونات المجتمع الدولي وصانعيه السياسيين. ذلك، أن الاتحاد السوفياتي، الذي حتمت عليه ظروف ترسيخ البناء الاشتراكي انتهاج سياسة «الستار الحديدي»، سيدخل الحرب خلال حزيران/ يونيو ١٩٤١، ليصبح طرفاً أساسياً في كسر استراتيجيا دول المحور، والمساهمة في رسم ملامح النظام الدولي الجديد.

ليس مطلوباً التفصيل في المكانة التي حظي بها الاتحاد السوفياتي، ضمن مسلسل الحد من خطورة دول المحور، والمشاركة مع الحلفاء في إقامة أسس النظام الدولي الجديد، فلسفة، وقواعد، وآليات[٢٣٤]. . لأن المهم منهجياً، هو أن نبرز كيف أن «العالمية» التي كانت تعني، من حيث الممارسة الفعلية، «أوروبا» و«الغرب»، أصبحت مع منعطف الحرب الثانية، تشمل إضافة إلى هذا المكون، فاعلاً جديداً، على طرف النقيض بالنظر إلى مشروعه الحضاري، أي الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية.

هذا، ونلمس المضمون الجديد لمفهوم «العالمية»، في الأدوار التي نيطت بالاتحاد السوفياتي، على امتداد اللقاءات الهادفة إلى بناء استراتيجيا النظام الدولي الجديد، والممهدة لإحداث الأمم المتحدة. فهو (= الاتحاد السوفياتي) حاضر في اللقاء الخاص بـ «تصريح الأمم المتحدة» (فاتح كانون الثاني/يناير ١٩٤٢)، وفاعل في صياغة مقرراته[٢٣٥]، كما أنه مضيف

---

(٢٣٢) بدليل أنه ما بين ١٨٣٨ و١٩١٣، كانت ٩٥ بالمئة من الاجتماعات الدولية تعقد إما باستكهولم شمالاً، أو برلين شرقاً، أو روما جنوباً، أو لندن غرباً. للتدقيق انظر:

Girault, *Diplomatie européenne et impérialismes, 1871 - 1914,* p. 10.

(٢٣٣) للاطلاع على أبعاد التوسع النازي ومظاهر خطورته، انظر: ج. ب. دروزيل، **التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم**، ترجمة نور الدين حاطوم، ط ٢ (دمشق: دار الفكر، ١٩٧٨)، القسم الأول: «عصر هتلر،» ص ٩ـ ٩٧.

(٢٣٤) من ضمن مراجع كثيرة، انظر: إبراهيم أحمد شلبي، **التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العلمية والأمم المتحدة** (القاهرة: مكتبة الآداب، [د. ت.])، و

Claude Albert Colliard et A. Manin, *Droit international public et histoire diplomatique: Documents choisis* (Paris: Monchrestien, 1971), tome 1.

(٢٣٥) وهو التصريح الصادر بواشنطن في أول كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٤٢، والموقّع عليه من لدن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، والاتحاد السوفياتي والصين وممثلي اثنين وعشرين دولة أخرى، في حين=

للقاء موسكو (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣)، ومبادر في إصدار تصريحه(٢٣٦)، علاوة على مشاركته في اجتماع طهران (فاتح كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣)، ودمبارتون أوكس (Dum-barton Oaks) (آب/ أغسطس ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤)(٢٣٧).

لقد شكلت مجمل هذه اللقاءات ـ التصريحات مراحل حاسمة في عملية البحث عن صيغة ممكنة لإقامة نظام دولي جديد، يعكس فلسفياً طبيعة التغير الذي مس مفهوم «العالمية» ووسّع من مكونات المجتمع الدولي: فهل تمكنت حقاً من أن تقدم صيغة ممكنة للتراضي، بين غرب يسعى لأن يعزز مكانته الدولية أكثر، وشرق يريد أن يفك عقال العزلة، بأفق إثبات أحقيته في أن يكون طرفاً فاعلاً في تحديد معالم النظام الدولي الجديد، ووازناً في رسم توجهاته العامة؟

الثابت أن المؤتمرات الأربعة السالفة الذكر، قد مثلت إطارات فعلية للتداول والمناقشة وإبداء الرأي(٢٣٨)، إلا أنها بقدر ما حرصت على تشخيص المضمون الجديد لمفهوم «العالمية»،

ـ لم تنضم إليه فرنسا حتى ٢٤ أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها. لقد تضمن التصريح مجموعة من الأفكار والمبادىء، نصت في مجملها على عزم الدول الأعضاء على التعاون من أجل السلام عبر تجنب نزعات التوسع الإقليمي وغير الإقليمي، والاعتراف بأحقية الشعوب في اختيار شكل نظامها السياسي، وأيضاً السعي إلى إقرار المساواة في العلاقات الاقتصادية والتجارية، إضافة إلى تحريم استخدام القوة مع الدعوة إلى نزع السلاح وفض المنازعات بالطرق السلمية.

(٢٣٦) وقد وقّعه كل من الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة، وبريطانيا والصين، مستهدفة من خلاله جميعاً إحداث نوع من التحالف العسكري، قصد تحقيق السلم ونزع السلاح من جهة، وملتزمة من جهة ثانية بالعمل سوياً على عدم استخدام القوة أو التهديد بها، مع الإصرار على تأسيس هيئة كفيلة باستتباب الأمن والمحافظة عليه.

(٢٣٧) باجتماع طهران، الذي ضم كلاً من الرئيس روزفلت، وتشرتشل، وستالين، وقع التخطيط لمواجهة كل من المانيا وايطاليا، ورسم حدود بولونيا، ومكانة تركيا في الحرب، علاوة على تخويل الاتحاد السوفياتي مراقىء بحرية في المضايق والشرق الأقصى. أما بمؤتمر دمبرتون أوكس، فقد تم الاتفاق على مجموعة من القرارات، أولها تأسيس منظمة دولية باسم الأمم المتحدة، وثانيها الدعوة إلى هيكلة المنظمة بتأسيس جمعيتها العامة وجهازها التنفيذي (= مجلس الأمن).

(٢٣٨) كتب جون فوستر دالاس ضمن مذكراته المنشورة والمترجمة حرب أم سلم، يقول عن هذه المؤتمرات: «كان القرار الذي اتخذ في موسكو في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣ خطوة واسعة إلى الأمام، وكان أكثر من قرار في الأساس، ولقد خلق تحويل هذا القرار إلى منهج محسوس، مسائل صعبة وأثار تساؤلات مهمة. ولقد بحثت هذه التساؤلات في مؤتمر لممثلي الاتحاد السوفياتي وبريطانيا والولايات المتحدة في دمبرتون أوكس في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٤٤... وكانت الولايات المتحدة قد قامت بدور أولي لعقده، غير أن مؤتمر دمبرتون أوكس واجه صعوبات جمة، فلم يكن مؤتمراً مفتوحاً للجميع، ربما جرت العادة على اتخاذ الخطوات الأولية في سرية تامة... والواقع أن الكبار الثلاثة هم الذين انفردوا في وضع بنود هذا المؤتمر، وقد كان هؤلاء يشكلون القوة الرئيسية في الحرب الألمانية ـ اليابانية ولعلهم نتيجة لذلك، اعتقدوا أن السلم العالمي يعتمد على الأمم القوية وحدها التي تستند إلى قوّتها لفرض آرائها الخاصة بالسلم على سائر الأمم....». انظر: جون فوستر دالاس، حرب أم سلم، ترجمة عفيف الصمدي ([د.م.]: دار النشر للعالمين، [د.ت.])، ص ٤٩ ـ ٦١.

ووقفت عند ضروراته، عجزت عن توفير شروط توافق سياسي لأطروحات الطرفين الأساسيين: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي.

إن تعثُّر اللقاءات التي شهدتها السنوات الأخيرة من حدث الحرب الثانية، قد عكس في العمق، تنازع مشروعين حضاريين، متناقضين من حيث الفلسفة الثاوية خلف نظرتها إلى ما ينبغي أن يكون عليه النظام الدولي الجديد، وعلاقات أطرافه، وقواعد وآليات نشاطه. فالنظام الدولي، الذي تكوَّن ضمن سيرورة تأصل الرأسمالية وبروز الغرب كمفهوم تاريخي، سيصبح، لأول مرة، مرتهناً بمكوِّن سياسي جديد (= الاتحاد السوفياتي ومنظومته)، يحمل مشروعاً حضارياً، يختزل نظرة مغايرة للعلاقات التي يجب أن تسود أطراف المجتمع الدولي، لعل أهم عناصرها: ربطه بين السياسة الداخلية والخارجية، وبينهما معاً ومفهوم الطبقات الاجتماعية، وبين الصراع الدولي والتنافس من أجل الهيمنة العالمية للغرب[٢٣٩].

من منطلق هذه النظرة، لم تعد «المشروعية الدولية» هي تلك التي صاغ مضمونها الغرب، ودافع عن صلاحيتها بسلطة القوة والإقناع، وبالضرورة غدت القواعد والمبادىء المؤطرة لها، موضوع نقد، ومراجعة، حتى لا نقول مستنفدة لوظائفها التاريخية. لذا، كان حتمياً لتصارع هذين المشروعين، أن يوجد لهما مخرج سياسي، يثمِّن خطوات السلام ويؤكدها (= الاجتماعات السابقة)، وفي الوقت ذاته يعترف ويقرّ بتدشين المجتمع الدولي عهداً جديداً، لم تعدّ الصدارة فيه للغرب ومشروعه الحضاري، بل أيضاً للشرق ومنظومته الفكرية والايديولوجية. إنه (= المخرج) مؤتمر يالطا (٤ ـ ١١ شباط/ فبراير ١٩٤٥) الذي وقّع على صك ميلاد النظام الدولي الجديد، ورتب شروط تسوياته التاريخية[٢٤٠]. هذا، وتكمن أهمية المؤتمر، في كونه قد مثّل اللحظة التي تم خلالها تشريع المبادىء التي ستحكم علاقات المنظومتين مستقبلاً، وعبرهما العالم ككل[٢٤١]، كما أنه خلق إمكانات التسوية بين أطروحتين

---

(٢٣٩) للتدقيق في نظرة الاتحاد السوفياتي لما ينبغي أن يكون عليه النظام الدولي، من حيث قانونه، قواعده، وآليات نشاط أطرافه، انظر: Grigori I. Tunkin, *Le Droit international public: Problèmes techniques* (Paris: Pedone, 1965), et S.B. Krylov, «La Doctrine soviétique du droit international,» *R.C.A.D.I,* vol. 70 (1948), pp. 407 - 476.

(٢٤٠) مؤتمر يالطا، المنعقد بمنطقة القرم، على البحر الأسود في الاتحاد السوفياتي (٤ ـ ١١ شباط/ فبراير ١٩٤٥) الذي جمع كلاً من روزفلت وستالين وتشرتشل، هو المناسبة التي تمكنت خلالها القوى الدولية الرئيسية وقتئذ، من إقرار تسوية تاريخية حول أهم القضايا الايديولوجية ـ السياسية والعسكرية التي توقّف على نجاح حلها ميلاد النظام العالمي الجديد. . . للتدقيق في شروط انعقاد المؤتمر ومناقشاته ومقرراته، انظر: Edward Reilly Stettinius, *Roosevelt and the Russians: The Yalta Conference* (Garden City: Doubleday; Jonathan Cape, 1950), et M. Krystyna, «Retour sur Yalta,» *R.G.D.I.P,* tome 86, (1982), pp. 458 - 507.

(٢٤١) فمن ضمن ما وقع الاتفاق عليه بمؤتمر يالطا، تأسيس منظمة دولية، مع العمل على عقد اجتماع دولي لصياغة ميثاقها، وأيضاً الاتفاق على مبدأ «الفيتو»، ومن صلاحية ممارسته، علاوة على وضع نظام أساسي لمحكمة العدل الدولية، شبيه بما كان معمولاً به بتجربة «المحكمة الدائمة للعدل الدولي»، وهو ما ورد بنص أحد قرارات المؤتمر، بالقول: «لقد عقدنا العزم على أن ننشىء مع حلفائنا في أقرب فرصة ممكنة هيئة عامة ـ

متناقضتين ايديولوجياً وسياسياً، بمقتضى صيغة «مناطق النفوذ»، و«الاستقطاب الثنائي»(٢٤٢).

إن القول بانبثاق نظام دولي جديد في أعقاب الحرب الثانية، منشدّ، على مستوى الأطر المرجعية الناظمة «مشروعيته»، إلى مشروعين حضاريين متناقضين، تبرره مجموعة المفاهيم، والآليات، والميكانيزمات التي تخللت، لأول مرة، الخطاب الدولي وشرعت في ضبط نشاط وحداته السياسية. فالعالم لم يبقَ هو الغرب، بل غدا كتلتين، منظومتين، لكل واحدة منهما فلسفتها الخاصة، ومنهجيتها في مقاربة القضايا الدولية واستشراف آفاقها، وتحالفاتها الظرفية والاستراتيجية، ومناطق نفوذها، وأدواتها في إدارة الصراع الدولي، أو ترشيده، ولم لا تأزيمه.

وفعلاً، لقد دخلت الخطاب الدولي وتخللت علاقات مكوناته، مفاهيم ومبادىء لم تكن موجودة قبل الحرب الثانية وتسويات يالطا (١٩٤٥)، منها أساساً مفهوم «المعسكرين»(٢٤٣)، الذي يعني بلغة السياسة الدولية، وجود محورين للاستقطاب الايديولوجي - الفكري، مع كل ما تستتبعه وتنتج عنه من امتدادات عسكرية، تنموية، وثقافية.

فالغرب، وبالرغم من التناقضات التي اعترت مكونات منظومته(٢٤٤)، قد خرج من

= للمحافظة على السلم والأمن، ونعتقد أن هذه الهيئة ضرورية سواء لمنع الاعتداء أو لإزالة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى الحرب وذلك بالتعاون الوثيق بين كافة الشعوب المحبة للسلام...». لمزيد من الاطلاع، انظر: شلبي، التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العلمية والأمم المتحدة، ص ١٥٣ - ١٥٤، ودروزيل، التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، ص ١٠٨.

(٢٤٢) من موضوعات التسوية، نذكر: المشكلة الألمانية، حيث ناقش المؤتمر آفاق وضعية هذه الدولة لمرحلة ما بعد الحربّ محاولاً ايجاد حل للتناقض الحاصل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن حدود هذه الدولة أولاً ومبدأ تقسيمها ثانياً. انظر: رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ٢ ج (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٣)، ج ١، ص ٤٣٣.
أما القضية الثانية فهي مشكلة بولونيا، التي عملت القوى المشاركة بالمؤتمر، على حسم مسألتين مترابطتين ومرتبطتين بمستقبل بولونيا، من جهة رسم حدودها النهائية، سيما وأن مجموعة من أقاليمها كانت محل نزاع مع الاتحاد السوفياتي، ومن جهة أخرى حل مشكلة من سيمثلها سياسياً، وثالث قضية هي الحرب بالشرق الأقصى، حيث منح الاتحاد السوفياتي مجموعة من الامتيازات كمراقبته للخطوط الحديدية بمنشوريا، والسيطرة على منغوليا وأرخبيل كيول، إضافة إلى الجزء الجنوبي من سخالين.

(٢٤٣) لم يوجد مصطلح «المعسكرين» كمفهوم في العلاقات الدولية إلا في أعقاب الحرب الثانية، لكن وجدت الأنماط الفكرية المساهمة في إنتاجه قبل هذا التاريخ بكثير. فالفكر الاشتراكي، برزت أولى مكوناته الفلسفية والنظرية مع أواسط القرن التاسع عشر، كما أن الثورة الاشتراكية لعام ١٩١٧، قد مثلت منعطفاً تاريخياً، سمح، لأول مرة، لهذا الفكر بأن يمارس من مواقع السلطة. وهي الممارسة التي، لأسباب خاصة في الظروف الداخلية للاتحاد السوفياتي، لم تتعمق وتتطور لتخلق منظومة مستقلة بذاتها على المستوى الدولي قادرة لأن تشكل معسكراً بالمعنى الذي أصبح يتداول به بعد الحرب الثانية، سيما بعد تقسيم ألمانيا (١٩٤٩).

(٢٤٤) نفكر أساساً في التناقضات بين الامبراطوريات الاستعمارية الكلاسيكية بأوروبا: انكلترا وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية كقوة غربية صاعدة، وهي تناقضات تجلّت صورتها الأولى في الموقف من مشروع مارشال (١٩٤٧) الخاص بإعادة بناء الاقتصادات الأوروبية التي دمرتها الحرب، وتجسدت، على امتداد الأربعينيات والخمسينيات، في التصارع المكشوف أحياناً والمضمر أحياناً أخرى، حول البقاء أو الحلول بالمناطق =

الحرب أكثر وعياً بضرورة بقاء سيادة مشروعه الحضاري، وأهمية استمرار هيمنته على العالم، الواقع الذي تعكسه المعالم الكبرى للاستراتيجيا التي انتهجها غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية. فمن جهة، وتطبيقاً لمبدأ ترومان[٢٤٥]، نُنظر إلى إعادة بناء أوروبا اقتصادياً (= مشروع مارشال)[٢٤٦]، وتقديم المساعدة العسكرية إلى من في حاجة إليها من الدول الأوروبية (= تركيا واليونان)[٢٤٧]، قضية مركزية ومسؤولية لا مناص منها، ومن جهة ثانية، اعتبر الأمن القومي الغربي شمولياً، لا يرتبط بالبعد الاقتصادي، وإلى حد ما العسكري فحسب، بل يتضمن أيضاً الجيواستراتيجيا (= الحدود والمواقع)، وصراع الأفكار (= الايديولوجيات)، والتباينات الحضارية.

لم يكن ممكناً، في ظل المرحلة الجديدة للنظام الدولي، أن تقابل استراتيجيا الغرب بالعدمية أو سوء التقدير من لدن الشرق ومنظومته، بل كان طبيعياً أن يحصل التناظر، وأن تواجَه المبادهة الغربية بأخرى شرقية، أكثر حدة، وأعمق وعياً. فمن جهة، سيعمل الاتحاد السوفياتي على تمتين صلاته بمجمل دول وسط وشرق أوروبا، تارة بالقوة (= التدخلات العسكرية)[٢٤٨]، وطوراً بالمفاوضات والإقناع (= المعاهدات)[٢٤٩]، كما سيؤسس الكومنفورم

= التي كانت تُعدّ قلعاً للاستعمار الفرنسي والانكليزي، وهي على وجه خاص منطقتا الشرق الأوسط والمغرب العربي.

(٢٤٥) وهو المبدأ الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي ترومان، ودافع عنه أمام مجلس الكونغرس (١٢ آذار/ مارس ١٩٤٧)، والقاضي بتقديم مساعدات عسكرية إلى الدول الأوروبية (تركيا واليونان أساساً) تضامناً معها، ودفاعاً عن الغرب ومنظومته. إنه المبدأ الذي مثّل، كل من الدبلوماسي جورج. ف كينان ومساعد أمين سر الدولة أتشيسون أدواراً مركزية في بلورته وصياغته نظرياً.

(٢٤٦) هو البرنامج المنسوب إلى الجنرال مارشال، أمين سر الدولة الأمريكية، والخاص بإعادة تعمير الأقطار الأوروبية، وتنمية اقتصاداتها الذي برره، خلال خطابه بجامعة هارفرد (٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٧)، بالقول: «إن الحالة العالمية خطيرة جداً، لقد خلفت الحرب الدمار حتى أن حاجات أوروبة أعظم من قدرتها على الدفع... ومن الضروري أن نتصور مساعدة إضافية، مساعدة مجانية، هامة جداً، تحت طائلة التعرض لانهيار اقتصادي واجتماعي وسياسي خطير جداً...». انظر: دروزيل، **التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم**، ص ١٧٨.

(٢٤٧) بالنسبة إلى حالة تركيا، قد ترجع ضرورات المساعدة بتقدير القوى الغربية، إلى صور الضغط السوفياتي عليها، فمن جهة فسخ هذا الأخير معاهدة الحياد التي سبق أن وقّعها مع تركيا بتاريخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥، كما طالبها بإعادة جيوب ترابية روسية قديمة، خاصة منطقة قارس وأردهان في الأناضول، علاوة على إلحاحه على استبدال معاهدة مونترو (١٩٣٦) باتفاقية جديدة. للتدقيق، انظر:
E.B. Cyril, «The Turkish Straits and the Great Powers,» *Foreign Policy Reports* (1 October 1947), pp. 174 - 182.

(٢٤٨) نفكر في الأحداث الدموية بتشيكوسلوفاكيا، أو ما يسمّى اعتياداً «انقلاب براغ» (٢٥ شباط/ فبراير ١٩٤٨) الذي أطاح بالرئيس غوتفالد، ذي التوجهات المعتدلة وقتئذ، انظر:
Ripka Hubert, *Coup de Prague* (Paris: Plon, 1949)
وأيضاً في موقف يوغوسلافيا من التبعية للاتحاد السوفياتي، حين أصر تيتو على تحويل هذا القطر استقلالية وتوجهاً منفصلين عن الزعامة السوفياتية، وذلك تحديداً منذ ١٩٤٨.

(٢٤٩) من ذلك المعاهدة السوفياتية ـ البولونية (٢١ نيسان/ أبريل ١٩٤٥)، المعاهدة السوفياتية ـ =

(Cominform) (= مكتب المعلومات الشيوعي) في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧، لتوطيد هذه الصلات، وتحويلها هيكلة أكثر متانة، وصلابة من الناحيتين الايديولوجية والسياسية(٢٥٠).

ب ـ ففي سياق التغير الذي طال بنية النظام الدولي ومس قواعده وآليات توازنه، كان طبيعياً أن تشهد علاقات وحداته السياسية، أشكالاً من التوتر والصراع، تراوحت بين النقد والنقد المضاد، بين الحرب الايديولوجية تارة والتهديد باستعمال القوة طوراً آخر(٢٥١) ـ إنه الوضع الذي أصبح يُنعت في تحاليل الاستراتجيين السياسيين وأدبيات العلاقات الدولية بـ «الحرب الباردة»(٢٥٢).

هذا، وحين كان بين دوائر النظام العالمي، وأنساقه الفرعية أكثر من تقاطع وصلة، فإن المفاهيم الجديدة التي تخلّلت الخطاب الدولي، ستعرف انتشاراً وإشعاعاً بالعديد من المناطق، وبخاصة المستعمَرة منها، كما سيكون لتطبيقاتها المفعول البالغ والعميق، سواء على مستوى ترسيخ وعي ضرورة التحرر والاستقلال، هذا الذي تكوّن منذ مدة لدى العديد من الحركات الوطنية، أو على صعيد تنمية القناعات بشيخوخة الظاهرة الاستعمارية، وبالمقابل التحسيس بالقدرات النضالية لحركات التحرر في مقاومة الاحتلال والعمل على تجاوزه.

ثلاثة مظاهر نخالُها جديرة بالتحليل، لإدراك طبيعة التغير الحاصل على صعيد الأنساق الفرعية للنظام الدولي. فعلى مستوى عام، سيعرف عقد الأربعينيات تصاعداً نوعياً على مستوى الدعوة إلى التحرر، في كل من إفريقيا وآسيا وباقي المناطق الخاضعة للاستعمار، وهي

=الرومانية (١٨ شباط/ فبراير ١٩٤٨)، والسوفياتية ـ البلغارية (٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٤٨)، علاوة على مجموعة من الاتفاقات التي أبرمت بين دول شرق أوروبا في ما بينها.

(٢٥٠) للتدقيق في معنى الكومنفورم، ونشأته وشروط الانضمام إليه، انظر: **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ٤٤٧.

(٢٥١) وقد تجلى ذلك في قضايا دولية شكلت موضوعات صراع فعلي، كحصار برلين، انظر: لويس دوللو، **التاريخ الدبلوماسي**، ترجمة سموحي فوق العادة (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٠)، ص ١١٨ ـ ١٢١.

ومشكلة كوريا، التي تعرضت للتجزئة ابتداءً من ثاني كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥، حين احتلتها الجيوش الأمريكية جنوباً والاتحاد السوفياتي شمالاً وذلك لاعتبارات مرتبطة بالتوازن الاستراتيجي بين القوّتين، انظر: حسن فتح الباب، **المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة في المشكلات المعاصرة** (القاهرة: عالم الكتب، [د. ت.])، ص ٣٧٥ ـ ٣٩٥.

وحول قضية الهند الصينية، انظر: دروزيل، **التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم**، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٧.

(٢٥٢) للتدقيق في مفهوم الحرب الباردة، من حيث تاريخية الظهور وأشكال الممارسة، انظر: اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، وعبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، خصوصاً ص ٤٥ ـ ٨٧ (= في صراع الشرق والغرب).

الدعوة التي يمكن تأطيرها فكرياً في ما يسمّى ايديولوجيا التحرر، وعلى صعيد خاص، وفي نطاق موضوع بحثنا، سيشهد الفكر القومي العربي لما بعد الحرب العالمية الثانية، نقلة نوعية، تجسدت أساساً في الأشكال الوحدوية العملية، التي عرفها النظام الإقليمي العربي (= إحداث جامعة الدول العربية أساساً)، وهي نقلة كان لها تأثير إيجابي على نضالية الحركات الوطنية المغربية، ووعيها القومي[٢٥٣].

فهكذا، ستشهد الظاهرة الاستعمارية، مع الأربعينيات والخمسينيات، تراجعاً وأفولاً ملموسين بمجمل الأقطار الافريقية والآسيوية، الواقع الذي عكسته نضالات حركات التحرر، قطرياً وبشكل جماعي ومشترك. فافريقيا، لم تتمكن الاصلاحات المقترحة في أعقاب مؤتمر برازافيل ١٩٤٤، من تهدئة استياء الشعوب الافريقية، ولا تضليل وعي نخباتها الوطنية، ضرورة طرح مبدأ الاستقلال والدفاع عنه، بكل عزم وإصرار، كما يمكن ملامسة ذلك في وثائق حركات التحرر وأشغال مؤتمراتها المشتركة[٢٥٤].

لقد تلقّى الاستعمار المآل نفسه بالقارة الآسيوية، حيث أخفقت الحلول الفرنسية (= الاتحاد) والانكليزية (= الكومنويلث) على السواء[٢٥٥]، كما لم تجد نفعاً مختلف أساليب العنف، التي مارستها سلطات الاحتلال، للتضييق على حركات التحرر، والضغط على

---

(٢٥٣) للتدقيق في تطور الوعي القومي بالمغرب العربي، من حيث طبيعته ومكوناته وموضوعاته الخاصة وعلاقته بالمشرق العربي، ومكانة القضية الفلسطينية بمختلف إنتاجاته ومواقف نخباته، انظر: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**.

(٢٥٤) وهو وعي مسؤولية الاستعمار في تعميق التأخر التاريخي، وتقرير التخلف الاقتصادي ـ الاجتماعي بمختلف الدول الإفريقية، انظر: والتر رودني، **أوروبا والتخلف في إفريقيا**، ترجمة أحمد القصير، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨).
وأيضاً استياء تجاه الوجود الاستعماري ومقاومة لاستمراره، حتى في ظل التغيرات التي تخللت خطاب الاحتلال، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، انظر: مركز الدراسات المعادية للامبريالية، **الامبريالية الفرنسية** (باريس: منشورات ماسبيرو، ١٩٧٨)، الفقرة الأولى من الفصل الأول: «تاريخ وخصائص الامبريالية الفرنسية»، ص ١٥ ـ ٣٠.
كما أنه وعي بضرورة تعضيد وتوسيع قاعدة التقارب والتنسيق بين حركات التحرر الإفريقية لاستكمال مهام الاستقلال الوطني، وتوفير شروط التنمية، وهو ما أكدته المؤتمرات الإفريقية منذ دعوة: «سلفستر وليامز» مع بداية هذا القرن، وحتى مؤتمر «Manchester» (١٩٤٥)، انظر:
Philippe Decraene, *Le Panafricanisme*, 4 ed. (Paris: Presses universitaires de France, 1970).

(٢٥٥) فحتى عام ١٩٤٥ لم تكن سوى دولة واحدة مستقلة بجنوب شرق آسيا، هي سيام، لكن، ابتداء من هذا التاريخ ستعرف المنطقة حملة متصاعدة من الاستقلالات، شملت كلاً من الهند (١٩٤٧)، باكستان (١٩٤٧)، بورما (١٩٤٧)، الفيليبين (١٩٤٦)، أندونيسيا (١٩٤٩)، سيلان (١٩٤٧)، فيتنام الشمالية والجنوبية، كمبوديا ولاوس (١٩٥٤)، للتدقيق في سيرورة استقلال هذه الأقطار، انظر كلاً من:
M. Zinkin, *Asia and the West* (London: Chatto and Winders, 1951), et V. Jarov [et al.], *L'Asie du sud-est* (Moscou, URSS: Editions du Progres, 1972).

نخباتها الوطنية، للدفع بها نحو الاستسلام واستبعاد طرح مطلب الاستقلال واسترداد السيادة السياسية على أقاليمها الترابية(٢٥٦).

هذا، ومما يستوجب التشديد عليه، ونحن بصدد معالجة مظاهر التحولات التي طالت بعض المناطق من العالم، في ظل النظام الدولي الجديد، هو التغير الذي شهده مفهوم القومية العربية، فكرة وممارسة، وبالتالي الانعكاسات التي من الضروري أن تنجم عن ذلك، بالنسبة إلى قضية الاستعمار بالمغرب العربي ونضالات الحركات الوطنية، منفردة ومشتركة على حد سواء.

لقد أكدنا سلفاً، ونحن بصدد تقديم موضوع البحث، على تشابه، حتى لا نقول تماثل الاشكاليات العامة التي واجهها الفكر الوطني المغربي ونخباته السياسية القائدة، بما كان سائداً بالمشرق العربي، ومطروحاً على رواده عهدئذ. . . وتحت طائلة هذه العلاقة، أبرزنا كيف حصلت الاستجابة الفورية والوجدانية من لدن مشرق الوطن العربي، حين مسَّت هُوية المغاربة، وامتُهنت شخصيتهم التاريخية، التي يتوحد المشارقة وإياهم في أهم مقوماتها، ونعني بذلك: اللغة، والدين، والتاريخ المشترك(٢٥٧).

لذلك، ستشكل مرحلة ما بعد تأسيس جامعة الدول العربية (١٩٤٥)، حقبة هامة بالنسبة إلى النضال الوطني المغربي، وتجربة حركاته التحررية، كما سيكون للتغيرات، التي تخللت الخطاب العربي حول القومية والوحدة، مفعول ايجابي على صعيد إنضاج الشعارات السياسية للوطنيين، الظرفية منها والاستراتيجية.

لن ندقق في صور التفاعل القومي بين مشرق الوطن العربي ومغربه(٢٥٨)، كما لن نفصل في طبيعة التأثير الذي امتد إلى الحركات الوطنية المغربية ومس بنية تصوراتها العامة، خصوصاً في ظرفية صياغتها شعار الاستقلال(٢٥٩)، وهيكلتها أجهزة التنسيق والعمل المشترك. . .(٢٦٠) ما

---

(٢٥٦) قارن: دوللو، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ١٢٣ - ١٢٥.

(٢٥٧) نقصد ردود فعل المشرق العربي تجاه السياسات الاستعمارية المطبّقة بالمغرب، والخاصة بالادماج والتجنيس والتمييز العرقي (= الظهير البربري)، للتدقيق انظر: «ثانياً: الأطر المحددة لمفهوم المغرب العربي المعاصر،» ضمن الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

(٢٥٨) وهو التفاعل الذي شمل، منذ القرن الماضي، المظاهر الفكرية والثقافية، انظر: محمد المنوني، «نماذج من ارتباط المغرب بالمشرق في مطلع القرن العشرين،» دار النيابة، السنة ١، العدد ٢ (ربيع ١٩٨٤)، وعبد الملك مرتاض، **الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق** (بيروت: دار الحداثة، ١ٹ٨٢).
وأيضاً المظاهر السياسية، وبخاصة في مجال مساندة الحركات الوطنية المغربية، والتعبئة من أجل قضية التحرر والاستقرار، انظر: الطيب بنونة، **نضالنا القومي في الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة** (طنجة: مطبعة دار الأمل، ١٩٨٠)، وفتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤).

(٢٥٩) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(٢٦٠) انظر: «ثانياً: الدعوة من التحرر والاستقلال بمقررات أجهزة التنسيق والعمل المشترك،» في الفصل الثامن من هذا الكتاب.

نود إبرازه، هو خطوط القوة في تطور الفكر القومي العربي بعد الحرب العالمية الثانية، التي كان لها الوقع العميق على استكمال استقلال جل الأقطار المشرقية، وتفعيل النضال الوطني المغربي بأفق الاستقلال. فمن مظان القوة في تطور الفكرة القومية، انتقالها من مجال النظرية إلى حقل المدرسة(٢٦١)، وذلك بتزايد الدعوات إلى تجديد أسسها الفلسفية ـ الفكرية، وصياغة الأشكال العملية، القادرة على الربط بين النضال القومي ومقاومة الوجود الأجنبي، ومناهضة مشاريع التقسيم والتجزئة.

إن تضمين العمل القومي أبعاداً تحررية ووحدوية قد قررته نوعية التحولات التي طالت البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية لمختلف الأقطار العربية، وبخاصة الأساسية منها(٢٦٢)، كما أنضجته طبيعة المشاريع الاستعمارية، التي شهدتها المنطقة، وفي مقدمتها استراتيجيا تهويد فلسطين، عبر إقامة كيان (= إسرائيل)(٢٦٣)، يضمن للصهيونية والغرب الرأسمالي، حظوظ الاستقرار والامتداد بالمنطقة(٢٦٤)، ويعرقل، بالضرورة، كل نضال قومي عربي يروم التحرر،

---

(٢٦١) للتدقيق في تطور الفكر القومي والوحدة العربية، خلال مستهل هذا القرن وقبيل تأسيس جامعة الدول العربية، انظر: علي محافظة، «الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٤٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٧٧ ـ ١٠٨، ووليد قزيها، «فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨)، ص ١٢ ـ ٢٦.

(٢٦٢) وذلك ما لاحظه السيد يسين، وهو بصدد تحليله تطور الفكر القومي خلال المرحلة الفاصلة بين ١٩٤٥ و١٩٦٤ حين أكد يقول: «. . . ولم يكن الانتقال إلى مجال التطبيق فجائياً (= انتقال الفكر القومي من النظرية إلى الممارسة)، بل كان نتيجة تطور اجتماعي سياسي أصاب البيئة العربية دفع بقوى اجتماعية جديدة عكست تطلعاتها ونظرتها القومية مضموناً مختلفاً إلى حد كبير عما كان سائداً من قبل، وبالتحديد في مجال تحويل الفكرة العربية إلى حركة سياسية لها أسس تنظيمية وطابع الشمول والانتشار، وإضفاء الطابع الشعبي أو الجماهيري عليها، سواء انعكس ذلك في أن هذه القوى التي تصدّت لقيادتها كانت ذات صلة قوية ومباشرة بالجماهير العربية أم أن بعضها عكس آمال وتطلعات الجماهير وتبناها. . .». انظر: السيد يسين، مشرف، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٠٩.

(٢٦٣) وهي الاستراتيجيا التي استمد مصادرها من العديد من رواد الفكر السياسي الأوروبي والغربي منذ بداية عصر النهضة وحتى مستهل هذا القرن، انظر: ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥). وأيضاً من منظري الايديولوجيا الصهيونية ودهاقنتها، انظر: عبد الوهاب محمد المسيري، **الايديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٦٠ ـ ٦١، ٢ ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢). إضافة إلى مختلف القرارات الصادرة خلال النصف الأول من هذا القرن، ومنها أساساً: اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٦/٥/١٩١٦)، وعد بلفور (٢/١١/١٩١٧)، ومقررات مؤتمر سان ريمو (٢٥/٤/١٩٢٠)، وصولاً إلى قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٢٧/١١/١٩٤٧. انظر: إبراهيم أبو لغد، محرّر ومعد، **تهويد فلسطين**، ترجمة أسعد رزوق، كتب فلسطينية؛ ٣٧ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢).

(٢٦٤) حول الارتباط التاريخي بين الرأسمالية والاستعمار الأوروبي والغربي من جهة، والصهيونية من جهة ثانية، وبين هذه الأخيرة واستغلالها عنصر اليهودية، انظر: بديعة أمين، **المشكلة اليهودية والحركة** =

والوحدة، والتنمية المستقلة[٢٦٥].

لذلك، وتأسيساً على هذا الوعي بالمهام التي أصبحت منوطة بالنضال القومي، ومرتبطة بمسؤولياته، ستتخلل الخطاب العربي أنماط من الكتابة، لم تنحصر في إعادة تجديد الأسئلة التاريخية التي طرحتها مدرسة المنار (= رشيد رضا) وزعماء الاصلاح (= جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده أساساً)، على امتداد العقود الأخيرة من القرن الماضي[٢٦٦]، بل تجاوزتها إلى ما هو أكثر صرامة من الناحية المنهجية، وأصلب عمقاً من حيث الإطار المرجعي الفلسفي والفكري. لعل كتابات قسطنطين زريق أول نموذج لهذا النمط من التفكير[٢٦٧]. كما أن الوضع العربي، سيشهد خلال الثلاثينيات وعقد الأربعينيات، عدداً من اللقاءات الرسمية الهادفة إلى استنهاض وعي أهمية القومية العربية ووحدة أقطارها.

فهكذا، وبعد بحثهم في «النازلات الاستعمارية» التي أصابت العرب، أقر المشاركون[٢٦٨] بالمؤتمر العربي القومي المنعقد بالقدس (١٣/١٢/١٩٣١)، ميثاقاً يؤكد بمادته

= **الصهيونية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، والمسيري، المصدر نفسه، الفصل الرابع: «الفكرة الصهيونية والاستعمار الغربي،» ص ١٢٣ - ١٥٣.

[٢٦٥] للتدقيق في موقف الغرب، الاستعمار والصهيونية من القومية العربية، تاريخاً وحاضراً، انظر: عبد الله عبد الدائم، «موقف الصهيونية، كفكرة وحركة، من القومية العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٥٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٧ - ٢٨. وحول التحامل على الوحدة العربية والعمل على استمرار التجزئة، انظر: جورج ناصيف، **الوحدة العربية وإسرائيل** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥)، وعبد الوهاب محمد المسيري، «الحركة الصهيونية: الخلفية التاريخية،» **عالم الفكر**، السنة ١٤، العدد ١ (نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيو ١٩٨٣)، ص ١٣ - ٤٧.

[٢٦٦] نفكر أساساً في التساؤل التاريخي الشهير: لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟ الذي تخلل مجمل كتابات دعاة النهضة خلال القرن الماضي، كما سبق أن أشرنا وأحلنا عليه.

[٢٦٧] لعل أولى أعمال قسطنطين زريق، بعد مؤلفاته الخاصة بتحقيق التراث، كتابه: **الوعي القومي: نظرات في القومية المتفتحة في المشرق العربي** (بيروت: دار المكشوف، ١٩٣٩)؛ **معنى النكبة** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨) وفي ما بعد عمله المشهور: **نحن والتاريخ: مطالب وتساؤلات في صناعة التاريخ وصنع التاريخ** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩)، وكلها تتمحور حول قضايا القومية والوحدة، واستعادة الهوية والتاريخ، وبناء الذات. حول رؤية قسطنطين زريق ومنهجه في التحليل، انظر: هاني أحمد فارس، «قسطنطين زريق: داعية العقلانية في الفكر العربي الحديث،» **شؤون عربية**، العدد ١٤ (نيسان/ أبريل ١٩٨٢)، ص ٥٨، وصفوت حاتم: «الفكر القومي والطريق إلى الوحدة العربية،» **الوحدة**، السنة ١، العدد ٧ (نيسان/ أبريل ١٩٨٥)، ص ٩٧ - ١٠٦، و«الفكر القومي وأزمة المنهج،» **شؤون عربية**، العدد ١٤ (نيسان/ أبريل ١٩٨٢)، ص ٥٩ - ٩٨.

[٢٦٨] نشير إلى أن المغرب الأقصى قد تمثل بالمؤتمر العربي القومي المنعقد بالقدس (١٣/١٢/١٩٣١)، في شخص كل من الحاج محمد بنونة والشيخ المكي الناصري، كما تدل على ذلك الرسالة المتبادلة بين الحاج عبد السلام بنونة والأمير شكيب أرسلان بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣١، التي تقول: «... وصلت الدعوة إلى المؤتمر الإسلامي ورأيتها أيضاً عند بعض الإخوان وأكدت عليهم في الجواب، أما التوجه إليه فأراه يصعب على كل المدعوين من هنا وشقيقي الحاج محمد سيتوجه بحول الله نائباً عن الجميع». انظر: بنونة، =

الأولى أن «البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به»، كما دعا بالمادة الثانية إلى «توجيه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية»، ليشدد بالمادة الثالثة على رفض جميع أشكال الاستعمار وصنيعه، لكونه يتنافى مع «كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى»(٢٦٩).

هذا، وقد تخللت النزعة القومية نفسها، نضالات الحركات الوطنية بمشرق الوطن العربي وتحكمت في تأسيس مجمل أحزابها السياسية، ابتداءً من عصبة العمل القومي بلبنان(٢٧٠)، مروراً بجمعية الوحدة العربية بمصر ومشروع إنشاء الدولة العربية المتحدة، كما تقدم به السيد أمين سعيد (١٠/٢/١٩٣٨)(٢٧١).

= **نضالنا القومي في الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة**، ص ٤٤٣.

وبالمناسبة قدّم كل من الحاج محمد بنونة والمكي الناصري مذكرة تحت عنوان: المغرب أمام حملة صليبية جديدة، تصريح الشعب المغربي بالمؤتمر العام الإسلامي بالقدس، يدعو فيها المؤتمرين إلى مساندة القضية المغربية والذود عن شخصية المغاربة ومقومات هويتهم، سيما وأن المؤتمر قد انعقد، وجرح الظهير البربري (١٦/٥/١٩٣٠) لم يندمل بعد. انظر: Archives du Quai d'Orsay, «Afrique, 1918 - 1940: Affaires musulmanes,» série k, carton 102, dossier 1s/dz (août - décembre 1938).

(٢٦٩) للاطلاع على النص الكامل للبيان الصادر عن المؤتمر العربي القومي المنعقد بالقدس بتاريخ ١٣/١٢/١٩٣١، انظر: محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٦ ج (صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠)، ج ١، ص ٣٠١ - ٣٠٣.

(٢٧٠) وهي الجمعية التي تأسست خلال انعقاد مؤتمر قرنايل (جبل لبنان) بتاريخ ٢٤/٨/١٩٣٣، بغرض تعبئة وتوعية الشباب والمثقفين العرب «الرافضين لواقع التجزئة والتخلف والسيطرة الأجنبية» والمتطلعين إلى «مستقبل زاهر يوحد العرب في دولة عصرية متقدمة ومستقلة استقلالاً تاماً يسودها الوئام بين جميع فئات الشعب». انظر كلاً من: محافظة، «الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية،» ص ٩١، وذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ - ١٩٣٩** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥) لذلك فقد حددت أهدافها في: «سيادة العرب واستقلالهم المطلقين، والوحدة العربية الشاملة» كما حصرت الوسائل الكفيلة بإقامة «نهضة عامة» وتوقيف «التدهور» ومنع «دوام الانحلال القومي» سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، أو الاجتماعي الثقافي. للاطلاع بتفصيل على نص البيان التأسيسي لعصبة العمل القومي؛ انظر: يوسف خوري، معد، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩٨٧: دراسة توثيقية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٩٣ - ١٠٠.

(٢٧١) ترجع أصول ميلاد، «جمعية الوحدة العربية» بمصر (١٩٣٦)، إلى التيارات القومية التي ارتبطت وتغذت بما كانت تروجه وتدعو إليه المجلات والصحف الاصلاحية، من أمثال المنار لرشيد رضا حتى ١٩٣٥، وحضارة الإسلام لعلي محمد شراب الصادرة سنة ١٩٢٥، والفتح لمحب الدين الخطيب (١٩٢٦)، والأزهر - الجهاد الإسلامي لصالح محمد صالح (١٩٢٨)، والجامعة الإسلامية لعلي عبد الرحمن خميس (١٩٣٢) وهدى الإسلام لمحمد أحمد الصيرفي (١٩٣٤). للتدقيق، انظر: عواطف عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، وأيضاً إلى كتابات العديد من المفكرين والمثقفين القوميين، الذين حاربوا النزعة الفرعونية، ودعوا إلى عروبة مصر، من أمثال: محمد علي علوبة (= جريدة السياسة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٠)، وعبد الرحمن عزّام (العدد الأول من مجلة العرب المقدسة، ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٣٢)، والأديب إبراهيم عبد القادر المازني (= مجلة الرسالة، ١٩٣٥)، وكريم =

إن انتقال الفكر القومي من مستوى النظرية إلى حقل الممارسة، لم ينحصر في أنماط الكتابة المؤطرة له، أو في النزعة إلى تأسيس التنظيمات السياسية والجمعيات وحسب، بل تعداه إلى بلورة صيغ وحدوية بين أكثر من قطرين عربيين، تربطهما صلات الدين واللغة والتاريخ المشترك، لعل أهمها مشروع سوريا الكبرى أو وحدة سوريا الطبيعية، سواء بالشكل الذي أقره مجلس الوزراء الأردني (١٠/٧/١٩٤١)، أو طبقاً لما ورد بمشروع الأمير عبد الله بن الحسين (٨/٤/١٩٤٣)(٢٧٢)، أو بالطريقة التي دعا إليها مجلس النولب اللبناني (٢٦/١١/١٩٤٦)، وبعده بقليل فايز صايغ (٦/١٢/١٩٤٦)(٢٧٣). هذا، ومهما قيل في حق المشاريع الوحدوية الجزئية، التي شهدها الوطن العربي منذ بداية هذا القرن وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)(٢٧٤)، فإن ثمة استنتاجاً لا بد من التشديد عليه، وهو أن الفكر القومي، تحديداً مع الثلاثينيات وعقد الأربعينيات، بقدر ما أصبح نزوعه نحو تجديد أطره المرجعية وتنويع مصادره الفكرية ملحّاً(٢٧٥)، غدت الأشكال الوحدوية المواكبة له، مرتبطة القضايا المركزية للمجتمعات العربية (= التحرر، الاستقلال، مقاومة الصهيونية)، حتى وإن دمت في شكل مبادرات رسمية غير شعبية، أو لم تحظَ بالنجاح الكافي والكفيل بالارتقاء بها لى مستوى المشاريع التاريخية الكبرى.

لقد شكل تأسيس جامعة الدول العربية (٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥) الحدث الأكثر

= ثابت (= جريدة المصري) وأكرم عبيد الكاتب العام لحزب الوفد (= **مجلة الهلال**، عدد نيسان/ أبريل ١٩٣٩).
هذا، وقد تبنت الجمعية عدة مبادىء، **أهمها**: اعتبار أن الأمة العربية «هي التي تسكن الأقطار المتاخمة الممتدة بين المحيطين الأطلسي والهندي، والعرب هم الذين لغتهم العربية»، وأن «البلاد العربية وطن واحد امتزج سكانه منذ آلاف السنين وتكونت وحدته الثقافية منذ قرون عديدة» وأيضاً رفض «الأمة العربية الاستعمار بجميع أشكاله من أي جهة جاء وإلى أي سبب استند، وتُساند مبدأ الحرية للجميع»، وأخيراً تعتبر «الوحدة العربية حاجة طبيعية...». للاطلاع بتفصيل على ميثاق الأمة العربية كما وضعته جمعية الوحدة العربية و«برنامج إنشاء الدولة العربية المتحدة كما اقترحه السيد أمين سعيد»، انظر: خوري، معد، المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٥.

(٢٧٢) وقبله نشير إلى كل من الشريف الحسين ـ شريف مكة ـ ومشروع «الدولة العربية الكبرى»، المقدم غداة ثورة ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٦، أو وحدة «الهلال الخصيب»، كما اقترحها الملك فيصل، بين كل من العراق، سوريا، لبنان، الأردن وفلسطين. للتدقيق، انظر: عبد الرحمن البزاز، **هذه قوميتنا** (القاهرة: دار القلم، [د.ت.])، وبغداد، مديرية الدعاية العامة، **فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله** (بغداد: المديرية، ١٩٤٥). وحول الوثائق الخاصة بمشروع «سوريا الكبرى» انظر: خوري، معد، المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٢٦.

(٢٧٣) للاطلاع على مشروعه، من حيث معناه وتطوره، ونوعية الدولة التي يدعو إليها، والمخاطر المحتملة عن تطبيقه، انظر، خوري، معد، المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٣٠.

(٢٧٤) للتدقيق في بعض مظاهر النقد لهذه المشاريع، انظر: جميل الجبوري، «نشأة فكرة جامعة الدول العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٢٥ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ١٩ ـ ٢٢.

(٢٧٥) علاوة على قسطنطين زريق، نشير إلى رواد سابقين عنه، من أمثال: عبد الغني العريسي، ومحمود شكري الألوسي، وعمر حمد، وكذلك المزامنين له وهم: زكي الأرسوزي، ميشيل عفلق، عبد الله العلايلي، وساطع الحصري.

تعبيراً عن درجة نضج الفكر العربي، و«مرحلة هامة في إطار تطور الحركة القومية»[٢٧٦] ذلك، أنه، وبالرغم من النقاشات التي واكبت مسلسل بناء الجامعة[٢٧٧]، أو الانتقادات التي مست أسس الفكرة (= الجامعة)، وأبعادها السياسية والقومية[٢٧٨]، فإن ميلاد هذه المؤسسة، أو «بيت العرب» كما اصطلح على تسميتها، قد مثّل فرصة بالغة الأهمية، سيما خلال السنوات السبع الأولى[٢٧٩]، سواء في مجال التعريف بواقع الاستعمار بدول المغرب العربي، أو في مضمار التعبئة بغرض تحرر واستقلال هذه الأقطار[٢٨٠]. هذا، وإذا أجّلنا التدقيق في المكانة التي حظيت بها القضية المغربية بتفكير الجامعة العربية ومقررات ممارستها[٢٨١]، فإن الضرورة تقتضي إبراز اهتمام هذه الأخيرة بمشاكل الاستعمار بالوطن العربي، والدعوة إلى مقاومة مختلف أشكاله. فالميثاق قد أفرد ملحقاً خاصاً بـ «التعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس

---

(٢٧٦) نقرأ ذلك في محاضر الخطوات التحضيرية لتأسيس جامعة الدول العربية. ففي كلمة افتتاح المؤتمر العربي العام المحدث للجامعة، المنعقد بالاسكندرية بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤، شدّد مصطفى النحاس باشا، رئيس وزراء مصر ووزيرها في الخارجية، على الطابع القومي الوحدوي للمناسبة، قائلاً: «إنكم أيها السادة تعرفون أنه لأفضل لأبناء الحاضر في قيام هذه الصلات الأخوية والروابط القوية فهي نسيج الماضي وتراث التاريخ، فإذا شئنا أن يكون لنا فضل مذكور، وجهد مشكور، فعلينا أن نعمل دائمين على توطيدها بالطلب واللسان والروح... لا أخالني أحتاج إلى التنويه بما كان للعرب الأولين من القوة والمجد والعزة والجاه، وما بلغوا من الرقي الأدبي في جميع مرافق الحياة... فحري بنا نحن الأبناء أن ننسج على منوال الآباء وأن نعمل جاهدين على استرداد ما كان لهم بين الأمم الرائدة من مكان مرموق ومقام ملحوظ...»، والشعور نفسه، وبحدة أكثر عمقاً، عبّر عنه رئيس الوفد السوري، سعد الله الجابري، بقوله: «الشام التي تحمل إلى هذا الجمع الحافل أمانيها وآمالها لا تزال كما كانت منذ القدم عاملة على خدمة القضية العربية...» ليضيف: «لقد أطل على العالم العربي فجر جديد، فاستفاق من سابق رقاده، وأخذ يعمل على إحياء تراثه العظيم الذي خلفته له الأمة العربية في ماضيها الغابر، وتاريخها الزاهر...». للتدقيق في كلمات كل من الأردن، العراق، لبنان، ومضمون أشغال الجلسات التحضيرية اللاحقة، انظر: هارون هاشم رشيد: «قراءة في محاضر تأسيس جامعة الدول العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٢٥ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٥٨ - ٦٦.

(٢٧٧) للاطلاع على مجموع النقاشات الممهدة للجامعة العربية، والوثائق المؤرخة لتأسيسها، انظر: خوري، معد، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩٨٧: دراسة توثيقية**، ص ١٥٤ - ٢٠٠.

(٢٧٨) وهي الانتقادات التي تمحورت حول دور القوى الغربية العظمى في الايحاء بفكرة التأسيس، وبخاصة من الجانب البريطاني، ومدى قومية مؤسسة الجامعة، وحدود القيادات السياسية العربية وقتئذ في التعبير الأمين عن طموحات شعوبها بشأن القومية، الوحدة ومناهضة الاستعمار الغربي والاستيطان الصهيوني... للاطلاع على بعض جوانب هذا النقد، يمكن العودة إلى: أحمد فريد علي، **الجامعة العربية بين القوى الرجعية والقوى الشعبية** (القاهرة: مطبوعات ادارة الاستعلامات، ١٩٦٢).

(٢٧٩) أي ما بين ١٩٤٥ - ١٩٥٢، إذ ابتداءً من هذا التاريخ وبالنظر للتطورات التي شهدتها منطقة المشرق العربي بعد صعود الناصرية إلى السلطة بمصر، ستشهد علاقات دول المغرب العربي نوعاً من الفتور تجاه الجامعة العربية، وهذا ما يفسر تأخر انضمام كل من تونس والمغرب الأقصى إليها (١٩٥٨).

(٢٨٠) نفكر أساساً في تمثيليتها لبعض الوفود المغربية بلجنتها الثقافية، ومناقشتها لمشكل ليبيا مباشرة مع بريطانيا والولايات المتحدة، وتبنيها قضية الاستعمار بالمغرب العربي، والتعبئة من أجل طرحها على أنظار الأمم المتحدة، وأيضاً المساهمة في تحرير بن عبد الكريم الخطابي (١٩٤٧).

(٢٨١) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

الجامعة»، جاء فيه: «نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة تباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله، ولأن أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها، فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة، عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وفيما عدا ذلك، بالا يدخر جهداً لتعرُّف حاجاتها وتفهُّم أمانيها وآمالها، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب...»(٢٨٢).

لقد شرعت الجامعة في ممارسة مقتضيات ميثاقها، مباشرة بعد التأسيس، وبخاصة بعد صدور قرار مجلسها المنعقد في بلودان (١٣/٦/١٩٤٦)، الذي أوصى «الدول العربية بأن تطالب الحكومة البريطانية بالاعتراف بجامعة الدول العربية صراحة، وأن تعتبر ما يوجه إليها الأمين العام، ضمن حدود الميثاق صادراً من الجامعة بوصفها هيئة إقليمية قائمة بذاتها...»(٢٨٣).

إن الاعتراف بالجامعة العربية كمنظمة إقليمية، ذات شخصية قانونية دولية مستقلة، وإن لم يحصل صراحة من لدن الحكومات الأجنبية، خصوصاً المعنية مباشرة بمشاكل الشرق الأوسط (= فرنسا وانكلترا أساساً)(٢٨٤)، أو من طرف هيئة الأمم المتحدة(٢٨٥)، فإن الممارسة اليومية للجامعة ولمؤسساتها، قد أثبتت حصولها من الناحية الواقعية والعملية، وذلك من خلال نشاط الجامعة في مضمار التعبئة من أجل استكمال الدول العربية والإسلامية استقلالها (= أقطار شمال إفريقيا، ليبيا، أندونيسيا)، والإصرار على توطيده (= سوريا ولبنان بعد الاعتداء الفرنسي عام ١٩٤٥)، أو في مجال العمل على تحرير رموز الحركات الوطنية وقادتها (= محمد المنصف باي تونس، محمد بن عبد الكريم الخطّابي، رفع أحكام الإعدام التي أصدرتها السلطات الفرنسية في حق المجاهدين الجزائريين سنة ١٩٤٥)، وأيضاً في حقل مناهضة الاستيطان الصهيوني والدعوة إلى تحرير فلسطين.

ثلاثة شروط إذن، تحكّمت في تأطير وعي النخبات السياسية المغربية ضرورة الانتقال من بُعد الدفاع عن الهوية، إلى طرح مبدأ التحرر والاستقلال والتفكير في بناء الدولة الوطنية. وهي شروط وإن تفاوتت من حيث عمق التأثير وحدّة الفعالية، فقد تكاملت في صياغة العناصر الجديدة لاستراتيجيا الحركات الوطنية المغربية بعد فترة ١٩٤٣ - ١٩٤٥، وحددت مفصلها النضالي المركزي: الاستقلال.

هذا، وقد أبرزنا، على امتداد مقاطع الفصل السابع، النتائج الناجمة عن الادماج

---

(٢٨٢) خوري، معد، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩٨٧: دراسة توثيقية**، ص ١٥٩.

(٢٨٣) طه الولي، «الصفحات الأولى من تاريخ جامعة الدول العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٢٥ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٧٥.

(٢٨٤) مثلاً، كان رد الحكومة البريطانية على موضوع الاعتراف بالجامعة، يقول: «إن الحكومة البريطانية ستعترف رسمياً بالمخابرات الخاصة بالموضوعات السياسية والتي توجه من قبل جامعة الدول العربية، وسيوجّه الرد عنها إلى الأمين العام للجامعة، بنفس الطريق الذي اتبع في إرسال الخطاب المجاب عليه...».

(٢٨٥) انظر رأي عبد الرحمن عزّام باشا في هذا الموضوع، الذي تضمنه الحوار المنشور بجريدة: **الحياة**، ١٣/٣/١٩٦٦.

الذي شمل اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب، كما أوضحنا مظاهر الأزمة في خطاب الاحتلال ونوعية التغير الذي مس بنية النظام المرتبط به. إلا أننا في تحليلنا عناصر التغير لدى الطرفين (= مستعمِر ـ مستعمَر)، لاحظنا، وقد أشرنا إلى ذلك صراحة وبشكل مضمر أحياناً، كيف أن اللاتكافؤ في التجربتين التاريخيتين لكل من فرنسا والمغرب العربي، قد تحكّم إلى حد بعيد في التعامل مع الظرفية التاريخية الجديدة، وإيجاد الأدوات الملائمة للتكيف معها. فبقدر ما بدا المغرب وحركاته الوطنية، مرتفع المعنويات، كامل الثقة بقدراته الذاتية، في مقاومة الاحتلال ومجابهة أساليبه، ظهر محدود القدرة على تمثّل منعطف التغير الحاصل في الظاهرة الاستعمارية ومحيطها الدولي، شاحب الإدراك لتاريخية الانتقال الحاصل على صعيد وعي نخباته السياسية، سيما في مجال تقعيد وتأصيل شعار الاستقلال، من حيث أسس وحدة قواه الوطنية، وتحالفاته الاجتماعية، وأرضيته النظرية، وبرنامجه السياسي، وأفقه وطبيعته.

وبالمقابل، بقدر ما بدأ الاستعمار مأزوماً على مستوى خطابه، متراجعاً على صعيد توسعه وامتداده، كنظام ونمط للإنتاج، بقدر ما أبدى قدرة متميزة على إدارة الأزمة وترشيد خسائرها، ليس على مستوى فقدانه امبراطورياته (= المستعمَرات) وحسب، بل أيضاً على صعيد قيادته النظام الدولي، الذي لم يعد هو فاعله الوحيد والأوحد.

فهل سترتهن أبعاد الانتقال ونتائجه بطبيعة شروطه ومحدداته؟ أم ستتخذ منحى آخر، ليس للحتميات فيه أي مكان؟ قليلة هي اللحظات التي يكون فيها للصدفة شرف صنع الحدث، لأن لاتجاه التاريخ حتمياته، وقوانينه، واستراتيجياته.

الفصل الثامن

بشأن أبعاد الانتقال ونتائجه

وفعلاً، قد يسهل على الشعوب أحياناً، وبخاصة على نخباتها القائدة، أن تتوجس في أي منحى يتجه التاريخ، وبالضرورة تختار الشعار الملائم لهذا الاتجاه وذاك المنحى. لكن الذي يصعب أحياناً كثيرة، وهذا ما يميز التجارب التاريخية للأمم، ويحدد مصادر تباين تراكماتها وطبيعة نتائجها، هو أن يرتقي التوجس إلى درجة وعي أسس صياغة الشعار، النظرية منها والسياسية، والأدوات النضالية الكفيلة بتحقيقه، وأيضاً الأهداف الاستراتيجية المتوخاة منه.

بهذا المعنى، يُعدّ الانتقال، من إطار المطالبة بالإصلاح ضمن دولة الاحتلال، إلى مبدأ التحرر والاستقلال واستعادة الدولة الوطنية، لحظة دالة على وعي الحركات الوطنية المغربية التغيرات الحاصلة في ذاتها وبنية محيطها، كما يمثّل علامة بارزة في مجال إدراك نخباتها السياسية اتجاه التاريخ وضروراته الجديدة.

هذا، وحين نجدد تأكيد ما سبقت الإشارة إليه بمقدمة هذا القسم، بخصوص نوعية وطبيعة المرجعيات التي حكمت منعطف الانتقال، وأطّرت شعاره المركزي: الاستقلال، لنقول إنها ظلت منشدّة (= المرجعيات) إلى «السلفية»، أكثر منها إلى أي حقل إيديولوجي وثقافي آخر، فإننا نفعل ذلك تحت طائلة الاعتقاد أن المغرب العربي، الذي تأخر تاريخياً وأدمج بالمنظومة الرأسمالية، تحديداً مع منتصف القرن التاسع عشر، لم تتمكن حركاته الوطنية من مزاولة مهمة مقاومة الاستعمار، وفي الوقت ذاته فك عقال وضعها التاريخي الموروث، المثخن بكل مظاهر التوقف والتكلس والحجز.

فكما وقفنا عند عدة «بياضات»(١) في كتابات النخبات المغربية وخطاب حركاتها

---

(١) البياضات تعبير مجازي، نقصد به القضايا ذات الطابع الإشكالي، التي لم يتم طرحها، وذلك على أهميتها وضرورتها، وبالتالي شكلت «فراغات» في متن كتابات النخبات المغربية وبنية خطاب حركاتها الوطنية، =

الوطنية، سواء في مجال تمثلها الظاهرة الاستعمارية وتصورها المستعمر (= كافراً)، أو في حقل تحديدها الأدوات الكفيلة بالمواجهة قطرياً وعلى صعيد أجهزة التنسيق والعمل المشترك (= اعتمادها كل ما له صلة بالهوية)، فإننا سنقف عند «بياضات» أخرى، لا تتعلق هذه المرة ببعد الدفاع عن الهوية، الذي شكّل المفصل المركزي لنضال الحركات الوطنية حتى مستهل عقد الأربعينيات، ولكن بمبدأ الاستقلال، الذي غدا شعارها المركزي تحديداً منذ هذا التاريخ (١٩٤٣ - ١٩٤٥).

فبأي صيغة طرح شعار الاستقلال داخل كل قطر، وعلى صعيد مؤسسات التنسيق والعمل المشترك؟ وضمن أي أفق تم توظيفه، ومحورة نضالات الحركات الوطنية المغربية حوله؟

تحيلنا الوثائق المؤرخة لتطور مسيرة الحركات الوطنية لما بعد ١٩٤٣ - ١٩٤٥، التي تمكّنا من الإطلاع عليها، على حصول إجماع شبه مطلق على مطلب الاستقلال، وإن تفاوتت حدة الدعوة إليه وتباينت سبل إنجازه من قطر إلى آخر، ومن تيار سياسي إلى آخر داخل الدولة الواحدة. كما تدلنا الوثائق ذاتها على شيوع نزعة تقدم الاستقلال الوطني القطري أولاً، وما عداه من القضايا النظرية، أو المجتمعية، فتؤجل إلى حين استرداد الدولة وتحقق التحرر والاستقلال، وحتى الأجهزة التي أحدثت لتنسيق نضالات الحركات الوطنية المغربية، وتأطير عملها المشترك، قد وظفت لهذا الأفق (= الاستقلال القطري)، وذلك بالرغم من النقاشات التي تخللت أعمال هذه الأجهزة، وأطّرت مواقفها من قضية الاستعمار وطرق مقاومته.

أولاً: الحركات الوطنية وبُعد الاستقلال والمكانة والوظيفة

> «ولئن كان الحزب قد خرج من هذه المعركة متعباً فقد خرج كذلك متصراً أشد أنواع الانتصار، لأن الحركة بلغت من الانتشار والذيوع إلى درجة لم تبلغها قط قبل هذا العهد، كما أن وجود الشهداء في سائر الأوساط علّم الشعب معنى التضحية الحقيقية، وأذاق الجمهور لذة الكفاح من أجل الاستقلال الذي يصبو إليه، وكثرة الضغط والمراقبة وامتلاء السجون ووفرة الضحايا، كل ذلك لم يمنع الحزب من الاستمرار في العمل...»(٢).

إن وصف علال الفاسي الواقع الاستعماري بالمغرب الأقصى، واستعداد شعبه وحركته الوطنية، للصبر والمكابدة والمقاومة، قد لا ينطبق على المغرب وحسب، بل ينسحب كذلك

= سواء تعلّق الأمر بالآخر: تاريخية الظاهرة الاستعمارية، علاقة هذه الأخيرة بالنظام الرأسمالي، استراتيجيا الاستعمار وأدواته، الأسس الفكرية والفلسفية لخطابه، جهازُه المفاهيمي، طبيعة التحولات التي طرأت على مسيرته... إلخ، أو ارتبط ذلك بالأنا: تأخر الذات، أسس ذلك ومصادره، مكوناتها الاجتماعية والإثنية، استراتيجيا مقاومة الآخر، برنامج النضال وأدواته، وهي في مجملها أسئلة تاريخية على درجة عالية من الأهمية.

(٢) علاّل الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ٢٦٦.

على كل من الجزائر وتونس. ذلك أن حملات القمع التي شهدها المغرب العربي، في أعقاب تأسيس كل من الحزب الوطني، وحزب الدستور الجديد، وحزب الشعب الجزائري، التي أعطت الدليل على استحالة اقامة «حوار» بين فرنسا والمستعمرات، قد ولّدت على صعيد وعي النخبات السياسية المغربية، اقتناعاً بضرورة استبعاد الرهان على إمكانية «التهيؤ» للاستقلال ضمن دولة الاحتلال، وهذا يعني إلغاء نظام الحماية وكل أشكال الاستعمار، عبر التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية.

عنصران أساسيان، سنعمل على تحليلهما ضمن هذا المطلب، وذلك بغرض الوقوف عند أهمية الانتقال الحاصل بمسيرة العمل الوطني بالمغرب العربي، واستخلاص دلالاته التاريخية. أولهما المكانة التي حظي بها بُعد الاستقلال بتصور كل حركة وطنية من حركات الدول الثلاث وواقع ممارستها، وثانيهما الوظيفة التي نيطت به. وفي كلتا الحالتين سنعمل على فرز ما هو مشترك ومتماثل على صعيد الحركات الثلاث، مما هو خاص بكل تنظيم على حدة، مستندين إلى ما أمكننا الحصول عليه من وثائق، ونصوص، وأدبيات خاصة بموضوع الحركات الوطنية المغربية لما بعد ١٩٤٣ - ١٩٤٥.

١ - المكانة

لقد كثف شعار الاستقلال محصلة مرحلة مهمة في تطور مسيرة النضال الوطني بدول المغرب العربي الثلاث، كما عكس تعاقب حقبة جديدة على صعيد وعي نخباتها السياسية. والحقبة وإن مثلت، إلى حد ما، قطيعة مع الرهانات التي وجهت نضالات الحركات الوطنية قبل سنوات ١٩٤٣ - ١٩٤٥، فقد ظلت منشدّة إلى الإرث التاريخي والأطر المرجعية التي حكمت تفكير النخبات وحددت نظرتها إلى الاستعمار وأدوات مقاومته.

صحيح أن الحركات الوطنية قد صاغت شعار الاستقلال، وقدمته مفصلاً مركزياً لنضالها على قاعدة استراتيجيا جديدة، قوامها رفض الاحتلال والدعوة إلى الغاء كل أشكاله؛ وصحيح كذلك أن مفاهيم جديدة قد عكست حضور مثل هذه المنهجية في مقاربة الظاهرة الاستعمارية، كمصطلح الأمة، السيادة، الاستقلال، التحرر، الحرية، المساواة، المشاركة، الترابط، وكلها كلمات وتعابير لم تضمَّن جزافاً بمتن نصوص النخبات المغربية، وبنية خطاب حركاتها الوطنية، بل وظفت لتأكيد هذا الانتقال وتبريز مضمونه النضالي والسياسي.

هذا، وإن الاجماع حول شعار الاستقلال، الذي ميز النضال الوطني بالمغرب العربي وأكسبه طابع التفرد و«القطيعة»، لم يخلُ من تباعدات، واختلافات، وأحياناً تباينات، بشأن مضمونه وطبيعته، إمكاناته ووسائله، نوعية القوى الرافعة له والداعية إليه، وهي اختلافات نخالها طبيعية بالنظر إلى التجربة التاريخية لكل قطر، ومسار تطور حركته الوطنية⁽٣⁾، وقياساً

---

(٣) وهو تطور وإن اشتركت دول المغرب العربي الثلاث، في العديد من خصائصه، فقد اختلفت مع ذلك في البعض من مظاهره. نشير على سبيل المثال إلى تجربة الدولة بالمغرب الأقصى منذ بدايات التأسيس=

أيضاً لحجم الاستعمار وعمق تأثيره في بلدان المغرب(٤).

ثلاثة نصوص دشنت تاريخ القطيعة مع مرحلة المطالبة بالإصلاح، وأعلنت جهراً عن شعار الاستقلال، وهي وإن لم تتوحد في تاريخ الظهور، فقد تكاملت في التعبير عن طبيعة المرحلة وأولويتها: **عريضة ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ بالمغرب الأقصى (أ) وميثاق الاستقلال بتونس آب/ اغسطس ١٩٤٦ (ب)، وبيان الشعب الجزائري شباط/ فبراير ١٩٤٣ (ج)**؛ وكلها نصوص شكلت الأرضيات الأولى لانطلاق مسلسل النضال من أجل الاستقلال، كما مثلت الأسس التي على قاعدتها تم تدقيق وتطوير الشعار، واكسابه المكانة النضالية والاستراتيجية الخاصة به.

أ ـ فبالمغرب الأقصى، ظلت الحركة الوطنية، حتى حدود تقديم عريضة الاستقلال (١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤)، مرتبطة بالفهم القانوني لمعاهدة الحماية وللنظام المنبثق عنها، متمسكة بفصلها الأول، الذي يقضي بأن حكومة الجمهورية الفرنسية قد اتفقت «مع جلالة السلطان على إنشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والدراسية والاقتصادية والمالية والعسكرية... التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها للتراب المغربي...»(٥)، وهو فهم، بغضّ النظر عن الشروط التاريخية التي قررته على صعيد وعي النخبة الوطنية بالمغرب الأقصى، قد لا يختلف شكلاً عن التعريف الذي برّر به الفقه الدولي مفهوم الحماية منذ أواخر القرن التاسع عشر، كما لا يتناقض والشروح التي أسهب الجنرال ليوطي في نشرها، والعمل على الإقناع بمصداقيتها، منذ توليه مسؤولية الإقامة العامة، وحتى تخليه عنها (١٩١٢ ـ ١٩٢٥). ألم يعترف، ودون مواربة، بأن «المغرب دولة مستقلة ذاتياً، تحت سيادة السلطان، لها وضعها الخاص، وليس للمنظمات السياسية الفرنسية مكان في المغرب...»(٦).

ليس في نيتنا تجديد التساؤل لماذا كانت نظرة النخبة الوطنية لظاهرة الاستعمار على هذا الشكل، وبماذا يمكن تفسير وقوفها عند المعنى اللفظي والقانوني لظاهرة الاستعمار، وعدم تخطيه ما هو أعمق في تكوّن الظاهرة، سيما من الوجهة التاريخية والاقتصادية والحضارية(٧). ما

=(القرن الثامن والتاسع)، وأيضاً الدخول العثماني إلى كل من تونس والجزائر، وما ترتب عليه من مضاعفات على البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذين القطرين.

(٤) نفكر بالأساس في حالة الجزائر، سواء من حيث قِدم الاحتلال بها، أو مكانتها بالإستراتيجيا الاستعمارية.

(٥) نقلاً عن: محمد عابد الجابري، «تطور الانتلجانسيا المغربية: الأصالة والتحديث في المغرب،» في: محمد عابد الجابري [وآخرون]، **الانتلجانسيا في المغرب العربي**، مجموعة بإشراف عبد القادر جغلول (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤)، ص ٣٣.

(٦) وارد في: روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نقولا زيادة (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٣)، ص ١١٧.

(٧) ولو اننا قد تعرضنا لذلك بشكل واضح ضمن سياقات متعددة، سواء في الفصل الثاني أو الثالث، أو بطريقة غير مباشرة حين تناولنا، بأكثر من نقطة، الأسس التي حكمت نظرة الحركات الوطنية للاستعمار ولاستراتيجيته.

نود إبرازه بهذا الصدد، هو أن التفكير الذي انبنت عليه استراتيجيا الحركة الوطنية على امتداد الفترة الفاصلة بين صدور الظهير البربري (١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠) وقبيل تقديم العريضة، الذي ظل منشدّاً في محاسبته للاستعمار إلى حصيلة منجزاته في مجال تحديث المغرب، قد اكتشفت، تحت هول نتائج الإدماج الذي شمل اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب، وأمام المد التحرري الذي عمّ جل المستعمرات، أن الاحتلال وليد شرعي للرأسمالية وأداة فعالة لاستمرار وامتداد منظومته، وأن خطاب الاستعمار حول «التمدين»، و«التحديث» وحماية «السيادة الوطنية»، لا يعدو أن يكون غطاء إيديولوجياً وإعلامياً(٨).

لذلك كان طلاق الحركة الوطنية مع نظام الحماية(٩)، كما كان الجهر بشعار الاستقلال بعدما ظل «كلمة محرمة» مدة ليست بالقصيرة(١٠). فبعد استحضاره المناخ الدولي وعدم التقليل من أهميته، شدد علال الفاسي على مركزية الأوضاع الداخلية في صنع مطلب الاستقلال والالتفاف حوله، وذلك بالقول: «إن الباعث الحقيقي ظل في التجربة المرة التي قامت بها الوطنية المغربية، تلك الوطنية التي كانت تحتاج لمجهود كبير كي تُقنع نفسها بضرورة اتباع خطة المجاملة والخضوع لسياسة المراحل، ومن الحق أن نعترف بأنها كثيراً ما كانت تحسّ بوخز من ضميرها لتتملص منه بأن الأسلوب غير المبدأ، وأن الاستفادة من الواقع كثيراً ما يكون في صالح المثال ولكنها رأت بنفسها ما أيأسها اليأس كله من ولاة الحماية الذين كانوا يقابلون عرضها المخلص للتعاون بغطرسة استعمارية تأبى أن تعترف حتى بنبل الغاية التي نعمل لها. وأياً ما كان فقد شعر الكل بضرورة الخروج من سياسة محكوم عليها بالفشل إلى خطة لا لبس فيها ولا غموض، هي إعلان الاستقلال، والاستقلال قبل كل شيء....»(١١).

وفعلاً، لقد عكست عريضة ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤(١٢) مثل هذا الإحساس،

---

(٨) وهو اكتشاف متأخر إلى حد ما، اللهم إذا استثنينا كتابات الشيوعيين، التي ما انفكت تربط بين الرأسمالية والاستعمار، وهذا الأخير وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب الأقصى، وأيضاً أدبيات التنظيمات النقابية.

(٩) وهو ما عبّر عنه علال الفاسي، في ذكرى الاحتفال بمرور إحدى عشرة سنة على تقديم العريضة، بالقول: «في مثل هذا اليوم من أحد عشر عاماً خلت قرر الشعب المغربي أنه لا حل لمشكل البلاد إلا بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال، وكان ذلك عقب مدة طويلة قضاها الوطنيون في المطالبة بتحقيق برنامج معتدل مقبول للإصلاح... وهكذا تبين للأمة المغربية أن طلاقاً باتاً قد وقع بين الحماية الفرنسية وبين الشعب، وأنه لا محل للمطالبة بالحقوق من غاصبيها ولا للتدريج في نيلها ممن لا يعرفون غير التطرف في أساليب الظلم والتمرد على كل الشرائع والأخلاق....». انظر: علال الفاسي، **نداء القاهرة**، ط ٢ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٣)، ص ٧٩.

(١٠) التعبير من استعمال أبي بكر القادري، وهو واحد من الموقعين على عريضة الاستقلال، في سياق شهادته عن وثيقة ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، الذي أكد: «لقد كانت كلمة الاستقلال محرّمة، فأصبحت هي الشعار الوحيد، وكانت الحرية مفقودة فصارت هي المصطلح الذي يجب أن تلتف حوله ومن أجله المرامي والأفكار...». انظر: **العلم**، ١١/١/١٩٨٩، ص ٣.

(١١) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٢٤٥.

(١٢) وهي الوثيقة الموقعة من طرف ثمان وخمسين شخصية وطنية مغربية، جزء كبير منها ينتمي لحزب الاستقلال، والبعض حر غير منتم، للاطلاع على النص الكامل للعريضة وأسماء الموقعين عليها، انظر: =

كما كثّفت وعياً عالياً باستحالة الاستمرار في اعتماد منهجية الرهان على الإصلاح، والتدرج نحو الاستقلال ضمن دولة الاحتلال(١٣). لذلك جاءت صياغة العريضة واضحة على مستوى الثوابت والمبادىء والحيثيات (= الديباجة)، صارمة على صعيد المطالب والمطامح، والأهداف (= القرارات).

فمن جهة، أكدت العريضة ثابتاً تاريخياً، سبق أن شدّدنا عليه بأكثر من سياق، قوامه أن الدولة المغربية قديمة من حيث النشأة والتكون (= ثلاثة عشر قرناً)، عريقة من حيث تمسُّكها بحريتها وسيادتها الوطنية. كما ذكّرت من جهة ثانية، بالغاية التي من أجلها أقيم نظام الحماية بالمغرب الأقصى، لتخلص إلى أن السلطات الفرنسية قد «بدلت هذا النظام بنظام مبني على الحكم المباشر والاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية، ومنها جيش الموظفين الذين لا يتوقف المغرب إلا على جزء يسير منه، وأنها لم تحاول التوفيق بين مصالح مختلف العناصر في البلاد...»(١٤)، بل، تضيف الوثيقة، «أن الجالية الفرنسية توصلت بهذا النظام إلى الاستحواذ على مقاليد الحكم، واحتكرت خيرات البلاد دون أصحابها...»، علاوة على كون نظام الحماية «حاول بشتى الوسائل تحطيم الوحدة المغربية ومنع المغاربة من المشاركة الفعلية في تسيير شؤون بلادهم ومنعهم من كل حرية خاصة أو عامة»(١٥).

نقرأ بهذه المقاطع من حيثيات العريضة، إقراراً واضحاً بإخفاق تجربة المطالبة بالإصلاح. كما نلمس إدانة صريحة لنظام الحماية، وهو توجُّه جديد في نضال الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، لن يقف عند نص عريضة الاستقلال، بل سيتخلل مجمل الأدبيات(١٦)

= عبد الكريم غلاّب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٢٢٧ - ٢٣٠.

والعريضة من حيث ظرفية تقديمها، طبيعتها ومضمونها، أبعادها، قد تعرضت لمقاربات متنوعة ومتباينة، فمنها من اعتبرها حدثاً هاماً دون أن يتخلص من أطروحاته الموالية لفرنسا. انظر:

Roger Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961* (Paris: A. Colin, 1962), pp. 207 - 214.

وضمن هذه المقاربات هناك من منظور وطني، من اعتبرها ذات قيمة تاريخية هامة في سيرورة النضال الوطني، انظر: الفاسي، المصدر نفسه، وغلاب، المصدر نفسه. ومن زاوية انتقادية، هناك من أجهد في الربط بين الوثيقة والقوة الاجتماعية الرافعة لها، وبين هذه الأخيرة ومصلحتها في طرح مطلب الاستقلال واستقطاب مختلف الشرائح الاجتماعية حوله، انظر: توفيق الشاهد، «التاريخ الفعلي للنقد الذاتي،» اقلام، العدد ٩ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧)، ص ١ - ٧٤.

(١٣) للتدقيق في ظروف تقديم الوثيقة، سيما ما بين نزول الحلفاء (١٩٤٢/١١/٨) و ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، انظر: غلاب، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٥ - ٢٢٥، و Charles - André Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1915 - 1956* (Paris: Jeune Afrique, 1978), pp. 189 - 192.

(١٤) من نص عريضة الاستقلال (١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤)، وارد في: الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ٢٤٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(١٦) وفعلاً، نلاحظ هذا التوجه الجديد في تأويل نظام الحماية (= فهم الحماية ضمن السياق التاريخي لحركة الاستعمار) في الكتابات المتأخرة للحركة الوطنية، أو نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات... فهكذا مثلاً سيخصص علاّل الفاسي فصلاً مستقلاً عن «الاستعمار» ضمن مؤلفه: الفاسي، نداء القاهرة، ص ١١١ - ١٥٦.

والوثائق اللاحقة لها(١٧). كما لم تنحصر حيثيات العريضة في تشخيص حصيلة الوضع الداخلي، بل تعدته إلى ما هو خارجي، وذلك حين أكدت تغير الشروط التي قررت نظام الحماية، عما أصبح سائداً بعد الحرب الثانية، وبخاصة في مجال الاعتراف بحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير (= الميثاق الأطلسي)، واستبعاد القوة والعنف (= مؤتمر طهران)، ومساعدة الدول المساهمة في الحرب بجانب الحلفاء على استرداد استقلالها وسيادتها الوطنية(١٨).

لقد كان منطقياً أن تُستتبع حيثيات الاعتراف بفشل تجربة الحماية، والدعوة إلى إدانة نظامها، بقرار يبرز مطلب الاستقلال ويشدد على ضروراته الداخلية منها والدولية، وهو ما خلُصت إليه العريضة، حين أكدت «استقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد»، والتمست من «جلالته السعي لدى الدول التي يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه» مع المطالبة بـ «انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الأطلسي والمشاركة في مؤتمر الصلح» وأيضاً حين «التمست من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح الذي يتوقف عليها المغرب...»(١٩).

تلك هي المنطلقات العامة لعريضة الاستقلال، وهي وإن وردت مختصرة، دقيقة، غير مطنبة في الجزئيات والتفاصيل، فقد عكست وعياً تاريخياً لدى النخبة الوطنية بواقع المغرب في ظل نظام الحماية، وبمركزية أفق الاستقلال، والاستقلال قبل كل شيء، بتعبير علال الفاسي. **فهل جسّدت الوثيقة أرضية الوحدة الوطنية المغربية، والميثاق الأول والأخير لمختلف مكونات الشعب المغربي؟ ثم إلى أي حد ظلت استراتيجيا التقدم على طريق التحرر والاستقلال وفية لنص الوثيقة، متمسكة بمنطلقاتها وأبعادها العامة؟**

عند مقاربة سيرورة تكوّن مفهوم المغرب العربي، وتطور تاريخ وحداته السياسية (= دوله)، غالباً ما ينفرد المغرب الأقصى بهامش من «الخصوصية»، ضمن ما هو جماعي

---

(١٧) من ذلك ما ورد بمذكرة حزب الاستقلال إلى هيئة الأمم المتحدة (أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧)، حيث وقع التشديد على عدم شرعية معاهدة الحماية، انطلاقاً من حصيلة خمس وثلاثين سنة من السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية، والقضائية. انظر: مكتب المغرب العربي، مراكش تتظلم (القاهرة: مطبعة التقدم، ١٩٤٥).

وأيضاً التحليل الشامل لتجربة الحماية بالمغرب الأقصى، في: مكتب المغرب العربي، الحماية الفرنسية في مراكش بعد ٣٦ سنة (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٨).

(١٨) وفعلاً، غالباً ما تخلل خطاب الحركة الوطنية تأكيد القِيم والمبادىء التي أفرزتها اللقاءات الممهدة لتأسيس الأمم المتحدة، وبخاصة ميثاق الأطلسي، وأيضاً التشديد على مساهمة المغرب الأقصى وبقية أقطار المغرب العربي في الدفاع عن قيم الحرية والسلم والتضامن والاستقلال. فمما ورد مثلاً بالتقديم الخاص بمذكرة حزب الاستقلال الموجهة إلى هيئة الأمم المتحدة (١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧) قولها: «ولكننا نجد مع الأسف أن بلادنا رغم ما بذلته من تضحيات لانتصار الديمقراطية ما تزال ترزح تحت نظام من أشد الأنظمة طغياناً قضى على جميع الحريات ولا يتفق أبداً مع روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة ولا مع نصه...».

(١٩) عن نص العريضة، وارد في: الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ٢٥٠.

ومشترك. فعلاوة على ثابت قِدم دولته، واستمرارها قلعة حرة منذ إدريس الأول[20]، هناك ثابت الشرعية بشقيها الديني والوطني، أي وحدة الانتماء الروحي إلى الإسلام، والسياسي إلى السلطان بمقتضى عقد البيعة[21].

لذلك، نعتقد، كما سبق أن أشرنا سلفاً، أن تواصل الحركة الوطنية مع المؤسسة الملكية ممثلة في شخص الملك الراحل محمد الخامس، قد شكّل منعطفاً أساسياً في مجال تطوير النضال الوطني والارتقاء به إلى ما هو أعمق تفكيراً وممارسة. فعلاوة على الاتصالات التي جمعت قادة الحركة الوطنية والملك محمد الخامس منذ ١٩٣٤، فإن **قرار الانتقال، من الرهان على الإصلاحات ضمن دولة الاحتلال، إلى المطالبة بالاستقلال، قد صيغ على قاعدة الوحدة بين الطرفين (= الحركة الوطنية والملك محمد الخامس)، وفي مشاورة وتنسيق تامين بينهما**[22]**، وهذا ما أكسب شعار الاستقلال مكانة خاصة بتجربة النضال الوطني بالمغرب الأقصى.**

لن ندقق في جزئيات التواصل، ولا في مراحل التنسيق[23]، لاقتناعنا بأن الأهم هو إبراز لحظات القوة في النضال الوطني الموحد، التي حولت المؤسسة الملكية رافداً للحركة الوطنية، وسمحت لهذه الأخيرة بتأكيد التحامها مجدداً بشرعيتها الوطنية (= السياسية)، التي عمل الاستعمار على إحداث فواصل وشروخ بينهما، ضداً حتى على بنود عقد الحماية[24].

أربعة تواريخ جديرة بالتشديد، لأهميتها الوطنية ومركزيتها في مضمار تطوير مفهوم الاستقلال وفتح ديناميته السياسية، وتجسيد وحدة أطرافه، وهي بالتعاقب: ١٩٤٤(= تبنّي

---

(٢٠) قارن: محمد عابد الجابري، **المقاومة المغربية في مدلولها التاريخي**، وبخاصة الثابت الأول الخاص بـ «استمرارية الدولة الوطنية في المغرب،» ص ١١٦.

(٢١) أو كما عبّر عن ذلك علال الفاسي، في سياق تحديده أُسس نضال الحزب الوطني، بالقول: «لم يعرف المغرب مدة أربعة عشر قرناً شكلاً للحكم غير الملكية، فالعرش بقي رمز وحدته ودليل ماضيه، والذي سيكون في المستقبل عامل التوازن الاجتماعي فيه... وهكذا أصبحت الوطنية المغربية مجسدة في عقيدة دينية، هي تحرير المغرب في دائرة دينه ومع الإخلاص لعرشه المجيد...». انظر: الفاسي، المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٢٢) من ضمن ما هو موجود من الوثائق المؤرخة لهذه الحقبة، نحيل على ثلاث شهادات، قد تبدو متباينة من حيث مواقع أصحابها الفكرية، لكنها متكاملة وموحدة في ما يتعلق بموضوع التنسيق والتشاور بشأن عريضة الاستقلال، بين كل من قادة الحركة الوطنية والملك محمد الخامس. انظر: عبد الرحيم بوعبيد في: **الاتحاد الاشتراكي**، ١٩٩٠/١/١١، ص ٤ - ٦؛ غلّاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ج ١، ص ٢٢١ - ٢٢٥ (= الملك والمطالبة بالاستقلال)، والمهدي بنونة، **المغرب.. السنوات الحرجة** (جدة: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٩)، ص ٩٩ - ١٠٤ (= فترة حرجة).

(٢٣) انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٢٢٩ - ٣١٨.

(٢٤) خصوصاً الفصل الثالث من المعاهدة، الذي نص على ما يلي: «تتعهد حكومة الجمهورية أن تبذل لجلالته تأييداً دائماً ضد كل خطر سيهدد شخصه أو عرشه، أو سيقلق راحة مملكته. وسيقدم من (جانبنا) نفس التأييد لوارث العرش ولتابعيه من بعده».

عريضة الاستقلال)، ١٩٤٧ (= خطاب طنجة)، ١٩٥٠ (= المذكرة)، ١٩٥٣ (= تحمُّل النفي دفاعاً عن شرعية واستقلال البلاد)(٢٥).

فعلى امتداد كل هذه اللحظات، نلاحظ تمسكاً صارماً بمطلب الاستقلال، ودفاعاً متواصلاً عن شرعية البلاد وسيادتها(٢٦)، كما نلمس توجهاً قومياً(٢٧)، وجنوحاً نحو السلم والأمن والتضامن، وكل القيم التي أفرزتها شروط تأسيس عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية(٢٨).

---

(٢٥) دون أن نغفل وجود لحظات أخرى، تخللت مجمل هذه التواريخ، ودعمت العمل الوطني. للتدقيق، انظر: الفاسي، المصدر نفسه، و Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1915 - 1956.*

(٢٦) من ذلك، ما ورد بشكل غير مباشر بالرسالة الملكية الموجهة إلى الشعب المغربي (٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩)، والمقروءة بمختلف مساجد المملكة، وأيضاً وأساساً ما تخلل محادثات اللقاء التاريخي بين جلالة الملك محمد الخامس والرئيس الأمريكي روزفلت، على هامش مؤتمر أنفا (Anfa) بين كل من رئيس الحكومة البريطانية ونستون تشرتشل، والأمريكي روزفلت (٢٤/١/١٩٤٣)، للتدقيق في المناسبتين معاً، انظر: **صباح الصحراء والمغرب العربي**، ٢٠/٨/١٩٩٠، ص ٥ (بالفرنسية)، كما أن الرحلة الملكية للجنوب المغربي خلال شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٤٥، أكدت على مبدأ الدفاع عن الشرعية والاستقلال، وأبرزت مظاهر التجاوب معه، من خلال الحماس الشعبي الذي استُقبل به الملك محمد الخامس، والشعارات التي رفعت في حضرته، والكتابات التي غطت رحلته: «نريد أن نكون مغاربة مستقلين، لا نريد حماية، نحن أبناء الأمة، تحيا الأمة المغربية، المغرب يطالب بالاستقلال بإرادة من الله...»، وأيضاً عبر تصريحات الملك ووعوده: «كونوا على يقين من أن كل ما يحزنكم يحزنني أيضاً، وكل ما تبتغونه أبتغيه أيضاً...» انظر: شارل أندريه جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم [وآخرون]؛ مراجعة فريد السوداني (تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٣٨٦.

(٢٧) نفكر أساساً في الرحلة الملكية لطنجة (نيسان/ أبريل ١٩٤٧)، وما رمزت إليه داخلياً ودولياً. فعلاوة على كونها أكدت الوحدة الترابية للشعب المغربي، وإصراره على الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية (= «...واستيقظت الأمة متنبهة لحقوقها وسلكت لإدراك مجدها أنفع طرقها... ثم إذا كان ضياع الحق في سكوت أهله، فما ضاع حق وراءه مطالب...»، من خطاب طنجة التاريخي). للتدقيق في الرحلة من حيث ظروفها، أبعادها، ونتائجها، انظر: غلّاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ص ٣٠٧ ـ ٣٢١. فإن الرحلة أكدت من جديد الانتماء القومي إلى المغرب الأقصى، سواء من حيث استحضارها الروابط التي تجمع المغاربة بالمشارقة (= «...ولم تقتصر الكوارث النازلة بنا على إبعاد المشرقي عن المغربي، بل أبت إلا أن تمزق وحدة بلاد كانت تصول بالاتحاد وتزدان بتماسكها بين البلاد...»)، أو فيما يخص الإفصاح عن طموح الانضمام إلى الجامعة العربية (= «...ووفق الأمة العربية المسلمة إلى التعاضد والتكاتف والتعاون، حتى وضعت أسس تلك الجامعة الرشيدة التي متنت العلاقة بين العرب أين ما كانوا، ومكّنت ملوكهم ورؤساءهم في الشرق والغرب من توحيد خطتهم وتوجيه سيرهم نحو الهداية الدينية والعزة الإسلامية والكرامة العربية...»). للاطلاع على نص خطاب طنجة، انظر: **الصحراء المغربية**، ٩/٤/١٩٩٠، ص ٤.

(٢٨) وهو ما عبر عنه بأكثر من مناسبة. فمما جاء في كلمته للمقيم العام (٦ شباط/ فبراير ١٩٤٦) قوله: «لا نشك أن فرنسا ستعمل حسب مبادىء العالم الجديدة المبنية على الديمقراطية والاعتراف بالحقوق الطبيعية لسائر الشعوب كبيرها وصغيرها. والمغرب يأمل من الجمهورية الرابعة أن تدرك التطور المحسوس الذي وقع في المغرب بعد الحرب، وله الحق أن يصل إلى أمانيه...». انظر: غلّاب، المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

فهكذا إذن، لم يكتسب شعار الاستقلال مكانته الخاصة، بما حبلت به هذه التواريخ من رموز ودلالات وحسب، بل أيضاً مما لقيه من **تجاوب شعبي ونضالي**. ذلك، أن حزب الاستقلال، بالرغم من حداثة تأسيسه وسعة تمثيليته(٢٩)، قد عمل على أن تعبّر العريضة عن مطامح الشعب المغربي، وتعكس رؤى تنظيماته السياسية، وهو ما يفسر انفتاح الوثيقة على شخصيات حرة غير منتمية(٣٠)، كما يبرر مساعي الحزب تجاه المرحوم محمد حسن الوزاني وهيئته السياسية: الحركة القومية(٣١).

وفعلاً، لقد أصبح حزب الاستقلال منذ تأسيسه (١٩٤٣/١٢/١٠)، وتقديمه العريضة، **محور النشاط الوطني، ورافداً مركزياً للحركة الوطنية بالمغرب الأقصى**(٣٢)، فمعه استمر التواصل مع المؤسسة الملكية ممثلة في شخص السلطان الراحل محمد الخامس، وبواسطته أصبح يعبر عن مواقف ومطامح الحركة الوطنية، سواء في مجال الدفاع عن مطلب الاستقلال والعمل على تحقيقه، أو في حقل مقاومة الاستعمار ومناهضة سياساته.

---

(٢٩) وهو الحزب الذي تناول علال الفاسي ظروف نشأته، بالقول: «. . . ويرجع الفضل الأول في تأسيس الحزب الجديد إلى الحزب الوطني نفسه، فقد فكرت لجنته التنفيذية في ضرورة السير في هذا الاتجاه الحسن، والتأكيد من أن فكرتها متفقة عملياً مع رغبات سائر الطبقات الشعبية دعت لعقد مؤتمر عام لتمثل فيه جميع النزعات السياسية والاجتماعية للبلاد. وانعقد هذا المؤتمر بالرباط في ١١ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٤٤ حيث نشأ (حزب الاستقلال) كحزب مهمته الأولى هي التحرير القومي. . .»، كما حدد مكوناته الاجتماعية في: «مناضلي الحزب الوطني السابق، رؤساء وأعضاء المجالس الإدارية لجمعيات قدماء تلاميذ مدن الرباط، وفاس ومكناس وسلا ومراكش وأزرو ووجدة وآسفي، شخصيات بارزة من الحركة القومية، شخصيات حرة، كالقضاة، الموظفين المخزنيين، أساتذة جامعة القرويين، والمعاهد الكبرى والمدارس. . .». للتدقيق في هذا الموضوع، انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧، و
Robert Rézette, *Les Partis politiques marocains* (Paris: A. Colin, 1955).

(٣٠) للاطلاع بتفصيل، قارن مع المنشورات الصادرة عن حزب الاستقلال بباريس، في أعقاب تقديم عريضة الاستقلال، ومنها أساساً: حزب الاستقلال: **الوثائق، ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦** (باريس: المطبعة المركزية للهلال، ١٩٤٦)، و**الحركة الوطنية المغربية: نظرة تاريخية موجزة** (باريس: [د. ن.]، ١٩٤٦).

(٣١) إنه الموضوع الذي تضاربت بشأنه الآراء والمواقف، لنقف عند نموذج من هذا الاختلاف، يقول عبد الكريم غلاب، وهو بصدد تحليله الظروف التي تحكمت في استنهاض الوعي بضرورة المطالبة بالاستقلال: «وقد اتصل الحزب بأفراد الحركة القومية (= حزب محمد بلحسن الوزاني) وبعث برسول هو المرحوم الحسن بن شقرون يحمل نسخة من عريضة الاستقلال عند تحضيرها إلى السيد الوزاني ليوافق عليها ويوّقعها، ووصل الرسول في صفة سائق حافلة، واتصل بالسيد الوزاني، ولكنه لم يوّقع عليها، وبعد أن تأكد من تقديم الاستقلال أصدر تعليماته إلى أصدقائه فقدموا عريضة مماثلة. . .». انظر: غلاّب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٣٢) رافداً مركزياً من حيث بنيته التنظيمية (= توسع قواعده بانضمام فئات اجتماعية عريضة تنتمي إلى القطاع العمالي، والفلاحي والتجار الصغار، والمدرسين والطلبة. . .) ومبادراته السياسية (= خصوصاً في حقل معارضة الإصلاحات والدفع بمسلسل المطالبة بالاستقلال). إلا أن أهميته الخاصة في مجال النضال الوطني، لا تلغي مساهمة القوى السياسية الأخرى، سيما الحركة القومية والحزب الشيوعي المغربي لما بعد ١٩٤٦. قارن:
Rézette, *Les Partis politiques marocains*, pp. 334 - 348, et Jean Lacouture et Simonne Lacouture, *Le Maroc à l'épreuve* (Paris: Seuil, 1958), pp. 161 - 168.

هذا، وقد عززت مكانة الحزب، وقوّت من صدارته النشاط الوطني، مساهمته الفعلية والفعالة في صياغة الوثيقة وتقديمها إلى الرأي العام المغربي والدولي(٣٣)، كما وسّعت من شعبيته مقاومته حملات القمع التي مسّت خيرة أطره ومناضليه، سيما بالمدن المغربية الأساسية من الناحيتين التنظيمية والسياسية(٣٤). لذلك، وعلى امتداد الحقبة الفاصلة بين تقديم العريضة (١١/١/١٩٤٤) والتوقيع على أوفاق الاستقلال (٢/٣/١٩٥٥)، سيعزز الحزب مكانة الحركة الوطنية ويعمّق نضاليتها، كما سيمتّن استراتيجيتها السياسية، سواء في مجال مجابهة الاستعمار وأساليبه (= مقترحات الإصلاح، وحملات القمع والقوة)، أو في حقل تأليب الرأي العام المغربي، وصهر تياراته السياسية وقطاعاته الاجتماعية، حول شعار الاستقلال ومطلب الإصلاح (= الديمقراطية).

قد يتعذر منهجياً أن نتناول بالتدقيق محورية حزب الاستقلال في تطور نشاط الحركة الوطنية خلال الحقبة المذكورة أعلاه، كما قد يصعب التفصيل في مجمل مواقفه من الاستعمار وأساليبه(٣٥)، ما نود إبرازه، ونحن بصدد رصد المكانة التي حظي بها بُعد الاستقلال لدى الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، **هو الرفض المطلق والنهائي لفكرة الرهان على الإصلاح ضمن دولة الاحتلال، وفي الوقت ذاته التشديد على مطلب الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية.**

فهكذا، وبعد تقديم العريضة، التي شكلت إطار الحد الأدنى للوحدة الوطنية، ستعمل النخبة السياسية القائدة للنضال الوطني على توسيع قاعدتها التنظيمية، كما ستفعل في اتجاه بلورة شعار الاستقلال وتدقيق ضرورات الدعوة إليه(٣٦). لذلك، سيُصدر كل من الملك

---

(٣٣) فمن أجل تقديم العريضة والإعلان عنها، كوّن حزب الاستقلال أربعة وفود، توجهت إلى كل من القصر الملكي (= السادة: أحمد بلا فريج، محمد اليزيدي، عبد العزيز بن إدريس، الهاشمي الفيلالي، عبد الله ابراهيم، إدريس المحمدي، عبد الكريم بن جلون، أحمد الحمياني، عبد الحميد الزموري)، والإقامة العامة (= السادة: عمر بن عبد الجليل، محمد غازي، محمد الزغاري، محمد الديوري)، والمفوضية الأمريكية (= السيدان المهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد)، والمفوضية الإنكليزية (= السيدان: أحمد مكوار، وأحمد أبا حنيني).

(٣٤) نذكر منهم، على سبيل المثال لا الحصر، السادة: أحمد مكوار، عبد العزيز بن إدريس، أحمد بلا فريج، الهاشمي الفيلالي، إبراهيم الكتاني، رشيد الدرقاوي، وأيضاً آلاف الوطنيين بمختلف المدن المغربية، كالرباط، الدار البيضاء سلا، مراكش، فاس، تطوان، وجدة، أزرو... إلخ. للتدقيق في حصيلة عمليات القمع التي تلت تقديم العريضة، انظر: الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ٢٦٥ - ٢٦٧.

(٣٥) علاوة على كتابات كل من علّال الفاسي وعبد الكريم غلّاب وشارل أندريه جوليان وروجي لوتورنو، نحيل على مؤلف: J.M. Piquain, «Thèmes unitaires du nationalisme marocain à travers Al - Istiqlal,» (Mémoire de DES en sciences politiques, Rabat, 1959).

(٣٦) بدليل أن الحزب قد أدخل تعديلات على نظامه الأساسي، خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥، إذ ارتفع عدد أعضاء اللجنة المركزية من ١٢ إلى ٢٥ عضواً، علاوة على إحداثه أربع لجان دراسية «مكلفة بتسيير حياة الفروع والتنسيق بينها»، انظر: جوليان، افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ص ٣٨٧.

الراحل محمد الخامس وقادة الحركة الوطنية أكثر من مذكرة، تؤكد مطلب الاستقلال وتدافع عن مشروعيته(٣٧).

وبالمقابل، سترفض مبدئياً فكرة الإصلاح، كما ستستبعد كل المقترحات التي تقدمت بها الإقامة العامة الفرنسية تارة بالقوة والعنف، وطوراً بالليونة، و«المحاججة»، ومحاولة «الإقناع والاستيعاب»(٣٨).

لقد أسفرت نتائج التحولات التي واكبت الحرب الثانية وأعقبتها، عن تكوّن تصورين متناقضين لقضية الاستعمار بالمغرب والمغرب العربي على حد سواء. فمن جهة، برز شعار الاستقلال، والاستقلال قبل كل شيء، وبالتالي لم يعد ممكناً على صعيد تفكير وممارسة الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، الحديث عن الإصلاح، ولا حتى عن التطور التدريجي نحو الاستقلال(٣٩)، ومن جهة ثانية، وبالرغم من النقاشات التي تخللت خطاب الاحتلال وتقاسمت تياراته الايديولوجية، فإن فرنسا، دون أن تمس جوهر الاستعمار، قد صاغت مفاهيم وسياسات من شأنها أن تجعل نظام الحماية أكثر ملاءمة للتغيرات التي طالت الظاهرة الاستعمارية والنظام الدولي على حد سواء. وفي تباين هاتين الاستراتيجيتين ما يفسر حملات القمع التي سادت الوجود الفرنسي بالمغرب حتى لحظة استقلال هذا البلد (١٩٥٥)، وفي ذلك أيضاً ما يبرر مكابدة الوطنية المغربية وتحمُّلها واقع الاضطهاد، وأيضاً إصرارها على التحرر واسترجاع السيادة الوطنية.

فهكذا، سترفض الحركة الوطنية مقترحات الإصلاح، التي تقدم بها المقيم العام غابريال بيو (Gabriel Puaux) (٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٣ - ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٦)(٤٠)،

---

(٣٧) من ذلك رسالة حزب الاستقلال إلى مؤتمر سان فرنسيسكو (٨ آذار/ مارس ١٩٤٥) ومذكرة الأستاذ اليزيدي، باسم اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال إلى الإقامة العامة (١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥)، ومذكرته إلى الأمم المتحدة (١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧)، وأيضاً مذكرات الملك الراحل محمد الخامس (١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢).

(٣٨) وهو الرفض الذي عبّر عنه علال الفاسي بالقول: «... والحقيقة أن التجربة دلتنا على أن الاصلاحات التي تضعها الإقامة ليست إلا شيئاً خيالياً لا مصداق له، أو أنها في العمق محض محاولات جديدة لغصب البقية الباقية من مظاهر السيادة المغربية أو التراث الوطني...». انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٢٦٩.

(٣٩) كما عكسته بالخصوص، اصلاحات اريك لابون (= مجلس شورى الحكومة، ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٤٦)، والجنرال جوان (حزيران/ يونيو ١٩٤٧)، للتدقيق، انظر: المصدر نفسه، بخاصة ص ٢٨٢ - ٢٩٠ و٣٥٣ - ٣٩٠، وجوليان، المصدر نفسه، ص ٣٨٨ - ٤٠١.

(٤٠) وقد وصف شارل أندريه جوليان شخصيته بالقول: «... وكانت العقلية المُحافظة التي تسيطر على هذا الرجل البرجوازي البرتستاني، ألا وهو غابريال بيو، تحجر عليه تفهّم الرغائب الوطنية والشعبية بالرغم من ذكائه وثقافته. وكان حزب الاستقلال بالنسبة إليه مثل الحزب الدستوري الجديد تماماً لا يطمح سوى إلى إعادة الخلافة في مجدها الكامل إلى ما كانت عليه في القرنين السابع والثامن وجعل السلطان والباي لا مشاركين لفرنسا بل عضوين نشيطين في الجامعة العربية...». انظر: جوليان، المصدر نفسه، ص ٣٧٧.

مباشرة بعد تقديم عريضة الاستقلال (= تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤)(٤١)، التي شملت قطاعات العدلية، الفلاحة، التعليم، التأمين، الشغل(٤٢)، كما استبعدت اصلاحات «إريك لابون (Eirik Labonne) (آذار/ مارس ١٩٤٦ = ٢٣ أيار/ مايو١٩٤٧)(٤٣)، الخاصة بالمجالس الإقليمية واللامركزية، والنظام العدلي، والتعليم والتنظيم النقابي، إضافة إلى برنامجه الاقتصادي، سواء في مجال توسيع بنية الإنتاج وتنويعها، أو حقل تشجيع رؤوس الأموال الفرنسية والاستثمارات الأجنبية(٤٤).

وحتى خلال ولاية الجنرال جوان (أيار/ مايو ١٩٤٧ ـ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١)، المتسمة بالعنف المزمن تجاه الحركة الوطنية والشرعية التاريخية ومؤسساتها(٤٥)، فإن النخبة

= كما قال عنه جون لاكوتير: «بأنه الموظف السامي الأكثر تقليدية ومحافظة، وثقة بعلمه الكلي، وتفوق بلده...»، انظر: جون لاكوتير، **خمسة رجال وفرنسا** (باريس: سوي، ١٩٦١)، ص ١٩٤.

(٤١) للاطلاع على نص ندوة ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤، التي أعلن غابريال بيو خلالها عن مشروعه الاصلاحي، انظر: حزب الاستقلال، **الوثائق، ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦**، ص ٨ ـ ١٥.

(٤٢) للاطلاع على رد حزب الاستقلال (١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥) وتفاصيل اعتراضاته إزاء برنامج غابريال بيو، انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٢٧٢ ـ ٢٨٢.

(٤٣) وهو المقيم الذي اعتبره شارل أندريه جوليان «أكثر تحرراً» وليبرالية من سابقيه، وبخاصة غابريال بيو، وذلك بقوله: «وبقدر ما كان غابريال بيو متقيداً بنص المعاهدات عاجزاً عن ملاءمة نزعته المحافظة مع المقتضيات الجديدة، بقدر ما كان إريك لابون يتناول بحث المشاكل بعقل متفتح للأمور الجديدة معرضاً عن الأفكار المسبقة...». انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٣٨٩.

في حين وصف علّال الفاسي شخصه وسياسته بالقول: «كان اندهاش الجمهور المغربي لخطاب المقيم (= ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٤٦) كبيراً إلى حد لا يمكن أن يترجم إلا بخيبة، خيبة أمل تريد الحرية وتطمح للانقلاب... ولكن الفكرة التي سادت توجيهه السياسي والاقتصادي لا تخرج عن التقاليد الاستعمارية، كما أنها أثبتت عدم تحرر المسيو لابون من تأثير أنصار السياسة الرجعية بفرنسا والمغرب، إذ إن جميع الأفكار التي أعرب عنها تدل على أنه ما يزال يفكر في دائرة نظام الحماية...». انظر: الفاسي، المصدر نفسه، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٤٤) وهي الاصلاحات التي تضمنها خطابه أمام «مجلس شورى الحكومة» بتاريخ ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٤٦، للاطلاع على النص الكامل، انظر كتابة: الدولة الفرنسية للاعلام: **مذكرات وثائقية ودراسات**، سلسلة نصوص ووثائق، عدد ٣٥٧، وقد ورد في: جوليان، المصدر نفسه، ص ٣٨٩، هامش رقم (٢١).

ولقد لقيت معارضة مطلقة من لدن الحركة الوطنية، كما عبّر عن ذلك بالمذكرة التي وجهها حزب الاستقلال لجلالة الملك (٢٤ تموز/ يوليو ١٩٤٦) أو من خلال المواقف التي أكد عليها وفد الحزب خلال زيارته لفرنسا (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦) واتصالاته بالعديد من الشخصيات السياسية والفكرية الفرنسية (= من أعضاء الوفد السادة: عمر بن عبد الجليل، عبد الكريم بن جلون، أحمد الحمياني). انظر: الفاسي، المصدر نفسه، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٣.

(٤٥) نفكر أساساً في أشكال الصراع التي شهدتها مرحلة الجنرال جوان (Juin)، بين الإقامة العامة والقصر الملكي (التهديدات، استغلال الزوايا، الكتانية أساساً، والقواد الكبار والإقطاعيين، خصوصاً بجنوب المغرب: الجلاوي، المتوكي، الجونْدَفي)، التي انتهت بفشل سياسات جوان وتحدياته. للإطلاع على تحليل أوجه=

السياسية، ممثلة لمختلف قطاعات الشعب المغربي، قد رفضت بشكل مطلق مشاريع الإصلاح (حزيران/ يونيو ١٩٤٧)(٤٦)، التي استهدفت «تعديل نظام المخزن» (= الحكومة، الإدارة المحلية العليا، تعيين مندوبين لدى رئاسة الوزارة)(٤٧)، كما واجهت، بالإصرار نفسه، تحديات الجنرال غيوّم (Guillaume) ووعيده، سيما وهو الذي دخل المغرب الأقصى (أيلول/ سبتمبر ١٩٥١)، وكله تصميم على «إطعام شعبه التبن»(٤٨).

لقد منيت حملات القمع بالفشل، كما تعرضت سياسات الإصلاح إلى الإخفاق المزمن، وحتى بعد حوادث الدار البيضاء الدامية (٧ ـ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢)، الناجمة عن تظاهر الشغيلة المغربية ضد فاجعة اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد(٤٩)، فإن الإقامة العامة لم تتمكن من كسر مقاومة المغرب الأقصى، ونضال مختلف شرائحه الاجتماعية وتنظيماته السياسية(٥٠). لذلك، ومباشرة بعد حصول المؤامرة التي حيكت بغرض المس

=هذا الصراع وأسبابه، انظر: **الصحراء المغربية**، ١٩٩٠/٨/٢٠، ص ١٠ (= محمد الخامس المقاوم) وص ١١ (= جلالة الملك يتحدث في «التحدي» وعن المؤامرة)، و

Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1915 - 1956,* pp. 221 - 235.

(٤٦) للاطلاع على فلسفة اصلاحاته، انظر مقتطفات من خطابه (٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٤٨) المنشورة في: الفاسي، المصدر نفسه، ص ٣٥٤.

(٤٧) للتدقيق في مشاريع الاصلاح، انظر مذكرات الجنرال جوان، الصادرة ضمن منشورات «فيار»، باريس ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠.

(٤٨) وهو الذي قال أيضاً: «ساحطم المحطمين. ان الشجار مهمتي، واني أعرف كيف اثار للشتم. . .». انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٤٢٠.

انه اجمالاً «قائد عسكري فظ تنقصه اللباقة الدبلوماسية، وحين جاء المغرب أحاط نفسه بموظفين مخلصين لجورج بيدو (Georges Bidault) وزير الخارجية الفرنسي السابق، الذي عرف باتجاهاته الصليبية، وخضع غيّوم لتأثيرات سلفه الجنرال جوان. . .». انظر: بنونة، **المغرب. . السنوات الحرجة**، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٤٩) نقصد أساساً أحداث «كريير سانترال» (بالحي المحمدي) حول حجمها، حصيلة ضحاياها، وانعكاساتها السياسية، انظر: غلّاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ج ٢، ص ٥٣٦ ـ ٥٥٣. وحول مواقف مكونات الشعب الفرنسي، وتنظيماته السياسية ووسائله الاعلامية، انظر: صلاح العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠)، ص ٣٧٧ ـ ٣٨١.

(٥٠) نفكر أساساً في حزب الشورى والاستقلال، والحزب الشيوعي المغربي. فالأول لم يتردد في الكثير من المناسبات، عن الدعوة إلى إزالة نظام الحماية، واسترداد السيادة الوطنية مع إدخال إصلاحات دستورية. ففي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، قدّم قادة الحزب مذكرة تقول «لا يمكن التفكير في حل المشكلة المغربية بمواصلة العمل بالحماية أو بمحاولة تطبيق جديد لنظامها الذي هو مصدر الاستياء العظيم الحاضر، والذي انتهى إلى فشل ذريع. وغاية الحزب هي العمل بجميع ما يستطيع من الوسائل في سبيل إيجاد ديمقراطية حقيقية سياسية واجتماعية واقتصادية لفائدة الشعب المغربي، كما أن الحزب يعمل لاسترجاع السيادة المغربية وتطبيقها تطبيقاً تاماً وتحقيق استقلال الوطن ضمن نطاق وحدته الترابية والسياسية وفي دائرة ملكية دستورية. . .» والأفكار نفسها الواردة بالعريضة قد دققتها كتابات محمد حسن الوزاني، المنشورة على سنوات متقاربة، بجريدة الرأي العام. انظر: محمد حسن الوزاني، **حرب القلم**، ٥ ج (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١ ـ ١٩٨٣)، ج ٤.

بالشرعية ومؤسساتها بتاريخ ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٥٣ (= نفي الملك محمد الخامس وعائلته)، ستدخل الحركة الوطنية طوراً نضالياً جديداً، قوامه الكفاح المسلح، المنفتح على أوسع قطاعات المجتمع المغربي، وذلك تحديداً منذ خريف ١٩٥٣(٥١).

ب ـ هذا، وتحيل التجربة التونسية، بشأن مكانة مطلب الاستقلال والنضال من أجل تحقيقه، على قواسم مشتركة مع نظيرتها المغربية، وفي الوقت ذاته تنفرد بهوامش أكسبتها طابعاً مميزاً، ليس في مجال الارتباط المبدئي بشعار الاستقلال وحسب، ولكن أيضاً في حقل الأدوات السياسية المعتمدة لإنجازه. فتونس التي تعرضت خيرة أُطر حركتها الوطنية للقمع قبيل الحرب العالمية الثانية (= حظر الحزب الدستوري الجديد عام ١٩٣٨)، وأُبتليت أراضيها باحتلال دول المحور، ستستثمر نخبتها السياسية فرصة الإعلان عن الهدنة «الفيشية» لتقدم عريضة إلى الباي (٥ تموز/ يوليو ١٩٤٠)، تطالب فيها بإطلاق سراح زعماء الحزب والوطنيين

- أما الحزب الشيوعي المغربي، وتحديداً مع التحول الحاصل في توجهاته السياسية، غداة اجتماع دورته المركزية بتاريخ ٤ آب/ أغسطس ١٩٤٦ (للتدقيق في مضمون اعمال الاجتماع، والعوامل المتحكمة في انضمام الحزب لشعار الاستقلال، انظر:

Georges Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955* (Paris: L'Harmattan, 1984), tome 2, pp. 253 - 257).

فقد أصدر بياناً، يكشف فيه حالة المغرب في ظل نظام الحماية، ويدعو بالمقابل إلى تأسيس مجلس وطني مغربي، وحكومة مغربية، «يسيّران الشؤون المغربية وذلك ليصير المغرب حراً ومستقلاً بنفسه عن كل تسلط استعماري أجنبي» ويناشد في خاتمة البيان القوى الوطنية المغربية، تكوين جبهة موحدة» تضم أعضاء حزب الاستقلال، حزب الشورى والاستقلال والشيوعيين والنقابيين والاشتراكيين وكل المغاربة المتقدمين. . .» للاطلاع على النص الكامل، انظر شكيب أرسلان، في:

«Contribution à l'étude de l'histoire du PCM durant la période coloniale,» (Mémoire de DES, Casablanca, Faculté de droit, 1985), pp. 299 - 302.

(٥١) الكفاح المسلح أو المقاومة، المنعطف الذي أثار عدة تساؤلات وخلافات وقت حصوله، انظر عن الذين اتخذوا موقفاً سلبياً من غلاب، في: غلاّب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ج ٢، ص ٦٤٧ ـ ٦٥٠.

وحول ظروف نشأة المقاومة، انظر: الحسن العرائشي، **انطلاق المقاومة المغربية وتطورها** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٢).

لنقرأ رأياً، نقدر رجاحته العلمية وعمقه التركيبي لتاريخية بروز المقاومة بالمغرب الأقصى، يقول محمد عابد الجابري: «. . إن حركة المقاومة والفداء التي انطلقت في خريف ١٩٥٣، كانت تتويجاً للكفاح الوطني ولعمل الحركة الوطنية التي منها خرجت المقاومة والتي ترجع انطلاقتها الرسمية إلى عام ١٩٣٠ وحققت قفزة نوعية عام ١٩٤٤ لتأتي حركة المقاومة المسلحة عام ١٩٥٣ كنقلة نوعية أخرى، ولكن دائماً على نفس المسار. . . وبالمثل فالانتقال من عريضة ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ إلى الكفاح المسلح عام ١٩٥٣ كان نتيجة لتطور وعي هذه الأطر الشعبية الشابة داخل الحركة الوطنية التي أُلقيَ بقيادتها السياسية في السجون. . . قد وجدت نفسها مضطرة لحمل الأمانة، أمانة القيادة التفكيرية، وفي نفس الوقت وجدت نفسها مضطرة كذلك إلى الرد على التحدي، الذي قامت به سلطات الحماية بعزل محمد الخامس الملك الشرعي، بعمل تاريخي يكون في مستوى هذا التحدي. . .». انظر دراسته في: الجابري، **المقاومة المغربية في مدلولها التاريخي**، ص ١١٣.

المعتقلين كافة، كما تدعو إلى الاستقلال تونس وإلغاء عقد الحماية، وسقوط نظامها(٥٢).

إن الوثيقة الجديرة بالوقوف عليها، ونحن بصدد تحليل المكانة التي حظي بها شعار الاستقلال بتجربة الحركة الوطنية التونسية لما بعد منعطف ١٩٤٣ - ١٩٤٥، هي الميثاق الوطني، الصادر في أعقاب مؤتمر ليلة القدر المنعقد بتاريخ ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٤٦، وذلك لاعتبارين اثنين: **أولهما، وحدة القوى السياسية والنقابية الوطنية، الداعية إليه والمشاركة في أعماله(٥٣)، وثانيهما الإعلان الرسمي والصريح عن مطلب الاستقلال وإلغاء عقد الحماية.**

يشترك الميثاق الوطني التونسي هذا مع عريضة الاستقلال، في كونه جاء مُقتضباً من حيث الصياغة، مركّزاً وصريحاً من حيث الثوابت، والمبادىء، والحيثيات(٥٤). فبعد تذكيره باستقلال الدولة التونسية وارتباطها التاريخي بالخلافة الإسلامية روحياً وسياسياً، وبعد تشديده على عامل القوة في إرغام الملك محمد الصادق على التوقيع على معاهدة الحماية، وبعد تأكيده أن هذه الأخيرة (= الحماية) لا تُلغي، قانوناً، سيادة الدولة، انتقل الميثاق إلى كشف حصيلة الاستعمار بعد خمس وستين سنة من وجوده بتونس.

فـ اقتصادياً، شدد الميثاق على الطابع الاستغلالي لنظام الحماية (= الاستحواذ على الثروات)، كما أبرز من الناحية السياسية، كيف تناقضت ممارسة الاستعمار مع مضمون معاهدة باردو (١٨٨١)، ومقتضياتها القانونية، حين احتكرت السلطة التشريعية **«التي هي حق خاص لجلالة الباي»**، هذا الذي أصبح **«شبيهاً بموظف شرفي سام مضغوط على حريته الشخصية»**، وأيضاً حين غدا وزراء الدولة التونسية **«مجرد شخصيات لتزيين المحافل»** وأصبح **«العمال (المديرون والمحافظون) أعواناً ينفّذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين...»**(٥٥).

لقد عكس نص الميثاق وعي مضاعفات الاستعمار ونتائجه التاريخي، بالنسبة إلى مختلف مكونات المجتمع التونسي (= التفقير). فعلاوة على الاستيطان الزراعي، والاستحواذ المالي

---

(٥٢) علاوة على عريضة ٥ تموز/ يوليو ١٩٤٠، سيصدر بيان الجبهة التونسية (٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٥) ليطالب باستقلال تونس، وتأسيس نظام ديمقراطي دستوري، الذي اعتمدته النخبة السياسية الموجودة بالخارج (= بورقيبة أساساً) للتعبئة من أجل القضية التونسية، وأيضاً استندت إليه الجماهير بالداخل للتظاهر عند المناسبات (= موت الرئيس روزفلت ١٥ نيسان/ أبريل - انتصار الدول المتحالفة ٨ أيار/ مايو ١٩٤٥).

(٥٣) وحدة كل من الحزب الدستوري القديم (اللجنة التنفيذية) والجديد (الديوان السياسي) والاتحاد العام التونسي للشغل، الذي تأسس قبيل المؤتمر ببضعة شهور (٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦)، وأساتذة جامعة الزيتونة، واتحاد الموظفين التونسيين... للاطلاع على إحدى الشهادات عن المؤتمر، من حيث ظروف الانعقاد، الأشغال، النتائج، انظر: A. Ben Miled, «Mon témoignage sur le Congrès de l'indépendance (23 août 1946),» *Revue d'histoire maghrébine*, nos. 23 - 24 (1981).

(٥٤) للاطلاع على نص الميثاق الوطني كاملا، انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٧٧ - ٧٩.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(= الميزانيات)، «أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ولم تؤدِ رسالتها التمدينية المزعومة. . .»، بدليل مصادرتها الحريات الأساسية للشعب التونسي، ومنها «حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل»، اضافة إلى خلع «ملك البلاد الشرعي جلالة الملك محمد المنصف معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الإسلامي. . .»(٥٦).

لذلك، كانت محاسبة الميثاق نظام الحماية أكثر شدة وصرامة، سواء من حيث خرق السلطات الفرنسية أمن الدولة التونسية وعجزها عن الحد من دخول قوى المحور تراب أراضيها، أو من حيث طابع الاستمرارية الذي وسم الحضور الاستعماري وجعله متناقضاً مع نص معاهدة الحماية، كما يعكس الميثاق، تمثلاً للتغيرات التي شهدها النظام الدولي، والمفاهيم التي واكبته وعبّرت عن مكوناته الجديدة، نلمس ذلك في اعتداده بـ «حق الشعوب في تقرير المصير» واستناده إلى أحكام الأمم المتحدة وقرارات المؤتمرات الدولية.

على قاعدة هذه الشمولية في إدراك الظاهرة الاستعمارية، وتشخيص أسسها، والكشف عن حصيلتها، تأسس قرار الميثاق الوطني التونسي، ليعلن: «إن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وإن هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام، والانضمام كدولة ذات سيادة إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمشاركة في مؤتمر الصلح»(٥٧)، ذلك هو قرار الإجماع الوطني التونسي، الذي عكسه الميثاق وأكد أبعاده الداخلية (= الاستقلال)، القومية والدولية (= الانضمام إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة). **فهل بقيت النخبة التونسية، بمختلف تنظيماتها السياسية والنقابية، وبقطاعاتها الاجتماعية، منشدة إلى روح ميثاق ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٤٦، معتمدة حيثياته أرضية للنضال الوطني والمقاومة من أجل التحرر والاستقلال؟**

تنفرد التجربة التونسية، على امتداد الحقبة الفاصلة ما بين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥(٥٨)، بهوامش ميّزتها عن كل من المغرب الأقصى والجزائر، سيما في نظرتها إلى الاستراتيجيا الكفيلة بتحقيق مطلب الاستقلال. لذا، قوبل قرار الدعوة إلى الاستقلال، الصادر عن الاجماع الوطني، **بحماس شعبي متزايد**، عبّرت عنه تظاهرات التأييد التي أعقبت تاريخ الإعلان عن الميثاق، كما أكدته استماتة الشعب التونسي ومكابدته حملات القمع التي تعرضت لها مختلف

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٥٨) نتخذ من عام ١٩٤٩ بداية لهذه الحقبة، لعدة اعتبارات، منها أساساً: عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس (أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩) بعد أن غادرها إلى القاهرة بصحبة محيي الدين القليبي (١٩٤٥)، بكل ما ترتب على هذه العودة من انعكاسات على الوحدة الوطنية التونسية وتوجهات حزب الدستور الجديد. انظر أرشيفات المركز الوطني التونسي للتوثيق الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية التونسية، الوثائق عدد ١٠، ١٩٤٤ ـ ١٩٤٩، الفصل الثالث: «نشاط بورقيبة بالخارج،» ص ٢٥٧ ـ ٣٢٣، والوثائق عدد ١١، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، الفصل الأول: «عودة المنفي بالقاهرة إلى تونس،» ص ٩١ ـ ٩٧.

مكونات الحركة الوطنية. .(٥٩) وحتى المشاريع الإصلاحية التي تقدمت بها السلطات الفرنسية ـ على عهد كل من الجنرال ماست (Mast) (١٩٤٦)(٦٠)، وجان مونص (تموز/ يوليو ١٩٤٧)(٦١)، التي استهدفت امتصاص الاستياء الشعبي، وإعادة العلاقات إلى وضعها «الطبيعي» ـ قد منيت بالفشل المطبق، بفعل رفض الحركة الوطنية المبدئي لها.

إن تجربة المطالبة بالاستقلال، والاستقلال قبل كل شيء، لم تعمّر طويلاً، وهذا ما ميّز تونس عن المغرب الأقصى. ذلك أن الوحدة الوطنية التي خولت قيادة النضال لصالح بن يوسف، خلال وجود الحبيب بورقيبة بالقاهرة (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)، والتي على قاعدتها تم الإجماع حول الميثاق الوطني التونسي، قد شرعت في التفكك تجاوزاً منذ ١٩٤٧(٦٢)، وتحديداً منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩. لنقرأ رأياً بشأن الخلافات التي قسمت وحدة النخبة السياسية التونسية: «ومنشأ هذه الخلافات أن المرحوم صالح بن يوسف قد عمل على إبعاد الشيخين الفاضل بن عاشور والشاذلي بالقاضي من الحركة الوطنية، كانت اتصالات بورقيبة بهؤلاء عن طريق المراسلة من القاهرة. كما جدّد اتصالاته بحسن قلاتي والشاذلي القسطلي بقايا حزب الإصلاح العميل، وأصبح هؤلاء يتكلمون باسمه مما سبّب خلافاً بينه وبين صالح بن يوسف والمنجي سليم وقيادة الحزب بالداخل، وكانت تأتيه رسائل من داخل تونس تخبره وهو في القاهرة بأن صالح بن يوسف والمنجي سليم يعملان جاهدين على إقصائه من رئاسة الحزب...» ليضيف: «وكانت هناك عناصر من أنصار رئيس الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة منهم الهادي نويرة الأمين العام للحزب ومحمد شرشور والشاذلي قلاله وعلاله العويني، الذي عاد من القاهرة، يروّجون لهذه الشائعات»(٦٣).

---

(٥٩) للتدقيق في التجاوب مع شعار «الاستقلال» وما ترتب عنه من قمع، انظر: جوليان، افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ (= ميثاق الاستقلال).

وحول مساهمة الحركة النقابية في دعم النضالات الوطنية المؤيدة لمطلب الاستقلال (= اضرابات ٣٠ آب/ اغسطس ١٩٤٧ و ٥ آب/ اغسطس ١٩٤٧)، انظر: عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦، ترجمة جماعية (تونس: دار محمد علي الحامي، ١٩٨٤) ص ١٤٣ ـ ١٤٤ و١٤٨ ـ ١٤٩.

(٦٠) من ذلك أساساً اطلاقه سراح المعتقلين الوطنيين، وتصريحه منذ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ بإدخال اصلاحات على المجلس الكبير، انظر خطاب الجنرال ماست (Mast) ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦ في: المركز الوطني التونسي للتوثيق، الوثائق عدد ١٠، ١٩٤٤ ـ ١٩٤٩، الفصل الرابع: «تونس في غياب بورقيبة،» و«السياسة الفرنسية بتونس في أعقاب الحرب الثانية،» ص ٤٢١ ـ ٤٢٣ (بالفرنسية).

(٦١) وهي إصلاحات استهدفت التعديل من وضعية الجهاز الحكومي، وذلك بـ «منح مجلس الوزراء اختصاصات مضبوطة» إذ «كُلّف بتوجيه وتسيير سياسة الحكومة العامة بعد مصادقة الباي على قراراته». والمجلس يتكون من ستة وزراء تونسيين بدلاً من أربعة، وهم: «الوزير الأول، وزير العدل، وزير التجارة، وزير الصحة العمومية، وزير الشغل، ووزير الفلاحة». انظر: جوليان، المصدر نفسه، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨، والمركز الوطني التونسي للتوثيق، المصدر نفسه، ص ٤٢٤ ـ ٤٤٤.

(٦٢) نفكر في خلافات بورقيبة مع زعماء لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، والبيانات الصادرة بهذا الشأن.

(٦٣) الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ ـ ١٩٥٦، ط ٢ (بيروت: مكتبة الجماهير، ١٩٧٦)، ص ٨٥ ـ ٨٦.

قد يبدو من القراءة الأولية لهذا النص، وكأن السبب في تفكك الوحدة الوطنية التونسية راجع إلى تنافس شخصي حول قيادة الحركة الوطنية (= الحزب الدستوري الجديد أساساً)، ولو أن الطاهر عبد الله (= صاحب النص) قد استبعد أن يكون جوهر الخلاف هو إصرار صالح بن يوسف ومن يشاطره توجهاته، على إقصاء الحبيب بورقيبة. . .(٦٤) لذا، نعتقد أن الاجماع الذي حصل ما بين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧، وإلى حد ما حتى ١٩٤٩، والذي أنتج الميثاق الوطني لعام ١٩٤٦، **قد تراجع بفعل متغيرات موضوعية طالت وعي النخبة السياسية القائدة للحزب الدستوري الجديد، التي قام الحبيب بورقيبة بدور رئيسي في تأكيدها وترسيخ نتائجها، وأيضاً شملت المركزية النقابية: الاتحاد العام التونسي للشغل.**

وفعلاً، توجت تجربة الحبيب بورقيبة بالمشرق العربي أولاً (= مصر، سوريا، العراق، فلسطين)، والولايات المتحدة الأمريكية ثانياً، بخلاصة سياسية مركزية في حقل النضال الوطني: **الاعتماد على الذات في مواجهة الاستعمار مع العمل أقصى المستطاع على تجنب الصراع الدموي المدمر، عبر الحوار والتفاوض والتفاهم.**

لقد شكّل هذا المنعطف (= الخلاصة)، تحديداً منذ عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس (أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩)، موضوع جدل على مستوى الكتابات المؤرخة لتطور الحركة الوطنية التونسية لما بعد الحرب الثانية(٦٥)، كما مثّل مجالاً للمؤاخذة والنقد، والتجريح الذي بلغ حد الخيانة، داخل مكونات النخبة التونسية(٦٦)، وقادة أجهزة التنسيق والعمل المشترك

---

(٦٤) للتدقيق في العوامل التي استند عليها الطاهر عبد الله لاستبعاد أن يكون مصدر الخلاف هو محاولة اقصاء الحبيب بورقيبة، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٨.

(٦٥) نقف عند تأويلين لمصدر هذا المنعطف، أولهما لشارل أندريه جوليان، يقول فيه: «. . . ولعل اندفاعه (= أي الحبيب بورقيبة) العاطفي كان يتألم أكثر التألم لما لمس الحقائق المصرية. فالخلافات القائمة بين أعضاء مكتب المغرب العربي وعداوة الحزب الدستوري القديم التي لحقته ونالت منه بعض الشيء، وانتصار العناصر المغربية التي يمثلها علال الفاسي وعبد الكريم، والمناورات الجارية بالجامعة العربية، كل ذلك حمله على الاحتفاظ بالطابع التونسي الخاص للحركة الوطنية عوض أن يربط مصيرها بمصير الوحدة، فهو هاجر تونس زعيماً لحزب سياسي ورجع إليها رجل دولة. . .». انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٢١١.

وثانيهما للطاهر عبد الله، الذي شدد على التضامن العربي، وبخاصة المصري بشأن قضايا الاستعمار بالمغرب العربي، وأرجع التحول إلى ممارسة الحبيب بورقيبة النابعة من قناعاته السياسية، بالقول: «. . . وقد ساءت العلاقات بين لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة وبين الحبيب بورقيبة زعيم الحزب الدستوري الجديد نتيجة لاتصالاته المُريبة من وراء ظهر اللجنة وعمله الدائب على استثمار أعمال اللجنة لإبراز ذاته وشخصه بوجه خاص، مما زاد الخلافات بينه وبين الدكتور الحبيب ثامر من جهة وعبد الكريم الخطابي من جهة ثانية. . . ولما عرفوا اتصالاته بالسفارة الفرنسية بالقاهرة فصلوه من الأمانة العامة للجنة تحرير المغرب العربي. . .». انظر: الطاهر، المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٦٦) نفكّر أساساً في البيانات الصادرة عن الحزب الحر الدستوري القديم باسم أمينه العام صالح فرحات، للاطلاع على مضمون هذه البيانات، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ١٠٧.

بالقاهرة(٦٧). حقيقة واحدة جديرة بالتشديد والإبراز، وهي أن تجربة الحبيب بورقيبة بالمشرق العربي، وغيره من البلدان الأجنبية (= الولايات المتحدة الأمريكية ـ سويسرا، فرنسا)، كانت غنية بالأحداث، والاتصالات، وكل أشكال التعبئة من أجل قضية الاستعمار بتونس والمغرب العربي على حد سواء(٦٨)، وأيضاً فاعلة في التطور الحاصل على صعيد وعيه إمكانات الحل السياسي لمشكلة الاحتلال بتونس وآفاق زواله.

فمن مواصفات هذا الوعي، اقتناع الحبيب بورقيبة ضرورة اعتماده «المرحلية» في التقدم نحو الاستقلال(٦٩)، وإيمانه بـ«الواقعية» في رسم استراتيجيا النضال الوطني، وتحديد أدواته(٧٠) وهو التفكير الذي سبق أن ساد خطبه السياسية على امتداد عقد الثلاثينيات(٧١)، وأعاد تأكيده قبيل عودته من القاهرة وبعدها، بل وحتى في أعقاب استقلال تونس، حين يتعلق الأمر باستحضار تجربة الحركة الوطنية(٧٢).

لذا، وفي خضم تصاعد مطالبة الحركات الوطنية بالتحرر والاستقلال، والأكثر في أوج تبلور أشكال التنسيق والعمل المشترك (= القاهرة، دمشق، نيويورك، برلين)، سيحدد الحبيب بورقيبة طبيعة الارتباطات التي يجب أن تسود مستقبل العلاقات الفرنسية ـ التونسية، بقوله: «الذي تطالب به تونس هو نظام دولة ذات سيادة، مرتبطة بفرنسا بمعاهدة متفاوض حولها بحرية، والتي ستضمن لهذه الأخيرة (= أي فرنسا) مصالح استراتيجية، اقتصادية، وثقافية... كما أن جمعية تأسيسية

---

(٦٧) انظر البيان الصادر عن كل من عبد الكريم الخطابي باسم لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة (١٢ تموز/ يوليو ١٩٥١)، ويوسف الرويسي رئيس مكتب لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق.

(٦٨) للتدقيق في مضمون هذه التجربة، انظر وثائق وزارة الخارجية الفرنسية الخاصة بالحركة الوطنية التونسية لما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، الملف عدد ١، رقم ٢٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧ وكانون الثاني/ يناير ١٩٤٩، سيما مراسلات قسم الاستعلامات في بيروت، بشأن علاقة مكتب الحزب الدستوري بالقاهرة برئاسة الدولة اللبنانية، وأيضاً مراسلات المقيم العام جون مونس (Jean Mons) مع جورج بيدو حول نشاط الوطنيين التونسيين بالقاهرة.

(٦٩) لعل من السياسات الأكثر التصاقاً بـ«بورقيبة» سياسة «المرحلية» أو المراحل، التي تعني تخطيط الأهداف دون الإصرار على تحقيقها دفعة واحدة وبأي ثمن، بل العمل على إنجازها وفق ما تقتضيه الظروف المحيطة بها، وما تسمح به الوسائل والإمكانات. وفي مجال الموضوع الذي يهمنا، أي نزع الاستعمار، لم يفت الحبيب بورقيبة أن أكد: «... نزع الاستعمار هو المبتغى، هو الهدف الذي يجب تحقيقه: لكن، في السياسة لا يكفي أن يكون الغرض واضحاً وملموساً، بل هناك الطرق والوسائل الكفيلة ببلوغ ذلك، والتي قد تكون أكثر أهمية وتعقيداً من الهدف ذاته... وقد يغدو هذا الأخير بعيد المنال، لأن الوسائل غير سليمة والطرق ملتوية وحبلى بالأفخاخ...». عن خطاب الحبيب بورقيبة، لتاريخ ٦ نيسان/ ابريل ١٩٦١، انظر:
Mohamed Saleh Lejri, *Évolution du mouvement national: Des origines à la deuxième guerre mondiale* (Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1974), partie 2, p. 247, note no. (495).

(٧٠) قارن مع خطابه بالمؤتمر الثاني لحزب الدستور الجديد، المنعقد خلال شهري تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧.

(٧١) وهي الخطب التي غالباً ما نشرت في جريدة: العمل التونسي، ١٥/٤/١٩٣٣، و٢٣/١٢/١٩٣٦، والحبيب بورقيبة، الدستور وفرنسا (تونس: المطبعة التجارية، ١٩٣٧) (بالفرنسية).

(٧٢) Lejri, Ibid., tome 2, pp. 237 - 259.

منتخبة هي التي ستخول البلاد دستوراً ديمقراطياً معاصراً. . .»، ليضيف في استجواب صحفي لاحق بالقاهرة (٢٩ آب/ أغسطس ١٩٤٧): «لقد أحدث شرخ عميق بيننا وبين فرنسا، لكن التونسيين لن يندفعوا إلى المعسكر المعادي، إنهم لن يتحملوا مسؤولية القطيعة مع فرنسا. . .»⁽⁷³⁾.

بهذا المعنى، سيتخلل خطاب الحزب الدستوري الجديد، مفاهيم سياسية تتضمن الاستقلال، دون أن تجعل منه شرطاً واقفاً لأي تطور في العلاقات الفرنسية ـ التونسية، ومنها أساساً مفهوم السيادة المزدوجة، الحكم الذاتي، الإصلاح مع الاستقلال على مراحل ـ وكلها صيغ لحل مشكلة الاستعمار، بعيدة عن روح الميثاق الوطني التونسي، الصادر بالإجماع عن مؤتمر ليلة القدر (٢٣ آب/ أغسطس ١٩٤٦).

فعلى امتداد الفترة الفاصلة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢، ستشهد تونس جملة من الأحداث السياسية، تعكس التصور الجديد لمطلب الاستقلال، وتعمل في اتجاه تجسيده بالواقع التونسي. . .⁽⁷⁴⁾ نلمس ذلك في مقترح الحبيب بورقيبة، الموجه إلى الحكومة الفرنسية عبر وكالتها للأنباء المسمى بيان السبع نقط (١٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٠)⁽⁷⁵⁾، كما نعاين ذلك في مشاريع الإصلاح المقدمة من لدن المقيم العام لوي بيريلييه (Louis Perillier) (١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٠)، الخاصة «بتحوير نظام الحكومة التونسية وتوسيع نطاق مشاركة التونسيين في الوظيفة العمومية وإنشاء نظام بلدي على أساس ديمقراطي»⁽⁷⁶⁾، وأيضاً بمذكرة محمد شنيق، الوزير الأول وقتئذ، (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١)، التي ضمّنها الحد الأدنى للمطالب التونسية⁽⁷⁷⁾.

---

(٧٣) Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961*, p. 117.

(٧٤) وهو تصور لا يطالب بإلغاء نظام الحماية وإحلال الاستقلال قبل كل شيء، بل يدعو إلى إقرار السيادة التونسية الداخلية، وإصلاح وتنظيم المؤسسات بأفق الاستقلال، وهذا بعيد، كي لا نقول متناقضاً، مع مضمون الميثاق الوطني التونسي لعام ١٩٤٦. للتدقيق في أسس التحول والتصور المؤطر له، تراجع تصريحات الحبيب بورقيبة خارج تونس، ومراسلاته مع قيادة الحزب بالداخل (= صالح بن يوسف أساساً)، وأيضاً ردوده على المعارضين بالخارج (= عابد بوحافة)، المنشورة بأرشيفات المركز الوطني التونسي للتوثيق، الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية: **الوثائق**: عدد ١١، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، ص ١٢٥ ـ ٢٥٣.

(٧٥) يتعلق ببرنامج، أو بيان النقط السبع بـ: «بعث السلطة التنفيذية التونسية المؤتمنة على السيادة التونسية، تشكيل حكومة تونسية منسجمة مسؤولة عن الأمن العام يرأسها وزير أول تونسي يعينه الملك، إلغاء الكتابة العامة، إلغاء المراقبين المدنيين، حذف قوات الجندرمة، أو الدرك، الفرنسية، إنشاء بلديات منتخبة، إنشاء مجلس قومي بالاقتراع وتكون أولى مهامه وضع دستور ديمقراطي يحدد العلاقات الفرنسية التونسية المقبلة على أساس احترام مصالح فرنسا المشروعة وكذلك في كنف احترام السيادة التونسية. . .». انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٢١٥.

وهو برنامج لم تذكر بنوده عبارة «الاستقلال» ودار محورها حول فكرة السيادة التونسية وضرورة احترامها» انظر: العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص ٣٤٥.

(٧٦) جوليان، المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٧٧) وهي الإصلاحات التي ردت عليها السلطات الفرنسية بالرفض بمقتضى مذكرة صادرة بتاريخ ١٥ =

لقد منيت تجربة الحوار بالفشل، كما أبان الاستعمار بتونس عن محدودية التصور السياسي المؤطِر للتحول الحاصل على صعيد وعي قادة الحزب الدستوري الجديد لما بعد ١٩٤٩، وذلك بالرغم من الابتعاد النسبي عن روح الميثاق الوطني لعام ١٩٤٦، وتأكيد النخبة التونسية ١٩٤٩ الاستعداد لتقديم ضمانات، تستبعد القطيعة مع فرنسا، وتحافظ لها على امتيازات استراتيجية واقتصادية وسياسية وثقافية⁽⁷⁸⁾.

لذلك، ومع حلول سنة ١٩٥٢، ستدخل الحركة الوطنية التونسية مرحلة نضالية جديدة، تعيد إلى شعار الاستقلال حرارته السابقة، دون أن تفرّط نهائياً في إمكانات التواصل التدريجي لتحرر واستقلال المجتمع التونسي⁽⁷⁹⁾.

هذا، وإن القول بحصول عودة إلى روح الميثاق الوطني التونسي (١٩٤٦)، والإقرار بإخفاق التصور المراهن على تجربة الحوار والتفاوض، له ما يبرره من الوجهتين التاريخية والسياسية، فعربياً، تعززت القومية، بصعود نخبة وطنية إلى السلطة بمصر (٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢/ الناصرية)، قومية التوجه الفكري والسياسي، مناصرة قضايا التحرر والاستقلال، مناهضة الهيمنة الأوروبية والغربية على حد سواء. أما دولياً، فقد أصبح موضوع نزع الاستعمار من القضايا المركزية المطروحة بجدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، بالرغم من تردد الرأي العام الغربي وإحجامه عن قبول مَطالب كل من المغرب الأقصى وتونس (١٩٥١ - ١٩٥٢)⁽⁸⁰⁾.

إن نهوض التيار القومي العربي، وانشغال الشرعية الدولية بقضية الاستعمار، على

=كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، كما ألحقتها بإقالة لوي بريليي (Louis Perillier) وتعيين المقيم جان دو أوتكلوك (J. de Hauteclocque) (١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢)، وقمع قادة الحزب الدستوري الجديد (الحبيب بورقيبة، المنجي سليم، الهادي شاكر). للاطلاع أكثر على مضمون المذكرة، والأحداث اللاحقة لها، انظر: المركز الوطني التونسي للتوثيق، الوثائق: عدد ١١، ١٩٥٠ - ١٩٥١، ص ٣٣٩ - ٤٠٨ (= تجربة جديدة للحوار).

(٧٨) وهو ما أكدته مذكرة محمد شنيق (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١)، قارن:
Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920, 1961*, p. 122.

(٧٩) نفكر بالأساس في المحاولات التي كانت تبديها السلطات الفرنسية، تارة من أجل تهدئة الأوضاع المتوترة بتونس، وطوراً من أجل الدفع بهذه الأخيرة إلى استعادة الحوار من جديد. نذكر بالخصوص مجهودات رئيس الحكومة إدغار فور (Edgar Faure)، الذي لم يكن يرغب في أن «تصبح تونس صورة ثانية من الهند الصينية»؛ الأمر الذي حدا به إلى تكليف كل من روبير شومان (Robert Schuman) وموريس شومان (Maurice Schuman) بتحرير مذكرة معتدلة إلى الباي (٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢) يقدمها جاك دوهاميل (Jacques Duhamel) وجان لالوا، وذلك بغرض سحب تونس لشكواها من الأمم المتحدة. كما نشير أيضاً إلى محاولة «فرانسوا ميتران». للاطلاع على النص الكامل لمخططه، انظر أرشيفات المركز الوطني الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية: المركز الوطني التونسي للتوثيق، وثائق عدد ١٣، ١٩٥٢ - ١٩٥٦، الفصل الرابع: «فشل التهدئة،» ص ٢٦٤ - ٢٨٣.

(٨٠) انظر: «٢ - الوظيفة،» ضمن الفصل الثامن من هذا الكتاب.

أهميتها، لا يحجبان التغير الذي مس مكونات الحركة الوطنية، السياسية منها والنقابية، تحديداً منذ أواخر ١٩٥٢. فالمجتمع التونسي سيشهد ميلاد وحدات من المجاهدين، منظمة ومسلحة(٨١)، كما ستعرف الحركة النقابية، بمختلف اتجاهاتها وإطاراتها، أشكالاً من الوحدة النضالية، وبخاصة بعد اغتيال زعيمها ورمزها الوطني، فرحات حشاد (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢)(٨٢).

ج - هذا، وتظل التجربة التونسية، بالرغم من تكوّن عناصر أكسبتها نوعاً من التميز، متقاربة مع نظيرتها المغربية، إذا ما قورنت مع المسلسل الذي أطّر شعار الاستقلال بالجزائر، تحديداً منذ ١٩٤٣، وحتى التوقيع على اتفاق إيفيان (آذار/ مارس ١٩٦٢).

فالجزائر، التي مثلت، بكل المقاييس، مختبراً للسياسات الفرنسية واستراتيجياتها الاستعمارية، والتي شهدت تغيرات على صعيد بناها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أكثر عمقاً قياساً لكل من تونس والمغرب الأقصى، ستعرف كذلك وبالضرورة، تنوعاً من مقاربة تيارات حركتها الوطنية لمطلب الاستقلال وأدوات تحقيقه.

صحيح أن الجزائر قد تصدّرت الدعوة إلى الاستقلال منذ تأسيسها نجم الشمال الافريقي، وناضلت من أجل تحقيقه قطرياً وتعميمه على كل دول المغرب العربي(٨٣)، لكن الثابت أن المجتمع الجزائري، وبخاصة نخبته السياسية، قد واجهت عقد الأربعينيات ومتغيراته، وهي أقل «نضجاً»(٨٤) من حيث وعيها ظرفيات طرح شعار الاستقلال والالتفاف

---

(٨١) للتدقيق في نشوء وحدات المجاهدين، انظر: عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ - ١٩٥٦**، ص ١٢١ - ١٨٨، الفصل الخامس: «المقاومة الشعبية المسلحة،» ص ١٨٩ - ٢٠٤، والفصل السادس: «الكفاح الشعبي المسلح في الجبال». وللاطلاع على ردود الفعل الفرنسية، حكومة وأحزاباً، وقطاعات الرأي العام، انظر: جوليان، افريقيا الشمالية تسير: **القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٢٤٧ - ٢٦٤.

(٨٢) بالرغم من التوتر الذي تخلل علاقات الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي، والذي عبر عنه المجلس الوطني للاتحاد العام المنعقد بتاريخ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩، فإن النضال المشترك لم ينقطع حتى شهر آذار/ مارس من عام ١٩٥٠ حيث تبودل النقد والنقد المضاد بين المنظمتين النقابيتين، وبخاصة بين فرحات حشاد باسم الاتحاد العام وحسن السعداوي نيابة عن الاتحاد النقابي. انظر مثلاً: حسن السعداوي، «الوحدة العمالية القومية: البرجوازية في تونس،» **الحركة النقابية العالمية**، العددان ٨ - ٩ (آب/ اغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠).

لكن ومع حلول ١٩٥١، ستتوحد المركزيتان من جديد (= اضرابات ١٠ أيار/ مايو بالرديف، والسكك الحديدية أيلول/ سبتمبر ١٩٥١، ومناجم المتلوي والرديف ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١)، وهي الوحدة التي تأكدت أكثر مع مستهل ١٩٥٢ (= اضرابات فاتح شباط/ فبراير ١٩٥٢، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣، وحزيران/ يونيو ١٩٥٣)، للتدقيق، انظر: بن حميدة، **الحركة النقابية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ - ١٩٥٦**، ص ٢٢٧ - ٢٣٩.

(٨٣) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(٨٤) وهو ما عبّر عنه شارل أندريه جوليان، بقوله: «يبدو لمن ينظر في المواقف الخاصة بالأحزاب المغربية=

حوله(٨٥)، الواقع الذي نلمسه ببنية النصوص الصادرة خلال هذه الحقبة، وبنوعية النقاشات التي واكبتها وتحكمت في صياغتها.

سنقف عند بيان الشعب الجزائري (١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٣) وملحقه (١٠ - ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٣)، لعدة اعتبارات أهمها أن البيان، قد شكّل نصاً مركزياً، من عيار عريضة الاستقلال بالنسبة إلى المغرب الأقصى، أو الميثاق الوطني التونسي(٨٦). وبالتالي يمكن اعتباره الأرضية السياسية التي على قاعدتها قدمت الحركة الوطنية الجزائرية مطلب الاستقلال، بغضّ النظر عن طبيعته ومضمونه وأبعاده السياسية ونتائجه العملية(٨٧).

لقد تناول البيان، وهو الذي تعرضت ظروف صياغته لأكثر من جدل(٨٨)، نقطتين

= أن أنصار «البيان» لم يبلغوا سنة ١٩٤٣ النضج السياسي الذي كان عليه الدستوريون بتونس»، ولو أنه سبق أن أكد بأنه «مهما كان الرأي في نشأة بيان ١٠ فبراير ١٩٤٣ الذي أصبح الميثاق الجزائري، فإنه فتح عهداً جديداً للعمل الوطني...». انظر: جوليان، افريقيا الشمالية تسير: **القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٣١٤ و٣١٨.

(٨٥) نميز هنا بين مستويين من الوعي لدى النخبة السياسية بالجزائر. أولهما وعي بشعار الاستقلال، من حيث طبيعته، مضمونه، ووسائل إنجازه، والقوى الرافعة له، وأيضاً أبعاده قطرياً وعلى صعيد المغرب العربي... وهذا ما بقي غامضاً، غير مدقق ولا واضح. أما المستوى الثاني، فهو وعي المناخ العام الحافز على المطالبة بتحسين أوضاع الجزائريين، بما في ذلك تحررهم واستقلالهم. وهو ما توفر لدى النخبة السياسية الجزائرية منذ اندلاع الحرب الثانية وفشل مشروع «بلوم - فيوليت» (١٩٤٠)، سيما بعد أحداث «الإنزال الأنجلو - أمريكي» بكل من الدار البيضاء بالمغرب الأقصى (٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢) والجزائر ووهران (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢)، بكل ما حمله هذا الحدث من آمال للنخبة الجزائرية بشأن حل مشكلة الاستعمار واسترداد السيادة الوطنية. للتدقيق، انظر: العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص ٣٠٤ - ٣٠٨، و

André Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954* (Paris: Minuit, 1962), pp. 131 - 134.

كما أن النخبة الجزائرية كانت أكثر وعياً بسقوط هيبة فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية، وصعود قوة الولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص، انظر: جوليان، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١١ - ٣١٣، و

Charles Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1979), vol. 2, pp. 353 -560.

(٨٦) ولو ان الفرق جوهري بين عريضة الاستقلال والميثاق الوطني من جهة، وبيان الشعب الجزائري من جهة ثانية، خصوصاً في مجال التنصيص صراحة على مطلب الاستقلال والدعوة إلى إلغاء نظام الحماية. فقد ورد ذلك صريحاً لدى العريضة والميثاق، في حين لم تقع الإشارة إليه مطلقاً بنص البيان.

(٨٧) للاطلاع على نص البيان كاملاً، وتحليلاً شاملاً له ولمساهمته في النضال الوطني الجزائري، انظر:

Youcef Beghoul, «Le Manifeste du peuple algérien: Sa contribution au mouvement national,» (Mémoire de DES, 1974).

(٨٨) بيان الشعب الجزائري، الصادر بتاريخ ١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٣، والموقع من لدن أربع وخمسين شخصية تنتمي إلى قطاعات اجتماعية متنوعة: الوفود المالية، المستشارون المحليون والوطنيون، المحاماة، التعليم، الفلاحة، الصحافة، قطاع الطلبة، السكك الحديدية، الصيدلة. للإطلاع على أسماء الموقعين وانتماءاتهم الاجتماعية، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٤٣.

مركزيتين: تذكيره بمُناخ الحرب وما واكبه من دعوات إلى التحرر والسلم وتقرير المصير(٨٩). ثم إبرازه، بشكل مقتضب، وضعية الجزائريين خصوصاً في مجال المشاركة السياسية، والحريات العامة وحقوق الإنسان(٩٠)، ليدعو إلى «عقد مؤتمر يجمع المنتخبين وكل ممثلي المنظمات الإسلامية... بغرض وضع نظام سياسي، اقتصادي واجتماعي لمسلمي الجزائر... إذ، وحده النظام المبني على العدالة الاجتماعية، هو الذي سيمنح لمسلمي هذا البلد، كامل الوعي بواجباتهم الحاضرة...»(٩١).

تحيل قراءة بيان الشعب الجزائري الأولى، على عدة ملاحظات شكلية وفي المضمون معاً. فعلاوة على الاقتضاب الشديد، وضعف الحيثيات، وعدم دقة ووضوح المبادىء المستخلصة من المناخ الدولي، والمعتمدة في صياغة النص، قياساً لعريضة الاستقلال بالمغرب الأقصى أو الميثاق الوطني التونسي، جاء البيان أقل محاسبة وإدانة للنظام الاستعماري، شاحباً على مستوى تشخيصه إمكانات الحل حاضراً وفي المستقبل. لذلك، ستعمل النخبة الجزائرية على إصدار وثائق سياسية إضافية، تكمل وتدقق مدلولات البيان، ومنها أساساً مذكرة ٣١ آذار/ مارس ١٩٤٣، المقدمة إلى المقيم العام من لدن كل من فرحات عباس، ابن جلول، ابن خلال، طامزالي، سايح عبد القادر، وزروق محيي الدين، وأيضاً ملحق البيان (١٠ - ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٣).

وفعلاً، تعكس هذه المذكرة ١٩٤٣ وعياً أكثر عمقاً بظاهرة الاستعمار، كما تعبّر عن فهم تاريخي لأصول الاحتلال ومضاعفاته على بنى المجتمع الجزائري، وذلك مقارنة مع نص البيان (١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٣)، وحتى الحيثيات والمبادىء التي وردت مقتضبة بـ «بيان الشعب الجزائري»، قد حظيت بحيّز أرحب، ومكانة أوسع من حيث التحليل والمناقشة

---

* أثار عدة نقاشات حول ظروف صياغته ونوعية الأطراف الفاعلة في تقديمه. فهكذا، ذهبت بعض الكتابات إلى وجود علاقات بين فرحات عباس والموقعين معه من الأعيان، بـ روبرت مورفي (Robert Murphy) الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي روزفلت بشمال إفريقيا، وأن البيان تمّت صياغته بتنسيق معه. انظر: Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961*, p. 339. وذلك بكل ما يقتضي هذا الحكم من تريث واحتراز، انظر: Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 559.

في حين رد فرحات عباس على هذا الإدعاء بالقول: «لم يقع إعداد البيان في الولاية العامة بل أعده السكان المسلمون وهو يعبر عن مطامحهم المشروعة والحقيقية وبالفعل فإن السلطات الفرنسية قبلت البيان سنة ١٩٤٣ شريطة أن ينجز استقلال الجزائر المطلوب في الإطار الفرنسي، وكان جواب المتخبين الذين قدموه دون غموض، تندرج سياسة البيان بالفعل في إطار فدرالية فرنسية...». جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٣١٣ - ٣١٤.

(٨٩) اعتماد البيان لما ورد بـ «الميثاق الأطلسي» (١٩٤١)، وتصريح الرئيس الأمريكي، الخاص بـ «تحرر الشعوب والأشخاص دون تمييز عرقي أو ديني».

(٩٠) وهو ما ستدققه مذكرة ٣١ آذار/ مارس ١٩٤٣، انظر النص الكامل بالمؤلف الوثائقي: Claude Collot et J.R. Henry, eds., *Le Mouvement national algérien: Textes, 1912 - 1954*, préface de Ahmed Mahiou (Alger: Office des publications universitaires; Paris: L'Harmattan, 1979), pp. 155 - 165.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(= سيما في مجال رصد مراحل الاحتلال وتحديد نتائجه المباشرة والخطيرة)(٩٢). هذا علاوة، على توظيف المذكرة عنصر التاريخ، بطريقة أعطت النص أبعاداً أكثر حدة وصلابة، من الناحيتين الفكرية والسياسية، بدليل ما خلّفته من ردود فعل، سواء من جانب الإقامة العامة الفرنسية(٩٣)، أو على صعيد نخبتها المفكرة، بما في ذلك الأقلام التي كانت لها الجرأة السياسية لنقد الممارسة الاستعمارية، وتحفيزها، بكل ما أوتيت من حدس تاريخي(٩٤)، على فتح ديناميات جديدة لحل قضية الاستعمار، ونعني بذلك شارل أندريه جوليان(٩٥).

لقد دانت المذكرة نظام الاستعمار، ودعت إلى إلغائه جملةً وتفصيلاً، وبالمقابل شددت على واجب تطبيق «حق الشعوب في تقرير المصير»، بالنسبة إلى مختلف الأمم. صغيرة كانت أم كبيرة، مع تخويل الجزائر دستوراً خاصاً يسمح لها «بالحرية والمساواة المطلقين لكل السكان دون تمييز عرقي أو ديني»، وإلغاء «الملكيات الإقطاعية عبر اصلاح زراعي يضمن العيش الكريم لمختلف الشرائح العاملة بقطاع الفلاحة»، كما يَعترف بـ «العربية لغة رسمية» و«حرية الصحافة والتجمع» و«التعلم المجاني الإجباري» و«حرية الأديان»(٩٦).

---

(٩٢) قارن مع نص المذكرة بالمؤلف الوثائقي لكل من: المصدر نفسه. وبخاصة المقاطع التي تناولت دخول الاستعمار وسياساته التطبيقية في مجال الاستيطان الزراعي، والتجهيزات الأساسية، وبرامج التعليم، ومؤسسات «المشاركة السياسية».

(٩٣) نفكر في القرار الصادر بتاريخ ٣ نيسان/ أبريل ١٩٤٣، الخاص بإحداث «لجنة دراسات الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية»، بأفق وضع برنامج إصلاحات والتي قد عقدت بهذا الشأن دورتين في ٤ نيسان/ أبريل و٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٤٣، بإشراف أوغستان بيرك (Augustin Berque). انظر:
Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954*, pp. 134 - 135.
وقد ألقى الجنرال كاترو (Catroux) فور إحلاله مكان بيروتون (Peyrouton) ٣ حزيران/ يونيو ١٩٤٣، خطاباً امام اللجنة نفسها، أكد فيه على اسبقية النظر في قضية الجزائر فور انتهاء الحرب، ولو انه حدد ذلك في اطار «الوحدة الفرنسية». انظر:
Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961*, p. 344.

(٩٤) نقصد بذلك تمثلها المنعطف الذي دخلته الظاهرة الاستعمارية (= النظام الرأسمالي أساساً) تحديداً منذ الثلاثينيات من هذا القرن، والنضالات الوطنية بمختلف دول المغرب العربي، التي لم تعد مجرد ردود فعل متقطعة، بل أصبحت نشاطاً منظماً، مؤطراً ضمن أحزاب وتيارات سياسية.

(٩٥) في مناقشته «قيمة البيان وأهميته»، وبخاصة إطاره المرجعي، اتخذ شارل أندريه جوليان موقفاً أكثر قساوة، حين أكد: «إن أهمية البيان ليس في فحواه القابل للنقاش من الناحية السياسية بل قوته العاطفية... وليس ثمة ما يؤلم أكثر من مشاهدة رجال ذوي العزائم الصادقة يلوون النصوص والوثائق ليقوّلوها أكثر مما هي تعني، أو حتى لا تعني... ولا تؤخذ بعين الاعتبار سوى الأحداث التي تثبت النظرية وأحياناً لأغراض متناقضة. وأن انتقاد تصرفات الغزو الفرنسي، التي كثيراً ما كانت فظيعة، مع السكوت التام عما استعمله الغزو الفرنسي من وسائل مماثلة إن لم تكن أفظع...» ليضيف «لقد حطم الفرنسيون قبائل، لكن هل وجد قائد مثل ابن الخطاب في القرن الثامن...» ليختتم نقده بالقول «لا شك أن استقراء التاريخ ناشىء عن مرض تشكوه كل وطنية في عهد المخاض، لكنه متفش في البلاد الإسلامية أكثر من غيرها...». انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٣٢٠ - ٣٢١.

(٩٦) انظر: Collot et Henry, eds., *Le Mouvement national algérien: Textes, 1912 - 1954,* pp. 163 - 164.

هذا، ولم تكتفِ المذكرة برصد حصيلة الاستعمار ومضاعفاته على المجتمع الجزائري، كما لم تقف عند المطالب العامة، بل تعدت ذلك إلى التشديد على ضرورة مشاركة المسلمين الجزائريين بكل الحكومات المتعاقبة على بلدهم، اسوة بما حصل بسوريا، وبعض المستعمرات البريطانية، إضافة إلى مُناداتها بإطلاق سراح المعتقلين الوطنيين المنتمين إلى مختلف الأحزاب السياسية(٩٧).

كما أن النخبة الجزائرية، بغرض تدقيق البيان والمذكرة وتكملتهما، قدمت إلى السلطات الفرنسية ملحقاً بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٣، أقل حدة و«ثورية»(٩٨) من الوثائق السالفة (= المذكرة أساساً)، وأكثر تركيزاً وتحديداً للمطالب، سواء المستعجلة منها أو المتوسطة والبعيدة المدى(٩٩). لذلك، وبعد تناول الملحق مراحل الاستعمار بالجزائر وسياساته ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، طرح مجموعتين من المطالب، إحداهما أُجِّل تنفيذها إلى ما بعد انتهاء الحرب الثانية وتحرر فرنسا (= تكوين دولة جزائرية، ذات دستور تساهم في صياغته جمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام من لدن مختلف سكان الجزائر)، وأخرى مستعجلة، بل ضرورية بالنظر إلى المناخ الدولي تتعلق أساساً بـ«المشاركة المباشرة والفعلية لممثلي المسلمين الجزائريين في الحكومة الجزائرية وإداراتها»، والمساواة الشاملة أمام «ضريبة الدم»(١٠٠). وأيضاً الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، سيما في مجالات: «الزراعة، اليد العاملة، التعليم، التجهيز، القطاع البحري، حريات الشعائر والصحافة والتعبير عن الرأي»(١٠١).

لقد قبلت السلطات الفرنسية مبدأ الإصلاح على مضض، داعية عبر خطاب الجنرال

---

(٩٧) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٩٨) المصطلح من استعمال: Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 561.

(٩٩) للاطلاع على نص «الملحق» انظر المؤلف الوثائقي:
Collot et Henry, eds., Ibid., pp. 165 - 170.

(١٠٠) وقد قصد بذلك المطالب التالية: «إلغاء نظام التسجيل والخدمة العسكرية، المسماة «الخدمة العسكرية الأهلية»، وإقامة «نظام موحد للتوظيف، مع المُساواة في الرواتب، والتعويضات، والمعاشات، ونظم التقاعد، والتعويضات العائلية، وولوج مختلف المسؤوليات»، علاوة على «تخويل ألوان العلم الجزائري للفيالق العسكرية المُكونة من المسلمين الجزائريين...».

(١٠١) انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٩. ويختتم الملحق موقفه من المطالب المستعجلة، على أنها مؤقتة ورمزية... الغرض منها «اعطاء الحجة للجزائر، على أن هذه الحرب، هي حرب تحرير للجميع، وان زمن الامبريالية الاستعمارية قد انتهى وولى».

(١٠٢) ومما جاء في الخطاب، قوله: «إن هيئة التحرير (= اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني، المحدثة غداة استقرار الجنرال ديغول بالجزائر في حزيران/ يونيو ١٩٤٣) تعلن بادىء ذي بدء إسناد حقوق المواطن الكاملة فوراً إلى عدة عشرات من الآلاف المسلمين الفرنسيين بالجزائر، ولا يُقبل أي منع أو تحديد لممارسة هذه الحقوق باعتراضات أساسها قانون الأحوال الشخصية وسترتفع في الوقت نفسه نسبة المسلمين الفرنسيين في مختلف المجالس التي تتناول المصالح المحلية، ويرتبط بذلك فتح عدد كبير من الوظائف الإدارية في وجه الذين لهم القدرة على الاضطلاع بها...». انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٣٢٦.

ديغول (قسنطينة، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣)(١٠٢)، إلى إحداث «لجنة خاصة» بإقامة «برنامج للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لصالح مسلمي الجزائر»(١٠٣)، وهو ما جسّدته رسمياً بـ«قانون ٧ آذار/ مارس ١٩٤٤»، الذي نص على «مبدأ المساواة بين الفرنسيين والجزائريين المسلمين»، مع الاحتفاظ بنظام الأحوال الشخصية، اللهم إذا وقع الإعلان صراحة عن التخلي عنه، اضافة إلى الإقرار بتمتع المواطنين الجزائريين بالحقوق السياسية نفسها، التي يَحظى بها الفرنسيون، بما في ذلك الجماعات المحلية، وشروط الترشيح والانتخاب(١٠٤).

إن أول ملاحظة على هذا القانون، باعتباره واحداً من الحلول الفرنسية لمشكلة الاستعمار بالجزائر، هو ارتباطه بدائرة الوحدة الفرنسية وبالمفاهيم المعبرة عنها. لذلك قوبل برفض مختلف مكونات الحركة الوطنية(١٠٥)، سيما بعد أحداث قسنطينة (٨ أيار/ مايو ١٩٤٥)(١٠٦)، وتجربة الانتخابات الفاشلة (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥ - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦)(١٠٧).

هذا، وإذا استبعدنا التدقيق في الأحداث السياسية الناجمة عن الصراع الجزائري - الفرنسي، منذ تقديم البيان وصدور الوثائق اللاحقة له، وحتى تاريخ الإعلان عن القانون الأساسي للجزائر (٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧)(١٠٨)، يمكن القول إن التميز الذي وسم نشاط

---

(١٠٣) للاطلاع على مواقف كل من الحزب الشيوعي (= عمار أوزيغان)، وأصدقاء البيان (= فرحات عباس والسايح) وجمعية العلماء (= البشير الإبراهيمي) وحزب الشعب (= مصالي الحاج)، من فكرة تأسيس لجنة للإصلاح، انظر تدخلاتهم أمام هذه الأخيرة (= اللجنة)، في:
Collot et Henry, eds., Ibid., pp. 171 - 184.

(١٠٤) Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961*, p. 345.

(١٠٥) أساساً جمعية العلماء، حزب الشعب، أصدقاء البيان. أما الحزب الشيوعي الجزائري، فقد اتخذ موقفاً متميزاً عنها، سيما أن الاستراتيجيا العامة للأحزاب الشيوعية بدول المغرب العربي لم تكن قد استقلت نهائياً عن توجهات الحركة الشيوعية العالمية خصوصاً إزاء الظاهرة الاستعمارية، وذلك بالرغم من اعتقاد البعض أن هذا القانون من أكثر النصوص المنظمة للجزائر ثورية، انظر:
Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 566.
وانه مختلف عن التشريعات السالفة من حيث ازالته لمظاهر التمييز بين الفرنسيين والجزائريين، انظر:
Le Tourneau, Ibid., p. 345.
في حين لم يخرج القانون المذكور عن روح مشروع «بلوم - فيوليت»، من حيث نزعته الاندماجية المستبعِدة لكل تطور يروم الاستقلال عن فرنسا.

(١٠٦) للاطلاع على احداث قسنطينة، انظر شهادة توفيق المدني الواردة في: العقاد، المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(١٠٧) للتدقيق، انظر: جوليان، افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ص ٣٣٩ - ٣٤٦.

(١٠٨) لمزيد من الاطلاع، انظر: Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, partie 4, pp. 547 - 618; Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961*, pp. =

الحركة الوطنية الجزائرية، وتحكّم في طبيعة التصورات الثاوية بنص البيان، هو ذاته الذي سيستمر ما بعد هذه الحقبة، وحتى بروز جبهة التحرير الوطني (فاتح تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤) ولو بأشكال أخرى ضمن ظرفيات وشروط تاريخية متجددة ومتنوعة معاً.

ثلاث أطروحات مركزية تخللت خطاب الحركة الوطنية الجزائرية، وحكمت نشاطها السياسي والنضالي، تحديداً حتى عام ١٩٥٤، وهي وإن اختلفت وتناقضت أحياناً، حول مبدأ الاستقلال وطرق إنجازه، فإنها قد عبّرت عن التنوع الذي راكمته التجربة الجزائرية، والذي مثّل الاستعمار دوراً أساسياً في إقراره وترتيب شروط استمراريته... وذلك خلافاً لما حصل بالمغرب الأقصى (**= التوحد حول عريضة الاستقلال**) وإلى حد ما بتونس (**= حسم الصراع بين أجنحة حزب الدستور لصالح تيار الحبيب بورقيبة منذ (١٩٤٩)**).

ولمقاربة هذه الأطروحات، سنعتمد ثلاث وثائق لكل من **الحزب الشيوعي** (= مشروع القانون الأساسي للجزائر ١٣ آذار/ مارس ١٩٤٧)، **والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** (= تقرير المؤتمر الوطني الأول أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨)، **وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية** (= التقرير العام للجنة المركزية المقدم للمؤتمر الثاني نيسان/ أبريل ١٩٥٣). وذلك بالاقتضاب والتركيز اللذين تستوجبهما منهجية البحث ومقتضياته.

فالحزب الشيوعي الجزائري ـ ممثلاً في شخص نوابه جماد عبد الرحمن الشريف، أليس سبورتيس، مختاري محمد، بيير فاي، قدّم إلى المجلس الوطني الفرنسي **مشروع قانون أساسي للجزائر** يوم ١٣ آذار/ مارس ١٩٤٧(١٠٩) يدعو فيه إلى تحويل القطر الجزائري إطاراً سياسياً خاصاً، مرتبطاً بالوحدة الفرنسية ومتمشياً مع مصالحها(١١٠).

وفعلاً، تعكس الوثيقة (= القانون الأساسي للجزائر) نظرة الحركة الشيوعية نفسها إلى الظاهرة الاستعمارية، سواء لدى الحزب الشيوعي الفرنسي، أو بالنسبة إلى التنظيمات المحدثة بالمغرب العربي، حتى حين بدأت تستقل نسبياً مع مستهل الأربعينيات من هذا القرن. لذلك، يستبعد مشروع القانون الأساسي للجزائر مبدأ الاستقلال، بل لا يتعرض له مطلقاً بنص الوثيقة، وبالمقابل يعتمد مفهوم التشارك في حدود ما تسمح به مقتضيات دستور الجمهورية الرابعة، سيما الفصول المنظّمة لـ «الاتحاد الفرنسي» ونوعية الأقطار المندرجة في

---

337 - 357, et Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954,* chap. 6, pp. 123 - 160.

(١٠٩) للاطلاع على النص الكامل للمشروع، انظر: يحيى بوعزيز، **الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية: من خلال ثلاث وثائق جزائرية** ([د. م.]: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦)، ص ٢٣ - ٤٣.

(١١٠) وهو تصور لا يتناقض مع مضمون خطاب موريس توريز (١٩٣٩)، الذي أكد فيه: «أن الجزائر أمة في طور التكوين سيكون شعبها خليطاً طريفاً من عناصر أوروبية وأخرى عربية وبربرية يتمخض دمجها عن جنس جديد: الجنس الجزائري. لكن هذه الأمة لم ترتقِ بعد إلى مستوى النضج...». انظر: محمد حربي، **الثورة الجزائرية: سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٨)، ص ١١٤.

نطاقه (= عمالات ما وراء البحار/ أقطار ما وراء البحار/ أقطار مشتركة/ دولة مشتركة)(١١١).

لقد أسست الوثيقة دعوتها إلى مفهوم «التشارك» على عدة حيثيات، أجملتها في خصوصية الهوية الجزائرية (= العربية الإسلامية)، ومساهمتها في الدفاع عن الشرعية الدولية وتحرير فرنسا (= المشاركة ضمن جيوش الحلفاء)، وأيضاً في استحضارها الاسهام الحضاري الفرنسي في مجال حقوق الإنسان وإشاعة قيم ثورتها لعام ١٧٨٩، دون أن تغفل التشديد على الحصيلة السلبية لنتائج السيطرة الاستعمارية على الجزائر دولةً ومجتمعاً، لتختتم دعوتها بالتأكيد على ضرورة أن «يعترف بالجزائر «كقطر مشترك» ـ أن الجزائريين والجزائريات على اختلاف أصولهم يؤلفون فوق أرضهم مجتمعاً ثابتاً، وهم مرتبطون بمصالح عامة مشتركة. تعترف جميع الأحزاب والمنظمات الديمقراطية بالجزائر في برامجها بضرورة مشاركة الجزائريين في إدارة أمور وطنهم الداخلية تبعاً لدرجة التقدم السياسي للسكان الجزائريين وأمانيهم التي تحييهم، ولهذا إننا نفكر بأن الجزائر أمة في طريق التكوين يمكن ويجب أن يعترف بها كقطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي. . .»(١١٢).

وفق هذا التصور، وتأسيساً على مفهوم «الشراكة» تضمّن القانون الأساسي للجزائر ستين مادة، شملت شكل وطبيعة النظام السياسي (ف. ١)، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ينبغي أن يتمتع بها الجزائريون والفرنسيون على السواء (ف. ٢)(١١٣)، وأيضاً المجلس الجزائري، من حيث طريقة اقتراعه ومدة ولايته، ونظامه الداخلي (ف. ٣) واختصاصاته التشريعية (ف. ٤) والمالية (ف. ٥)(١١٤)، كما تناول وضعية السلطتين التنفيذية (= الحكومة الجزائرية/ (ف. ٦)) والقضائية (ف. ٧)، والمركز القانوني والسياسي لممثل الجمهورية الفرنسية بالجزائر (ف. ٨)(١١٥).

أما الوثيقة الثانية، فهي عبارةعن تقرير شامل، تقدم به فرحات عباس إلى أعمال المؤتمر

---

(١١١) وهو ما عبّرت عنه الوثيقة بالقول: «. . . لهذا فالسكان الجزائريون لا يمزجون بين الشعب الفرنسي وبضعة أسياد الونزة أو الشركة الجزائرية، تقدموا وأملهم عظيم بفرنسا المقاومة وهم يحيون بحماس دستور الجمهورية الفرنسية الذي أعلن أن فرنسا مع بلاد ما وراء البحار تشكل اتحاداً مؤسساً على المساواة في الحقوق دون فرق في الجنسية والدين. . .» لتضيف «. . . يناسب هذا القانون مصالح الجزائر أيضاً، وبالفعل إنه بالاتحاد مع فرنسا التي تريد متابعة تثبيت وتجديد الديمقراطية تجد الجزائر الشروط الملائمة لإرضاء أمانيها للحرية والترقي. . .». انظر: بوعزيز، المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٧.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١١٣) تكمن خطورة هذا الفصل (مواد ٤/١٠) في تنصيصه على المواطنة المزدوجة بين الفرنسيين والجزائريين، والفصل بين الدين والدولة وترسيم اللغة الفرنسية بجانب العربية والاكتفاء بالاستقلال الذاتي الداخلي وليس التحرر الشامل.

(١١٤) علاوة على التساوي في العضوية بالمجلس التشريعي بين الفرنسيين وهم قلة، والجزائريين وهم السكان الأصليون وكثرة (١٢٠ عضو بالمجلس، ٦٠ من الفرنسيين، و٦٠ من الجزائريين)، نص القانون الأساسي على أن «الدفاع الخارجي عن الجزائر والعلائق الدولية ترجع إلى حكومة الجمهورية الفرنسية طبقاً للمادة ٦٢ من دستور الجمهورية الفرنسية».

(١١٥) هذا إضافة إلى فصول خاصة بالنظام الإداري، والجماعات المحلية، وأنظمة مختلفة وانتقالية (ف. ٩ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٢)، انظر: بوعزيز، المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤٣.

الوطني الأول لحزب **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** (٢٥ ـ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨) بصفته الكاتب العام لهذا الأخير، والمسؤول عن توجهاته الايديولوجية والسياسية. . .(١١٦) وفيه (= التقرير) اعتمد ثلاثة منطلقات فكرية لمقاربة واقع الاستعمار بالجزائر، والآفاق الممكنة لحله.

فمن جهة، واستمراراً لروح بيان ١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٣، **لم يطرح التقرير مبدأ الاستقلال النهائي** والشامل، كما حصل بالمغرب الأقصى (= عريضة الاستقلال/ ١٩٤٤) وتونس (= الميثاق الوطني الفرنسي/١٩٤٦)، كما لم يحاسب البيان وملحقه النظام الاستعماري بالحدة نفسها، بل أشاد بالمظاهر المشرقة في تطور فرنسا الحضاري، مؤمناً ومدافعاً عن امكانية التطور ضمن قيمها، وذلك بقوله: «فما هي ثمرة تأملنا وتدبرنا؟ نعم، إن الأعمال التي قام بها الاستعمار الفرنسي، في ظرف قرن كامل، ليست كلها سلبية، فإن (البيان) قد أحصاها إحصاء منصفاً غير مجحف، ففي الأعمال أنوار بجانب الظلمات، ولكن الأنوار والظلمات قد أصبحت حديث الماضي، وإذا ما أردنا ألا تنهار هذه الأعمال التي ليست راسخة الأصل لكونها جديدة، فإنه ينبغي لنا أن نغير وجهتنا، الحالية، ونغير ما بأنفسنا. . .»(١١٧).

لذلك، يشدد التقرير، من زاوية ثانية، على ضرورة احترام فرنسا قوميات مستعمراتها، مع العمل على ارتقاء شعوب هذه الأخيرة «إلى منزلة السيادة في أوطانها والمشاركة في تسيير مصير تراثها القومي»، ليضيف «لقد بقينا على حالنا وخطتنا المرسومة منذ أول يوم أوفياء للفكرة الأساسية المخطوطة في البيان، عندما طلبنا، أثناء الحرب في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٣ لجنة البحوث الاقتصادية والاجتماعية لتحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية، تتكون من وزارات موزعة على السوية، بين أصحاب الكفاءة من الفرنسيين والمسلمين، بحيث تصبح الإدارات وزارات، ويكون مكان الوالي العام الحالي رئيس حكومة بصفة مندوب سامٍ لفرنسا بالجزائر. . .»(١١٨).

هذا، ولم يكتفِ التقرير باستحضار قيم فرنسا الحضارية، والرهان على إمكانات الارتقاء إلى الاستقلال التدريجي بتعاون معها (= فرنسا) وفي الارتباط بمؤسساتها، بل وظّف عنصر الانتماء العربي الإسلامي إلى الجزائر، للتدليل على عدم صحة الأحكام الاستعمارية القاضية بضعف الجنس الجزائري، وعجزه عن إدارة شؤونه بنفسه، وذلك بقوله: «إن الشعب الذي أنجب (حنبعل) (والقديس أوقستان) (وماصينيصا) (والكاهنة) (وطارق) والملوك الفاطميين والمرابطين، والموحدين، وإن الشعب الذي شيد عاصمة مصر الحالية، وفاس وتونس، وقلعة بني حماد، لهو شعب عظيم عزيز الجانب، يستطيع أن يفاخر جميع الشعوب في أوروبا، وإن العنصر الذي أخرج رغم نوائب الزمان والقهر الاستعماري رجال دولة أمثال الأمير عبد القادر، وحاملي لواء النهضة الروحية من طراز ابن خلدون

---

(١١٦) وهو التنظيم الذي أسس في شهر أيار/ مايو ١٩٤٦، بعد اطلاق سراح مجموعة من مناضليه المعتقلين (آذار/ مارس ١٩٤٦) وعودة زعيمه فرحات عباس إلى الساحة السياسية بالجزائر. للتدقيق في ظرفية تكوين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، توجهاته، ونشاطه الوطني، انظر كلاً من:
L. Lafage, «Un Important chapitre de l'histoire politique de l'Algérie: Ferhat Abbas et l'UDMA,» (Mémoire C.H.E.A.M., Paris, 1964), et Vincent Maurice André, «L'Union de démocratique du manifeste algérien,» *Études* (septembre 1946), pp. 241 - 247.

(١١٧) بوعزيز، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٥١.

والشيخ عبد الحميد بن باديس، لهو عنصر جدير بالإجلال والإعجاب، ولو كان المؤرخون لا يكتبون التاريخ ابتغاء الدخول إلى وزارة المعارف لاستطاعوا أن يسنّوا لنا ـ طبقاً للإنصاف والعدالة ـ بأن (بيجو) مثلاً لا يداني في شيء شخصية مثل (حنبعل)، وبأن مثل (جول فيري) المسؤول عن استعباد تونس أبعد من أن يقرن بابن خلدون العظيم. . . »(١١٩).

والمنطلق الثالث الذي حكم تصور **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**، ووّجه مواقفه إزاء الظاهرة الاستعمارية هو الاقتناع بإمكانية الحل السلمي، المستبعد للعنف والقوة، المراهن على وعي مكونات الشعب الجزائري واستعدادها الذاتي للنضال المنظم، والمعضد بمؤازرة القوى الديمقراطية بفرنسا(١٢٠).

لذلك، اتخذ التقرير موقفاً صارماً من المغامرة والمغامرين، كما استبعد فكرة الجهاد مشدداً على ما أسماه «الثورة بالقانون»، بقوله: «. . . ومعنى هذا أننا ضد المغامرة والمغامرين الذين عرفت افريقيا الشمالية منهم أمثالاً كثيرة في تاريخها، فماذا خلّف وراءهم أولئك الرجال الذين اتخذوا الدين وسيلة لإرضاء أطماعهم في السيادة؟ يا له من دور خبيث لعبه ضد وحدة البلاد «بوبغلة» و«بوحمارة» و«بولحية» الذين حصلوا في وقت ما على ثقة الجماهير الغافلة، لكن باءوا في النهاية بسوء المصير وسخط الناس بعد أن خربوا الوطن وجلبوا عليه البؤس والشقاء. . . إننا لا ندعو إلى الجهاد فليس ذلك من دأبنا، ونحن ننزه المساجد عن الصلوت لغير الله بل للناس للتغرير بهم، إن المسجد بيت الله وليس هو ميداناً للمناورات الانتخابية ولا مكتباً تعطى فيه شهادة استحسان الإدارة. هكذا نفهم المسألة وبهذا نعمل. . . »(١٢١).

هذا، وبالرغم من انطلاق الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، من إمكانية التطور نحو الاستقلال سلمياً وبواسطة القانون، وبالرغم أيضاً من تمييزه بين الغرب المظلم ـ الاستعماري والمناهض لحقوق الأمم والشعوب، والغرب المشرق ـ العقلاني والديمقراطي، فقد رفض فكرة الاتحاد الفرنسي واستنكر الدعوة إليه، معتبراً المشروع (= الاتحاد) «استمراراً للامبراطورية القديمة»، وفي الوقت ذاته منادياً بالكفاح من أجل تحقيق **جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية**»(١٢٢).

أما الوثيقة الثالثة، التي تخللت خطاب الحركة الوطنية الجزائرية، وفعلت في مواقف مكوناتها تجاه الظاهرة الاستعمارية وآفاق حلها، فهي تقرير **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية**(١٢٣)، المقدم إلى مؤتمرها الثاني المنعقد بالجزائر ما بين ٤ ـ ٦ نيسان/ أبريل

---

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(١٢٠) قارن: المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٤.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٢٣) «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية»، هي الهيئة السياسية التي أُحدثت في أعقاب عودة مصالي الحاج إلى الجزائر (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦)، لتخلف حزب الشعب الجزائري المحظور منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩، ولتدخل معركة الانتخابات التي شهدتها الجزائر على فترات متتالية (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ـ ١٩٥١). للتدقيق، انظر: محمد حربي، **حزب جبهة التحرير الوطني بين الخيال والحقيقة** (مترجم إلى العربية في بيروت)، ص ٣١ ـ ١٠٧.

١٩٥٣، التي (= الوثيقة) تعدّ من أكثر النصوص تمسكاً بمبدأ الاستقلال وأعمقها تفكيراً فيه ودفاعاً عنه. فالتقرير الذي تضمّن ثمانين صفحة، يحدد من جهة خلاصات معاينته الأحداث السياسية التي شهدتها الجزائر وتفاعلت معها حركتها الوطنية ما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٥٣، كما يتعرض لمكامن النقص في تفكير وممارسة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إزاء واقع الاستعمار، وفي مستوى ثانٍ يرصد المقومات التي يجب أن تؤطر سياسة الحزب الخارجية وتحكم نشاطه الداخلي(١٢٤).

لقد ذكر التقرير بالشروط الموضوعية (= أزمة الاستعمار/ تأسيس هيئة الأمم المتحدة/ بروز ايديولوجيا التحرر والدعوة إلى حق الشعوب في تقرير المصير) والذاتية (= نهوض وعي المجتمع الجزائري والتفاف بعض مكوناته حول مطلب الاستقلال) التي تحكمت في ميلاد **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية**، وحكمت توجهاتها السياسية، سيما في حقل المشاركة في الانتخابات التي شهدتها الجزائر سنوات ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ـ ١٩٥١، والكفاح ضد مختلف أشكال القمع الاستعماري، سواء بواسطة تنظيم هياكل الحزب وتوسيع قواعده داخلياً (= مع دعوته إلى وحدة القوى الوطنية الجزائرية الأخرى)، أو تعبئة الرأي العام الخارجي، الفرنسي منه والدولي (= رفع مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة/ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠).

كما لم يفت التقرير التشديد على أهمية نقد الذات، والتساؤل عن طبيعة «الاستقلال» الذي ينشده، ويكافح من أجله، بقوله: «إن الحزب يتحمل مسؤولية قيادة الشعب الجزائري إلى شاطىء الحرية والرفاهية، وعليه أن يكافح استعماراً قوياً ـ نسبياً ـ ومنظماً في جميع الميادين، فهل له ـ لكي يقوم بهذه المهمة ـ عقيدة واضحة؟ ومذهب محدد؟ وهل قدر الحزب جميع الوسائل التي توصله إلى غايته؟ إننا نلاحظ في جميع هذه الميادين نقائص ظاهرة...»(١٢٥). إنها النقائص التي حصرتها الوثيقة في «العقيدة والمذهب والاستراتيجيا والتكتيك». فعقائدياً أكد التقرير أن «الصيغة التي حدد بها الحزب هدفه السياسي وفهمه الاستقلال هي «جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة منتخبة بالاقتراع العام دون تمييز في الجنس والدين، فالحزب ـ بعبارة أوضح ـ يريد أن يعطي الكلمة للشعب ليقرر بنفسه المبادىء والنظم التي تحكم بمقتضاها البلاد...» ليضيف: «وهذا الفهم أملاه على الحزب عاملان رئيسيان الروح الديمقراطية التي يؤمن بها الحزب، وحرصه على ان يرى جميع الجزائريين المتعلقين بالحرية والعدالة يساهمون في الكفاح لتحرير الوطن قبل كل شيء من السيطرة الاستعمارية...»(١٢٦).

أما مذهبياً، فقد تساءل التقرير عن «الوسائل اللازمة لبلوغ الاستقلال»، مؤكداً أنها لا تنحصر في ما هو مادي وحسب، بل «تشمل ثلاثة ميادين مختلفة»، حددها في «فكرة

---

(١٢٤) للاطلاع على النص الكامل للوثيقة، انظر: بوعزيز، المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ١٧٢.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(١٢٦) وقد وضّح التقرير هذا النقص (= العقائدي) بقوله: «وإذا كان السواد الأعظم من الشعب قد انضم إلى فكرة الاستقلال، فإن كثيراً من الجزائريين ما زالوا يبدون رغبة أكيدة في معرفة ما مصير هذا الاستقلال. إن الاستقلال ليس غاية نهائية ولكنه وسيلة لتحقيق انجازات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا فالاستقلال ليس أن يكون الوطن حراً ذا سيادة بل يقتضي أيضاً مبادىء تكون هي أساس أنظمة هذا الوطن...». انظر: المصدر نفسه، ص ٩٦.

الوطنية»، التي ميزها عن التعصب القومي، مضيفاً أنها «ذات خصائص ثلاث، فهي وطنية دفاعية، تحريرية، ديمقراطية»، وأيضاً في «الوسائل بمعناها الحقيقي» (= المادية والبشرية)، بما في ذلك طبيعة الحزب، وبرنامجه الكفاحي، وأدواته النضالية(١٢٧).

هذا، وقد طرح تقرير المؤتمر الوطني الثاني (٤ ـ ٦ نيسان/ أبريل ١٩٥٣) لـ «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية» قضايا متطورة مقارنة مع وثائق القوى الأخرى المكونة للحركة الوطنية الجزائرية(١٢٨). إذ، علاوة على تساؤله عن عقيدة الحزب ومذهبه في حقل مقاومة الاستعمار، تناول كذلك قضية «الاستراتيجيا» في النضال الوطني، والقوى الصائغة والرافعة لها. . .(١٢٩) مميزاً بين الأهداف الواقية (= محاربة القمع الاستعماري)، والأهداف الأساسية (= توحيد قوى الشعب من عمال، وشباب، ونساء)، والأهداف المباشرة (= تنظيم الحزب، وتوحيد مكونات الشعب الجزائري وانتقاء القادة الوطنيين على أساس معيار الكفاءة)(١٣٠).

كما أن التقرير استحضر تغيرات المجتمع الدولي، وتمثل توجهاتها العامة، سواء في نطاق تصارع المنظومتين الرأسمالية والاشتراكية (= الحرب الباردة)، أو في مضمار السياسة الخارجية الفرنسية والأسس التي تؤطرها وتنتظم ممارساتها. . .(١٣١) لذلك جاءت دعوته حذرة من الكتلتين، متيقظة من النتائج الناجمة عنهما، وفي الوقت ذاته كان تأكيده (= التقرير) واضحاً على ضرورة الاقتراب من «الكتلة العربية الآسيوية»، والرهان على مساندتها، بقوله: «إن الكتلة العربية الآسيوية تمثل ـ بالقوة ـ عاملاً هاماً في تحرير شمال افريقيا. . .»(١٣٢)، خصوصاً أن قضية الاستعمار بدول المغرب العربي، قد أصبحت تشهد مزيداً من التدويل، سواء في داخل هيئة

---

(١٢٧) وبشأن هذا الموضوع، ناقش التقرير طبيعة الحزب، باعتباره وسيلة وأداة للنضال من أجل الاستقلال، تنظيماً، وفكراً، وممارسة. . . للتدقيق، انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠٤.

(١٢٨) ولو ان الباحث في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، والفاعل في تطورها، الأستاذ محمد حربي، يعتبر المؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، نصراً للخط الإصلاحي، انظر: حربي، حزب جبهة التحرير الوطني بين الخيال والحقيقة، ص ٨٦ ـ ٩١.

(١٢٩) وقد عرّف التقرير مفهوم الاستراتيجية بقوله: «إن الاستراتيجية السياسية هي عبارة عن تحليل المراحل المتعددة التي يتحتم على أي حزب اجتيازها، وبالخصوص المرحلة الثانية أو مرحلة التنظيم المادي التي يمر بها الحزب الآن. . . والاستراتيجية من جهة أخرى، هي عبارة عن تحديد أهداف ثانوية تتابع في خط الكفاح ويساعد بلوغها على تحقيق الهدف النهائي مع اعتبار عامل أساسي وهو عامل القوى المتقابلة. . .». انظر: بوعزيز، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(١٣٠) ولم يغفل التقرير أيضاً وضعية الجاليات الفرنسية والأوروبية بالجزائر. . .، انظر: المصدر نفسه، ص ١١١ ـ ١١٣.

(١٣١) وهي السياسة التي حصر التقرير منطلقاتها أو «أركانها» في: التصلب في محاولة الإبقاء على المستعمرات، وإصرار فرنسا في أن تظل قائدة لأوروبا، مع رغبتها في استقطاب الولايات المتحدة إلى جانبها بالنسبة إلى مشكلة المستعمرات بالمغرب العربي، وأيضاً تقاربها مع انكلترا، وأمانيها في أن تستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٢٩.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

الأمم المتحدة، أو غيرها من المنتديات والملتقيات العالمية(١٣٣). وبخصوص السياسة الداخلية، أكد التقرير أهمية الوعي الذي ساد مختلف مكونات المجتمع الجزائري، معتبراً ذلك حافزاً على استمرار النضال الوطني بأفق الاستقلال(١٣٤)، كما شدّد على ضرورة وحدة القوى الوطنية، والتفافها حول شعار التحرر والاستقلال، الذي من دونه تصبح مقاومة سياسات فرنسا الإصلاحية منها والقمعية دون جدوى أو هدف(١٣٥). لذلك، فقد عكست وثيقة المؤتمر الوطني الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، **نظرة متقدمة** لمشكلة الاستعمار بالجزائر وآفاق حلها، قياساً للأطروحات التي تخللت خطاب الحركة الوطنية الجزائرية حتى حدود الفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، حين سيدخل النضال الوطني منعطفاً جديداً/ نوعياً من الناحيتين-التنظيمية (= جبهة التحرير الوطني) والسياسية (= المقاومة والعنف).

هذا، ولم يكن الاختلاف قطرياً داخل الحركة الوطنية الواحدة، بل لم يحظَ شعار **«الاستقلال» بالمكانة نفسها** على مستوى مختلف دول المغرب العربي، وذلك بالرغم من الاجماع على أهمية الشعار وضرورته التاريخية. **فهل سيحصل الاختلاف ذاته حول الوظيفة التي نيطت بمطلب الاستقلال؟**

٢ ـ الوظيفة

أكدت الأحداث التي أطّرت مسلسل النضال من أجل الاستقلال، قناعة موحدة بخطاب الحركات الوطنية المغربية وممارساتها السياسية، قوامها: الإصرار على استرجاع الدولة المفقودة بفعل واقع الاستعمار، أو العمل على إعادة بنائها، وهذا يعني أن «الإختلاف» حول التعاطي مع «شعار الاستقلال»، قد قابَلَه إجماع من حيث الوظيفة والغرض والأهداف التي نيطت به.

وفعلاً، تحيل القراءة الفاحصة لتكوّن تجربة المغرب العربي من الناحيتين التاريخية والسياسية، على عدة عناصر قد تشكّل مجتمعة طابع التميز، حتى لا نقول الخصوصية،

---

(١٣٣) هو ما أكده التقرير بقوله: «مما لا شك فيه أن تدويل هاتين القضيتين من وجهة النظر العامة يساعد القوة الكامنة للكفاح ضد الاستعمار في افريقيا الشمالية كلها. فجميع العوامل الأساسية التي تنبني عليها وحدة شمال افريقيا تتأثر بهذا التدويل. إننا نرى العنصر الاستعماري في شمال افريقيا مهدداً بهذا التدويل بينما نرى العنصر الإسلامي يرى نفسه غانماً. . .».

(١٣٤) حدد التقرير المقصود بالوعي القومي، بقوله: «إن الوعي القومي ـ بالنسبة لنا معشر الجزائريين ـ معناه رفض الحكم الاستعماري الذي يضطهدنا والعمل لإقامة حكم الاستقلال مكانه. ويمكننا القول ـ تدليلاً على هذا الوعي القومي ـ أن الشعب الجزائري قد انتقل من حالة أدبية إلى أخرى: انتقل من حالة شعب خاضع إلى حالة قبل فيها مبدأ الكفاح لأنه أصبح يدرك أنه على الدوام محروم من حريته. . .». انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(١٣٥) وهي السياسات التي حصرها التقرير، في مرحلة الدعوة إلى الاتحاد الفرنسي، وفترة الاصلاحات، وسنوات القمع. للتدقيق، انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٦٢.

بالنسبة إلى بلدان المغرب، ومنها أساساً موضوع النضال الوطني، في ارتباطه بأُطره الفكرية والسياسية، وعلى صعيد أبعاده القومية العامة.

ننطلق مع محمد عبد الباقي الهرماسي من أن «النخب التي قادت الكفاح في عهد الاستعمار لم تلجأ إلى تحريك الشعور الديني وتأجيجه، أو أنها تجنبت التضامن العربي، بل بالعكس لقد استُعملا كقوة ضاربة في مواجهة «الآخر الاستعماري»، ولكن ما يجب إدراكه هو أن لجميع الطاقات، الرمزية منها أو المؤسساتية، وقع استغلالها لفائدة «تونس» و«الجزائر» و«المغرب»، وكأنما هي كيانات تمثّل أمماً في حد ذاتها»(١٣٦). فهل معنى ذلك أن الايديولوجيا الوطنية دون سواها هي التي أطّرت تفكير الحركات المغربية المقاومة للاحتلال، ووجهت نضالها السياسي، وحتى إذا ثبت ذلك، ما هي عوامل التفسير في التجربة التاريخية لبلدان المغرب؟ وممارسة حركاتها الوطنية؟

لقد حلّلنا سلفاً، كيف أن انتماء المغرب إلى المشروعية العربية الإسلامية، قد ساعده على صهر مكوناته الاجتماعية ـ الإثنية، وربطه بحقل ايديولوجي ثقافي، كان في أمسّ الحاجة إليه، لكن دون أن يحرمه من التطور وفق ما تقتضيه شروطه التاريخية، وهوامشه في التفرّد والاستقلال عن دولة الخلافة، تحديداً منذ القرن الحادي عشر (= المرابطين)، وأساساً منذ بروز مفهوم الغرب الإسلامي (= الموحدين)(١٣٧).

هذا، وإن القول بتطور تجربة المغرب العربي على قاعدة وحدة الانتماء إلى المشروعية العربية الإسلامية، مع الاختلاف النسبي في مكوِّنات التطور وبعض خطوط القوة الفاعلة فيه، لا يمنع من الإقرار بصعوبة الجزم في قضية إشكالية من هذا الحجم والنوع، ولو ان البحث التاريخي الاجتماعي قد شرع في اكتساب جرأة طرحها أولاً، وملامسة مقدمات مقاربتها من مستويات متعددة ثانياً(١٣٨). فمن عناصر هذا الاختلاف، تداخل العروبة والإسلام، وتكامل النضال الوطني مع النزوع القومي العام والشامل، وذلك مقارنة مع البعض من دول المشرق العربي (= سوريا ولبنان أساساً)، حيث حظي النقاش حول مثل هذه الأزواج أو الثنائيات (= عروبة ـ إسلام، قطرية ـ قومية، دين ـ دولة، أصالة ـ معاصرة. . .) بمكانة خاصة على المستويين الفكري والسياسي(١٣٩).

---

(١٣٦) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٨.

(١٣٧) انظر: «ثانياً: الاسلام، المجتمع والدولة وتجارب العصر الوسيط،» ضمن الفصل الأول من القسم الأول من هذا الكتاب.

(١٣٨) نفكر أساساً في كتابات كل من: محمد عابد الجابري؛ محمد القبلي؛ محمد عبد الباقي الهرماسي؛ وإلى حد ما عبد الله العروي؛ هشام جعيط، ومحمد أركون.

(١٣٩) وهو نقاش ساد النخبات العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر، في نطاق مقاومتها سياسة «التتريك»، وبعد ذلك الاستعمار غداة التوقيع على اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦). قد تلحظ ذلك في كتابات كل من ساطع الحصري، وقسطنطين زريق، وعصمت سيف الدولة. . . وأيضاً في مجموعة من الندوات الفكرية التي تناولت الموضوع نفسه من منابر متباينة المنطلقات، لكن متكاملة الخلاصات والنتائج، والتي ارتبط التهييء لها وانجاز أشغالها (= الندوات) بظرفية تاريخية، اتسمت بمراجعات عامة للفكر القومي وحصيلته، =

وفعلاً، منذ استقرار الإسلام بالمغرب العربي، وبداية التكون «المستقل»(١٤٠) لدوله غداة سقوط الخلافة الأموية بالمشرق(٧٥٠ م)، ستفعل الأحداث التاريخية والسياسية في اتجاه تبلور خطوط قوة مميزة لتجربة هذا الجناح من الوطن العربي، سواء على مستوى تقاليد سكانه وطبائعهم (= التشدد والتقشف وأيضاً الإباء والصبوة إلى الانطلاق والتحرر) أو على صعيد نظمهم الثقافية (= أساساً في جانبها الفلسفي والنظري المحض)(١٤١)، ووحدتهم الفقهية (= المذهب المالكي).

من منطلق هذا الاختلاف في تطور التجربة المغربية وتراكم عناصرها، لم يحدث أن انفصل وعي الانتماء إلى العرق العربي عن التمسك بالإسلام ديناً وعقيدة... وحتى المكونات التي كانت سباقة من حيث الوجود ببلدان المغرب (= البربر أساساً)، قد لقيت في الإسلام ودعوته، ما جعلها تقتنع بالانصهار بالعنصر العربي، وذلك بالرغم من المقاومات التي أبدتها، في أكثر من مكان بالمغرب العربي، وعلى امتداد أكثر من عصر وتاريخ.

لذلك، ظل الإحساس الوجداني لدى المغربي لصيقاً بدائرة انتمائه الديني: دار الإسلام، وذلك بالرغم من وعيه الارتباط بمجال جغرافي، ذي مواصفات الفضاء المفتوح أحياناً (= حتى فترة دخول العثمانيين)، أو المحدد جغرافياً وسياسياً تارة أخرى (= خلال الحكم التركي واستقرار الاستعمار)، وفي كلتا الحالتين ظل الولاء للإطارين (= عروبة ـ إسلام) متوازياً ومتوازناً، **بل قليلة هي اللحظات التي اختل فيها الانتماء إلى صالح الإسلام على حساب العروبة، أو إلى هذه الأخيرة على حساب الإسلام**(١٤٢). صحيح أن التطور التاريخي للتجربة المغربية قد يوحي بأكثر من لحظة، وغداة تكون أكثر من حدث، برجاحة

= وأيضاً بمناقشات لحدود التيار الديني. من ضمن هذه النقاشات نحيل على أربع ندوات: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٧)؛ **الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩)؛ «ندوة الوحدة حول: العقلانية في المجتمع العربي،» **الوحدة**، السنة ٣، العددان ٢٦ ـ ٢٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦)، ص ٩٤ ـ ١١٠، و«ندوة شؤون عربية: حول العلاقة بين العروبة والإسلام،» **شؤون عربية**، العدد ١٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢)، ص ٢٢٦ ـ ٢٥٠.

(١٤٠) أو الوحدة عن طريق الانفصال، بتعبير محمد القبلي، انظر دراسته: محمد القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» **كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الرباط)**، العدد ٩ (١٩٨٢)، ص ٧٤.

(١٤١) نفكر أساساً في كتابات: محمد عابد الجابري، **نحن والتراث: قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي** (بيروت: دار الطليعة؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٠)، ص ٢٣١ ـ ٣٠٣ (= المدرسة الفلسفية في المغرب والأندلس: مشروع قراءة فلسفة ابن رشد).

(١٤٢) قارن: هشام جعيط، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، ترجمة المنجي الصيادي، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤)، ص ١٧ ـ ٢٥ (= الإسلام والعروبة: تحليل ظواهري).

الانتماء إلى الإسلام على الولاء للعروبة، الواقع الذي نعاينه في نشوء نظرية الجهاد وتأسسها على قاعدة دينية ـ روحية، سواء مع بدايات الغزو الإيبيري للثغور المغربية (= أساساً مع القرن الخامس عشر، وولاية السعديين)، أو مع بداية الاختراق الاستعماري سيادة دول المغرب العربي(١٤٣)، وذلك قبل أن يصبح عنصر الدين في صلب الإيديولوجيا المؤطرة للمعركة الوطنية تجاوزاً مع أواخر القرن التاسع عشر(١٤٤)، وتحديداً مع العقد الثالث من هذا القرن، كما سبق أن حلّلنا سلفاً(١٤٥).

هذا، ونخلص مع محمد عابد الجابري إلى أن «المشكل (= عروبة ـ إسلام) هو أساساً مشكل محلي وليس مشكلاً عربياً، بالمعنى الذي يتحدد به الوطن العربي: من المحيط إلى الخليج. إن التعارض أو التقابل، أو الشعور بضرورة التدقيق بين شيء اسمه العروبة وشيء اسمه الإسلام، إنما نشأ في الشام أساساً، وبصورة أعم في سورية الكبرى، وعرفت له بعض الأصداء في مصر، وذلك في القرن الماضي، عندما اكتسى رد فعل سكان هذه المنطقة، منطقة سورية الكبرى، ضد الحكم العثماني وسياسة التتريك، صورة قومية، فنادى الوطنيون السوريون بـ «العروبة» كبديل عن «التتريك» وطالبوا بالقوميات العربية، عن الامبراطورية العثمانية... المشكل إذن هو في أصله مشكل محلي. لا يهم إلا جزءاً من الوطن العربي، هو سورية ولبنان بصورة خاصة، ومصر وفلسطين بصورة أقل. أما العراق والجزيرة واليمن والمغرب العربي بجميع أقطاره فلم تكن تعيش هذا المشكل إطلاقاً...»(١٤٦).

فالمغرب العربي، الذي ظل خضوعه لسياسة «التتريك» ضعيفاً(١٤٧) بالرغم من بعض الملامح التي اعترت شخصيته نتيجة ارتباطه بالباب العالي، منذ القرن السادس عشر (= تونس والجزائر أساساً)(١٤٨) قد بقي متواصلاً مع المشرق العربي، حيث منبع الإسلام وقبر الرسول ﷺ، دينياً وروحياً، ووجدانياً على مستوى الشعور الجماعي لسكانه...(١٤٩)

---

(١٤٣) بدليل طبيعة الرؤية التي حكمت صورة الاستعمار في وعي الجيل الأول من الحركات الوطنية المغربية، انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(١٤٤) نفكر أساساً في التجاوب المغربي مع دعوات الاصلاح المشرقية (= محمد عبده والأفغاني)، والأسس الفكرية التي أطّرت مشاريع الإصلاح خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من هذا القرن، سيما في كل من تونس والمغرب الأقصى.

(١٤٥) انظر الفصل السادس من القسم الثالث من هذا الكتاب.

(١٤٦) محمد عابد الجابري، «المثقف العربي وإشكالية النهضة: رؤية مستقبلية،» الوحدة، السنة ١، العدد ١٠ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(١٤٧) نحيل على وجهة نظر هشام جعيط القاضية بـ «أن المغرب أكثر تقدماً وأكثر تقليدية من المشرق في الآن نفسه ذلك أنه لم يعرف الحضور التركي المباشر المتعسف المذل كما عرفه المشرق. ولكن الاستعمار الغربي اكتسحه خلافاً لذلك في عمقه، فرجه وأخصبه في آن واحد. ولعله لم تكن للمغرب القواعد الاقتصادية التي كانت للمشرق، ولا تقاليده التاريخية المجيدة، وقد وقع امتصاص التأثير الذي مثل من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ريح التقدم وطريق التقهقر في نفس الوقت ـ لكل ذلك فإن المغرب عاش بالأمس وما زال يعيش اليوم تأخراً حضارياً وفكرياً...». انظر: جعيط، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١٤٨) انظر الفصل الرابع من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١٤٩) بل كثيراً ما لعب الحرص الشديد على مثل هذا التواصل دوراً تقريرياً في نشوء بعض الزعامات =

لذلك، وفي سياق «الغفوة» التي عمّت دار الإسلام ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، قلما تأخر المغرب في التفاعل مع أحداث المشرق، أو تخلّف هذا الأخير عن الاستجابة لدعوات المغرب والنظر في قضاياه، وذلك بالرغم من سيادة البعد الديني ـ الروحي، وتأطيره العلاقات المتبادلة بين جناحَي الوطن العربي على حد سواء.

هذا، وحين دخل الاستعمار بلدان المغرب على فترات متفاوتة (الجزائر ١٨٣٠/ تونس ١٨٨١/ المغرب الأقصى ١٩١٢)، فإن استراتيجيته قد تمحورت أدواتها حول «الهوية» بمختلف مقوماتها الدينية، اللغوية والثقافية (= التعليم)، لاقتناعها، كما سبق أن حلّلنا(١٥٠)، بأهمية هذا المدخل (= الهوية) ومركزيته في مضمار انتشار الاحتلال وتمتين وجوده واستقراره، وهو ما لم يشهده المشرق العربي، الذي مُسّ في ترابه وتفككت وحداته الجغرافية(١٥١).

فكما ظل وعي الانتماء إلى إطارين متداخلين ومتكاملين (= عروبة ـ إسلام) مستمراً وغير قابل للجدل، بالنسبة إلى المغاربة بمختلف مكوّناتهم الإثنية، ظل الاقتناع راسخاً بعدم وجود تناقض بين النضال الوطني القطري والنزوع القومي الشامل، سواء في أثناء الكفاح من أجل استرداد السيادة الوطنية، أو بعد استقلال الأقطار المغربية والدعوة إلى إعادة بنائها.

إن الانطلاق من هذا المعطى الموضوعي في التجربة التاريخية المغربية، لا يمنع من التساؤل عن مصادر التسليم بـ «القطرية» كثابت ملازِم للتطور السياسي لبلدان المغرب، على الأقل منذ تفكك الغرب الإسلامي وظهور الإمارات المستقلة في أعقاب نهاية ولاية الموحدين عام ١٢٦٩ (= المرينيون بالمغرب الأقصى، الحفصيون بتونس، وبنو زيان بالجزائر)، كما لا يجنبنا الاستفهام عن الدور الذي مثّله الدخول العثماني والاستعمار الفرنسي في مجال ترسيخ هذه النزعة وتوفير الآليات القانونية والشروط السياسية والمجتمعية لصيرورتها واقعاً لا مندوحة عنه.

لقد حلّلنا سلفاً ظروف تراجع وحدة الغرب الإسلامي، ومحددات تكلّس الإرث

=السياسية وتعاقبها على السلطة وهو ما خلص إليه محمد عابد الجابري، بقوله: «ولعل مما له دلالة في هذا الصدد أن «إثبات» الانتماء إلى الأصل العربي ـ الذي يعني الانتماء إلى ذرية النبي (ﷺ) أو الصحابة ـ كما هو أول من يقوم به كل من يحركه طموح اجتماعي ما، خصوصاً الزعامة الدينية والسياسية، هكذا نجد جميع مؤسسي الدول في المغرب ينتسبون إلى أصل عربي، وفي الغالب إلى ذرية فاطمة، مع أن أصولهم البربرية واضحة. لقد كان هذا الانتساب يُنظر إليه على أنه «شرط» في الأهلية والجدارة بالقيام بالدعوة الدينية السياسية التي تنتهي إلى إسقاط الدولة القائمة وتشييد دولة جديدة...». انظر: محمد عابد الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السيسيولوجيا الاستعمارية،» في: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٥٧.

(١٥٠) انظر الفصل الرابع من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١٥١) نفكر أساساً في معاهدة سايكس ـ بيكو لعام ١٩١٦ بالنسبة إلى المشرق العربي، ولو ان دول المغرب العربي بدورها قد شهدت اقتطاعات من أجزائها الترابية، أساساً بالنسبة إلى المغرب الأقصى (= الحدود الشرقية مع الجزائر) وتونس.

الموحدي وشحوب إشعاعه الحضاري مستندين إلى نصوص أعقبت هذه الحقبة (= مقدمة ابن خلدون أساساً)، وأخرى حديثة (= الاستقصا لأبي خالد أحمد الناصري) أو معاصرة (= كتابات عبد الله العروي وإيف لاكوست، وسالم حميش)، كما بيّنا كيف واكب تكوّن الإمارات المنفصلة بالمغرب، دخول مفاهيم غير نابعة من الثقافة السياسية للمغرب، ولا منتمية إلى تجربته التاريخية، التي قام الحكم العثماني بدور أولي في إقحامها بالدول الثلاث (= الحدود بمعناها الجغرافي السياسي)، قبل أن يؤكدها الاستعمار الفرنسي ويطورها أكثر (= السيادة، القطرية)(١٥٢).

سؤال إشكالي نشاطر محمد عبد الباقي الهرماسي طرحه، وهو: «إلى ماذا كانت ستؤول إصلاحات خير الدين الإدارية والعسكرية والاقتصادية في تونس، أو المشاريع المماثلة التي لم تدخل حيز التطبيق في المغرب، لو لم يتدخل الاستعمار، ولو لم يعجز المخزن أمام حركات تمرد الريف. . .»(١٥٣).

لقد حلّلنا سلفاً العناصر الكفيلة بتقديم جواب عن هذا التساؤل، حين وظّفنا مفهوم «التأخر التاريخي» لمتابعة سيرورة تكوّن فكرة المغرب العربي، وأيضاً حين حدّدنا وناقشنا مظاهر «الإدماج» التي تعرضت لها المنطقة منذ استعمار الجزائر (١٨٣٠)، والتي لم تتمكن دعوات الإصلاح الرسمية (= خير الدين التونسي، ومولاي الحسن الأول) والدينية (= السلفية مع أواخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين) من إيجاد صيغ لتجاوزها بالإيجاب(١٥٤).

كما شدّدنا على النتائج التي آلت إليها وضعية الإدماج التي لحقت باقتصادات بلدان المغرب ومجتمعاتها وأيضاً نظمها التعليمية والثقافية. . .(١٥٥) والتي عكست في الواقع «غلبة»(١٥٦) الاستعمار ونجاح استراتيجياته، وذلك بالرغم من المقاومات التي أبدتها الحركة الوطنية ونخباتها القائدة. لذا، نعتقد أن إخفاق مشاريع التوحيد الوسيطية (= المرابطية والموحدية أساساً) وما أعقبها من إمارات مستقلة، منظوراً إليها من زاوية التأخر التاريخي الذي حصل مع القرنين الخامس عشر والسادس عشر، قد شكّل إلى حد بعيد المُنعطف الأول على طريق بروز القطرية، التي ستتغذى وتنمو وتصبح ثابتاً في التجربة التاريخية المغربية مع دخول الاستعمار الفرنسي واستقراره. . تارة بالعنف والقوة (= حالة الجزائر)(١٥٧)، وطوراً

---

(١٥٢) انظر الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

(١٥٣) الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ٣٧.

(١٥٤) انظر بالأساس القسم الأول من هذا الكتاب.

(١٥٥) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

(١٥٦) التعبير من استعمال الهرماسي، في مؤلفه: الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١٥٧) وهذا ما ينطبق ليس على الجزائر وحسب، بل على افريقيا كاملة والوطن العربي أيضاً، لاعتبار العنف احدى الأدوات التي لازمت الثقافة الأوروبية وتأصلت مع تطور النظام الرأسمالي وتدويله، أو كما عبّرت عن ذلك روزا لوكسمبورغ بالقول: «من غير المجدي أن نقصر الرأسمالية على التنافس السلمي أي على تجارة عادية للسلع كما هي ممارسة بين بلدان رأسمالية كقاعدة وحيدة للتراكم، إن هذا الأمل يستند إلى خطأ نظري يعتبر أن التراكم الرأسمالي يمكن أن يتم بمعزل عن القوى المنتجة للسكان البدائيين واستهلاكهم، كما يتم للتراكم=

بالإصلاحات والتهدئة والعنف معاً (= تونس والمغرب الأقصى).

صحيح أن القطرية، من حيث كونها نزعة لبناء الكيان الواحد، لم تحصل على درجة واحدة، وبعمق تاريخي موحد بالنسبة إلى الدول الثلاث، وصحيح أيضاً أن مفعول الاستعمار في ترسيخ مفهوم القطرية وتأكيد مواصفاتها، قد اختلف، نسبياً، من بلد كالجزائر، إلى آخر كتونس والمغرب الأقصى...(١٥٨).

وفعلاً، يقدم المغرب الأقصى حالة متميزة بالمقارنة أساساً مع الجزائر، وإلى حد ما مع تونس، من حيث محافظته على نوع من **الاستمرارية التاريخية لتكوّن دولته والتحامها مع «النسيج الداخلي الأصلي للمجتمع»**(١٥٩)، وهو ما يفسر لماذا اعترفت الحماية منذ دخولها (= ليوطي أساساً) بوجود دولة ومؤسسات بالمغرب وأصرت على الإبقاء عليها، مع العمل على إحداث أجهزة وتنظيمات بجانبها(١٦٠)، وهذا أيضاً ما يبرر لماذا **استهدف نضال الحركة الوطنية استرداد الدولة المفقودة وليس بناء دولة غير موجودة بالمرة.**

في حين يقدم النموذج التونسي حالة أقل انصهاراً وتلاحماً بين الدولة ونسيجها المجتمعي والإثني، وأيضاً مثالاً عن التشققات التي مست وحدة مكوناتها، وحرمتها من المحافظة على الاستمرارية التاريخية لدولتها، وحتى المحاولات التي بُذِلت منذ خير الدين، مروراً بالحداد ووصولاً إلى الحبيب بورقيبة (= حزب الدستور الجديد)، غالباً ما تمركزت حول «جيوب» أكثر استعداداً للانفتاح على تيارات التحديث (= الساحل)، وأطّرت من لدن نخبات تشربت «الثقافة الغربية» وانتظمت «ضمن علاقات ليست تلك التي ينتظم ضِمنها المجتمع التونسي العميق»(١٦١).

=الراسمالي أن يدع التفكك الداخلي للاقتصاد الطبيعي يتم ببساطة. إن التوسع بقفزات، والذي يميز التراكم الراسمالي، لا يسمح له بأن يعتمد على التزايد الطبيعي للسكان المأجورين فيكتفي بذلك، كما لا يسمح له بانتظار تفكك المجتمعات البدائية البطيء وتحولها عن الاقتصاد الطبيعي، والاكتفاء بذلك. لا يعرف الرأسمال حلاً لهذه المسألة غير العنف الذي يشكل الوسيلة الدائمة للتراكم كعملية تاريخية منذ بدايته حتى اليوم...». انظر: روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال (باريس: ماسبيرو، ١٩٦٩)، ج ٢، ص ٩٦. وقد ورد في دراسة: ناصر الدين سويدان، «الأصول الواقعية للكيانات القطرية،» **الوحدة**، السنة ١، العدد ٧ (نيسان/ ابريل ١٩٨٥)، ص ٤٦ - ٤٧.

(١٥٨) قارن: صالح بشير، «بحث أولي في ديناميكية تكون الدول الحديثة في بلاد المغرب،» **قضايا عربية**، السنة ٦، العدد ٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩)، ص ٤٩ - ٦٢.

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٦١. ولو ان عبد الله العروي يذهب إلى أن تونس أكثر استعداداً للانصهار، مقارنة مع الجزائر والمغرب الأقصى، انظر:

Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), tome 2, p. 356.

(١٦١) من ضمن كتابات كثيرة تعرضت لهذا الموضوع، انظر:

Abdallah Ben Mlih, «Structures politiques du Maroc colonial d'un état «sultanien» à un état «sédimental»,» (Thèse pour le doctorat d'état en sciences politiques, Paris II, mai 1988).

هذا، ونقرأ نصاً يكثّف التجربة التاريخية التونسية، ويعكس منعطفات تكونها، إذ ذهب صاحبه(١٦٢) إلى أنه: «في تونس قسمنا سياستنا إلى مرحلتين، في الفترة الأولى ركّزنا على المركزية فجلبنا السلطة والنفوذ إلى العاصمة أي الحُكومة المركزية لسبب واحد، فالشعب التونسي كان شعباً مشتتاً، لا جغرافياً واقتصادياً فقط، وإنما ثقافياً نجد البدو والعرب الرّحل والحضر «البلدي». وبين هذه الفئات تختلف النفسيات والعقليات. لم يكن هناك قاسم مشترك عدا انتمائهم إلى الحضارة العربية المسلمة. إلى جانب هذا التفتت، هناك تفتت غذاه الاستعمار مستغلاً هياكل عتيقة كالعروشية. فالتركيز الإداري كان مبنياً على العروش»، ليضيف: «ومنذ الثلاثينات إلى حوالي الخمسينات كان أول تجمع مركزي للشعب التونسي حول الحركة الوطنية التي غذّت القومية التونسية التي صارت قاسماً مشتركاً. الرئيس كان شاعراً بأن هذا التفتت يشكّل خطراً كبيراً على البلاد، لذلك عهد إلى تجميع السلط والاتجاهات في مركز سياسي... لقد كان هدفنا توحيد التونسيين وإيقاف تيار التفرقة. حذفنا القيادات ووضعنا الولايات... وقد أثارت هذه العملية الجريئة حساسية كل الذين اعتادوا على نظام القيادات والعُروش... أما التنظيم الثاني الذي كان يهدف أيضاً إلى إنهاء حالة التشتت فهو المدرسة التونسية التي عمّت كل تراب الجمهورية. كان علينا أن نختار بين وضع تعليم متأقلم مع مختلف الجهات وبين تعليم موحد، واخترنا الطريقة الثانية...» ليختتم بالقول: «وحدة التعليم تعني وحدة الأرضية، وليس هناك خطر في اختلاف وجهات النظر بعد ذلك لأن المقاييس والقوالب الذهنية والمنهجية هي نفسها. ولا شك في أن البلدان العربية التي لم تدرك خطر الابقاء على نظام المدرستين المختلفتين سيتكون عندها نوعان من الشعب مما سيؤدي حتماً إلى أزمات حادة، لأن التفاهم بين عقلية المدرستين مُستحيل. لهذه العوامل التي هدفت قبل كل شيء إلى توحيد الشعب صار الحكم مركزياً جداً...»(١٦٣).

أما بالنسبة إلى الجزائر، فقد كان التأثير الاستعماري أكثر عمقاً وشمولية وسلبية. إذ، لم يكتفِ بتحويل هذا القطر حقلاً لتجربة سياساته والتحقق من نجاعتها وفعاليتها، بل «حطم النخب القائمة وأزاح الزعامات التقليدية الوسيطة، وأنهى جميع الرموز التي يمكن أن تذكّر بالسيادة الجزائرية...»(١٦٤)، ونتيجة ذلك نجح في إحداث قطيعة بين «المخزن التقليدي» (= المؤسسات القديمة التي تكونت عبر تاريخ الجزائر) والدولة الجديدة (= الأجهزة المحدثة خلال فترة الاستعمار).

لقد أكدنا في أكثر من سياق المكانة الخاصة التي حظيت بها الجزائر بالاستراتيجيا الاستعمارية، كما حللنا طبيعة السياسات التي انتهجتها فرنسا بهذا القطر اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وأيضاً ناقشنا الأدوات التي اعتمدتها على امتداد السبعين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر، والعقود الأربعة الأولى من هذا القرن(١٦٥)، والتي أخافت نتائجها، حتى الفرنسيين أنفسهم، سيما أولئك الذين شرعت أوضاعهم الاجتماعية/ الاستيطانية في الاستقرار بالجزائر، كما نقرأ ذلك باعترافاتهم وهم بصدد حديثهم عن انهيار الجماعات الارستقراطية والاقطاعية، وذلك بالقول: «أثناء تعقّب هذه الأشباح، فككنا المجتمع المحلي بصورة كاملة إلى حد أننا إذا ما احتجنا إلى أن نفعل فعلياً فيه نجد أننا لا نملك سيطرة عليه، إننا نواجه أفراداً

---

(١٦٢) النص وارد في: الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ص ٤٠. لكن لم تقع الاشارة اسمياً إلى صاحبه، ووقع الاكتفاء بالإحالة على الجريدة التي نشرته وهي: الاعلان، ١٨/١١/١٩٨٢.

(١٦٣) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٤٠.

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(١٦٥) انظر الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

منعزلين. . . ونتيجة لهذا، فإننا من دون وسطاء سواء لإبلاغ نياتنا ولتنفيذ أوامرنا، أو لتقدير حاجات هؤلاء الناس وأمزجتهم. . .»(١٦٦).

وفعلاً، تقدم تجربة الحركة الوطنية الجزائرية النموذج الأكثر تمسكاً بهويتها العربية الإسلامية، مقارنة مع تونس والمغرب الأقصى. . .(١٦٧) وفي دفاعها المزمن والمفرط أحياناً (= جمعية العلماء) ما يبرر وعيها العميق ما أصاب مقومات شخصيتها من مساس، وما تعرضت له النخبات، التي تمثل الاستمرارية التاريخية لهذه المقومات وترمز إليها، من تشتيت وتصفية وانقراض، وهو ما يفسر، نسبياً، لماذا تمكنت الايديولوجيا الشعبوية (Idéologie Populiste) من الانغراس بمختلف مكونات المجتمع الجزائري، الليبرالية منها والقومية والاشتراكية. كما أن القطيعة نفسها (= بين المؤسسات القديمة والأجهزة المحدثة من طرف الاستعمار) هي التي توضح لماذا بقي مشكل «الدولة» مطروحاً بحدة بالساحة السياسية الجزائرية، سواء خلال فترة المقاومة من أجل الاستقلال، أو حتى بعد استرداد السيادة الوطنية ببضع سنوات(١٦٨).

فمن جهة، تميزت الحركة الوطنية الجزائرية عن مثيلتها بتونس والمغرب الأقصى، من حيث تباين أطروحات مكوناتها الفكرية والسياسية حول شعار الاستقلال، وحتى التيار الذي دافع عن مطلب التحرر ودعا إلى الالتفاف حوله (= حركة الانتصار للحريات الديمقراطية/ مصالي الحاج)، لم يصغه بالوضوح والدقة المطلوبين، بدليل تأكيده مواطن الضعف في تصورات حركته السياسية وأساليبها في حقل النضال الوطني، والأكثر نقده ذاته ومظاهر قصورها(١٦٩). ومن جهة ثانية لم يتمكن ميلاد جبهة التحرير الجزائرية (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤)، وقيادتها وحدة الحركة الوطنية(١٧٠) من حل مشكلة الدولة، أو إيجاد صيغ للتفكير في

---

(١٦٦) شارل أندريه جوليان، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، ١٨٧١ - ١٩١٩** (باريس: المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٦٨)، ج ١، ص ٦٧. وقد ورد في: مغنية الازرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٦١.

(١٦٧) ولو ان بعد الدفاع عن الهوية، قد شكل القاسم المشترك للحركات الثلاث في تحديد وعيها الوطني وبلورة اشكال عملها المشترك.

(١٦٨) التي قد نحددها في عام ١٩٦٥، حين حُسم الصراع حول طبيعة الدولة الجزائرية، ونوعية السلطة السياسية التي يجب أن تسود وتحكم المجتمع المدني.

(١٦٩) وهو ما تعرضت له وثيقة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بالقول: «. . .إننا حين نعلم بأنه لم تقم أية دولة من الدول على مبادىء مرتجلة، بل إن هذه المبادىء كانت وضعت قبل قيامها بأمد طويل، وعندما نعلم بأن الكفاح لا يكون ناجعاً إلا بقدر ما نعرف إلى أين نقصد وماذا نريد؟ عندما ندرك هذا كله نفهم ضرورة سد هذه الثلمة بالنسبة للحزب، وذلك بتحديد المبادىء التي ستقوم عليها جزائر الغد. . .» وارد في: بوعزيز، **الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية: من خلال ثلاث وثائق جزائرية**، ص ٩٦.

(١٧٠) ولو ان بجانب الوحدة التي جسدتها جبهة التحرير الوطني، قد تأسست «الحركة الوطنية الجزائرية» بقيادة مصالي الحاج في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤، بعد أن حلت «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية» في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤.

ذلك، على امتداد الفترة الفاصلة بين اندلاع العمل المسلح، والمفاوضات التمهيدية للاستقلال(١٧١)، باعتراف القادة الفاعلين بمسيرة النضال الوطني(١٧٢)، أو غيرهم من المهتمين والمواكبين لتطورات الثورة الجزائرية(١٧٣).

هذا وبالرغم من التباينات التي أفرزتها التجارب التاريخية لدول المغرب العربي بشأن العلاقة بين النضال الوطني القطري والنزوع القومي العام، **تبقى المنطقة (= المغرب العربي) متميزة من حيث تعايش طرفي هذه العلاقة وتكاملهما وعدم تعارضهما، حتى في أكثر اللحظات رجاحة لصالح النضال القطري، كما حصل خلال مرحلة المقاومة من أجل الاستقلال.**

لذلك، وفي خضم الدعوة إلى التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث (= أواخر الأربعينيات) لم تتردد النخبات القائدة في التفكير في الصيغ الكفيلة بإيجاد حلول قطرية لمشكل الاستعمار، والأكثر لم تتقاعس عن استثمار الامكانات المتاحة لفتح أشكال من الحوار مع الحكومات الفرنسية، وحتى المفاوضات الثنائية أحياناً (تونس أساساً).

لقد اهتمت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها بقضية استقلال أقطار المغرب العربي، سواء باحتضانها وفود مغربية داخل لجانها (= لجنتها الثقافية)، أو على صعيد متابعة تطور الاستعمار الفرنسي بدول المنطقة والعمل على تعبئة الرأي العام العربي والإسلامي والدولي بخطورة سياساته وأساليبه(١٧٤). لكن، وفي ظل إصدار الجامعة توصيات متطورة بشأن قضية استقلال المغرب، لم يحدث أن وقع التشديد على استقلال الدول في وحدتها وشموليتها، بل تم التعامل معها قطرياً وبشكل منفرد. فهكذا، مثلاً، سيُصدر مجلس الجامعة في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ قراراً بشأن القضية المراكشية (المغرب الأقصى) يدعو فيه إلى تقديم مذكرة إلى «الحكومة الفرنسية بصيغة موحدة من دول الجامعة العربية كافة يطلب فيها. . . تسوية الأمر في مراكش بما يكفل إزالة الشكوى ويطمئن الرأي العام العربي والإسلامي. . .» كما يقضي بضرورة «الاتصال ببعض الدول للتوسط لدى الحكومة الفرنسية لحل المسألة المراكشية حلاً عادلاً. . .» وفي حالة استنفاد هذه الإجراءات «تعرض القضية المراكشية على الأمم المتحدة في دورتها السادسة. . .»(١٧٥).

---

(١٧١) نفكر أساساً في الوثائق الصادرة عن مؤتمر الصومام (آب/ اغسطس ١٩٥٦)، ومؤتمر أطر جبهة التحرير الجزائرية المنعقد بتونس بتاريخ ٥/٢/١٩٦٠، وأيضاً ميثاق طرابلس (حزيران/ يونيو ١٩٦٢). للتدقيق، انظر: B. Cubertafond, «L'Algérie indépendante: Idéologie et institutions,» (Thèse d'état, Paris, 1974).

(١٧٢) Mustefa Lacheraf, *L'Algérie: Nation et société* (Paris: Maspéro, 1965).

(١٧٣) ألم يكتب لويس جوكس بأعمدة جريدة لوموند، وبعد مرور عشر سنوات على التوقيع على اتفاق إيفيان، يقول: «لقد استهدفت المفاوضات خلق دولة غير موجودة لتصبح ليبرالية، محترمة لحقوق الإنسان، للماضي ولمصير الأقليات، كي تضمن إجمالاً الأملاك والأشخاص». انظر: *Le Monde,* 17/3/1972.

(١٧٤) يميز عبد الكريم غلّاب بين مرحلتين في اهتمام الجامعة العربية بمشكل استقلال المغرب، ما بين التأسيس (١٩٤٥) ونكبة فلسطين (١٩٤٨)، وما بعد هذا التاريخ وبداية الخمسينيات. انظر: غلّاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء، ص ٤٨٩ ـ ٤٩٤.

(١٧٥) للاطلاع على القرار كاملاً، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٩٣.

إن بروز القطرية في ممارسة الحركات الوطنية المغربية لم تنحصر في مجهودات جامعة الدول العربية، بل امتدت إلى منبر الأمم المتحدة حين دخلت قضية استقلال أقطار المغرب مرحلة التدويل، تحديداً منذ بداية الخمسينيات(١٧٦)، الواقع الذي نطالعه ليس في شكلية الدفوعات التي أكدت الطابع الشرعي لإدراج مشكلة استعمار المغرب بجدول أعمال أجتماع الهيئة الأممية(١٧٧)، ولكن أساساً في مضمون كل التدخلات التي أطّرت المناقشات وحكمت طبيعتها وتوجهاتها، من داخل الوفود العربية ـ الإسلامية والأجنبية(١٧٨).

لقد نيط بِبُعد الدفاع عن مبدأ الاستقلال ـ كما تبلور بعد سنوات ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥ وعكسته الوثائق التاريخية بكل من الجزائر (= بيان الشعب الجزائري ١٩٤٣) والمغرب الأقصى (= العريضة ـ ١٩٤٤) وتونس (= الميثاق الوطني ١٩٤٦) ـ وظيفة تأكيد تحرر واستقلال الدول المغربية منفردة، وليس ترسيخ وحدتها، أو في أدنى الحالات إعادة بنائها القطري على أساس وحدوي ـ قومي، وحتى محاولات العمل المشترك وتنظيماتها الجماعية (مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي) لم تشذ عن هذه الوظيفة والغرض والهدف، كما تدلنا على ذلك تجربة الجيل الثاني من منظمات التنسيق بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: الدعوة من أجل التحرر والاستقلال بمقررات أجهزة التنسيق والعمل المشترك

يمثّل الجيل الثاني من أجهزة التنسيق والعمل المشترك مرحلة مهمة في نضالات الحركات الوطنية المغربية وتجاربها السياسية، الأهمية التي لا تنحصر في الصيغ المتقدمة لتوظيف فكرة المغرب العربي واستثمار فعاليتها لمقاومة الاستعمار وحسب، بل كذلك في الظرفية التي أطّرت النضال الوطني بشكل عام، وتخللت النظام الدولي وحكمت علاقات الفاعلين في توجهاته وقراراته.

لقد انتقلت قضية النضال والمواجهة مع الاستعمار من مرحلة المطالبة بالإصلاح والتشديد على محاسبة هذا الأخير ضمن التزامات عقود الحماية، إلى طور الإدانة وتأكيد مبدأ الاستقلال والتحرر واسترداد الدولة الوطنية، وهو انتقال لم يحصل، كما سبق أن حللنا،

---

(١٧٦) لمزيد من الاطلاع، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٨٩ ـ ٥٠٧.

(١٧٧) نفكر في النقاشات القانونية المستبطنة لمواقف سياسية، التي رافقت مشكلة ادراج قضية استعمار المغرب بجدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. للاطلاع على وجهات النظر بشأن هذا الموضوع، انظر العدد الخاص من مجلة: رسالة المغرب، السنة ١١، العدد ١٣٧ (شباط/ فبراير ١٩٥٢).

(١٧٨) هذا المضمون الذي لخصته افتتاحية العدد الخاص من مجلة رسالة المغرب بالقول: «وقد كانت الجلسة التي ناقشت فيها الجمعية العمومية قضية تقييد الشكوى في جدول الأعمال جلسة مشهودة لم يتقدم لها مثيل في تاريخ هيئة الأمم، فلأول مرة في تاريخ هذه الهيئة قام صراع عنيف بين دعاة الحرية وأنصار الاستعمار لا يتدخل فيه النزاع المستمر بين الشرق والغرب. . .». انظر: المصدر نفسه، ص ١ ـ ٢.

خارج التغيرات التي مست البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المغربية، أو بمعزل عن التحول النوعي الذي شمل النظام الدولي ومكوناته، التي ظلت أوروبية، غربية الانتماء الفكري والايديولوجي لعدة قرون. الواقع (= الانتقال) الذي أكسب تجربة التنظيمات المحدثة خلال هذه الحقبة (= مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي أساساً) طابعاً خاصاً، مميزاً من حيث ثقل المساهمة في تطوير النضال الوطني بالمغرب العربي، وعمق الفعل في توجهاته واختياراته.

سؤالان متكاملان جديران بالطرح والمناقشة والتحليل: كيف تكونت تجربة أجهزة التنسيق لما بعد الحرب العالمية الثانية، وما هي مكانة بُعد الاستقلال بمقرراتها وممارسات نخباتها؟ وهل يمكن اعتبار مؤتمر الوحدة بطنجة استمراراً لروح هذه التنظيمات أم قطيعة معها، وما موقعه ضمن دينامية النضال المشترك للحركات الوطنية المغربية الثلاث؟

١ ـ مكتب المغرب العربي بالقاهرة ولجنة تحرير المغرب العربي

حظيت أجهزة التنسيق والعمل المشترك، المحدثة في أعقاب نهاية الحرب الثانية وتأسيس جامعة الدول العربية، بمكانة خاصة من حيث فعاليتها النضالية وخصوبة تجربتها السياسية، إلى حد نُظر إليها كمرحلة متطورة في مسيرة نضال الحركات الوطنية المغربية، وكلحظة متقدمة في مجال التنسيق السياسي، التعبوي والإعلامي(١٧٩)، وذلك بالرغم من قلة الأدبيات التي تناولت الموضوع من مظاهره المتعددة كتابةً، تحليلاً ومناقشة(١٨٠).

بهذا الصدد، تتصدر تجربة مكتب المغرب العربي بالقاهرة مقدمة هذه الأهمية وصدارة مكانتها في حقل النضال الوطني المغربي المشترك، وهي تجربة لم تتكون عناصرها بمصر، حيث مقر المكتب، وحسب، بل تراكمت بأكثر من عاصمة عربية (= دمشق، بيروت) وأجنبية (= برلين، نيويورك)، حيث شهدت الخطوات الأولى لإحداث فروع للمكتب، كما تدل على ذلك المراسلات المتبادلة بين الرشيد ادريس ويوسف الرويسي(١٨١).

لن ندقق في نشاط فروع المكتب خارج مصر(١٨٢)، ولا في الإطارات القطرية التي

---

(١٧٩) قارن: امحمد بن عبود، «مكتب المغرب العربي في القاهرة: أول نواة للوحدة السياسية المغربية،» **المجلة التاريخية المغربية**، العددان ٤١ ـ ٤٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٦)، ص ٣٣ ـ ٥٨.

(١٨٠) اللهم إذا استثنينا الصحف الصادرة خلال عقد الأربعينيات بكل من مصر، فرنسا والمغرب، وأيضاً بعض المذكرات الشخصية والمنشورات الصادرة عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة.

(١٨١) للتدقيق، انظر: الرشيد ادريس، «أربعة رسائل من المرحوم الأستاذ يوسف الرويسي،» **المجلة التاريخية المغربية**، العددان ٢١ ـ ٢٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨١)، ص ٧٧ ـ ٨٣.

(١٨٢) من ذلك مكتب المغرب العربي بدمشق. نقرأ ليوسف الرويسي رأياً في الموضوع يقول فيه: «لكي نضع نشاط مكتب المغرب العربي في دمشق في اطاره الصحيح، ينبغي أن نعود بالذاكرة إلى الاجتماع الذي انعقد في قرية أويبين من مقاطعة سكسونيا في المانيا سنة ١٩٤٤ بيني وبين الحبيب ثامر وتم فيه تحديد الأهداف =

وجدت فيه (= المكتب) المؤسسة الأكثر تعضيدا لنضالاتها، والأعمق مساعدة على إدماجها بحركية العمل الوطني المغربي المشترك(١٨٣). ما نريد التشديد عليه هو المجهودات التي قام بها المكتب للتعريف بقضية الاستعمار بالمغرب، والتعبئة من أجل استقلال اقطاره، سيما بعد انعقاد مؤتمر المغرب العربي (١٥ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٧) الذي رسم ميلاد المكتب وفتح امكانات انصهار أطرافه والتنسيق بين نضالاتها(١٨٤).

إن الربط بين تجربة مكتب المغرب العربي والمؤتمر أمر لا مندوحة عنه، بالنظر إلى طبيعة القرارات ونوعية التوصيات التي أجمعت عليها وفود الحركات الوطنية الثلاث: الجزائر (= مكتب حزب الشعب بالقاهرة) وتونس (= مكاتب الدستور في القاهرة ودمشق) والمغرب الأقصى، (= رابطة الدفاع عن مراكش)(١٨٥)، واعتباراً أيضاً للأهمية التي اكتساها الحدث (= المؤتمر) داخل العالم العربي والإسلامي، وحتى الدولي إلى حد ما.

لقد اهتمت الجامعة العربية والوفود الدبلوماسية الممثلة بها(١٨٦) بحدث انعقاد المؤتمر وطبيعة الأهداف التي يروم الاتفاق عليها والعمل على إنجازها. ففي قراءة مقاطع من نص خطاب الأمين العام للجامعة، السيد عبد الرحمن عزام باشا، ما يؤكد هذا الحرص، إذ يقول: «دعاني إخواني ممثلو الحركات الوطنية المغربية في الشرق العربي لأترأس مؤتمرهم الأول، فلبيت دعوتهم ولا أعرف في حياتي اني رفضت دعوة للمغاربة، وليس معنى دعوتهم مشاركتهم في كل شيء وإنما معناه قبول دعوتهم والموافقة على الأهداف العامة للمؤتمر وفي مقدمتها المطالبة بالاستقلال والحرية. إن المغاربة هم الذين حملوا دعوة الإسلام إلى أوروبا، ونحن نتذكر بالفخر آثارهم بالأندلس وحضارتهم بها، وسعة الصدر التي امتازوا بها فهم عماد هذه الأمة في الماضي... والجامعة التي هي سلاح العرب في كفاحهم من أجل الحرية ليست خادمة للأمم المستقلة وحدها بل هي في المقام الأول خادمة للشعوب التي ما تزال في قبضة الاستعمار، وفي مقدمتها شعوب المغرب العربي... فما الذي قدمته الجامعة العربية في هذا السبيل لعرب المغرب...»

= ودرس الوسائل التي يسير بمقتضاها العمل في الخارج بأوروبا والمشرق العربي بشكل مفصل...». انظر: يوسف الرويسي، «نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق،» **المجلة التاريخية المغربية**، العدد ١٢ (١٩٧٨)، ص ٢٠٣.

(١٨٣) نفكر في رابطة الدفاع عن مراكش، انظر كلاً من: عبد الكريم غلّاب، «من رابطة الدفاع عن مراكش حتى مكتب المغرب العربي،» **العلم السياسي**، العدد ٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢)، ص ٩ ـ ١٧، والفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٣٢١ ـ ٣٢٥ (= مؤتمر المغرب العربي).

(١٨٤) من ذلك قوله: «وسيعمل المكتب الجديد على توسيع نطاق الدعاية للقضية المغربية بكل الوسائل الممكنة، وفي مقدمتها إصدار نشرة إخبارية دورية موحدة لتزويد الصحافة وشركات الأنباء بالأخبار والمعلومات الصحيحة عن بلاد المغرب...». انظر: مؤتمر المغرب العربي الذي عقد في القاهرة، ١٥ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٧، ص ٥٤.

(١٨٥) انظر أسماء أعضاء الوفود المشاركة بالمؤتمر، في: الرشيد إدريس، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة** ([د.م.]: الدار العربية للكتاب، [د.ت.])، ص ٧٠ ـ ٧١.

(١٨٦) من الأسماء العربية الإسلامية البارزة التي حضرت افتتاح المؤتمر: اللواء صالح حرب باشا، منصور فهمي باشا، وأحمد أمين بك، وعبد القادر المغربي، وعبد القادر مختار بك، والأستاذ إسماعيل الأزهري رئيس الوفد السوداني، وتقي الدين الصلح بك، والشيخ عبد اللطيف درّاز.

ليجيب: «وقد بذلت الجامعة جهودها لإنقاذ المتشردين والمنفيين والمحكوم عليهم بالإعدام من العرب المغاربة، فأثمرت ثمرات محدودة، كتحرير الأمير عبد الكريم الخطّابي، مثلاً. . .»(١٨٧).

تعكس مقاطع هذا النص رؤية الجامعة العربية لقضية الاستعمار بالمغرب العربي وتفاعلها مع مشاكله ومضاعفاته، التي عملت الجامعة منذ إحداثها على التعريف بها والتعبئة من أجل تفهّمها والتفكير في إيجاد صيغ إيجابية لحلها وتجاوزها، سواء بجانب فرنسا، أو لدى إسبانيا(١٨٨)، وأحياناً التشهير بالاحتلال ونقد واعتراض سياسته وأساليبه المعتمدة بالدول المغربية الثلاث، كما عُبّر عن ذلك في احتفالات عيد العرش المغربي لعام ١٩٤٦ بالقاهرة، حين شدد الأمين العام للجامعة على واقع الاستعمار بالمغرب، بقوله: «إن المغرب يبتدىء من قلب الاسكندرية. ولو بحثتم بحثاً علمياً وتعقّبتم السير والأنساب لوجدتم أن القبائل عرب النسل قبيلة قبيلة وقرية قرية متصلة بالمغرب وقد تعقبت هذا البحث واقتنعت بحقيقته. . . فمنذ آلاف السنين والمغرب ابتداء من الاسكندرية يكوّن الجناح الأيسر من الأمة العربية. . . إن الحالة في المغرب تجعلنا نحن المشارقة نشعر بحزن وأسى لا حد له وأن هذه الحالة لتجعل الفرنسيين أنفسهم يشعرون بهذا الفشل الذي أصاب سياستهم فيه، إذ تسلطوا على عشرين مليوناً من المسلمين والعرب، فنزلوا بهم إلى أسوأ مستوى في البحر الأبيض المتوسّط. . . إن لفرنسا أن تعقب بأشياء كثيرة، ولكن لن تستطيع أن تفاخر بآثارها في المغرب، إن الجوع والبؤس والجهالة وسيطرة المستعمرين في المغرب لا نظير لها في مكان آخر. . .» ليخلص إلى القول: «لقد طالما بسط المغاربة يدهم لفرنسا وإسبانيا، ولكن هل من الممكن أن تظل هذه اليد مبسوطة وأن تقوم الصداقة بيننا على أساس التضحية بالمغرب وتركه فريداً لنصف مليون من المستعمرين المستبدين الجشعين فإذا أراد الفرنسيون الحق والعدل فالمغاربة أمامهم فليرضوهم ويتفقوا معهم. . . غير أن هذه الجامعة رمز لإرادة هذه الملايين في المشرق والمغرب، هي رمز لإرادتهم، كما هي رمز لحريتهم. . .»(١٨٩).

إن التشديد على دور الجامعة العربية ومجهودات أمينها العام في التعريف بالقضية المغربية والتعبئة من أجل اقناع الرأي العام بعدالتها، لا تحجب الأهمية التي أصبحت لمصر وللقاهرة خلال الأربعينيات والخمسينيات. فكما شكلت الاستانة فضاءً رحباً للوطنيين المغاربة مع بداية هذا القرن (= علي باش حمبة، سعد الجابري، الشيخ محمد العتابي أساساً) تحولت القاهرة مع منتصفه إلى دائرة لتطوير النضال الوطني ضد الاستعمار وتمتين الأساليب المشتركة لمقاومته(١٩٠).

لقد شكّل مبدأ الاستقلال والدعوة إلى التحرر واسترداد السيادة الوطنية بُعداً مركزياً بتوجهات مكتب المغرب العربي وممارسات نخبته القائدة، كما مثلت الرغبة في استثمار فكرة المغرب العربي واعتمادها خلفية للتقريب بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث بالقاهرة، محوراً

---

(١٨٧) للاطلاع على نص الخطاب، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٥ - ٦٧.

(١٨٨) نفكر في المجهودات التي قامت بها الجامعة العربية لدى الحكومة الإسبانية لتمثيل منطقة الشمال في لجان الجامعة، حيث تم تعيين، بتكليف من خليفة جلالة الملك وقتئذ الأمير مولاي الحسن بن المهدي، السادة امحمد أحمد بن عبود ومحمد الفاسي الحلفاوي ومحمد بن عبد السلام بن عبود.

(١٨٩) غلاّب، «من رابطة الدفاع عن مراكش حتى مكتب المغرب العربي،» ص ١٢.

(١٩٠) قارن: بن عبود، «مكتب المغرب العربي في القاهرة: أول نواة للوحدة السياسية المغربية،» ص ٣٦ وما بعدها.

لنشاطاته الدبلوماسية والسياسية(١٩١)، الواقع الذي أكدته مقررات مؤتمره المنعقد بتاريخ ١٥ ـ ١٩٤٧/٢/٢٢، وجسدته الأشكال المحدثة في سياق البحث عن صيغ عملية لتوصياته ومتابعة تنفيذها.

فبقراءة مقررات المؤتمر وتوصياته، نقف عند أربع قضايا شكلت جوهر اهتمام الوفود المشاركة(١٩٢) ومحاور أعمالها، وكذا عناصر استراتيجيتها في حقل التعبئة من أجل التحرر واستقلال المغرب.

ـ فمن جهة أولى، دان المؤتمر **نظام الاستعمار واعتبره لاغياً**، وذلك بتشديده على «بطلان الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر» وبالتالي «مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد» وكذا «المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها» مع «رفض الانضمام للاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله» و«اعتبار أيام احتلال الجزائر (٥ تموز/يوليو) وفرض الحماية على تونس (١٢ أيار/ مايو) وفرض الحماية على مراكش (٣٠ آذار/ مارس) أيام حداد في جميع أقطاع المغرب» وبالضرورة «تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء....»(١٩٣).

لقد عكست مقررات المؤتمر الخاصة بـ «نظام الحماية» ما كان حاصلاً داخل الأقطار الثلاثة. فكما رفضت الوثائق التاريخية ـ المدشنة لمرحلة الانتقال من المطالبة بالإصلاح إلى طرح مبدأ الاستقلال ـ واقع الاستعمار ودعت إلى إلغائه، ونعني بيان الشعب الجزائري (١٩٤٣)، وعريضة الاستقلال بالمغرب الأقصى (١٩٤٤)(١٩٤)، والميثاق الوطني بتونس (١٩٤٦) ـ رسم المؤتمر وعي القطيعة مع الاحتلال وعدم الرهان على التحاور معه، وفي ذلك ليس تجاوباً مع توجهات الأقطار وتعزيزاً لنضالاتها وحسب، بل تقدم لما كان سائداً بالجيل الأول من منظمات التنسيق والعمل المشترك (= نجم الشمال الافريقي، وجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين).

ـ ومن زاوية ثانية، أقرّ المؤتمر **مسألة التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث**، مقترحاً صيغاً أكثر تدقيقاً وتقدماً من الناحيتين السياسية والتنظيمية. فعلاوة على دعوته إلى «ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر»(١٩٤). أكد «إحكام الروابط بين

---

(١٩١) نفكر أساساً في نشاط الوفد المغربي (المرحوم امحمد أحمد بن عبود، الحبيب ثامر، علي الحمامي) باللجنة الثقافية للجامعة العربية (= المؤتمر الثقافي العربي الأول في بيروت، أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، والمؤتمر الاقتصادي الأول في باكستان، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩)، وأيضاً نشاط الزعماء السياسيين المغاربة من أمثال الحبيب بورقيبة، علّال الفاسي، محمد بن عبد الكريم الخطابي، يوسف الرويسي، وعبد الكريم غلّاب.

(١٩٢) للاطلاع على النص الكامل للمقررات، انظر: ادريس، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**، ص ٦٣ ـ ١٠٦؛ الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٣٢١ ـ ٣٣٤، ومكتب المغرب العربي، مؤتمر المغرب العربي المنعقد في القاهرة، ١٥ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٧.

(١٩٣) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(١٩٤) ولو ان هذا المقرر قد نشر بمؤلف الرشيد إدريس بصفة أكثر دقة واتساعاً: «ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر إما باندماجها في حزب واحد أو بتكوين جبهة وطنية منها...». انظر: ادريس، المصدر نفسه، ص ٨٧.

الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة» عبر «الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء» و«تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك» مع «العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها قومياً» علاوة على ضرورة «وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها. . .»⁽¹⁹⁵⁾.

من قراءة هذا الشق من مقررات مؤتمر المغرب العربي (١٥ ـ ١٩٤٧/٠٢/٢٢) نُلامس، لأول مرة، طرحاً متقدماً لقضية التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث، كما نعاين وعياً متطوراً بأهمية استثمار فكرة المغرب العربي واعتمادها أرضية لمواجهة الاستعمار ومقاومة أساليبه، وذلك قياساً لما كان سائداً سلفاً، وهو تحول غير منفصل عن طبيعة التغيرات التي مست مكونات الحركات الوطنية، ولا منعزل عن نوعية الأحداث التي شهدها الفكر القومي العربي ومناخه السياسي العام.

ـ لذلك لم يقف المؤتمر عند حدود نقد الاستعمار والدعوة إلى إلغائه عبر تطوير أسس النضال القطري وأشكاله المشتركة، بل ربط بين هذه الأهداف والمسؤولية القومية للجامعة العربية، حين طالبها بـ «إعلان بطلان معاهدَتي الحماية المفروضتين على تونس ومراكش، وإعلان عدم شرعية احتلال الجزائر، وتقرير استقلال هذه الأقطار مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة» وأيضاً «عرض القضية المغربية على الهيئات الدولية واستعمال كل ما لدى الجامعة من وسائل لمساعدة الأقطار المغربية على تحقيق استقلالها الكامل» علاوة على «إرسال لجان تحقيق إلى أقطار المغرب» و«تعيين ممثلين في أقطار المغرب العربي للدول العربية المشتركة في الجامعة»⁽¹⁹⁶⁾.

ـ وفعلاً مثلت الجامعة العربية دوراً مركزياً في تدويل القضية المغربية، وتحفيز الرأي العام على الاهتمام بها والعمل على تفهُّم مشروعية عدالتها⁽¹⁹⁷⁾، سيما أن المؤتمر سبق أن اتخذ أعضاؤه سلسلة من القرارات التطبيقية لجعل فكرة «التدويل» سارية المفعول، ومنها أساساً «رفع مذكرة لإحدى الدول العربية يوضح فيها بالمستندات الصحيحة كيف أن فرنسا وإسبانيا خالفتا بسياستهما الاستعمارية كل قرارات الأمم المتحدة من مقاصد ومثل عليا وحقوق للأمم والشعوب» وأيضاً أن «ترفع الهيئات السياسية المغربية مذكرة إلى الأمم المتحدة تشرح فيها اعتداء فرنسا وإسبانيا على حقوق الشعب المغربي وحرياته»⁽¹⁹⁸⁾، إضافة إلى «إرسال مذكرات من الهيئات السياسية المغربية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي»⁽¹⁹⁹⁾.

وفق هذه المقررات وبتوجيه منها، عمل مكتب المغرب العربي على إنضاج نشاط الحركات الوطنية المغربية الثلاث، وتأطير وتوجيه ممارسة نخباتها السياسية، سيما بعد عودة

---

(١٩٥) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

(١٩٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

(١٩٧) للاطلاع على الخطب الكاملة لتدخلات رؤساء الوفود العربية بهيئة الأمم المتحدة، انظر: رسالة المغرب، السنة ١١، العدد ١٣٧ (شباط/ فبراير ١٩٥٢)، ص ٣ ـ ١٠٠.

(١٩٨) للاطلاع على الدفوعات القانونية والمسطرية التي قدمتها الوفود العربية الإسلامية لتأكيد مشروعية ادراج قضية المغرب ضمن مداولات الجمعية العامة، انظر: المصدر نفسه.

(١٩٩) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

محمد بن عبد الكريم الخطّابي إلى مصر (٣ أيار/ مايو ١٩٤٧)(٢٠٠)، وإحداث لجنة تحرير المغرب العربي (٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨)، التي حدد علال الفاسي ظروف تأسيسها بالقول: «لم يكن اعتقال ٢١ عاماً في جو البلاد الحارة في دائرة الضغط الاستعماري العظيم بالذي يضعف من عزيمة بطل المغرب وصنوه الكريم، بل لقد خرجا من هذا المنفى وهما أشد ما يكونان عزيمة واستعداداً للعمل، ولقد وجدا من تجمُّع ممثلي الحركات الاستقلالية في المغرب العربي مشجعاً على العمل على توحيد الصفوف وتنظيم الجهود، ولقد ظلت الحركات المغربية تتطور في أطوار التنسيق والتوحيد المختلفة حتى تكوّن مكتب المغرب العربي الذي يعتبر من أكبر مظاهر رغبة أبناء المغرب في التعاون على تحرير أوطانهم الثلاثة التي توحد بينها اللغة والدين والجنس والتاريخ والجغرافيا ووحدة المستعمر والآمال في التحرر منه...» ليضيف «ولقد خطوت في تنفيذ هذه التوصية (= تأسيس لجنة) خطوة أولى أثناء وجودي بباريس حيث كوّنا لجنة اتصال بين الاستقلال والدستور وحزب الشعب، فلما نزل البطل الريفي بالقاهرة اتجهت أنظارنا لتحقيق هذه التوصية...»(٢٠١).

لقد حدد محمد بن عبد الكريم الخطابي الأهداف من تكوين لجنة تحرير المغرب العربي في وثيقة حظيت باهتمام خاص، سواء من لدن الأحزاب الوطنية المغربية أو داخل قطاعات الرأي العام العربي والدولي، ومما جاء فيها قوله: «منذ أن منّ الله علينا بإطلاق سراحنا... ونحن نواصل السعي لجمع كلمات الزعماء وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب الاستقلالية في كل من مراكش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من ربقة الاستعمار... وإذا كانت الدول الاستعمارية على باطلها تحتاج إلى التساند والتعاضد لتثبيت سيطرتها فنحن أحوج إلى الاتحاد وأحق به من أجل إحقاق الحق وتقويض أركان الاستعمار الغاشم الذي كان نكبة علينا... ويسرني أن أعلن أن جميع الذين خابرتهم في هذا الموضوع من رؤساء الأحزاب المغربية ومندوبيها بالقاهرة قد أظهروا اقتناعهم بهذه الدعوة واستجابتهم لتحقيقها وإيمانهم بفائدتها في تقوية الجهود، وتحقيق الاستقلال المنشود...» ليضيف «ولقد كانت الفترة التي قطعناها في الدعوة للائتلاف خيراً وبركة على البلاد فاتفقت مع الرؤساء ومندوبي الأحزاب الذين خابرتهم على تكوين لجنة تحرير المغرب العربي من سائر الأحزاب الاستقلالية في كل من تونس والجزائر ومراكش...»(٢٠٢).

من هذه المنطلقات، تمّت صياغة ميثاق اللجنة، الذي اعتبر موجهها الفكري ومرشدها السياسي، والذي بعد تذكيره بالانتماء العربي الإسلامي للمغرب وارتباطه بالمشرق وتعاونه مع الجامعة العربية، جدد تأكيده مبدأ استقلال الأقطار المغربية الثلاثة، وكذا رفضه كل مفاوضة قبل الاستقلال، مهيباً بالأحزاب الوطنية الأعضاء بلجنة تحرير المغرب العربي(٢٠٣) أن «تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والإسبانية شريطة أن تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أولاً بأول...»(٢٠٤).

---

(٢٠٠) حول عملية تحرير محمد بن عبد الكريم الخطابي والمناقشات التي تلتها، انظر: امحمد أحمد بن عبود وجاك كاني، «مؤتمر المغرب العربي سنة ١٩٤٧ وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة: عملية ابن عبد الكريم،» **المجلة التاريخية المغربية**، العددان ٢٥ ـ ٢٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٢)، ص ٧ ـ ٣٠.

(٢٠١) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٢٠٣) للاطلاع على قائمة أسماء أعضاء الوفود المشاركة باللجنة، انظر: بن عبود وكاني، المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢٠٤) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

تحيلنا القراءة المتمعنة لمقررات مكتب المغرب العربي ولجنته على عدة خلاصات فكرية وسياسية، وهي في مضمونها العام تؤشر لتطور في مسيرة التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث: فمن جهة هناك إجماع لمختلف مكونات هذه التنظيمات على رفض نظام الاستعمار والتشهير بسياساته، والدعوة إلى مقاومة أساليبه، كما أن هناك اقتناعاً بضرورة العمل المشترك بين مختلف فصائل الحركات الوطنية إلى حد الربط بين استقلال الأقطار وعدم الفصل بينها أو الاكتفاء بتحرر دولة دون الأخرى، علاوة على التوجه القومي والعربي الإسلامي المتضمَّن بنص وثائق هذين التنظيمين ومقررات أعمالهما وبيانات الزعماء المؤطرين لهما(٢٠٥).

إن تأكيد المظاهر الإيجابية في تجربة هذا الجيل من منظمات التنسيق والعمل المشترك، لا يمنع من طرح جملة من التساؤلات المرتبطة بطبيعة التجربة في حد ذاتها، من حيث حصيلتها في حقل تطوير وتأصيل فكرة المغرب العربي، بنوعية الفاعلين فيها: برنامجهم، حدود انسجامهم، مدى استقلاليتهم عن أقطارهم في التفكير والمبادرة والتقرير، والأكثر لماذا لم تعمِّر تجربة التنسيق أكثر من ثلاث سنوات، إذا اعتبرنا ١٩٤٩ هي سنة الموت الفعلي لمكتب المغرب العربي ولجانه؟(٢٠٦).

قد يصعب اعتماد منطق الجزم والوثوقية في صياغة أجوبة عن هذه التساؤلات، وذلك لعدة اعتبارات منها ما يتعلق بندرة الوثائق المؤرخة لتجربة مكتب المغرب العربي ولجنته، وأخرى خاصة بإمكانات التأويل التي لا تنبني دائماً وبالضرورة على تشخيص موضوعي لأسس التجربة ومحددات تعثُّرها وانتهائها بالشكل الذي انتهت به. لكن، استناداً إلى المقاربات التي تخللت مقاطع سابقة من البحث، والتي خلصت إلى اعتبار القطرية نزعة ملازمة لتكوّن التجربة التاريخية المغربية، نعتقد أن مسألة التنسيق والعمل المشترك لم تطرح كقضية نظرية فكرية منفصلة عن النضال القطري ومتكاملة معه، بل قدمت كوسيلة وأداة ضمن تكتيك خاص بكل قطر، لذلك بقيت صدى تابعاً له، مرتهناً بحساباته وأغراضه حتى لا نقول استراتيجيته، الواقع الذي أقره واحد من الذين عايشوا التجربة وساهموا في بناء عناصرها، الرشيد إدريس، بقوله: «وبعد مضي الزمن تبدو الصعوبات التي اعترضتنا طبيعية لأن نشاطنا كان صدى نشاط حركاتنا في الداخل وهي لم تكن قادرة على الوحدة الكاملة...»(٢٠٧).

إن تأكيد نزعة القطرية وانتقالها من العمل الوطني إلى ما هو مشترك، كما هو الحال بالنسبة إلى تجربة مكتب المغرب العربي ولجنته، لا تحجب إمكانية وجود توجهات أخرى،

---

(٢٠٥) وهي التوجهات التي عكستها الصحافة العربية بكل من مصر (= الأهرام، المصري، المصور) ولبنان (= الزمان)، وسوريا (= الكفاح) وتونس (= الزهرة) والجزائر (=المنار) والمغرب الأقصى (= العلم).

(٢٠٦) لأن المكتب بقي مستمراً من الناحية الشكلية، حيث لم تنسحب تونس والمغرب الأقصى حتى عام ١٩٥٦، ليظل الجزائريون وحدهم بعد هذا التاريخ.

(٢٠٧) ادريس، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**، ص ١٨.

تروم الوحدة، أو على الأقل الاستقلال القطري ذي البعد القومي الوحدوي(٢٠٨)، الأمر الذي تفسره حملات النقد والنقد المتبادل بين رموز الحركات الوطنية المغربية بالقاهرة، بشأن قضايا مركزية في الصراع ضد فرنسا والاستعمار بشكل عام، وعلى رأسها مسألة التفاوض القطري الانفرادي حول الاستقلال(٢٠٩).

لقد عكست بيانات قيادة لجنة تحرير المغرب العربي هذا الخلاف وكشفت عن خلفياته، سيما تلك الصادرة عن محمد بن عبد الكريم الخطابي في موضوع المفاوضات التونسية الفرنسية(٢١٠)، التي أعتبرت مناقضة لروح ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي ومنافية للالتزامات المشتركة الناجمة عنه. «لهذا كله»، يقول محمد بن عبد الكريم الخطابي، «نعلن استنكارنا لمشاركة الحزب الدستوري التونسي الجديد في هذه التجربة، ونعتبر هذه المشاركة إخلالاً بميثاق لجنة تحرير المغرب العربي، واعترافاً بأوضاع لا تقرها... ويهمنا أن نؤكد أن لجنة تحرير المغرب العربي التي ينضوي تحت لوائها جميع الأحزاب الاستقلالية المغربية لا تتحمل أية مسؤولية في السياسة التي ينتهجها هذا الحزب ما دامت تخالف مبادىء ميثاقها...»(٢١١).

لقد دخل نشاط مكتب المغرب العربي وأعمال لجنته مرحلة الفتور مع أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات، كما أضعفت من «حرارة» حماس قيادته، وأعضائه، التطورات الداخلية لكل قطر وطبيعة المسارات التي بدأت ترتسم أمامها(٢١٢) إلى حين استقلال كل من المغرب الأقصى (٢ آذار/ مارس ١٩٥٦) وتونس (٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٦)، **فهل سيجسد مؤتمر طنجة، وهو الذي نُعت بمؤتمر الوحدة، نزعة «القطرية» ويرسمها؟ أم سيطرح بدائل من شأنها أن تساعد على استكمال استقلال المغرب العربي (= الجزائر) وتُعيد إلى مشروع التنسيق والعمل المشترك ديناميته، التي بدأت تفقد مضمونها النضالي في سياق وزحمة الاستقلالات الوطنية؟**

٢ ـ مؤتمر الوحدة بطنجة (١٩٥٨)

> «في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأ عظيماً طالما تشوقت إليه آذان المغاربة وخفقت قلوبهم وهوت إلى حديث أنفسهم. ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس الإيجابية

---

(٢٠٨) يُرجح امحمد أحمد بن عبود وجود اتجاه يميل للاستقلال القطري وآخر يتمسك بالتزامات مكتب المغرب العربي ولجنته، للتدقيق، انظر: بن عبود، «مكتب المغرب العربي في القاهرة: أول نواة للوحدة السياسية المغربية،» ص ٤٧ وما بعدها.

(٢٠٩) علاوة على الخلافات الشخصية (= بين الزعماء) والمالية (= الموارد)، لمزيد من الاطلاع، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٥٠.

(٢١٠) وأيضاً يوسف الرويسي، رئيس مكتب لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق.

(٢١١) عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ ـ ١٩٥٦**، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٢١٢) نفكر في خطوات التفاوض بشأن الحكم الذاتي والاستقلال بتونس، ونفي الملك الراحل محمد الخامس (١٩٥٣) وما تلاه من تطورات، واندلاع الثورة الجزائرية تحت القيادة الفعلية لجبهة التحرير الوطني (١٩٥٤).

لتحقيق الوحدة، إنه نبأ قليل السطور ولكنه عظيم في ما يحمله من معانٍ وما يشتمل عليه من آفاق. وبذلك سينتهي عهد الغموض الذي وضعه الاستعمار، ويعرف العالم أجمع أن وحدة المغرب العربي ليست مجرد أمل ولكنها حقيقة واقعة . . .»(٢١٣). بهذه الكلمات والمعاني ختم علال الفاسي أعمال مؤتمر الوحدة بطنجة، الذي جمع وفود المغرب وتونس والجزائر على امتداد أيام ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٨(٢١٤)، **فهل مثّل المؤتمر لحظة دالة في مسيرة النضال المغربي المشترك، وإلى أي حد استمر بعد الاستقلال حاضراً بأعماله وموجّهاً قراراته؟ ثم ما هي الصيغة التي خلص إليها المؤتمرون لنقل فكرة الوحدة في الإطار الحماسي النضالي إلى طور العمل والتطبيق؟**

ننطلق من صعوبة فصل المؤتمر ـ كمحطة في سياق البحث عن صيغة ممكنة لتجسيد فكرة المغرب العربي ـ عن المراحل السابقة عنه والظروف المزامنة له. فالقطرية، كما سبق أن حلّلنا، غدت ثابتاً ملازماً لتطور المغرب ومؤطراً لعلاقات وحداته السياسية حتى في عز تكوّن أرقى تنظيماته المشتركة (= مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي)(٢١٥)، كما أن عقد الخمسينيات، وبخاصة منتصفه، قد شهد تحولات على درجة بالغة الأهمية، سواء على صعيد المشرق العربي(٢١٦)، أو على مستوى العلاقات الدولية . . .(٢١٧) الواقع الذي عكسته خطب الوفود المشاركة بالمؤتمر وحددت مواقفها منه.

لقد شكّل بُعد الاستقلال محور أعمال المؤتمر وجوهر قراراته، ذلك أن بقاء الجزائر مستعمرة بعد تحرر كل من المغرب وتونس، والأكثر تعرضها لأعتى أساليب الاضطهاد والإبادة، قد جعل القيادات التاريخية لحزبي الاستقلال والحر الدستوري، تشعر بثقل وضغط المسؤولية التي هي مطالبة باستكمال تحمّلها، انسجاماً مع التزاماتها السابقة بمكتب المغرب العربي ولجنته، واستحضاراً أيضاً للروابط التي جمعت الحركات الوطنية المغربية الثلاث ولا زالت تجمعها حتى لحظة انعقاد المؤتمر وبعده(٢١٨). فبقراءة خطب رؤساء الوفوُد المشاركة، ما

---

(٢١٣) حزب الاستقلال، قسم التوجيه والارشاد، من خطاب المرحوم علال الفاسي، رئيس مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في الجلسة الختامية، ص ٩.

(٢١٤) انعقد المؤتمر في أعقاب اصدار أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال قراراً يدعو إلى «دراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي» خلال اجتماع ٢ آذار/ مارس ١٩٥٦، وبعد اتصال أعضاء من الحزب (= أبو بكر القادري، الدكتور بناني) بقيادة الحزب الحر الدستوري وإجراء مداولات فيما بينهم (٢١ ـ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٥٨).

(٢١٥) وأيضاً جيش تحرير المغرب العربي (الجزائر/ المغرب) المؤسس عام ١٩٥٥. للاطلاع على نص البلاغ المعلن عن التكوين، انظر: الفاسي، **نداء القاهرة**، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٢١٦) نفكر في الناصرية وما فتحت قيادتها من ديناميات سياسية سواء على مستوى العلاقات العربية ـ العربية، أو على صعيد العلاقات العربية ـ الدولية.

(٢١٧) نرمز إلى التنافس الغربي (أوروبا ـ الولايات المتحدة الأمريكية) على منطقة المغرب العربي، وصراع الغرب والشرق حول مناطق النفوذ والاستقطاب.

(٢١٨) نقرأ في خطب كل من الأمين العام لحزب الاستقلال المرحوم أحمد بلا فريج، ورئيس وفد الحزب الحر الدستوري السيد باهي الأدغم، والسيد المهيري عن جبهة التحرير الجزائرية، تشديداً على الروابط التي تجمع شعوب المغرب العربي وحركاته الوطنية (= الدين، اللغة، والتاريخ المشترك، والنضال ضد الاستعمار).

يوضح المكانة التي حظي بها مطلب استكمال استقلال أقطار المغرب العربي وتمتين تحررها «إن مصير شمال افريقيا واحدا»، يقول أحمد بلا فريج، «فهل يمكننا أن نرهنه قبل تحرير الجزائر؟ فإننا ملتزمون بحكم واجبنا ومصالحنا المشتركة أن تكون لنا وجهة نظر متحدة في السياسة الخارجية ومواقف مشتركة وواحدة أمام المشاكل الدولية. . .» مضيفاً «إن وحدة الشمال الافريقي كانت حلماً من أحلام شبابنا، فأول ما فكّرنا فيه يوم جمعتنا الأقدار ونحن شباب قصدنا باريس من تونس والجزائر لطلب العلم، هو أن نُنشىء جمعية لطلبة الشمال الافريقي. . .» ليخلص إلى القول «ومنذ الآن لم تعد وحدة الشمال الافريقي عواطف ولا أمنية. ولكنها ستغدو حقيقة، ونحن بسبيل البحث عن الوسائل العملية التي تخرجها إلى حيز التطبيق والواقع العملي. . .»(٢١٩).

وعلى قاعدة الحيثيات نفسها تناول رئيس وفد الحزب الحر الدستوري، السيد باهي الأدغم، كلمته معللاً ومناقشاً ظرفية انعقاد المؤتمر والأهداف المتوخاة منه، ليقول: «. . . نعم إننا نجتمع اليوم في ظرف جد دقيق، فمن جهة تعيش شمال افريقيا في تمخض كاد يجتاز حدود الاستطاعة، وهذا التيار التحريري الذي يكتسح المغرب من أدناه إلى أقصاه قد قوض أركان الاستعمار حتى أشرفه اليوم على الهلاك. . . ومن جهة أخرى يساوس الظرف الدولي اهتماماً بالحرب في الجزائر، بين مؤيد للحق ومناهض له سواء أكان ذلك بتأييد القوات الغاشمة، أو بالسكوت عن الإجرام. . .» ليخلص إلى «أن وحدة شمال افريقيا قد أصبحت ضرورة يؤيدها التاريخ والمعتقد والمدنية المشتركة، ويفرضها وجوب التعاون لضمان مصالحها الحيوية وكيانها. . . وأملنا قوي في أن أعمالنا ستحظى بتأييد كل من يناصر حق الشعوب في تقرير مصيرها. . . لأننا سنضع لمغربنا أساساً لوحدته فتفتح أبواب التعاون المنظم بين شعبه في السراء والضراء. . .»(٢٢٠).

لقد جاءت كلمة الوفد الجزائري أكثر حدة وعمقاً ومحاكمة للاستعمار، وهو أمر طبيعي بالنسبة إلى قطر لا زال يناضل من أجل استرجاع سيادته واستقلاله «إن وفد الجزائر»، يقول السيد عبد الحميد المهيري، «ليمّثل في هذا المؤتمر الرقعة الوحيدة من العالم التي تدور فيها حرب طاحنة ما يقرب من اربع سنوات. حرب يخوضها الشعب الجزائري للحصول على حقه الطبيعي في الحرية والاستقلال. ومع هذا، فإن الحرب الدائرة الآن بالجزائر لا تهم الجزائر وحدها لأنها في الواقع معركة تحرير المغرب العربي كله تتواصل في كل قطر من أقطاره. وأن مؤتمر المغرب العربي يمثل حداً بين المرحلة التي كان الاستعمار الفرنسي يواجه بها كل قطر من أقطار المغرب العربي على حدة، والمرحلة التي سيواجه بها المغرب العربي الموحد الكتلة المتواصلة التي تمثل ثلاثين مليوناً من المكافحين الذين يريدون الحرية. . .» ليخلص إلى «أن وحدة المغرب العربي ضرورية ملحة لاستخلاص الجزائر من الاستعمار. وهي أيضاً للقضاء على ما بقي من مظاهر السيطرة الاستعمارية في الأقطار التي حصلت على حريتها واستقلالها»(٢٢١).

إن بُعد الاستقلال الجزائري وتمتين استقلال كل من تونس والمغرب الأقصى، الذي شددت عليه خطب رؤساء الوفود، هو الذي تمحورت حوله مقررات المؤتمر وتوصياته العامة. لذلك، وبعد تسجيل الاتفاق التام الحاصل بين أعضاء المؤتمر حول «طبيعة الحرب بالجزائر وتطوراتها ومآلها» أعلن المؤتمرون عن «حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري. . .» كما قرروا «أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من

---

(٢١٩) حزب الاستقلال، قسم التوجيه والارشاد، المغرب العربي المتحد، مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي، ص ١٧ ـ ١٨.

(٢٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٦.

(٢٢١) المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣١.

أجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكومتها» وأوصوا «بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس. . .»(٢٢٢).

يظهر إذن، من خلال مقررات المؤتمر، أن القضية المركزية التي شغلت اهتمام الوفود المشاركة وشكلت خلفية أساسية لاجتماعهم هي الدفع في اتجاه استقلال الجزائر، كي تصبح قطراً كامل السيادة، وعضواً فاعلاً في الوحدة المغربية، التي لحدد المؤتمر شكلها المقبول، الواقعي والملائم للوضع الجديد لدول المنطقة، إنها الشكل الفدرالي، الذي لا يلغي واقع الأقطار «وخصوصيتها» بل يؤكده ويشدد على استمراريته، ويقترح بالمقابل تكوين «مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية» وذلك بغرض «درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية. . .» وليوصي كذلك بـ «الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي. . .»(٢٢٣).

لقد طُرح أكثر من تساؤل حول طبيعة التوصيات التي صدرت عن مؤتمر طنجة، سواء تلك المتعلقة بحرب الجزائر وآفاقها، أو الأخرى الخاصة بالشكل الوحدوي المقترح. ومع ندرة الوثائق، عدا تلك التي نشرتها الأحزاب السياسية الأعضاء بالمؤتمر وعممت إمكانات الإطلاع عليها، يبقى النقاش محدوداً، غير مكتمل، ناقص المعطيات الكفيلة بموضعة المؤتمر ضمن سياقه التاريخي الفعلي، اللهم إذا غلب منطق التأويل، والاستنتاج المتسرع، والجزم والوثوقية أحياناً، على منطق التريث والاستناد إلى النصوص المؤرخة للحدث. . .(٢٢٤) وبين حد المنطقين كثيرة هي الأحداث التي ظلت مجهولة، غامضة بالرغم من قيمتها التاريخية وفعلها في تكييف توجهات الدول وتأطير الفاعلين في قراراتها الكبرى، كما هو الحال لدى تنظيمات الجيل الثاني من منظمات التنسيق والعمل المشترك، أي مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي ومؤتمر طنجة.

---

(٢٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٣ - ٣٤.

(٢٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٤ - ٣٥.

(٢٢٤) من ذلك تقييمات الجابري لتطور فكرة المغرب العربي خلال مرحلة المقاومة من أجل الاستقلال انظر: محمد عابد الجابري، «فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال،» ورقة قدّمت إلى: **وحدة المغرب العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

وتأويله ظرفية وملابسات انعقاد مؤتمر الوحدة بطنجة، إنظر: الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السسيولوجيا الاستعمارية».

خَاتِمَةُ القِسْمِ الرَّابِع

خلاصة مركزية وقع التشديد عليها، على امتداد هذا القسم، قوامها أن المغرب العربي قد دخل مع سنوات ١٩٤٣ - ١٩٤٥ مرحلة جديدة في نضاله ضد الاستعمار، وفي علاقات مكونات حركاته الوطنية. فمن جهة دُشنت قطيعة تامة مع الرهان على إمكانية التطور نحو الاستقلال، بالتدرج والإصلاح والضغط على المستعمر كي ينفذ التزاماته، ومن جهة ثانية قُدّم الاستقلال والاستقلال قبل كل شيء، كحلٍ لا رجعة فيه، سواء على صعيد مطالب كل حركة وطنية على حدة، أو على مستوى أجهزة التنسيق والعمل المشترك.

لقد قاربنا «الانتقال» على صعيد وعي النخبات المغربية، باعتباره مؤشراً للحظة جديدة، محكومة بمحددات ذاتية (= التغير الحاصل ببنية الحركات الوطنية) وموضوعية (= التحولات التي مست الظاهرة الاستعمارية والنظام الدولي) كما انطلقنا من كونه انتقالاً مُعبّراً عن «اتجاه التاريخ» ومرتبطاً بضروراته. فوعي إدانة الاستعمار والدعوة إلى إلغائه لم يكن ممكناً أن يشكل بالحدة والعمق والأداء نفسها، لو لم تعرف مكونات الحركات الوطنية تغيرات بنيوية، وسّعت قاعدتها لتشمل قطاعات اجتماعية وازنة في النضال ضد الاستعمار (= شرائح العمال والفئات المتوسطة)، قادرة على الفعل في بلورة قرارات في درجة تحديات الاستعمار، وحجم تطلعات الشعوب المغربية إلى التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية.

لقد أبرزنا مظاهر التكامل بين هذه التغيرات، التي مثّلت نتائج الإدماج أدواراً أساسية في تقريرها، وأزمة الظاهرة الاستعمارية ومأزق النظام الدولي، وهو تكامل احتفظ لكل طرف بمكانته الخاصة في مجال الفعل في تفكير النخبات الوطنية وتأطير مواقفها وممارستها، وبالأساس في تكوين عناصر وعيها بالاحتلال وسبل مقاومته والنضال ضد أساليبه على امتداد الحقبة الفاصلة بين نهاية الحرب الثانية وبداية استقلال أقطار المغرب.

إن وعي عمق التغير وتاريخيته لم يكن بالطبيعة والدرجة والأداء نفسها، بالنسبة إلى المستعمِر والمستعمَر على حد سواء. فبقدر ما بدت فرنسا منكسرة، مظهرياً، بفعل الحرب

والهزائم اللاحقة لها، عسكت نخباتها مناورة خاصة في حقل التنظير لامتدادات الحرب والعمل على استيعاب دروس الهزيمة والتكيف معها، والأهم الإصرار على تجاوزها إيجابياً وبوعي تاريخي. . . وبالمقابل، بقدر ما رفعت ظروف الحرب- وشيوع الأمل بقرب تكوّن نظام دولي جديد، من معنويات المغاربة وشحذت إحساسهم بانطفاء جذوة الاستعمار، بقدر ما بقيت أسئلة التعامل مع حاضرهم واستشراف آفاق مستقبلهم غير واضحة المعالم، غامضة، وأحياناً غير مطروحة بالمرة.

لقد أرجعنا هذا الوضع، دون أن ندقق في ذلك، إلى الإرث التاريخي لتجربة المغرب، الموسوم بعناصر التأخر والانكسار، وأيضاً إلى استمرار السلفية تياراً فكرياً فاعلاً في تأطير وعي النخبات المغربية وتوجيه ممارستها، على الرغم من وجود تيارات متأرجحة بين الليبرالية والاشتراكية والقومية، لذلك، قلما حظيت العديد من القضايا المحورية ـ كالبعد الاجتماعي للنضال الوطني، مسألة التناقضات والتحالفات، النظرية والبرنامج، الفلسفة السياسية المؤطرة لخطاب الحركات الوطنية، الأسس الوحدوية والقومية لعلاقات هذه الأخيرة ـ بالمكانة التي خولت لبُعد الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية وتكوين الأقطار، وحتى أشكال التنسيق والعمل المشترك المحدثة في أعقاب الحرب الثانية، لم تتطور بالعمق الذي يجعل منها إطارات قادرة على صهر الدول المغربية وإعادة بنائها على أساس قومي، وذلك بالرغم من الطابع المتقدم الذي ميزها عن الجيل الأول من منظمات التنسيق والعمل المشترك.

الخاتمة العامّة

ليس من اليسير على البحث الفردي أن يتناول موضوعاً من حجم الموضوع الذي نحن بصدد كتابة خاتمته العامة الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي، كما أنه ليس سهلاً مقاربة مختلف القضايا والاشكاليات التي يطرحها موضوع من هذا النوع، وتقتضيها تفرعاته المتداخلة، وانفتاحه المتنوع. إنها المغامرة التي ليست دائماً مضمونة الضفاف، والحدود، والفواصل. كيف لا، والتجارب أكدت تعايش البحث مع المغامرة، وتفاعلهما، بل وتكاملهما أحياناً. لقد عشنا حقاً جدل المراوحة بين الشك واليقين، بين الاندفاع في طرح الأسئلة، وتأويل النصوص، واستخلاص النتائج، والاستنكاف عن كل ذلك، وهو جدل نعترف، في تمكننا من تجاوزه، بالكثير لأستاذنا عبد الله ابراهيم، الذي هو، علاوة على كونه شهادة عن الحقبة فضاء البحث، أحد رموزها الفكرية أيضاً.

لقد حتّم علينا اقتناعنا بوجود استمرارية في تاريخ المغرب، العودة إلى الحقبة الاستعمارية لفهم الديناميات التي حكمت الوعي الوطني وحددت منظورات نخباته وحركاته، تجاه الظاهرة الاستعمارية وأساليب مقاومتها، وإزاء استثمار فكرة المغرب العربي وتأصيل العمل بها، والنضال من أجلها. وحتى في ظل هذه العودة، لم يكن من الجائز علمياً اجتزاء هذه الحقبة (= المرحلة الاستعمارية) وفصلها عن إرثها التاريخي، كما لم يكن ممكناً، ونحن نبحث في مضمون المرحلة ونفكر في قضاياها، أن نتخلص من ثقل الحاضر وضغط أسئلته، التي قد تجد بعض عناصر أجوبتها في الحقبة الاستعمارية.

- ١ -

كثيرة هي الكتابات التي أوّلت للقرن التاسع عشر مكانة خاصة في حقل البحث التاريخي - الاجتماعي حول المغرب العربي، لأهمية هذه الحقبة في مضمار وضوح المعطيات وتراكمها، والوجود النسبي للوثائق المؤرخة لها، وأيضاً لكون القرن التاسع عشر يعدّ،

بامتياز، قرن تشريع الاستعمار وإقراره نظاماً للسلوك والممارسة والتعامل. ولكن، قليلة هي الأبحاث التي رجعت إلى المراحل السابقة عن هذه الحقبة لتسائل أحداثها وتحلل مكوناتها، وتمسك بمفاصلها الأساسية، لفهم الجدليات التي أفرزتها منعطفات القرنين الخامس عشر والسادس عشر، التي ظل المغرب العربي معنياً بها، متأثراً بتوجهاتها، والأكثر مرتهناً بنتائجها.

لقد اعتبرنا هذه المرحلة مفصلاً مركزياً للإمساك بالعناصر الفاعلة في تكوّن مفهوم المغرب العربي، الوازنة في تراكم تجربته التاريخية، كما لامسنا فيها اللحظة القادرة على تمكيننا من معرفة الأسس الموضوعية التي قررت تاريخياً ميلاد أوروبا القوية، الفاعلة في التطور الحضاري العالمي، المهيمنة على مصادر القرار فيه.

لذلك، اعتمدنا مفهوم التأخر التاريخي، كما درج العمل به بحقل العلوم الاجتماعية، لإبراز موقع المغرب ضمن هذه الجدليات، وتأكيد العوامل البنيوية التي عطلت مسيرته الحضارية، وإن كان توظيفنا له محدوداً غير شامل، ومفتقراً إلى تعددية النظر، التي تكسبه طابع الإلمام بمظاهره العامة (= اقتصاد، ومجتمع، وسياسية، وثقافة، وفكر...).

لقد تحكّم واقع التأخر في إقرار عناصر جديدة عن المغرب كمفهوم وصيرورة وشخصية تاريخية، وعلاقات وحداته السياسية، ونوعية أدائها بداخل دار الإسلام والدوائر الدولية على حد سواء. إنها الغفوة التي لم تجعل المغرب منعزلاً أو منقطعاً عن تيارات المدنية الحديثة والمعاصرة، كما شددت على ذلك العديد من الكتابات الأجنبية، كما لم تسعفه على الفعل ليكتسب مكانته كطرف لا كموضوع خاضع، خانع لقدره. وحتى لحظة تخلّص المغرب من غشاوة الغفوة التي لفّت مظاهر حياته (= النصف الثاني من القرن التاسع عشر) وتهيؤه للنهوض من كبوته بالإصلاح، وإشاعة روح الاجتهاد، وإقامة دولة التنظيمات، كان الفاصل بينه وبين استدراك الفجوة التي تبعده عن واقع التجارب المتقدمة، في حجم الحد الذي يفصل التخلف عن التأخر بمدلوله التاريخي.

مقابل هذه الوضعية، لقي المغرب ذاته مواجهاً بتجربة أوروبية (= فرنسية أساساً) لم تتأسس مكوناتها بالإيقاع التاريخي نفسه، كما لم تستكمل عناصر تطورها بالسيرورة نفسها التي عاشها المغرب وعايشتها وحداته من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر. إنها الهيمنة التي شكلت الأداة الفعلية والفعالة بالتجربة الأوروبية والغربية التي ترجمتها على صعيد الممارسة الاكتشافات العالمية الكبرى، ونزعات التوسع، والاستعمار والامبريالية لاحقاً. لذلك، كانت نتيجة التقابل بين المغرب وفرنسا، إدماجه ضمن المنظومة الرأسمالية وآليات اقتصادها، ومحاور أسواقها، والتأثير فيه بأنماطها في التفكير والسلوك والنظر إلى الأمور والأشياء.

- ٢ -

والحركات الوطنية المغربية، باعتبارها المجسّدة لامتداد المغرب واستمراريته، الوارثة لتاريخه في نهوضه وسقوطه، قد أسست منطلقات وعيها الظاهرة الاستعمارية وحددت أدوات

وأساليب مقاومتها في ارتباط وتماسّ بهذا الإرث، وفي تفاعل مع التوترات التي كانت تتخلل مسلسل نضالها ضد الاحتلال وسياساته، وأيضاً في ارتباط بالتغيرات التي مسّت بُناها المجتمعية وأنماط تفكيرها على فترات متعاقبة (١٨٣٠، ١٨٤٤، ١٨٦٠، ١٨٨٠، ١٨٨٤، ١٩٢٦، ١٩٣٤، ١٩٤٤، ١٩٥٢، ١٩٥٣).

في لحظات الدفاع عن النفس وردّ الفعل، قلما تتوفر شروط الابداع، والاجتهاد، والمبادرة في التفكير، وهي معاينة لا تنطبق بالضرورة على واقع المغرب دون غيره، بل تنسحب على مجمل التجارب الإنسانية، اللهم الا استثناءات قليلة تمكنت في ظل هذه الشروط، أن تزاوج بين النضال لصيانة الذات والدفع بهذه الأخيرة لتبدع في أساليب نضالها. لذلك لم يحصل تشخيص فعلي للمعوقات التاريخية التي جعلت المغاربة متأخرين عن سواهم، كما لم تُقرأ مظاهر قوة الآخر (= الاستعمار - فرنسا) بعين انتقادية تاريخية؛ ما وقع هو تضخيم ماضي الأنا وتراثه، وقساوة عليه من حيث تخلّيه عن إرثه، والخروج عن منابعه ومصادره الأولى، والتنكر لمكاسبه. وبالموازاة انبهار بالآخر، وتمسّك بمنجزاته، ودعوة إلى اقتفائه والأخذ بناصية عقله وتفكيره، أو في أقصى الحالات (= ما بعد عشرينيات هذا القرن) رفض التراث والغرب معاً. والتبشير بنمط في التفكير، على صحة منطقه العام ورؤيته للإنسان والكون، ظل عاجزاً عن النفاذ إلى عمق المجتمعات المغربية والتفاعل مع قضاياها الكبرى، وفي مقدمتها قضية التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية.

لقد أفرزت شروط الانشداد لوضع تاريخي محجوز، كالذي ورثته الحركات الوطنية، بروز تيارات فكرية تراوحت بين السلفية أساساً، والليبرالية والاشتراكية والقومية، على شحوبها وضعف فعلها في الوعي الوطني ومكوناته الاجتماعية والسياسية. لذلك، كان وعي الاستعمار مرتبطاً بوعي ضرورة الحفاظ على الأنا وصيانة مقومات هويته (= الدين، اللغة، التاريخ)، كما ظل التفكير في الأساليب النضالية الكفيلة بتحقيق مثل هذه الصيانة رهناً بهذا النوع من الوعي ومرتهناً بضروراته وآفاقه. وحتى حين شهدت المجتمعات المغربية مع منتصف الأربعينيات توترات وتشققات، وتعرضت الظاهرة الاستعمارية لأزمات على مستوى إعادة إنتاج ذاتها، وتغيرت فلسفة النظام الدولي وآلياته، لم يواكب هذه الانعطافات تغير عميق في طبيعة التيارات الفكرية المكوِّنة للتشكيلة الايديولوجية بالمغرب، بل ظلت «السلفية» هي السائدة على مستوى التوجيه والمبادرة والتقرير، بالرغم من بروز أصوات تدعو إلى التحرر والاجتهاد والتحديث داخل مكونات الثقافة المغربية.

وعلى النقيض من ذلك، دخل الاستعمار الفرنسي بلدان المغرب واضح الاستراتيجيا، مهاجماً ومبادراً، على الرغم من النزعة «التجريبية» التي حكمت سياساته وواكبت توسعه واستقراره. فمقابل اصرار المغاربة على صيانة ذاتهم، تعمّد الاستعمار المسّ بمقومات شخصيتهم، مستغلاً تقدّم فروع من العلوم المعاصرة (= الاركيولوجيا، التاريخ، الانثروبولوجيا، الاثنوغرافيا...)، موظفاً معطياتها الموضوعية وأدواتها المنهجية، ليؤسس على قاعدة ذلك نظريات وسياسات تأرجحت بين الرغبة في إعدام الوجود التاريخي للمغرب

(= حالة الجزائر) والاكتفاء بتفكيك وحدته الوطنية (= التجنيس بتونس، والسياسات البربرية بالمغرب الأقصى)، وحتى في عز وعيه دخول تجربته مرحلة العد العكسي (= الثلاثينيات وبداية الأربعينيات) لم يتردد في البحث عن الصيغ الكفيلة بإسعافه على إعادة انتاج ذاته (= الاستمرارية) تارة بالتنظير لأساليب العنف و«مشروعية» الدعوة إليه، وطوراً بالاستكانة لـ «اتجاه التاريخ» والإنصات بتكتيك، حتى لا نقول بنفاق، إلى ضروراته، التي هي أولاً وقبل كل شيء ضرورات الحق في الاستقلال والحرية وتقرير المصير.

لقد انتهى التناظر بين الحركات الوطنية والاستعمار إلى سلام، قد نقول عنه بتعبير الجنرال ديغول «**سلام الأبطال**»: فلا المغرب تراجع عن مطلب الاستقلال و«الاستقلال قبل كل شيء»، ولا الاستعمار (= فرنسا) خرج خروج «المحمول إلى مدفنه الأخير». إنها المعادلة التي لم تشكّل لغزاً محيِّراً، محبِطاً، ومثيراً للقلق وخيبات الأمل وحسب، ولكن **ظلت المعادلة الصعبة في نضال القوى التي تمثل شرعية الاستمرارية التاريخية للحركات الوطنية بالمغرب العربي**.

- ٣ -

التاريخ وحده هو القادر على انصاف الحاضر والمساعدة على رسم معالم المستقبل. وفي تاريخ المغرب كثيرة هي القضايا التي بقيت أسئلة معلقة دون أجوبة، ولا حتى الاستعداد للتفكير في صياغة أجوبة عنها. لذلك حين نُسائل مرحلة المقاومة من أجل الاستقلال لتحديد كشف حساب عمّا هو موجب وسالب برصيدها الغني بتضحيات الشهداء من أبناء المغرب العربي والأحياء منهم، فإن الأمر يفوق كونه سجين حقبة بذاتها ولذاتها، ليمتد ويتداخل مع ما هو أقدم منه بكثير ولاحق له. للذلك، كما سجلنا سلفاً، عرفت تجربة الحركات الوطنية المغربية في مُقاومتها الاستعمار والتفوق عليه عدة بياضات، لم تتوفر شروط ملئها وقتئذ، **بالتفكير والتحليل، والمناقشة المؤسسة على الاختلاف، والتراضي، ولِمَ لا التسويات التاريخية** - وهي بياضات لم تفقد قيمتها حتى اليوم، بل زادت تعثرات مغرب ما بعد الاستقلال، وأزماته، من دقتها وحساسيتها ومكانتها الاستراتيجية في مشروع بناء الإنسان المغربي الجديد. إنها قضايا (= بياضات): **الديمقراطية، والوحدة، والحداثة، وتأسيس المغرب العربي التاريخي**.

قائمة المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، عبد الله. **الإسلام في آفاق سنة الفين.** الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٩.

ـــــ. **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير.** ط ٢. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦.

الابراهيمي، محمد البشير (محرّر). **سجل المؤتمر الخامس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد سنة ١٩٣٥.** قسنطينة: المطبعة الجزائرية الإسلامية، ١٩٣٥.

ابن أبي دينار، أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم. **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس.** تحقيق وتعليق محمد شمام. ط ٣. تونس: المكتبة العتيقة، ١٩٦٧. (من تراثنا الإسلامي؛ ٣)

ابن أبي زرع. **الأنيس المطرب القرطاس.** فاس: [د. ن.]، ١٣٠٥ هـ. طبعة حجرية.

ابن باديس، عبد الحميد. **كتاب آثار ابن باديس.** إعداد عمار الطالبي. الجزائر: دار اليقظة العربية، ١٩٧٨.

ابن حيان، حيان ابن خلف القرطبي. **المقتبس في اخبار بلاد الأندلس.** تحقيق عبد الرحمن علي الحجي. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٥.

ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله. **الاحاطة في أخبار غرناطة.** القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٤.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون.** بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩. ٧ ج.

ـــــ. **المقدمة.** بيروت: دار القلم، ١٩٧٨.

ابن زيدان، عبد الرحمن. **اتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**. الرباط: المطبعة الوطنية، ١٩٢٩ - ١٩٣٣. ٥ ج.

ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله. **فتوح افريقيا والأندلس**. الجزائر: نشر كاتو، ١٩٤٧.

ابن عذارى المراكشي، أبو عبد الله محمد. **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب**. تحقيق ومراجعة ج. س. كولان وليفي بروفنسال. بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٠.

ابن القاضي. **المنتقى المقصور على مآثر خلافة أبي العباس المنصور**. الرباط: الخزانة العامة، رقم ١٠٥٩ م.ج.

ابن منصور، عبد الوهاب. **قبائل المغرب**. الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٦٨.

ابولغد، ابراهيم (محرّر ومعد). **تهويد فلسطين**. ترجمة أسعد رزوق. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢. (كتب فلسطينية؛ ٣٧)

ادريس، الرشيد. **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**. [د.م.]: الدار العربية للكتاب، [د.ت.].

اركون، محمد. **تاريخيّة الفكر العربي الإسلامي**. ترجمة هاشم صالح. بيروت: مركز الانماء القومي، ١٩٨٦.

ـــــ. **الفكر الإسلامي: قراءة علمية**. ترجمة هاشم صالح. بيروت: مركز الانماء القومي، ١٩٨٧.

الازرق، مغنية. **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي**. ترجمة سمير كرم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.

اشقري، عثمان. **سسيولوجيا الفكر المغربي الحديث**. الدار البيضاء: منشورات عيون المقالات؛ مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٠.

أعمال الجامعة الشتوية: مجهودات واسهامات الأجيال السالفة عبر التاريخ في بناء المغرب العربي. الرباط: شركة الطباعة؛ صوت مكناس، ١٩٨٨.

آلان، نيفز وهذرستيل كوماجر. **موجز تاريخ الولايات المتحدة**.

أمين، أحمد. **زعماء الاصلاح في العصر الحديث**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.

أمين، بديعة. **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.

أمين، سمير. **الأمة العربية: القومية والصراع الطبقي**. ترجمة كميل قيصر داغر. بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

ـــــ. **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**. ترجمة حسن قبيسي. ط ٢. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨.

ـــــ. **المغرب العربي الحديث**. ترجمة كميل قيصر داغر. بيروت: دار الحداثة، ١٩٧٨.

اوزيغان، عمار. **الجهاد الأفضل**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.

اومليل، علي. **الاصلاحية العربية والدولة الوطنية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥.

ـــــ. **الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١.

باشلار، غاستون. **تكوين العقل العلمي: مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية**. ترجمة خليل أحمد خليل. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

بانانتي، ف. **مغامرات وملاحظات فوق شاطىء بربريا**. ط ٢. ميلانو. ٣ مج. ترجمة فرنسية: **تقرير عن اقامة في الجزائر**. باريس: ١٨٢٠.

بروفنسال، ليفي. **مؤرخو الشرفاء**. ترجمة عبد القادر الخلادي. الرباط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٧. (سلسلة التاريخ؛ ٥)

البزّاز، عبد الرحمن. **هذه قوميتنا**. القاهرة: دار القلم، [د.ت.].

البطريق، عبد الحميد. **التيارات السياسية المعاصرة، ١٨١٥ - ١٨٦٠**. بيروت: دار النهضة، ١٩٧٤.

بغداد، مديرية الدعاية العامة. **فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله**. بغداد: المديرية، ١٩٤٥.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز. **المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب**. بغداد: مكتبة المثنى، [د.ت.].

بلال، عبد العزيز، **الاستثمار بالمغرب، ١٩١٢ - ١٩٦٤**. ط ٢. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٠. (بالفرنسية).

بن حميدة، عبد السلام. **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ - ١٩٥٦**. ترجمة جماعية. تونس: دار محمد علي الحامي، ١٩٨٤.

بن عبود، امحمد أحمد. **مركز الأجانب في مراكش**. ط ٢. تطوان: [د.ن.]، ١٩٨٠.

بن قفصية، عمر. **أضواء على الصحافة التونسية، ١٨٦٠ - ١٩٧٠**. تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر، ١٩٧٢.

بنونة، الطيب. **نضالنا القومي في الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة**. طنجة: مطبعة دار الأمل، ١٩٨٠.

بنونة، عبد السلام [وآخرون]. **صفحات من تاريخ الحركة الوطنية**.

بنونة، المهدي. **المغرب.. السنوات الحرجة**. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٩.

بورقيبة، الحبيب. **الدستور وفرنسا**. تونس: المطبعة التجارية، ١٩٣٧.

بوعزيز، يحيى. **الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية: من خلال ثلاث وثائق جزائرية**. [د.م.]: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦.

بوعياد، الحاج حسن. **الحركة الوطنية والظهير البربري**. الدار البيضاء: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٩.

تافسكا، أحمد. **تطور الحركة العمالية في المغرب**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

تشابجي، عبد الرحمن. **المسألة التونسية والسياسة العثمانية، ١٨٨١ - ١٩١٣**. ترجمة وتعليق عبد الجليل التميمي. تونس: دار الكتب الشرقية، ١٩٧٣.

تطور الوعي القومي في المغرب العربي. مجموعة من الباحثين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨)

التميمي، عبد المالك خلف. **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٧١)

التونسي، خير الدين. **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**. تحقيق المنصف الشنوفي. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢.

ـــــ. ـــــ. تقديم معن زيادة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥.

ـــــ. **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية؛ دار الثقافة، ١٩٧١.

ـــــ. **المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية**. الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، ١٩٨٨.

ـــــ. **المقاومة المغربية في مدلولها التاريخي**.

ـــــ. **نحن والتراث: قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي**. بيروت: دار الطليعة؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٠.

ـــــ [وآخرون]. **الانتلجانسيا في المغرب العربي**. مجموعة بإشراف عبد القادر جغلول. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤.

الجراري، عبد الله. **المحدث الحافظ أبو شعيب الدكالي**. الدار البيضاء: دار الثقافة، [د. ت.].

جعيط، هشام. **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**. ترجمة المنجي الصيادي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤. (سلسلة السياسة والمجتمع)

جغلول، عبد القادر. **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**. ترجمة فيصل عباس؛ مراجعة خليل أحمد خليل. ط ٢. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢. (السلسلة التاريخية)

الجنحاني، الحبيب. **المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية (٣ - ٤ هـ/ ٩ - ١٠م)**. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٨.

الجندي، أنور. **الفكر والثقافة المعاصرة في شمال افريقيا**. القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٥.

جوليان، شارل أندريه. **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**. ترجمة المنجي سليم [وآخرون]؛ مراجعة فريد السوداني. تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦.

ـــــ. **تاريخ افريقيا الشمالية: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى**

سنة ٦٤٧ م. ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة. ط ٣. تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨.

ـــــ. **الجزائريون المسلمون وفرنسا، ١٨٧١ - ١٩١٩**. باريس: المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٦٨.

ـــــ. **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**. ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، [د. ت.].

ـــــ [وآخرون]. **الخطابي وجمهورية الريف**. ترجمة صالح بشير. بيروت: دار ابن رشد، ١٩٨٠.

الجيلالي، عبد الرحمن بن محمد. **تاريخ الجزائر العام**. الجزائر: المطبعة العربية، ١٩٥٣ - ١٩٥٥. ٢ ج.

ـــــ. **الكتابة التاريخية والمعرفة التاريخية: مقدمة في أصول صناعة التاريخ العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣.

حجار، جوزف. **أوروبا ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية**. ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

الحجوي، محمد بن الحسن. **بالاقتصاد تتقدم حياة البلاد**. الرباط: الخزانة العامة، رقم ج ١١٣.

ـــــ. **رسالة إلى الجباص**. الرباط: الخزانة العامة، رقم ح ٢٠٤.

ـــــ. **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**. فاس: المطبعة الجديدة، [د. ت.].

ـــــ. **مستقبل تجارة المغرب**. تونس: مطبعة النهضة، ١٩٢٧.

ـــــ. **النظام في الإسلام: محاضرة القيت بتاريخ ١١ ابريل ١٩٢٨ امام المؤتمر السادس لمعهد الدراسات المغربية العليا**. الرباط: مطبعة الأمنية، ١٩٢٨.

الحجوي، محمد المهدي. **حياة الوزان الفاسي**. الرباط: [د. ن.]، ١٩٣٥.

الحداد، الطاهر. **التعليم الإسلامي وحركة الاصلاح في جامع الزيتونة**. تقديم وتحقيق محمد أنور بوسنينة. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨١.

ـــــ. **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**. ط ٤. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.

حربي، محمد. **الثورة الجزائرية: سنوات المخاض**. ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي. الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٨.

ـــــ. **حزب جبهة التحرير الوطني: الخيال والحقيقة**.

حزب الاستقلال. **الحركة الوطنية المغربية: نظرة تاريخية موجزة**. باريس: [د. ن.]، ١٩٤٦.

ـــــ. **الوثائق، ١٩٤٤ - ١٩٤٦**. باريس: المطبعة المركزية للهلال، ١٩٤٦.

ـــــ، قسم التوجيه والارشاد. **المغرب العربي المتحد**، مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي.

ـــــ . **من خطاب المرحوم علّال الفاسي، رئيس مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في الجلسة الختامية.**

حقي، احسان. **تونس العربية.** بيروت: دار الثقافة، ١٩٦١. (المكتبة المغربية؛ ٣)

حميش، سالم. **في نقد الحاجة إلى ماركس.** الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣.

خالد، أحمد. **أضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد ونضال جيل.** تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٩.

خوزي، يوسف (معد). **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩٨٧: دراسة توثيقية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

دالاس، جون فوستر. **حرب أم سلم.** ترجمة عفيف الصمدي. [د.م.]: دار النشر للعالميين، [د.ت.].

دانكوس وشرام. **الماركسية وآسيا.** باريس: كولان، ١٩٦٥.

دروزة، محمد عزة. **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات.** صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠. ٦ ج.

دروزيل، ج.ب. **التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم.** ترجمة نور الدين حاطوم. ط ٢. دمشق: دار الفكر، ١٩٧٨.

الدولة الفرنسية للاعلام. **مذكرات وثائقية ودراسات.** سلسلة نصوص ووثائق؛ ٣٥٧.

دوللو، لويس. **التاريخ الدبلوماسي.** ترجمة سموحي فوق العادة. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٠.

الديب، فتحي. **عبد الناصر وثورة الجزائر.** القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤.

رايشاور، أدوين. **اليابانيون.** ترجمة ليلى الجبالي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٦)

رشيد رضا: **مختارات سياسية من مجلة «المنار».** تقديم ودراسة وجيه كوثراني. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

رودني، والتر. **أوروبا والتخلف في افريقيا.** ترجمة أحمد القصير. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٢)

رونوفان، بيير وجان باتيست. **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية.** ترجمة فايز كم نقش. باريس؛ بيروت: منشورات البحر المتوسط؛ منشورات عويدات، [د.ت.].

زيادة، خالد. **اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.

زيادة، نقولا. **أصول الوطنية بتونس.** بيروت: [د.ن.]، ١٩٦٢.

الزياني، أبو حمو موسى. **واسطة السلوك في سلوك الملوك.** الرباط: الخزانة العامة؛ الخزانة الحسينية، [د.ت.].

ساعف، عبد الله. **كتابات ماركسية حول المغرب، ١٨٦٠ - ١٩٢٥**. ترجمة السيد المعتصم. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧.

سعد الله، أبو القاسم. **الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٠٠ - ١٩٣٠**. ط ٢. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.

ـــــ. **الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٣٠ - ١٩٤٥**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

ـــــ. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦.

سعيدان، عمر. **فرحات حشاد بطل الكفاح القومي والاجتماعي: حياته، مذهبه، آثاره**. سوسة، تونس: مطبعة الشلي، ١٩٦٩.

السليماني، ابو عبد الله بن الأعرج. **اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**. الرباط: مطبعة الأمنية، ١٩٧١.

الشابي، أبو القاسم. **الخيال الشعري عند العرب**. تونس: الشركة القومية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.

الشامي، علي. **الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي**. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.

الشاوي، عبد القادر. **السلفية والوطنية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

الشريف، ريجينا. **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**. ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٦)

شفيق، منير. **في الوحدة العربية والتجزئة**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

شلبي، ابراهيم أحمد. **التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العلمية والأمم المتحدة**. القاهرة: مكتبة الآداب، [د. ت.].

صاري، الجيلالي ومحفوظ قداش. **المقاومة السياسية، ١٩٠٠ - ١٩٥٤: الطريق الاصلاحي والطريق الثوري**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٧.

صباغ، بول. **تونس: محاولة في المونوغرافية**. باريس: المنشورات الاجتماعية، ١٩٥١.

الصمد، رياض. **العلاقات الدولية في القرن العشرين**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٣. ٢ ج.

عبد الله، الطاهر. **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ - ١٩٥٦**. ط ٢. بيروت: مكتبة الجماهير، ١٩٧٦.

عبد الله، عبد الخالق. **العالم المعاصر والصراعات الدولية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٣)

عبد الرحمن، عواطف. **مصر وفلسطين**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٦)

عبد القادر، محمد بن الأمير. **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**. الاسكندرية: [د. ن.]، ١٩٠٣. ٢ ج.

عبد الملك، أنور. **تغيير العالم**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٥)

العرائشي، الحسن. **انطلاق المقاومة المغربية وتطورها**. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٢.

العروي، عبد الله. **الايديولوجية العربية المعاصرة**. ترجمة محمد عيتاني؛ تقديم مكسيم رودنسون. ط ٣. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠.

ـــــ. **ثقافتنا في ضوء التاريخ**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣.

ـــــ. **العرب والفكر التاريخي**. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣.

ـــــ. **مجمل تاريخ المغرب**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٤.

ـــــ. **مفهوم الدولة**. ط ٢. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣.

العظمة، عزيز. **ابن خلدون وتاريخيته**. ترجمة عبد الكريم ناصيف. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.

ـــــ. **الكتابة التاريخية والمعرفة التاريخية: مقدمة في أصول صناعة التأريخ العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣.

العقاد، صلاح. **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠.

العلمي، محمد. **حركة تحرير الأطلس**. الدار البيضاء: مطبعة الدار البيضاء، ١٩٧٩.

علي، أحمد فريد. **الجامعة العربية بين القوى الرجعية والقوى الشعبية**. القاهرة: مطبوعات ادارة الاستعلامات، ١٩٦٢.

عياش، ألبير. **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**. ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي. الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٥.

غاليسو، روني. **أرباب العمل الأوروبيون بالمغرب، ١٩٣١ - ١٩٤٢**. الرباط: المنشورات التقنية لشمال افريقيا، ١٩٦٤.

غلاّب، عبد الكريم. **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٧.

ـــــ. **ملامح من شخصية علال**. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٤.

غوديو، أتيليو. **علال الفاسي أو تاريخ الاستقلال**. باريس: مطابع آلان مورو، ١٩٧٢.

الفاسي، علال. **حديث المغرب في المشرق**. القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٦.

ـــــ. **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**. ط ٤. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠.

ـــــ. **حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية**. الرباط: مطبعة الرسالة، [د. ت.]. (سلسلة الجهاد الأكبر؛ ٦)

ـــــ. **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى: محاضرات**. القاهرة: جامعة الدول

العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٤ .

ـــــ . مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٣ .

ـــــ . منهج الاستقلالية: نص التقرير المذهبي الذي قدّمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، يناير ١٩٦٢ . الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٢ .

ـــــ . نداء القاهرة. ط ٢ . الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٣ .

ـــــ . النقد الذاتي. ط ٤ . الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٩ .

فالنسي، لوسيت. المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر، ١٧٩٠ - ١٨٣٠ . ترجمة الياس مرقص. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠ .

فتح الباب، حسن. المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة في المشكلات المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب، [د.ت.].

القادري، أبو بكر. سعيد حجي: دراسة عن حياته ونشاطه الثقافي والسياسي. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٩ .

القباج، محمد بن العباس. الأدب العربي في المغرب الأقصى. الرباط: المطبعة الوطنية، ١٩٢٩ . ٢ ج.

القبلي، محمد. مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧ . (سلسلة المعرفة التاريخية، تاريخ ومجتمعات)

قرقوط، ذوقان. تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ - ١٩٣٩ . بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥ .

قنانش، محمد ومحفوظ قداش. نجم الشمال الافريقي، ١٩٢٦ - ١٩٣٧ : وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤ .

الكردودي، أحمد. كشف الغُمّة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة. الرباط: مخطوط بالخزانة العامة.

كريدية، ابراهيم. السياسة البربرية للحماية الفرنسية في المغرب. الدار البيضاء: شركة الطبع والنشر، [د.ت.].

كنون، عبد الله. النبوغ المغربي في الأدب العربي. ط ٣ . بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٥ .

كوفاليفسكي. الملكية الجماعية للأرض: أسباب انحلالها وتاريخه ونتائجه. موسكو: [د.ن.]، ١٨٧٩ .

لاكوتير، جون. خمسة رجال وفرنسا. باريس: سوي، ١٩٦١ .

لاكوست، ايف. العلامة ابن خلدون. ترجمة ميشال سليمان. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤ .

لاندو، روم. تاريخ المغرب في القرن العشرين. ترجمة نقولا زيادة. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٣ .

لوكسمبورغ، روزا. تراكم رأس المال. باريس: ماسبيرو، ١٩٦٩ .

ماركس، كارل وفريديريك انغلز. **الماركسية والجزائر**. ترجمة جورج طرابيشي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

المراكشي، عبد الواحد. **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٤٩.

مرتاض، عبد الملك. **الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢.

مرقص، الياس. **الماركسية اللينينية والتطور العالمي والعربي في برنامج الحزب الشيوعي اللبناني وفي نقدنا لهذا البرنامج**. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠.

مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية. **الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع**. تونس: الجامعة التونسية، ١٩٧٨. (سلسلة الدراسات الاجتماعية)

مركز الدراسات المعادية للامبريالية. **الامبريالية الفرنسية**. باريس: ماسبيرو، ١٩٧٨.

المركز الوطني التونسي للتوثيق. **الوثائق عدد ١٠، ١٩٤٤ - ١٩٤٩؛ الوثائق عدد ١١، ١٩٥٠ - ١٩٥١، والوثائق عدد ١٣، ١٩٥٢ - ١٩٥٦**.

المرنيسي، عبد الحميد. **الحركة الوطنية من خلال علال الفاسي**. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٨.

مزين، محمد ويونان لبيب رزق. **تاريخ العلاقات المغربية - المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٢.

المسيري، عبد الوهاب محمد. **الايديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. ٢ ج. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٦٠ - ٦١)

مطالب الشعب المغربي، ١٩٣٤. الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٧٩.

مقلد، اسماعيل صبري. **الاستراتيجية والسياسة الدولية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

المنوبي، خالد. **اقتصاد المغرب العربي ورأس المال العالمي**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧. (سلسلة المعرفة الاجتماعية)

المنوني، عبد اللطيف ومحمد عياد. **الحركة العمالية المغربية: صراعات وتحولات**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٥. (سلسلة المعرفة الاجتماعية)

المنوني، محمد. **مدخل إلى تاريخ القرويين الفكري**. [د. م.]: الكتاب الذهبي، ١٩٦٠.

ـــــ. **مظاهر يقظة المغرب الحديث**. الرباط: مطبعة الأمنية، ١٩٧٣.

مكتب المغرب العربي. **الحماية الفرنسية في مراكش بعد ٣٦ سنة**. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٨.

ـــــ. **مراكش تتظلم**. القاهرة: مطبعة التقدم، ١٩٤٥.

الموسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

مونتاني، روبير. **ولادة البروليتارية المغربية: تحقيق جماعي ما بين ١٩٤٨ - ١٩٥٠**. [د. م.]: منشورات بيروني، ١٩٥١.

ميمي، البير. **صورة المستعمِر والمستعمَر**. ترجمة جيروم شاهين. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠.

الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد. **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**. تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري. الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٥٥. ٩ ج.

الناصري، محمد المكي. **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى**.

ناصيف، جورج. **الوحدة العربية واسرائيل**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٥.

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة»)

هيغل، جورج فريدريك. **محاضرات في فلسفة التاريخ**. ترجمة امام عبد الفتاح امام. ط ٢. بيروت: دار التنوير، ١٩٨١.

الوزاني، محمد حسن. حرب القلم. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١ - ١٩٨٣. ٥ ج.

ــــ. **مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة التحريرية المغربية**. بيروت: مؤسسة الطباعة والتصوير، ١٩٨٢.

يسين، السيد (مشرف). **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

دوريات

ابراهيم، جورجيت عطية. «حركة النقابات التونسية عبر التاريخ الوطني.» **دراسات عربية**: السنة ١٦، العدد ٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٠.

ابراهيم، عبد الله. «ثورة العقل.» **المغرب**: ١٩٣٨، و**مجلة الثقافة المغربية**: العدد ٦، ١٩٣٨.

ــــ. «الحركة الوطنية والعمل الثقافي.» **الكرمل**: العدد ١١، ١٩٨٤.

«الأبواب المفتوحة في أوجه طلبتنا.» **العلم السياسي**: السنة ١، العدد ١٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٣.

ادريس، الرشيد. «أربعة رسائل من المرحوم الأستاذ يوسف الرويسي.» **المجلة التاريخية المغربية**: العددان ٢١ - ٢٢، نيسان/ ابريل ١٩٨١.

اسماعيل، سلمان. «الجذور التاريخية لمغرب موحّد.» **شؤون عربية**: العدد ٣٠، آب/ اغسطس ١٩٨٣.

اشقري، عثمان. «الفكر الاصلاحي الوطني والمسألة التعليمية في المغرب خلال الثلث الأول من القرن العشرين.» **المشروع**: العددان ٧ - ٨، ١٩٨٦.

الاعلان: ١٨/١١/١٩٨٢.

افريقيا الفرنسية: تموز/ يوليو ١٩٣٦.

الأمة: العدد ٤٦ (نشرة خاصة)، والعدد ٤٧، شباط/ فبراير ١٩٣٧.

باسكون، بول. «تكوين المجتمع المغربي.» ترجمة أحمد حمايمو. **المشروع**: العدد ٤، حزيران/ يونيو ١٩٨١.

بالحميس، مولاي. «غارة شارل الخامس على مدينة الجزائر (١٥٤١ م/ ٩٤٨ هـ): بين

المصادر الإسلامية والمصادر الفرنسية.» **تاريخ وحضارة المغرب**: العددان ٦ ـ ٧، تموز/ يوليو ١٩٦٧.

بشير، صالح. «بحث أولي في ديناميكية تكون الدول الحديثة في بلاد المغرب.» **قضايا عربية**: السنة ٦، العدد ٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩.

«بطل العرب والاسلام وأندلسها الجديدة: الأمير محمد عبد الكريم وقول كاتب اسباني فيه.» **المنار**: السنة ٢٦، حزيران/ يونيو ١٩٢٥.

بكير، عبد الوهاب. «دراسة التاريخ بتونس.» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا. **العلم السياسي**: السنة ١، العدد ١٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٣.

بلا فريج، أحمد. «اشتراكيون أو رجعيون.» **المغرب**: آب/ أغسطس ١٩٣٣.

البلهوان، علي. «دراسة اللغة العربية بتونس.» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا. **العلم السياسي**: السنة ١، العدد ١١، أيار/ مايو ١٩٨٣.

بن الصديق، المحجوب. «النقابية المغربية تسير.» ١٩٥٤.

بن عبود، امحمد. «مكتب المغرب العربي في القاهرة: أول نواة للوحدة السياسية المغربية.» **المجلة التاريخية المغربية**: العددان ٤١ ـ ٤٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٦.

ـــــ وجاك كاني. «مؤتمر المغرب العربي سنة ١٩٤٧ وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة: عملية ابن عبد الكريم.» **المجلة التاريخية المغربية**: العددان ٢٥ ـ ٢٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

بنعبد الله، عبد العزيز. «تطور لغة الضاد في المغرب العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٣٠، آب/ أغسطس ١٩٨٣.

بنونة، عبد السلام. «المعرفة! المعرفة.» **الحرية**: ١١/٤/١٩٣٧.

بنونة، محمد. «دراسة التاريخ بالمغرب الأقصى.» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا. **العلم السياسي**: السنة ١، العدد ١٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٣.

بوطالب، عبد الهادي. في: **الشرق الأوسط**: ٢٥/٥/١٩٨٨.

بوعبيد، عبد الرحيم. في: **الاتحاد الاشتراكي**: ١١/١/١٩٩٠.

بوعزيز، يحيى. «ثورة محمد المقراني والشيخ ابن الحداد.» **الأصالة**: العدد ٢، أيار/ مايو ١٩٧١.

التميمي، عبد الجليل. «انطباعات حول أهمية الدين في الممتلكات الفرنسية بافريقيا.» **المجلة التاريخية المغربية**: العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤.

ـــــ. «التفكير الديني والتبشير: لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر.» **المجلة التاريخية المغربية**: العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤.

ـــــ. «ثلاث رسائل من الحاج أحمد (باي قسنطينة) إلى الباب العالي.» **تاريخ وحضارة المغرب**: العدد ٩، تموز/ يوليو ١٩٧٠.

التميمي، عبد المالك خلف. «بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٢، العدد ١، ربيع ١٩٨٤.

توفيق، المدني أحمد. «الثوابت الجزائرية عبر التاريخ.» **المعرفة الاجتماعية**: السنة ١، العدد ٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣.

الثقافة الجديدة: السنة ١، العدد ١، خريف ١٩٧٤.

الجابري، محمد عابد. «المثقف العربي وإشكالية النهضة: رؤية مستقبلية.» **الوحدة**: السنة ١، العدد ١٠، تموز/ يوليو ١٩٨٥.

الجبوري، جميل. «نشأة فكرة جامعة الدول العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٢٥، آذار/ مارس ١٩٨٣.

حاتم، صفوت. «الفكر القومي وأزمة المنهج.» **شؤون عربية**: العدد ١٤، نيسان/ ابريل ١٩٨٢.

ـــــ. «الفكر القومي والطريق إلى الوحدة العربية.» **الوحدة**: السنة ١، العدد ٧، نيسان/ ابريل ١٩٨٥.

الحجوي، محمد بن الحسن. «تعليم البنات.» **المغرب**: آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥.

حجي، سعيد. «النهضة المغربية بين الخيال وحقيقة العمل.» **التقدم**: تموز/ يوليو ١٩٣٨.

حجي، محمد. «المقاومة المسلحة ضد الاستعمار الأوروبي وأصداؤها في المغرب وليبيا.» **المجلة التاريخية المغربية**: العددان ١٧ ـ ١٨، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠.

«حرب الريف والأندلس الجديدة: مساعدة منكوبيها وضروب من العبر منها!» **المنار**: السنة ٢٦، تموز/ يوليو ١٩٢٥.

الحرية: ٥/١٠/١٩٤٤.

حسني، عبد اللطيف. «حول الفكر السياسي المغربي: بعض جوانب انتاج أحمد بن خالد الناصري.» **أبحاث**: العدد ١، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٣.

حسين، رئيس. «بعض جذور الإشكالية الثقافية حالياً بالمغرب العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٣٠، آب/ اغسطس ١٩٨٣.

حشاد، فرحات. «تونس والحركة النقابية.» **مساجلات عالمية**: أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩.

ـــــ. في: **الحرية**: ١/٨/١٩٤٨، و١٧/١٢/١٩٤٨.

ـــــ. في: **الزهرة**: ١٤/١/١٩٤٧.

ـــــ. في: **الندوة**: العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢.

حميدة، سالم. «الاصلاح الزيتوني.» **النهضة**.

ـــــ. «طريقنا في الاصلاح الزيتوني.» **المشير**: أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩١١.

«خطابات ابن باديس (ابريل ١٩٣٦).» **الشهاب**: ٢٥/١٠/١٩٣٧.

داود، محمد. في: **السلام**: العدد ١، ١٩٣٣.

رسالة المغرب: السنة ١١، العدد ١٣٧، شباط/ فبراير ١٩٥٢.

رشيد، هارون هاشم. «قراءة في محاضر تأسيس جامعة الدول العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٢٥، آذار/ مارس ١٩٨٣.

الرويسي، يوسف. «نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق.» **المجلة التاريخية المغربية**: العدد ١٢، ١٩٧٨.

زغال، عبد القادر. «تونس: البورقيبية، الماركسية، الإسلامية.» **الواقع**: السنة ١، العدد ٤، شباط/ فبراير ١٩٨٢.

الزهرة: ٢١/٩/١٩٤٧.

«الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة.» (مخطوط تاريخي غير منشور). تقرأ عنه في: **تاريخ وحضارة المغرب**: العدد ٣، تموز/ يوليو ١٩٦٧.

زيادة، أحمد. «نريد أدباً يمثلنا.» **رسالة المغرب**: السنة ١١، العدد ١٣٦، كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.

السعداوي، حسن. «الوحدة العمالية القومية: البرجوازية في تونس.» **الحركة النقابية العالمية**: العددان ٨ - ٩، آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠.

السلام: العدد ١، ١٩٣٣.

سويدان، ناصر الدين. «الأصول الواقعية للكيانات القطرية.» **الوحدة**: السنة ١، العدد ٧، نيسان/ ابريل ١٩٨٥.

الشابي، علي. «صلة النخبة التونسية بجمال الدين الأفغاني ودورهم في حركة العروة الوثقى.» **المجلة التاريخية المغربية**: العددان ١٠ - ١١، ١٩٧٨.

الشاهد، توفيق. «التاريخ الفعلي للنقد الذاتي.» **اقلام**: العدد ٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧.

الشنوفي، المنصف. «مصادر رحلتي محمد عبده إلى تونس.» **حوليات الجامعة التونسية**: ١٩٦٦.

شيخاني، سعاد. «فرانز فانون: فكره السياسي.» **الفكر العربي**: السنة ١٣، العدد ٢٣، تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١.

صباح الصحراء والمغرب العربي: ٢٠/٨/١٩٩٠.

الصحراء المغربية: ٢٠/٨/١٩٩٠.

الصدى الجزائري: ٧/٨/١٩٤٥.

الطريس، عبد الخالق. «الخطة الوحيدة لاصلاح التعليم.» **الحرية**: ٢٩/١٢/١٩٣٨.

ـــــ. «دراسة اللغة العربية في المنطقة الريفية.» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا. **العلم السياسي**: السنة١، العدد ١١، ايار/ مايو ١٩٨٣.

«عبد الله العروي: المؤرخ - المفكر.» تقديم وحوار سالم حميش. **الوحدة**: السنة ٢، العددان ٢٢ - ٢٣، تموز/ يوليو ١٩٨٦.

عبد الدائم، عبد الله. «موقف الصهيونية، كفكرة وحركة، من القومية العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٥٥، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨.

عبد الغني، جاسم محمد. «العرب وتجربة التحديث اليابانية.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.

العربي، اسماعيل. «معاهدة تافنا أو انتصار الدبلوماسية الجزائرية.» **تاريخ وحضارة المغرب**: العدد ١١، حزيران /يونيو ١٩٧٤.

عزام باشا، عبد الرحمن. في: **الحياة**: ١٩٦٦/٣/١٣.

العلم: ١٩٨٩/١/١١.

العماري، أحمد. «المؤثرات الحقيقية وراء موقف المؤرخين الأجانب من التدخل المغربي في تلمسان إثر احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠.» **مجلة كلية الآداب** (فاس): العددان ٢ - ٣، ١٩٧٩ - ١٩٨٠.

العمراني، عبد القادر. «حاجتنا إلى ثقافة مزدوجة.» **رسالة المغرب**: السنة ١١، العدد ١٣٩، نيسان/ ابريل ١٩٥٢.

العمل التونسي: ١٩٣٣/٤/١٥، و١٩٣٦/١٢/٢٣.

غلاّب، عبد الكريم. «تنويع المثقف.» **رسالة المغرب** (افتتاحية): العدد ١٤٤، أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢.

ـــــ. «توحيد المثقف.» **رسالة المغرب**: العدد ١٤٣، آب/ أغسطس ١٩٥٣.

ـــــ. «من رابطة الدفاع عن مراكش حتى مكتب المغرب العربي.» **العلم السياسي**: العدد ٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢.

فارس، هاني أحمد. «قسطنطين زريق: داعية العقلانية في الفكر العربي الحديث.» **شؤون عربية**: العدد ١٤، نيسان/ ابريل ١٩٨٢.

الفاسي، علاّل. «السياسة البربرية في مراكش.» **المسلمون**: السنة ١، العددان ٣ - ٤، كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ١٩٥٢.

ـــــ. «نظرات في تاريخ الصحافة المغربية وتطورها.» **العلم**: ١٩٨٦/٩/١١.

فريد، محمد. في: **اللواء**: العدد ١٣، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠١.

«في التوجيه الثقافي.» **رسالة المغرب** (افتتاحية): العدد ١٤٢، تموز/ يوليو ١٩٥٢.

القبلي، محمد. «ملاحظات حول التجارب الوحدوية-الوسيطية ببلاد المغرب الكبير.» **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (الرباط): العدد ٩، ١٩٨٢.

قداش، محفوظ. «الأمير خالد ونشاطه السياسي بين ١٩١٩ - ١٩٢٥.» **تاريخ وحضارة المغرب**: العدد ٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤.

ـــــ. «انتفاضة ١٨٧١: مقاومة الشعب بحركة الايمان.» **الأصالة**: العدد ٢، أيار/ مايو ١٩٧١.

قزيها، وليد. «فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨.

«كتابة تاريخ الحركة الوطنية، أعمال ندوة اتحاد كتّاب المغرب التي عقدت بالرباط، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.» **العلم** (الملحق الثقافي): ١٩٨٨/١١/٢٦.

الكتاني، محمد ابراهيم. «مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين كانت مهداً لفكرة

المغرب العربي.» **العلم السياسي**: السنة ١، العدد ١١، ايار/ مايو ١٩٨٣.

كريم، مصطفى. «الحزب الشيوعي التونسي خلال سنوات الثلاثينات.» **المجلة التاريخية المغربية**: العددان ٢١ - ٢٢، ١٩٨١.

ـــــ. «حول جذور الحزب الشيوعي التونسي، ١٩١٩ - ١٩٢٩.» **المجلة التاريخية المغربية**: العدد ٢، ١٩٧٤.

ـــــ. «مسألة الحق النقابي بتونس، ١٨٨١ - ١٩٣٢.» **المجلة التاريخية المغربية**: العدد ٣، ١٩٧٥.

كنون، عبد الله. في: **الكرمل**: العدد ١١، ١٩٨٤.

كورودا، ياسومازا. «التحديث والاغتراب في اليابان.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٩، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.

مالكي، امحمد. «الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي: حول الوحدة وبناء الدولة القطرية.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ١٩، نيسان/ ابريل ١٩٨٦.

ـــــ. «حول مشروع وحدة المغرب العربي الكبير: مقاربة لبعض عناصر الخطاب.» **شؤون عربية**: العدد ٤٩، آذار/ مارس ١٩٨٧.

ـــــ. «العنف في العلاقات الدولية: قراءة في تاريخ المفهوم ودلالاته المعاصرة.» **الوحدة**: السنة ٦، العدد ٦٧، نيسان/ ابريل ١٩٩٠.

محافظة، علي. «الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٤٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥.

«محنة المثقف.» رسالة المغرب (افتتاحية): العدد ١٤٥، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢.

المسيري، عبد الوهاب محمد. «الحركة الصهيونية: الخلفية التاريخية.» **عالم الفكر**: السنة ١٤، العدد ١، نيسان/ ابريل - حزيران/ يونيو ١٩٨٣.

مصطفاي، عبد الرشيد. «التعليم العربي في الجزائر: حالته العقيمة ووجه الاصلاح.» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا. **العلم السياسي**: السنة ١، العدد ١١، أيار/ مايو ١٩٨٣.

المنار: السنة ٣١، كانون الثاني/ يناير ١٩٣١.

«المنهجية في كتابة تاريخ المغرب/ مقابلة مع جرمان عياش.» **دار النيابة**: السنة ٢، العدد ٦، ربيع ١٩٨٥.

المنوني، محمد. «نماذج من ارتباط المغرب بالمشرق في مطلع القرن العشرين.» **دار النيابة**: السنة ١، العدد ٢، ربيع ١٩٨٤.

ـــــ. «ظهور لسان المغرب كأول جريدة عربية ناطقة بلسان الدولة استناداً إلى خمس وثائق غير منشورة.» **دار النيابة**: السنة ٢، العدد ٥، شتاء ١٩٨٥.

موسى، لقبال. «وحدة الخلافة الإسلامية تحت راية الفاطميين: هدف الاستراتيجية الاسماعيلية تجاه العباسيين.» **تاريخ وحضارة المغرب**: العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤.

مؤنس، حسن. «سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين.» **صحيفة المعهد المصري للدراسات**

الإسلامية (مدريد): السنة٢، العددان ١ ـ ٢، ١٩٥٤.

«**ندوة شؤون عربية**: حول العلاقة بين العروبة والإسلام.» **شؤون عربية**: العدد ١٤، نيسان/ ابريل ١٩٨٢.

«**ندوة الوحدة** حول: العقلانية في المجتمع العربي.» **الوحدة**: السنة ٣، العددان ٢٦ ـ ٢٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦.

الوزاني، محمد حسن. «ذكرى الثورة على الاستبداد (عيد ١٤ يوليو).» **الرأي العام**: ٢١/٧/١٩٤٨.

ـــــ. «المغرب بين الماضي والحاضر.» **الدفاع**: ٣١/٨/١٩٣٧.

ولعلو، فتح الله. «التغلغل الامبريالي والاندماج في الرأسمالية وتطور التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية.» **المشروع**: العدد ١، [د. ت.].

الولي، طه. «الصفحات الأولى من تاريخ جامعة الدول العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٢٥، آذار/ مارس ١٩٨٣.

رسائل

احساين، عبد الحميد. «أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية سنة ١٩٣٠.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧).

أشقري، عثمان. «سسيولوجيا الخطاب الإصلاحي بالمغرب، ١٩٠٧ ـ ١٩٣٤.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦).

بوشارب، أحمد. «دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء أسفي وأزمور.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٧٩).

الصفار، حسن. «حزب الاصلاح الوطني، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الحقوق، ١٩٨٨).

العلوي، محمد الفلاح. «جامع القرويين وأصول السلفية المغربية، ١٨٧٣ ـ ١٩١٤.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧).

مالكي، امحمد. «إشكالية وحدة المغرب العربي: دراسة تحليلية لمشروع الوحدة بعد الاستقلال.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الحقوق، ١٩٨٣).

المصمودي، حميد. «المغرب في عصر ما قبل التاريخ.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦).

ياسين، ابراهيم. «موقف الدولة المغربية من احتلال فرنسا للجزائر، ١٨٣٠ ـ ١٨٤٥.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧).

ندوات، مؤتمرات

التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والمعاصرة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٢. بيروت: المركز، ١٩٨٧.

الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٩.

مكتب المغرب العربي. مؤتمر المغرب العربي المنعقد في القاهرة، ١٥ - ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٧.

منظمة العمل العربية. دراسات عن الطبقة العاملة في الوطن العربي، بحوث الندوة الأولى للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨.

المؤتمر الرابع للاتحاد. وثائق المؤتمر الرابع للاتحاد: تقرير لجنة العلاقات الخارجية. ندوة ابن خلدون، التي أقيمت في الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٩.

نشرة المؤتمر الأول: محاضر جلسات المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين. تونس: المطبعة الأهلية، ١٩٣١.

وحدة المغرب العربي (ندوة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

٢ - الأجنبية

Books

Adam, André. *Bibliographie critique de sociologie, d éthnologie et de géographie humaine du Maroc.* Alger: Centre des recherches anthropologique, préhistoriques et ethnographiques; CNRS, 1972.

L'Africain, Jean Léon. *Description de l'Afrique.* Traduit par A. Épaulard. Paris: Adrien - Maisonneuve, 1956.

Les Africains. Paris: Jeune Afrique, 1978.

L'Afrique à travers ses fils: Ernest Mercier. Ouvrage collectif. Préface de M. Jeune Larc. Paris: Librairie orientaliste, 1944.

Ageron, Charles Robert. *L'Algérie algérienne sous Napoléon III.* [s.l.]: Preuves, 1961.

———. *Histoire de l'Algérie contemporaine.* Paris: Presses universitaires de France, 1979.

———. *Politiques coloniales au Maghreb.* Paris: Presses universitaires de France, 1973.

Ahmad, Eqbal et Stuart Schaar. *Mhammed Ali et les fondements du mouvement syndicaliste.*

Aron, Raymond. *L'Algérie et la république.* Paris: Plon, 1958.

———. *La Tragédie algérienne.* Paris: Plon, ^{c}1957.

Aubin, Eugène. *Le Maroc d'aujourd'hui.* Paris: A. Colin, 1904.

Ayache, A. *Le Mouvement syndical au Maroc, 1912 - 1942.* Paris: L'Harmattan, 1982.

Ayache, Germain, *Études d'histoire marocaine.* Rabat: Société marocaine des éditeurs réunis, 1979.

Baudricour, Louis de. *La Colonisation de l'Algérie: Ses éléments.* [s.l.]: Le Coffret, 1846. (Colonies et empires)

Belal, Abdelaziz. *L'Investissement au Maroc, 1912 - 1964.* Casablanca: Maghrébines, 1980.

Bellaire, Michaux et Eugène Aubin. *Le Régime immobilier au Maroc.* Paris: Ledroux, 1912.

Benali, D. *Le Maroc précapitaliste: Formation économique et sociale.* Rabat: Société marocaine des éditeurs réunis, 1982.

Benachenhou, Abdellatif. *Formation du sous - developpement en Algérie.* Alger: Imprimerie commerciale, [s.a.].

Bernard, Augustin. *L'Algérie.* Paris: Plon, 1930.

———. *L'Algérie: Choix de textes, précedés d'une étude.* Paris: Librairie Renounard, 1971.

———. *Le Maroc.* Paris: F. Alcan, 1921.

——— (ed.). *Les Confins algéro - marocains.* Paris: Larose, 1911.

Berque, Jacques et J.P. Charnay. *De l'impérialisme à la décolonisation.* Paris: Minuit, 1965.

Berrady, Lhachmi [et al.]. *La Formation des élites politiques maghrébines.* Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence; centre national de la recherche scientifique, 1973.

Borella, François. *L'Évolution politique et juridique de l'union française depuis 1946.* Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1958.

Bottomore, Thomas B. *Élites et société.* Traduit par Gérard Montford. Paris: Stock, 1967.

Bourdieu, Pierre. *Sociologie de l'Algérie.* 3eme ed. Paris: Presses universitaires de France, 1970. (Colletion que sais - je?)

——— et Sayed Abdel - Malek. *Le Déracinement: La Crise de l'agriculture, traditionnelle en Algérie.* Paris: Minuit, 1964. (Collection grands documents)

Du Bouzet, Charles. *Les Israélites indigènes de l'Algérie: Pétition à l'assemblée nationale contre le décret du 24 octobre 1870.* [Paris: 1871].

Braudel, Fernand. *Civilisation matérielle: Économie et capitalisme.* Paris: A. Colin, 1979.

———. *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II.* Paris: A. Colin, 1979.

Bremond, Eduard. *Berbères et arabes: La Barbarie est un pays européen.* Paris: Payot, 1942.

Brignon, J. [et al.]. *Histoire du Maroc.* Casablanca: Hatier, 1967.

Bugeaud [Le Maréchal]. *Par l'épée et par la charrue: Ecrits et discours, introduction, choix de textes.* Note par le général Paul Azan; avant propos de Charles - André Julien. Paris: Presses universitaires de France, 1948. (Les Classiques de la colonisation; 10)

Camps, Gabriel. *Berbères aux marges de l'histoire.* Toulouse: Hésperides, 1980.

Carcoppino, Jérôme. *Le Maroc antique.* Paris: Gallimard, 1948.

Carrère d'Encausse, Hélène. *Le PCF et la question coloniale.* Paris: [s.n.], 1971.

———. *Le PCF et le mouvement de libération algérien.* Paris: [s.n.], 1962.

Césaire, Aimé. *Discours sur le colonialisme.* Paris: Réclamé, 1950.

Challaye, Félicien. *Souvenirs sur la colonisation.* Paris: Picart, 1935.

Chateaubriand. *Mémoire d'outre - tombe.* Paris: La Pléade, 1951.

Colliard, Claude Albert et A. Manin. *Droit international public et histoire diplomatique: Documents choisis.* Paris: Monchrestien, 1971.

Collot, Claude. *Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale.* Alger: Faculté de droit, 1970.

——— et J.R. Henry (eds.). *Le Mouvement national algérien: Textes: 1912 - 1954.* Préface de Ahmed Mahiou. Alger: Office des publications universitaires; Paris: L'Harmattan, 1978.

Cordier, E.H. *Napoléon III et l'Algérie.* Alger: Heintz, [1937].

Corvisier, A. *Sources et méthodes en histoire sociale.* Paris: SEES, 1980.

Dalche, J. Gautier. *À Propos de l'histoire médiéval du Maroc: Quelques suggestions pour une nouvelle orientation de la recherche.* Paris: Hésperis; Tamuda, 1955. (fasc. unique 965)

Decastrie, H. *Les Sources inédites de l'histoire du Maroc.* Paris: [s.n.], 1977.

Dechenier. *Recherches historiques sur les maures et histoire de l'empire du Maroc.* Paris: Polytype, 1787. 3 vols.

Decraene, Philippe. *Le Panafricanisme.* 4 ed. Paris: Presses universitaires de France, 1970.

Deschamps, Hubert. *La Fin des empires coloniaux.* Paris: Presses universitaires de France, 1969.

———. *L'Union française: Évolution juridique etpolitique.* Paris: Les Cours de droit, 1949.

Deveze, Michel. *La France d'outre - mer de l'empire colonial à l'union française, 1938 - 1947.* Paris: Hachette, 1948.

Dreyfus, Simone. *Droit des relations internationales.* Paris: Cujas, ᶜ1978.

Duclos, Louis - Jean [et al.]. *Les Nationalismes maghrébins.* Paris: Fondation nationale des sciences politiques, 1966.

Dumas, P. *Les Populations indigènes et la terre collective de tribu.* Tunis: [s.n.], 1912.

Dupuy, René Jean. *La Communauté internationale entre le mythe et l'histoire.* Paris: Economica, 1976.

Encyclopaedia universalis.

Espérandieu, J. *Lyautey et le protectorat.* Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1947.

Esquer, Gabriel. *Les Commencements d'un empire: La Prise d'Alger (1830).* Paris: Larose, 1929.

«Exposition coloniale internationale de Paris, 1931.» Rapport présenté par le gouverneur général Olivier. Paris: Imprimerie nationale, 1932.

Fanon, Frantz. *Les Damnés de la terre.* Paris: Maspéro, 1936.

Ferry, Edmond. *La France en Afrique.* Paris: A. Colin, 1905.

Folliet, Joseph. *Le Droit de colonisation: Étude de morale sociale et internationale.* Paris: Bloud et Gay, 1933.

De Foucauld, Charles Eugène. *Reconnaissance au Maroc, 1883 - 1884.* Paris: Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1934.

France, Ministère des affaires étrangères. *Affaires du Maroc, 1901 - 1902.* 6 vols. (Documents diplomatiques)

———. *Questions de la protection diplomatique et consulaire au Maroc.* Paris: Imprimerie nationale, 1880. (Documents diplomatiques)

Gallieni, J.S. *Rapport d'ensemble sur la pacification: L'Organisation et la colonisation de Madagascar (octobre 1890 - mars 1899).* Paris: S.D., 1899.

Gallissot, René [et al.]. *Mouvement ouvrier: Communisme et nationalisme dans le monde arabe.* Paris: Ouvrières, 1978.

Ganiage, Jean. *Les Origines du protectorat français en Tunisie, 1861 - 1881.* Paris: Presses universitaires de France, 1959.

Gaulle, Charles de. *Discours et messages, 1940 - 1946.* Paris: Berger - Levrault, 1946.

Gautier, E.F. *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs.* Paris: Payot, 1952.

Gellner, Ernest. *Saints of the Atlas.* London: Weidenfeld, 1969. (The Nature of Human Society Series)

——— and Charles Micaud (eds.). *Arabs and Berbers: From Tribe to Nation in North Africa.* London: Duckworth, 1973.

Girardet, Raoul. *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962.* Paris: Pluriel; La Table ronde, 1972.

Girault, Arthur. *Principes de colonisation et de législation coloniale: La Tunisie et le Maroc.* Paris: Sirey, 1907.

Girault, René. *Diplomatie européenne et impérialisme, 1871 - 1914.* Paris; New York: Masson, 1979.

Grillon, Pierre (ed.). *La Correspondance du consul Louis Chénier, 1767 - 1782.* Paris: SEVPEN, 1970.

Grimal, Henri. *La Décolonisation, 1919 - 1963.* Paris: A. Colin, 1965.

Gsell , Stéphane. *Histoire ancienne de l'Afrique du nord.* Paris: Hachette, 1913 - 1928; [n.p.]: Otto Zeller Verlac Osnabruc, 1972.

Guenée, Bernard. *L'Occident aux XIV et XV siècles: Les États.* Paris: Presses universitaires de France, 1971.

Guernier, Eugène Léonard. *L'Afrique champ d'expansion de l'Europe.* Paris: A. Colin, 1938.

———. *Pour une politique d'empire: Doctrine et action.* Paris: F. Alcan, 1938.

Guillaume, A. *Les Berbères marocains et la pacification de l'Atlas Central,* *1912 - 1933.* Paris: R. Julliard; Sequana, 1946.

———. *La Propriété collective au Maroc.* Paris: Laporte, 1960.

de Guy, Bosschere. *Autopsie de la colonisation.* Paris: Albin Michel, 1967.

Hadhri, Mohieddine. *L'URSS et le Maghreb: De la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie, 1917 - 1962.* Paris: L'Harmattan, 1985.

Halsted, J. *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism.* Cambridge, Mass.: [n.pb.], 1977.

Harbi, Mohammed. *Les Archives de la révolution algérienne.* Paris: Jeune Afrique, 1981.

———. *Le FLN, mirage et réalité: Des origines à la prise du pouvoir, 1945 - 1962.* Paris: Jeune Afrique, 1980.

Hardy, Georges. *Les Eléments de l'histoire coloniale.* Paris: La Renaissance du livre, 1920.

———. *Ergaste ou la vocation coloniale.* Paris: Larose, 1929.

———. *Histoire sociale de la colonisation française.* Paris: Larose, 1953.

———. *Nos grands problèmes coloniaux.* Paris: A. Colin, 1929.

———. *Vue générale de l'histoire d'Afrique.* Paris: A. Colin, 1923.

Henri, Michel. *Les Courants de pensée de la résistance.* Paris: Presses universitaires de France, 1962.

Hermassi, Elbaki. *État et société au Maghreb: Étude comparative.* Préface de Maxime Rodinson. Paris: Anthropos, 1975.

Hubert, Ripka. *Coup de Praque.* Paris: Plon, 1949.

Idris, Hady R. *La Berbérie orientale sous les Zīrides, Xe - XIIe siècle.* Paris: Adrien - Maisonneuve, 1962.

Islam, société et communauté: Anthropologie du Maghreb. Sous la direction d'Ernest Gellner.

Isnard. *La Réorganisation de la propriété rurale dans la mitidja.* Alger: Joyeux, 1947.

Jarov, V. [et al.]. *L'Asie du sud - est.* Moscou, URSS: Editions du Progres, 1972.

Julien, Charles - André. *L'Afrique du nord en marche: Nationalismes, musulmans et souveraineté française.* Paris: R. Julliard, ^{c}1952.

———. *Histoire de l'Afrique contemporaine.* Paris: Presses universitaires de France, 1979.

———. *Histoire de l'Afrique du nord, Tunisie, Algérie, Maroc: Des origines à la conquête arabe.* Paris: Payot, 1956.

———. *Histoire de l'Algérie contemparaine.* Paris: Presses universitaires de France, 1979.

———. *Le Maroc face aux impérialismes, 1915 - 1956.* Paris: Jeune Afrique, 1978.

——— [et al.]. *Les Techniciens de la colonisation (XIX - XXs).* Paris: Presses universitaires de France, 1947.

Jurquet, J. *La Révolution nationale algérienne et le PCF.* Paris: Centenaire, 1975.

Khaled, Ahmad. *Mhammed Ali Al Hammi.* Tunis: [s.n.], 1968.

El Khatibi, Abdelkebir. *Bilan de la sociologie au Maroc.* Rabat: L'Association pour les sciences humaines, 1967.

Kraïem, Mustapha. *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie, 1918 - 1929.* Tunis: [s.n.], 1976.

———. *La Question du droit syndical en Tunisie, 1881 - 1932.*

———. *La Tunisie précoloniale.* Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1973. 2 vols.

Lacheraf, Mostefa. *L'Algérie: Nation et société.* Paris: Maspéro, 1965.

Lacouture, Jean et Simonne Lacouture. *Le Maroc à l'épreuve.* Paris: Seuil, 1958.

De Lanessan, Jean Marie Antoine. *L'Expansion coloniale de la France: Étude économique, politique et géographique sur les établissements français d'outre -mer.* Paris: F. Alcan, 1886.

Laoust, Emile. *Mots et choses berbères: Notes du linguistique et d'ethnographie: Dialectes du Maroc.* Paris: Challamel, 1921.

Laoust, Henri. *Les Schismes dans l'islam: Introduction à une étude de la religion musulmane.* Paris: Payot, 1965.

Laroui, Abdallah. *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse.* Paris: Maspéro, 1976.

———. *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912.* Paris: Maspéro, 1977.

Lavigerie, Charles [Cardinal]. *Aux Alsaciens et aux lorrains exilés.* Paris: Delaroy, 1871.

Lejri, Mohamed Salah. *Évolution du mouvement national: Des origines à la deuxième guerre mondiale.* Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1974.

Lemprière, G. *Voyages dans l'empire du Maroc et dans le royaume de Fès: Fait dans les années 1790 et 1791.* Paris: Tavernier, 1801.

Leroy - Beaulieu, Paul. *De la colonisation chez les peuples modernes.* Paris: Guillaumin, 1874.

Liauzu, Claude. *Militants, grévistes et syndicats: Études du mouvement ouvrier maghrébin.* Nice: Université de Nice, 1979. (Cahiers de la méditerranée)

Linden, Herman vander et Charles de Lannoy. *Histoire de l'expansion coloniale des peuples européens.* Bruxelles: H. Lamertin, 1907 -

Lyautey, Louis Hubert. *Lettres de Tonkin et de Madagascar.* Paris: A. Colin, 1921.

———. *Lyautey l'africain: Textes et lettres du Maréchal Lyautey.* Présentés par Pierre Lyautey. Paris: Plon, 1953.

———. *Paroles d'action: Madagascar, Sud- Oranais, Oran, Maroc (1900-*

1926). Paris: A. Colin, 1927.

Maazouzi, Mohammed. *L'Algérie et les étapes successives de l'amputation du territoire marocain.* Casablanca: Dar El - Kitab, 1976.

Madjarian, Gregoire. *La Question coloniale et la politique du parti communiste français, 1944 - 1947.*

Mahjoubi, A. *Les Origines du mouvement national en Tunisie, 1904 - 1934.*

Mannoni, Dominique O. *Psychologie de la colonisation.* Paris: Seuil, 1950.

Maran, René. *Batouala: Véritable roman nègre.* Paris: Albin Michel, 1921.

Marcel, Benabou. *La Résistance africaine à la romanisation.* Paris: [s.n.], 1965.

Martelli, Roger. *Communisme français: Histoire sincère du PCF, 1980 - 1984.* Paris: Editions sociales, 1925.

Marty, Paul. *Le Maroc de demain.* Paris: Comité de l'Afrique française, 1925.

Massi, Henri. *Défense de l'occident.* Paris: Plon, 1927.

Mauny, R. *Note sur les grands voyages de Léon l'Africain.* Paris: Hesperis, 1954.

Memi, Albert. *Portrait du colonisé: Précédé du portrait du colonisateur.* Paris: Payot, 1973. (Petite bibliothèque)

Mémoire de notre établissement dansl la province d'Oran par la suite de la paix. Paris: [s.n.], 1828.

Merad, Ali.*Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale.* La Haye: Mouton, 1967.

Messali Hadj, Ahmed. *Les Mémoires de Messali Hadj, 1898 - 1938.* Préface d'Ahmed Benbella. Paris: JC Lattès, c1982.

Miège, Jean - Louis. *Le Maroc et l'Europe, 1830 - 1894.* Paris: Presses universitaires de France, 1963. 4 vols.

Milza, Pierre. *Les Relations internationales de 1871 à 1914.* Paris: A. Colin, 1968.

Milliot, L. *Les Terres collectives: Étude de la législation coloniale.* Paris: Leroux, [s.a.].

Mitterand, François. *Aux frontièrs de l'union française, Indochine, Tunisie.* Lettre préface de Mendes France. Paris: Julliard, 1953.

———. *Présence française et abandon.* Paris: Plon, 1957.

Le Monde: 17/3/1972.

Moneta, Jacob. *La Politique du parti communiste français dans la question coloniale, 1920 - 1963.* Paris: Maspéro, 1971.

Montagne, Robert. *Les Berbères de le Makhzen dans le sud du Maroc: Essai sur la transformation politique des berbères sédentaires.* Paris: F. Alcan, 1930.

———. *Révolution au Maroc.* Paris: France - Empire, 1953.

Nouschi, André. *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales:*

Constantinois de la conquête à 1919. Paris: Presses universitaires de France, 1962.

———. *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954.* Paris: Minuit, 1962.

Ondou, Georges. *Institutions et coutumes des berbères du Maghreb (Maroc - Tunisie - Algérie - Sahara): Leçons de droit coutumier berbère.* Tanger - Fès: Éditions internationales, 1938.

Oved, Georges. *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955.* Paris: L'Harmattan, 1984.

Perville, Guy. *Les Étudiants algériens de l'université française, 1880 - 1962.* Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1984.

Pierre, Chanu. *L'Expansion européenne du XIII au XVs.* Paris: Presses universitaires de France, 1969.

Piquet, Victor. *L'Algérie française: Un siècle de colonisation, 1830 - 1930.* Préface de M. Octave Homberg. Paris: A. Colin, 1930.

———. *La Colonisation française dans l'Afrique du nord: Algérie, Tunisie, Maroc.* Paris: A. Colin, 1912.

———. *Le Maroc: Géographie, histoire, mise en valeur.* Paris: A. Colin, [s.a.].

Planhol, Xavier de. *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam.* Paris: Flammarion, 1968. (Nouvelle bibliothèque scientifique)

Poidevin, R. *Les Relations franco - allemandes, 1815 - 1975.* Paris: A. Colin, 1977.

Poncet, Jean. *La Colonisation et l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881: Étude de géographie historique et économique.* Paris; La Haye: Mouton, 1961. (Recherches méditerranéennes, études 2)

Posener, S. *Adolphe crémieux, 1796 - 1880.* Préface de Sylvain Levi. Paris: F. Alcan, 1934.

Pouard, Decard E. *Le Principe de Bismarck et l'expansion de la France en Afrique du nord.* Paris: A. Pedone, 1918.

———. *Les Traités de commerce conclus pour le Maroc avec les puissances étrangères.* Toulouse: Privat, 1907.

Puaux, Gabriel. *Essai de psychanalyse des protectorats nord africains.* Paris: Centre d'études politiques étrangères, [s.a.].

Rambaud, A. *Jules Ferry.* Paris: [s.n.], 1903.

Randon, Maréchal. *Mémoire du Maréchal Randon.* Lahure: [s.n.], 1875 - 1877. 2 vols.

Rastoul, A. *Pages d'histoire contemporaine: Le Maréchal Randon, 1795 - 1871: D'après ses mémoires et des documents inédits: Étude militaire et politique.* Firmon: Didot, 1890.

Recul, M. *Jules Ferry.* Paris: Flammarion, 1947.

Rézette, Robert. *Les Partis politiques marocains.* Paris: A. Colin, 1955.

Ricard, Prosper. *Pour comprendre l'art musulman dans l'Afrique du nord et en Espagne.* Paris: [s.n.], 1924.

Rivet, D. *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912 - 1925.* Paris: L'Harmattan, 1988. 3 tomes.

de la Roche, J et J. Gottmann. *La Fédération française.* Montréal: L'Arbre, 1945.

Roger, J.J. *Les Musulmans algériens en France et dans les pays islamiques.* Paris: Les Belles lettres, 1950.

Romier, L. *Explication de notre temps.* Paris: B. Grasset, 1925.

Rosenberger. *Travaux sur l'histoire du Maroc au 15° et 16°s.* Pologne: H.T., 1971.

Roy, Jules. *La Guerre d'Algérie.* Paris: R. Julliard, 1960.

Ruedy, John. *Land and Policy in Colonial Algeria.*

Salahdine, M. *Maroc, tribu, makhzen et colons.* Paris: L'Harmattan, 1986.

Sammagne, Ch. *La Numidie et Rome: Massinissa et Yugurtha.* Paris: [s.n.], 1966.

Savary, Alain. *Nationalisme algérien et grandeur française.* Paris: Plon, 1960.

Sebag, P. *La Tunisie: Essai de monographie.* Paris: Editions sociales, 1951.

Segonzac, Edmond de. *Voyages au Maroc, 1899 - 1901.* Paris: A. Colin, 1903.

Le Service d'information du cabinet du ministre de l'Algérie (ed.). *Documents algériens, 1956.*

Simone, Pierre - Henri. *Contre la torture.* Paris: Seuil, 1957.

Sivan, Emmanuel. *Communisme et nationalisme en Algérie, 1920 - 1962.* Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, ^{c}1976.

Smida, Mongi. *Khereddine: Ministre réformateur, 1873 - 1877.* Tunis: Maison tunisienne de l'édition, ^{c}1970.

Stettinius, Edward Reilly. *Roosevelt and the Russians: The Yalta Conference.* Garden City: Doubleday; Jonathan Cape, 1950.

Stora, Benjamin. *Messali Hadj, 1898 - 1974.* Paris: Sycomore, [s.a.].

Surdon, Georges. *Institutions et coutumes des berbères du Maghreb: Maroc Tunisie, Algérie, Sahara: Leçons de droit coutumier berbère.* Tanger: Editions internationales,1936.

Terrasse, Henri. *Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat français.* Casablanca: Editions Atlantides, [1950]. 2 vols.

Thomassy, Raymond. *Le Maroc: Relations de la France avec son empire.* Paris: [s.n.], 1859.

Le Tonkin et la mère Patrie: Témoignage et documents. Paris: V. Howard, 1890.

Le Tourneau, Roger. *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961.* Paris: A. Colin, 1962.

——— *La Vie politique musulmane en Algérie jusqu'au 1 novembre 1954* (mémoire). Paris: C.H.E.A.M., 1960.

Tunkin, Grigori I. *Le Droit international public: Problèmes techniques.* Paris: Pedone, 1965.

L'Unité maghrébine: Dimensions et perspectives. Marseille, I: Université d'Aix; CRESM, 1972.

Urbain, I. *L'Algérie pour les algériens.* [s.l.]: Levy, 1861.

Vatin, Jean - Claude et Ph. Lucas. *L'Algérie des anthropologues.* Paris: Maspéro, 1979.

Waterbury, John. *The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite: A Study in Segmented Politics.* New York: Columbia University Press; London: Weidenfeld, 1970. (Modern Middle East Series; vol. 2)

Weber, Max. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology.* New York: Bedminster Press, 1968.

Yacoub, Xavier. *La Colonisation des plaines du cheliff.* Alger: Imbert, 1955. 2 vols.

Zinkin, M. *Asia and the West.* London: Chatto and Winders, 1951.

Periodicals

Ageron, Charles Robert. «Brève histoire de la politique d'assimilation en Algérie.» *Revue socialiste:* mars 1956.

André, Vincent Maurice. «L'Union de démocratique du manifeste algérien.» *Études:* septembre 1946.

Bellaire, Michaux. «Le Droit de propriété au Maroc.» *Revue France - Maroc:* vol. 2, no. 9, septembre 1918.

Ben- Haddou, Boulghassoul. «Articulation des modes de production et nationalisation au Maroc et en Algérie, 1830 - 1930.» *R.J.P.E.M.*: no. 8, 1980.

Berque Jacques. «Cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine.» *Annales ESC:* vol. 2, no. 3, juillet - septembre 1956.

Bessis, Juliette. «Chekib Arsalane et les mouvements nationalistes au Maghreb.» *Revue historique*: no. 526, avril- juin 1978.

Bougessas, Kamal. «Aux Origines du mouvement anti- colonialiste: Une expérience méconnue d'un rassemblement colonial à Genève à la fin de 1ere guerre mondiale.» *Revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques:* vol. 24, nos. 3 - 4, 1986.

Bulletin du comité de l'Afrique française: 1924 et 1928.

Les Cahiers deTunisie (Revue des sciences humaines): vol. 29, nos. 117 - 118, 3eme et 4eme trimestre 1981.

Caire, Guy. «Syndicalisme ouvrier et sous développement contribution à une étude des rapports entre les structures sociales et l'action économique.» *Revue économique:* no. 2, mars 1962.

Cohen, J. «Colonialisme et raçisme en Algérie.» *Les Temps modernes:* no. 119, 1955.

Colosio, Stefane. «La Grève générale et l'organisation ouvrière à Tunis.» *La Revue* (Le Mouvement socialiste): 15 novembre 1904.

«Communiqué de la résidence sur le maintien de l'ordre en Tunisie.» *La Dépêche tunisienne:* 12 mai 1933.

Correspondance internationale: no. 44, mai 1922.

Cyril, E.B. «The Turkish Straits and the Great Powers.» *Foreign Policy Reports:* 1 October 1947.

Denia, Sakina. «Pour une analyse politique du nationalisme algérien.» *Revue algérienne:* vol. 11, no. 4, 1974.

Doutte, E. «Bulletin bibliographique de l'islam maghrébin.» *S. GA. PO.:* 1er semestre, 1897.

Dufourcq, Charles Emmanuel. «De l'Espagne catalane et le Maghreb au XIII et XIVs.» *Revue histoire et civilisation du Maghreb* (Faculté des lettres et sciences humaines d'Alger): no. 2, janvier 1967.

Emerit, Marcel. «La Pénétration industrielle et commerciale en Tunisie.» *Revue africaine:* 1952.

———. «Le Problème de la conversion des musulmans d'Algérie sous le second empire.» *Revue historique:* no. 223, janvier - mars 1960.

L'Entente: 11 juin 1936.

L'Espoir: 2 juillet 1946; 8 juin 1947, et 15 juillet 1947.

Fany, Colonna. «Le Système d'enseignement de l'Algérie coloniale.» *Archives européennes de sociologie:* 1972.

Fervier, Paul Albert. «La Recherche archéologique en Algérie et l'histoire ancienne du Maghreb.» *Revue d'histoire et de civilisation du Maghreb* (Alger): no. 5, juillet 1986.

Flory, M. «La Nation de protectorat et son évolution en Afrique du nord.» *Revue juridique et politique de l'union française:* no. 1, 1955.

Le Glay. «L'École française et la question berbère.» *Bulletin de l'enseignement public au Maroc:* no. 33, 1921.

«Histoire du mouvement national tunisien.» Le Dialogue, document III, 1936 - 1938.

L'Humanité: 14/4/1922; 11/6/1922, et 3/7/1924.

Kraïem, Mustapha et C. Sammut. «Mouvement national et mouvement ouvrier dans un milieu colonial (exemple la Tunisie).» *R.H.M.:* nos. 13 - 14, janvier 1979.

Krylov, S.B. «La Doctrine soviétique du droit international.» *R.C.A.D.I.:* vol. 70,1948.

Krystyna, M. «Retour sur Yalta.» *R.G.D.I.P.:* tome 86, 1982.

Ladreit de Lacharrière, Jacques. «Les Études bebères au Maroc et leurs intérêts nord - africains.» *Renseignements coloniaux:* octobre 1924.

Lévi - Provençal, E. «Titre souverain des almoravides et sa légitimation.» *Arabica II:* septembre 1955. (Fasc. 3).

Liauzu, Claude. «Mouvement national et mouvement ouvrier dans le

Maghreb colonial: Pour une approche de mouvements sociaux et d'affrontements culturels.» *Revue d'histoire maghrébine:* nos. 13 - 14, janvier 1979.

Lutte sociale: 7/5/1921.

El Manoubi, Khaled. «Essai de caractérisation de la formation sociale maghrébine anté - coloniale.» *R.J.P.E.M.:* no. 7, 1980.

Le Maroc socialiste: 6 juillet 1946.

El Mechat, Samya. «Le Gouvernement du front populaire et la poussée nationaliste au Maghreb, 1936 - 1957.» *Revue d'histoire maghrébine:* nos. 19 - 20, octobre 1980.

Merit, M. «Les Méthodes coloniales sous le second empire.» *Revue africaine:* 1943.

Montagne, Robert. «La Crise nationaliste au Maroc.» *Politique étrangère:* 2eme année, no. 6, décembre 1937.

Morinaud, Emile. «Encore un mot sur la croisade des naturalisations en Tunisie.» *La Dépêche tunisienne:* 9 novembre 1926.

Nadir, A. «Le Mouvement réformiste et la guerre de libération nationale.» *R.H.M.:* no. 4, 1975.

El Ouazzani, Mohamed Hassan. «20° Anniversaire de la politique berbère, 1914 - 1934.» *Revue Maghreb:* vol. 3, nos. 25 - 26, septembre - octobre 1934.

El Ouma: no. 38, janvier - février 1936.

Le Paria: no. 27, juillet 1924.

Paris - Match: 18 août 1956 et 1 septembre 1956.

Pascon, P. «La Formation de la société marocaine.» *BESM:* vol. 33, nos. 120 - 121, 1971.

Pillaut. «Notes contributives à l'étude de la confédération Zaian.» *Archives Berbères:* 1919 - 1920.

Poncet, Jean. «Le Mythe de la catastrophe hilalienne.» *Annales ESC:* septembre - octobre 1967.

Le Populaire: 17 juillet 1947.

Prallet, R. «Le Mouvement ouvrier marocain.» *Revue confluent:* no. 9, septembre - octobre 1960.

«Rapports du 19 octobre 1925.» *Archives d'Aix- en-Provence:* carton 11 - H - 47.

Saadallah, B. «The Algerian Ulemas, 1919 - 1930.» *R.H.M.:* no. 2, 1974.

Sraïeb, N. «Note sur les dirigeants syndicalistes tunisiens de, 1920 - 1934.» *Revue de l'occident musulman et de la méditerranée:* no. 9, 1er semestre 1971.

Le Tourneau, Roger. «Évolution de l'enseignement en Afrique du nord.» *Rythmes du monde:* 1950.

Al - Tunisie, Khreddine. «A mes enfants: Mémoire de ma vie privée et publique.» *Revue tunisienne:* no. 18, 1934.

———. «Mon programme.» *Revue tunisienne:* 1935.

Vanacker, C. «Géographie économique selon les auteurs arabes du IXs au milieu du XIIs.» *Annales ESC:* mai - juin 1973.

«Vingt cinq ans d'histoire algérienne: Recherches et publications, 1931 - 1956.» *Revue africaine:* 1956, 2 parties.

Dissertations, Mémoires

Ainad Tabed, R. «Le Concept de colonisation d'après Stephane Gsell.» (Mémoire de DES, Alger, 1968).

Albertini, J. «Le Voyage de Napoléon III en Algérie.» (Maîtrise d'histoire, Paris, 1955).

Aujas, M.F. «La Frontière algéro-marocaine.» (Thèse pour le doctorat en sciences politiques, Paris, 1906).

Beghoul, Youcef. «Le Manifeste du peuple algérien: Sa contribution au mouvement national.» (Mémoire de DES, 1974).

Benjelloun, A. «Contribution à l'étude du mouvement nationaliste marocain dans l'ancienne zone nord du Maroc, 1930 - 1956.» (Thèse pour le doctorat d'état en droit public, Casablanca, 1983).

Benmlih, Abdellah. «Structures politiques du Maroc colonial d'un état «sultanien» à un état «sédimental».» (Thèse pour le doctorat d'état en sciences politiques, Paris II, 1988).

Benseddik, Fouad. «Les Attitudes politiques du syndicalisme dans le Maroc colonial, 1930 -1956.» (Thèse pour le doctorat d'état en sciences politiques, Nanterre, Université de Paris X, 1989).

Bensoussan, P. «L'Oeuvre économique de Randon.» (Mémoire de DES, Alger, Faculté des lettres, 1954).

Berdouzi, M. «Robert Montagne et les structures politiques du Maroc précolonial.» (Mémoire de DES, Rabat, 1981).

Bett, Raymond. «La Doctrine française entre, 1890 et 1910.» (Thèse, Grenoble, 1955).

Bey, A. «De la contribution de la dynastie husseinite à la naissance de la Tunisie moderne.» (Thèse de droit, Paris, 1968).

Castagnède, B. «Raymond Cartier et la question coloniale.» (Mémoire de DES en sciences politiques, Université de Bordeaux, 1967).

«Contribution à l'étude de l'histoire du PCM durant la période coloniale.» (Mémoire de DES, Faculté de droit, Casablanca, 1985).

Cubertafond, B. «L'Algérie indépendante: Idéologie et institutions.» (Thèse d'état, Paris II, 1974).

Drimarcci, J. «La Politique indigène de Randon.» (Mémoire de DES, Alger, Faculté des lettres, 1956).

Ennaji, M. «L'Expansion européenne et le Maroc du XVI au XVIIIs.» (Mémoire de DES en sciences économiques, Rabat, Faculté de droit).

El Hadary, Jamal. «Le Maghreb à l'époque du front populaire, 1936 - 1938.» (Thèse pour le doctorat de 3eme cycle, Paris II, 1985 - 1986).

Hermassi, Elbaki. «Mouvement ouvrier en société coloniale, la Tunisie entre les deux guerres.» (Thèse de doctorat de 3eme cycle en sciences sociales, Paris, 1966).

Houroro, M. «Michaux - Bellaire et société politique au Maroc: Contribution à l'étude de sociologie politique coloniale.» (Mémoire de DES, Rabat, 1985).

Lafage, L. «Un Important chapitre de l'histoire politique de l'Algérie: Ferhat Abbas et l'UDMA.» (Mémoire C.H.E.A.M., Paris, 1964).

Mahjoubi, A. «L'Établissement du protectorat français en Tunisie.» (Thèse de doctorat de 3eme cycle, Paris, Publication de l'université de Tunis, 1977).

El Menif, Sadok. «L'Islam face au colonialisme en Tunisie.» (Mémoire de DES, Paris, 1974).

Passedat, L.L. «Le Gouvernement du Maréchal Mac - Mahon en Algérie de 1804 à 1870.» (Mémoire de DES, Alger, Faculté des lettres, 1953).

Piquain, J.M. «Thèmes unitaires du nationalisme marocain à travers Al Istiqlal.» (Mémoire de DES en sciences politiques, Rabat, 1959).

Sammut, Carmel. «L'Impérialisme capitaliste français en Tunisie et le nationalisme tunisien, 1881 - 1914.» (Thèse de doctorat de 3eme cycle, Paris VIII, 1973).

Tebbaa, J. «La Pénétration commerciale au Maroc, 1850 - 1912.» (Mémoire de DES, Université de Grenoble, 1976).

Zennaro, Laura. «Le Gouvernement du Maréchal Pelissier (24 novembre 1860 - 22 mai 1864).» (Mémoire de DES, Alger).

Zouggari, A. «Islam et nationalisme au Maroc, 1912 - 1956.» (Thèse de doctorat de 3eme cycle, Paris, École des hautes études en sciences sociales, 1976).

Conférences

Colloque de CERES sur l'histoire de la colonisation, octobre 1983.

Un aspect inconnu du général Lamoricière. Actes de LXXVIII congrès des sociétés savantes, Paris, 1954.

Documents

Archives d'Aix - en-Provence: Carton 15 - H - 25.

Archives Diplomatiques. *Conférences nord africaines: Alger, Rabat, Tunis.* (Série Afrique, 1918 - 1940; questions générales)

Archives du 1er ministre de la république tunisienne. *Dossier des naturalisations.*

Archives du Quai d'Orsay. «L'Action communiste au Maroc.» série k 1023, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.

———. «Afrique, 1918 - 1940: Affaires musulmanes.» série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.

———. «Agitateurs musulmans.» série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.

———. «Communisme à Tanger.» no. 2325, série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.

———. «La Correspendance du gouverneur général d'Algérie au président du conseil des ministres des affaires étrangères, Alger, 20 décembre 1932.» série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.

———. «Le Khalifat et le panislamisme.» no. 10, série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.

———. «Note relative au 3° congrès des E.M.N.A.» série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.

———. «Note sur l'association des étudiants nord africains.» série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.

———. «Propaganda Bolcheviste.» série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.

———. «Propaganda communiste.» no. 430, série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.

———.«Union maghrébine.» no. 55, A/S.

فهرس

(أ)

آرون، ريمون: ٣٨١
إبراهيم، عبد الله: ٧٩، ٣٠٢، ٣٠٣
الابراهيمي، محمد البشير: ٢٣٣
ابن باديس، عبد الحميد: ٢٥٢، ٢٥٣
ابن الحسين، عبد الله: ٤٠٠ .
ابن خلدون، ابو زيد عبد الرحمن: ٣٣، ٤٤، ٤٨، ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٣، ٦٦ ـ ٧٠، ٧٢ ـ ٧٥، ٨١، ١٩٠
ابن السعود، عبد الله: ٢٣٠
ابن عذارى المراكشي: ٥٥
ابن محيي الدين، عبد القادر: ٨٢، ٢٤٤
ابن الهاشمي، خالد: ٢٤٤، ٢٤٥
ابن هشام، عبد الرحمن (السلطان): ٨٣، ١٠٠
ابن ياسين، عبد الله: ٦٠
ابن يوسف، صالح: ٤٢٢، ٤٢٣
أبي العباس أحمد بن الهاشمي بن صالح الإدريسي: ٢٢٦
ابو عبيد البكري: ٥٥
الاتحاد السوفياتي: ٢٧٩، ٣٨٩، ٣٩٣
الاتحاد العام التونسي للشغل: ٣٦٣ ـ ٣٦٧
الاتحاد المغربي للشغل: ٣٧١
اتحاد النقابات الموحدة بالمغرب: ٣٦٩ ـ ٣٧١
اتفاقية المرسى (١٨٨٣): ١٨٣
ادريس، الرشيد: ٤٥٠
الأدغم، باهي: ٤٥٩
أركون، محمد: ٢١، ٢١٧
أرنو، سانت: ١٢٧
الاستعمار الفرنسي: ١٤ ـ ٢٤، ١١٠ ـ ١١٥، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٢، ١٤٥ ـ ١٤٧، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٦، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٨، ٢٠١، ٢١١، ٢١٦ ـ ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٥٢، ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣١١، ٣١٨، ٣٢١، ٣٣٢، ٣٧١، ٣٧٢، ٤٣١، ٤٥٢
الاسلام: ٥٠، ٥٣، ١١٥، ١١٧، ١٢١، ٣٧٥، ٤٤١
الأفغاني، جمال الدين: ٢٣٢، ٢٣٣
الاقتصاد المغربي: ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٤
ـ التجارة الخارجية: ٣٤٠
ـ الزراعة: ٣٣٥
ـ قطاع المعادن: ٣٣٦
أمين، سمير: ٧٠، ٨٦، ٣٣٥، ٣٤٥
أوزيغان، عمار: ٢٨٩

(ب)

بارادول، بريفو: ١٧٤
باناتي، ف: ١٢٠
بابيه، ألبير: ١٣٣

البربر: ٣٨ - ٤٩، ١١٦، ١٢١، ١٩٠، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٥٤
برتراند، لويس: ١١٥
بروديل، فرنان: ٨٨
برونو: ١٩٩
بكير، عبد الوهاب: ٣١٦
البلهوان، علي: ٣١٢
بن عاشور، محمد فاضل: ٣١٠
بنونة، محمد: ٢٦٨، ٣١٦
البنية الديمغرافية في المغرب العربي: ٣٤١ - ٣٤٣
بورقيبة، الحبيب: ٢٦٠، ٤٢٢ - ٤٢٥، ٤٤٥
بيجو: ٩٤، ١٢٦، ١٣٥، ١٦٢، ١٦٧
بيرك، جاك: ٢٥٤
بيريلييه، لوي: ٤٢٥
بيكه، فكتور: ١٣٤
بيلير، ميشو: ١٤٠، ١٤١
بيليسيه (الماريشال): ١٦٩، ١٧٠
بيو، غابريال: ٢٠١، ٤١٦

(ت)

تقرير كامبل - بنرمان (١٩٠٧): ١١٨
التوسع الإيبيري: ٧٨
توصية سيدي بلعباس: ٢٨١
توماسي، ريمون: ١٢١
تونس: ١٨، ٢١، ٩٤، ٩٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٥، ١٣٧ - ١٤٠، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٣، ١٨١، ١٨٢، ٢١٦، ٢٣٢، ٢٣٨، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٨، ٣٥٦ - ٣٥٩، ٤٠٧، ٤١٩، ٤٢٦
- التجنيس: ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٦ - ١٨٨
- التعليم: ٢٣٨، ٢٣٩
- الحركة العمالية: ٣٥٧ - ٣٥٩، ٣٦٢ - ٣٦٤
- عريضة (٥ تموز/ يوليو ١٩٤٠): ٤١٩
- الميثاق الوطني (١٩٤٦): ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٦
التونسي، خير الدين: ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٤٩، ٢٦٠
تيراس، هنري: ٧٧

(ث)

ثامر، الحبيب: ٣٠٠
الثعالبي، عبد العزيز: ٢٥١، ٢٥٢، ٣٥٧
الثقافة المغربية: ٣٠٢ - ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٤، ٣٣٤

(ج)

الجابري، محمد عابد: ٦١، ٢٠٢، ٢٩٨، ٣٠٤، ٤٤٢
جامعة الدول العربية: ٣٩٦، ٤٠٠ - ٤٠٢، ٤٤٨، ٤٥٠ - ٤٥٢، ٤٥٤
جامعة عموم العَمَلَة التونسية: ٣٥٨
الجزائر: ١٨، ٢١، ٢٣، ٩٣، ٩٥، ١١٨، ١٢٠، ١٢٦ - ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٤ - ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣ - ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٥ - ١٨٠، ١٩٢، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٣، ٢٤٣، ٢٦٦، ٢٨٠ - ٢٨٢، ٢٨٩، ٣٣٥، ٣٦٧، ٤٠٧، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٤٦
- بيان الشعب الجزائري (١٩٤٣): ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٣
- التعليم: ١٤٦ - ١٤٨، ١٦٤، ٢٤٣ - ٢٤٥، ٣٤٨
- الطبقة العمالية: ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٧
- القانون الأساسي للجزائر (١٩٤٧): ٤٣٢، ٤٣٤
- المجتمع: ١٦٧، ١٧٧، ١٧٩، ٣١٨، ٤٢٧
- مشروع الادماج: ١٥٧، ١٦٣، ١٦٦، ١٨٥
الجزائري، عبد القادر: ٨٣، ٩٣، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥
جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين: ٢٩٧ - ٣٠٢، ٣٠٨ - ٣١١، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٣
جمعية الوحدة المغربية: ٢٧٨
جوان (الجنرال): ٤١٧
جوليان، شارل أندريه: ٣٩، ١١٩، ١٣٥، ١٦٧، ١٨٩، ٢٥٩، ٣٧٦، ٤٣٠
جيد، شارل: ١٧٨
جيرارديه، رؤول: ١١١، ١٤٧

(ح)

الحاج أحمد باي قسنطنية: ٢٢٢
الحاج، مصالي ٢٦٠، ٢٨٤ - ٢٨٦، ٢٩٣
الحبيب بن عمر بن حسن: ٢٢٥

الحجوي، محمد بن حسن: ١٥٠، ٢٤٢
حجي، سعيد: ٣٠٤
حرب تطوان (١٨٥٩ - ١٨٦٠): ٩٧، ٢٢٤
حرب الريف (١٩٢٦): ٢٠٢، ٢٤٨ - ٢٥٠، ٢٧٥، ٢٨٩
حربي، محمد: ٢٨٤
الحركات الوطنية المغربية: ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٤
- التونسية: ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٦
- الجزائرية: ٤٤٧
- المغربية: ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٦
حركة «تونس الفتاة»: ٢٣٩، ٢٦٠
الحركة الوهابية: ٢٢٩
حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: ٤٣٥، ٤٣٦
حزب الاستقلال: ٤١٤، ٤١٥
الحزب الحر الدستوري (تونس): ٢٦٥، ٢٦٦، ٤٥٩
الحزب الدستوري الجديد (تونس): ٤١٩، ٤٢٥، ٤٢٦
حزب الشعب الجزائري: ٢٦٦، ٢٦٧
الحزب الشيوعي التونسي: ٣٦٤ - ٣٦٦
الحزب الشيوعي الجزائري: ٣٦٨، ٣٦٩، ٤٣٣
الحزب الشيوعي الفرنسي: ٢٧٧، ٢٧٩ - ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٣٦٤، ٤٣٣
الحزب الشيوعي المغربي: ٣٧٠، ٣٧١
حشاد، فرحات: ٣٦٣ - ٣٦٦، ٤١٨
حمبه، علي باش: ٢٣٨
حميش، سالم: ٢٣٨

(خ)

الخطّابي، محمد بن عبد الكريم: ٢٤٩، ٢٧٥، ٢٧٦، ٤٥٥
خوجة، حمدان: ١٦١، ١٦٢

(د)

داود، محمد: ٣٠٦، ٣٠٧
دوريات
- افريقيا الفرنسية: ١٨٤
- الإقدام: ٢٨٩
- التونسي: ٢٣٨
- الحياة: ٣٠٧
- السلام: ٣٠٦
- العروة الوثقى: ٢٣٢
- لسان المغرب: ٢٤٠
- المغرب الجديد: ٢٤٠
دفيز، ميشيل: ١٥٧
ديغول (الجنرال): ٤٣١

(ر)

راندون (الجنرال): ١٦٧، ١٦٨
رضا، محمد رشيد: ٢٣٢
روبير، شارل: ١٤٦
روميه، لوسيان: ٣٧٧
الرويسي، يوسف: ٤٥٠

(ز)

زريق، قسطنطين: ٣٩٨
زغال، عبد القادر: ٢٦٠
الزيّاني، الحسن بن محمد الوزان: ٥٧

(س)

سان، لوسيان: ٢٠٣
سعيد، أمين: ٣٩٩
السلفية في المغرب: ٢٣١، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٦ - ٢٤٨، ٢٥٣، ٣٢٢
السليماني، ابو عبد الله: ٢٣٧
السنوسي، محمد: ٢٣٢
سنغور، ليوبولد سيدار: ٣٨٤
السياسة الفرنسية: ١٢٥، ١٥٨، ١٦٣، ١٧٤، ١٩١، ١٩٦، ٣١١، ٣٢٧

(ش)

شاليه، فيليسيان: ٣٧٤
شنيق، محمد: ٤٢٥

(ص)

الصادق، محمد (الملك): ٤٢٠
صارو، ألبير: ١٣٤

(ط)

الطبري: ٤٤

الطريس، عبد الخالق: ٢٦٨، ٣٠٧، ٣١٣، ٣١٤

طونير، كلرمون: ١٥٨

(ظ)

الظهير البربري: ١٩٦، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٩١، ٢٩٥، ٣١٩، ٤٠٩

(ع)

عباس، فرحات: ٢٥٣، ٤٣٤

عبد الله بن أبي سرح: ٥١

عبد الله، الطاهر: ٤٢٣

عبد الملك، أنور: ١٥، ٣٨٨

عبده، محمد: ٢٣٢ - ٢٣٤

العثمانيون: ٧٨

العرب: ٤٩، ٥٠، ١٢١، ١٩٠، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٢١، ٢٥٤

عربان، اسماعيل: ١٧٠

العروي، عبد الله: ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٦، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ١٢٧، ١٤٢، ١٤٥، ١٧٣، ١٧٩، ٢١٨، ٢٢١، ٢٧٥، ٣٢٨، ٤٤٤

عزام، عبد الرحمن: ٤٥١

عصبة المسلمين الفرنسيين: ١٨٦، ١٨٧

عقبة بن نافع: ٥١

العمال المغاربة: ٣٥٤، ٣٥٦

(غ)

غالفر، تشارلز: ٤٣

غامبيتا: ١٢٨

الغرب: ١٤ - ١٦، ١٢٤، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٩٢، ٣٩٣

الغرب الاسلامي: ٢٧١

غرنييه، أوجين: ١٣٨

غزيل، ستيفان: ٣٩، ٤٠

غوتييه، إرنست فليكس: ٣٥، ٤١ - ٤٤، ٥٠

غيّوم (الجنرال): ٤١٨

(ف)

الفاسي، علّال: ٨٣، ٢٤١، ٢٤٦ - ٢٤٩، ٢٥٤ - ٢٥٦، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١١، ٤٥٥

فالنسي، لوسيت: ٤٢

فرنسا: ١٤، ١٨، ١٩، ٢٣، ١١١ - ١١٥، ١٢١، ١٣٢ - ١٣٥، ١٤٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٢ - ١٦٧، ١٧٤ - ١٧٦، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٠٦، ٢١٧، ٢٧٥، ٢٩٠، ٣٢٢، ٣٥١، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٤ - ٣٨٦، ٤٠٧، ٤١٦، ٤٣٥، ٤٥٢

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (الجزائر): ٤٣٦، ٤٣٧

فريد، محمد: ١٤٩

الفكر العربي: ١٠١، ٢١٩

الفكر المغربي: ٢٢٦، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٩٦

فلسطين: ٣٩٧، ٤٠٢

فولييه، جوزيف: ٣٧٦، ٣٧٧

فيري، جول: ٩٤، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٦

فينو، بيير: ٢٦٥

(ق)

القاضي عبد القادر: ٣٧٤

قانون كريميو (١٨٧١): ١٧٦، ١٨٥

القبايلي، عبد القادر: ١٨٧

قسنطينة: ٢٢٣، ٢٣٣، ٢٩١، ٣٦٧، ٣٦٨، ٤٣٢

(ك)

كاركوبينو، جيروم: ٣٩، ٤٦

كافينياك (الجنرال): ١٦٤

كامبس، غابريال: ٤٦

كتب

ـ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: ٨٣، ٩٢، ٢٣٠

ـ أقوم المسالك في معرفة احوال الممالك: ٩٧، ٩٨

ـ التاريخ القديم لشمال افريقيا: ٣٩، ٣٧٦

ـ تحفة الراغب في السعادة: ٢٢٥، ٢٢٦

ـ الجزائر الفرنسية: ١٣٤

ـ العبر وديوان المتبدأ والخبر: ٦٩

ـ عناصر التاريخ الاستعماري: ١١٣

- كشف الغمة ببيان حرب النظام حق على هذه الأمة: ٢٢٣
- ماضي افريقيا الشمالية، القرون المظلمة: ٤١
- مجمل تاريخ المغرب: ٣٧
- الولايات المتحدة الأمريكية وشمال افريقيا: ٤٣
كرتييه، ريمون: ٣٨٠
الكردودي، أحمد: ٢٢٣، ٣٠٢
الكردودي، محمد بن عبد القادر: ٢٢٤
كلوزيل (الجنرال): ١٦٠

(ل)

لادريت دولا شريير: ١٢١
لاكوست، إيف: ٧٢
لافيجري (الكاردينال): ١١٦، ١٣٦
لجنة تحرير المغرب العربي (١٩٤٨): ٤٥٥، ٤٥٦
لوبا، شاسلو: ١٧٠
لوبه، إميل: ١٧٨
ليبيا: ١٣٨، ٢٧٩
لينين: ٢٧٩
ليوطي: ١٣٠، ١٣١، ١٥٠، ١٥٢، ١٨١، ١٩٢ - ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٢، ٢٩٧، ٤٠٨، ٤٤٥

(م)

ماران، رينه: ٣٧٦
مارتي، بول: ١٥٢، ١٩٧ - ٢٠٠
ماركس، كارل: ٨٧، ٨٨، ٩٤
ماست (الجنرال): ٤٢٢
ماسينيون، لويس: ١٩١، ١٩٩
محمد بن عبد الله (السلطان): ٢٣٠
محمد الخامس (الملك): ٤١٢ - ٤١٦، ٤١٩
محمد العربي بن محمد الهاشمي الحسني العلوي المدغري: ٢٢٥، ٢٤٩
محمد علي (تونس): ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٣
مراد، عبد الكريم: ٢٤١
مرسييه، إرنست: ٤٦
المشرق العربي: ٤٩، ٥٤، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٨١، ٢٣٤، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٢٢، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٢٣، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٥٥
- الحركة الاصلاحية: ١٠١، ٢٣١، ٢٣٥
المصطفى بن الحنفي الحسني العلوي المحمدي: ٢٢٦
مصطفاوي، عبد الرشيد: ٣١٠، ٣١١
معاهدة باردو (١٨٨١): ١٨٢، ١٨٣
المغرب الأقصى: ١٨، ٢١، ١١٩، ١٣١، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٣، ١٩١، ٢٠١، ٢١٦، ٢٣٣، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٩، ٣١٤، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٤٨، ٤٠٦، ٤٤٥
- الحركة العمالية: ٣٦٠ - ٣٦٢، ٣٦٩، ٣٧٠
- الحماية: ١٨١، ١٨٣، ١٩٤
- السياسة البربرية: ١٨٩ - ١٩٣، ١٩٧ - ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤
- عريضة (١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤): ٤٠٩ - ٤١١، ٤١٥
المغرب العربي: ٣٤، ٣٥، ٥٨، ٥٩، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ١٠٤، ١٠٩، ١١٢ - ١١٤، ١١٧، ١١٩ - ١٢١، ١٢٥، ١٤٢، ٢١١، ٢١٢، ٢١٧، ٣٣٢، ٣٣٣، ٤٠٥، ٤٣٩، ٤٦١
- الإصلاح الديني: ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٣
التعليم: ١٥١، ١٥٢، ١٩٩، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧٤، ٣٠٢، ٣٠٨ - ٣١٧، ٣٢٠، ٣٤٨
- السياسة الاستيطانية: ١٣٤، ١٣٥ - ١٣٨، ١٤٣، ١٤٥، ١٧١
- المجتمع: ٤٩، ٦٤، ١٢١، ١٥٢، ٢٠٢ - ٢٣١، ٢٦٢، ٢٧١، ٢٨٧، ٢٨٩، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٤٧
- مفهوم التمدين: ١٢٩ - ١٣٣، ١٥٦، ١٦٠، ٢٥٨، ٢٩٠، ٣٧٥
- الهوية: ١٣٨، ١٥٥، ١٨٤، ٢٠٦، ٢١١، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٧٤، ٢٨٤، ٣١٠، ٣٢١، ٣٢٢
المقري، محمد: ٢٠٣
مكماهون (الماريشال): ١٢٥، ١٧٢
مي، ألبير: ١٤٧
المنوفي، محمد: ٢٢٥، ٢٤١

مؤتمر برازافيل (١٩٤٤): ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٥
المؤتمر القومي العربي المنعقد بالقدس (١٩٣١): ٣٩٨
مؤتمر المغرب العربي (١٩٤٧): ٤٥٤
مؤتمر الوحدة بطنجة (١٩٥٨): ٤٥٧، ٤٦٠
مؤتمر يالطا (١٩٤٥): ٣٩١
الموحدون: ٥٤، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٢٧١
مورينو، اميل: ١٨٥، ١٨٦
مونتاني، روبير: ٢٠٣
مونص، جان: ٤٢٢
ميتران، فرانسوا: ٣٨٣
الميزوني، التيجاني: ١٨٧
ميلران: ١٣٢، ٢٤٥
مييج، جون لوي: ٧٧، ١٤١

(ن)

نابوليون الثالث: ١٦٧ - ١٧٣، ١٧٥
الناصري، أبو العباس بن خالد: ٩١، ١٤٤، ١٩٠، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٠، ٤٤٤
نجم الشمال الافريقي: ٢٧٢ - ٢٧٩، ٢٩٠ - ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٢٣، ٣٦٤
النخبات السياسية المغربية: ٣٣١، ٣٥٢، ٤٠٧، ٤٦٢
نداء موسكو لتحرير الجزائر وتونس: ٢٨٢
نظام توريتز: ١٣٩
نوشي، أندريه: ١٤٣، ٢٦٦
نوغيس، شارل (الجنرال): ٢٥٨، ٢٦٤
نيومان، فرانز: ٩٢

(هـ)

الهجرة العمالية المغربية: ٢٧٦
هاردي، جورج: ١١٣، ٣٧٩
الهرماسي، محمد عبد الباقي: ٥٩، ٤٤٠، ٤٤٤
هزيمة إيسلي (١٨٤٤): ٩٠
هنريس (العقيد): ١٩٦

(و)

الوحدة المغربية: ٩، ١٠، ١٢٢، ٢١٥، ٢٧١، ٣٣٣، ٣٧٥
الوزاني، محمد حسن: ٢٥٧ - ٢٥٩، ٢٩٩
الوطن العربي: ٢١٢، ٤٠٠

G ...nization of the Alexandria Library (GC
Bibliotheca Alexandrina

الدكتور امحمد مالكي

- ولد في وجدة/ المغرب، في العام ١٩٥٥.
- حصل على الإجازة في العلوم السياسية، كلية الحقوق ـ فاس (١٩٧٧)، ودبلوم الدراسات العليا (الحلقة الثالثة) في القانون العام، كلية الحقوق ـ الرباط (١٩٨٤).
- حصل على دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق ـ الرباط (١٩٩١).
- يعمل حالياً أستاذاً محاضراً في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية/ جامعة القاضي عياض ـ مراكش.
- عضو منتخب بالكتابة العامة لشعبة القانون العام (١٩٨٦ ـ ١٩٩٢).
- عضو بلجنة القراءة وابداء الرأي بجائزة المغرب السنوية (وزارة الثقافة) منذ العام ١٩٨٦.
- له العديد من الدراسات والبحوث التي نشرت في الدوريات العربية، مثل المستقبل العربي، والوحدة، وشؤون عربية، والاقتصاد والقانون المقارن.

الطبعة الثانية

الثمن: [illegible] دولاراً
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٤٧٨١٣٠٣ (٢١٢ ـ ١)